

اَلْخِصْرُ اَعْلُو مَرَّ اَلْجِدْبِ

لِلْحَافِظِ

اَبِي الْفِدَاءِ اِسْمَاعِيْلَ بْنِ كَثِيْر الْقُرَشِيِّ الدِّمَشْقِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٧٧٤ هـ

مَقْمَرٌ نَضْرَمَهُ وَخَرَّجَ اَمَارِيْهٖ وَعَلَيْنِ عَلَيْهِ

الدُّكْتُورُ مَا هِرْ يَا سَيِّدُ الْفَجَلِ



لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ



اَخْتَصِرْ اَعْلَامَ اَهْلِ الدِّيْنِ

© دار الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفحل، ماهر ياسين

اختصار علوم الحديث. / ماهر ياسين الفحل. - الرياض، ١٤٣١هـ

٤٥٦ ص؛ ٢٥×١٧,٥ سم

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٦٨٦-٤٧-٩

١- علوم الحديث أ. العنوان

١٤٣١ / ٦٨٥٤

ديوي ٢٣٠

رقم الإيداع: ١٤٣١ / ٦٨٥٤

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٦٨٦-٤٧-٩

© جميع الحقوق محفوظة للناسر

دار الميمان للنشر والتوزيع - الرياض

الطبعة الأولى ١٤٣٤ هجري - ٢٠١٣ م

دار الميمان للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الرياض ١١٦١٣ ص.ب ٩٠٠٢٠

الموقع: www.arabia-it.com

البريد الإلكتروني: info@arabia-it.com

هاتف: ٤٦٢٧٣٣٦ (٠١) فاكس: ٤٦١٢١٦٣ (٠١)

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الميمان للنشر والتوزيع، ولا يجوز طبع أي جزء من الكتاب أو ترجمته لأي لغة أو نقله أو حفظه ونسخه على أية هيئة أو نظام إلكتروني أو على الإنترنت دون موافقة كتابية من الناسر إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

الصف والإخراج الطباعي وتصميم الغلاف: دار الميمان للنشر والتوزيع

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

«وأشهدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمِينُهُ عَلَى وَحْيِهِ، وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ، وَسَفِيرُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِبَادِهِ، الْمَبْعُوثُ بِالذِّينِ الْقَوِيمِ، وَالْمَنْهَجِ الْمُسْتَقِيمِ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَإِمَامًا لِلْمُتَّقِينَ، وَحُجَّةً عَلَى الْخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ»^(١).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَوَحَدٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فقد اصطفى الله تعالى هذه الأمة وشرفها؛ إذ اختار لها هذا الدين القويم، وجعل أساسها المشيد، وركنها الركين (كتابته العزيز)، وهياً هذه الأمة لتَضطلع بتلك

(١) من مقدمة زاد المعاد ٣٤/١ للعلامة ابن القيم.

المهمة، ألا وهي حفظ هذا الكتاب الذي تعهّد الله تبارك وتعالى سلفاً بحفظه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فرزقها جودة الفهم وقوة الحافظة، ووفور الذهن، فلم يتمكن أحدٌ -بحمد الله- من أن يجرؤ فيزيده أو ينقص حرفاً أو حركةً منه.

ولمّا تعهّد الله تعالى بحفظ القرآن الكريم، كان ممّا احتواه هذا العهد ضمناً حفظ سنة رسول الله ﷺ، ومن ذلك حفظ أحاديث المصطفى ﷺ بأسانيدها، فكان الإسناد أحد الخصائص التي اختصّ الله تعالى بها أمةً صفيةً ﷺ.

وقد أدرك الصدر الأول أهمية ذلك، فروى الإمام مسلم^(١) وغيره عن محمد بن سيرين أنه قال: «إنّ هذا العلم دينٌ، فانظروا عمّن تأخذون دينكم». وروى^(٢) عنه أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم. فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

ومن ثمّ افتقر الأمر إلى معرفة ضبط الراوي وصدقه، فكانت الحاجة ماسةً إلى استكمال هذا الأمر، فكان نشوء (علم الجرح والتعديل) أو ما يُسمّى بعلم الرجال.

وعلى الرغم من أنّ هذا العلم لم يكن فجائيّ الظهور، إلّا أنه لا مناص من القول بأنه كان مُبكر الظهور جدّاً، وينجلي ذلك ممّا نقلناه سالفاً عن ابن سيرين، وقد كان المسلمون مطمئنين إلى أنّ الله تعالى يهيئ لهذا الأمر من يقوم به، ويتحمّل أعباء هذه المهمة الجسيمة، فقد أسند ابن عديّ في مقدمة (الكامل)^(٣)،

(١) مقدمة صحيح مسلم ١٤/١ طبعة عبد الباقي.

(٢) المصدر السابق ١٥/١.

(٣) ١٩٢/١.

وابنُ الجَوْزِيِّ في مقدمة (الموضوعات)^(١) أنه قِيلَ لعبدِ اللهِ بنِ المُباركِ: هذه الأحاديثُ المصنوعة؟ فَقَالَ: تعيش لها الجَهابذة، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وعلمُ الحديثِ - درايةٌ وروايةٌ - من أشرفِ العلومِ وأجلِّها، بل هو أجلُّها على الإطلاق بعد العلمِ بالقرآنِ الكريمِ، الذي هو أصلُ الدِّينِ وَمَنْبَعُ الطريقِ المستقيمِ، فالحديثُ هو المصدرُ الثاني للتشريعِ الإسلاميِّ، بعضُه يَسْتَقِلُّ بالتشريعِ، وكثيرٌ منه شارحٌ لكتابِ اللهِ تَعَالَى مُبَيِّنٌ له، قال تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢).

وعلمُ الحديثِ تَتَفَرَّعُ تحته علومٌ كثيرةٌ، ومن تلك العلومِ: علمُ مصطلحِ الحديثِ، وهو العلمُ الذي يَكْشِفُ عن مُصْطَلَحَاتِ المُحَدِّثِينَ التي يتداولونها في مُصَنَّفَاتِهِمْ ودروسِهِمْ، وكتابُ ابنِ الصلاحِ المُسَمَّى (معرفة أنواع علوم الحديث) كان واحدًا من أحسنِ الكُتُبِ التي أُلْفِتْ في علمِ مصطلحِ الحديثِ. قال الحافظُ العراقيُّ: «أحسنُ ما صَنَّفَ أهلُ الحديثِ في معرفة الاصطلاح كتابُ علومِ الحديثِ لابنِ الصلاح»^(٣)، وربما كان ذلك لِمَا حَبَا اللهُ به ابنَ الصلاح من فطنةٍ عاليةٍ، وجودةٍ ذهنٍ، وحُسنِ قريحةٍ، وسلاسةٍ أسلوبٍ، واستفادتهِ مِنْ لَمَمَاتِ كُتُبٍ مَن سَبَقَهُ بهذا البابِ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العسقلانيُّ: «مِنْ أَوَّلِ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ»^(٤) القاضي أبو مُحَمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ كتابه (المُحَدِّثُ الفاضل) لكنه لَمْ يَسْتَوْعِبْ، والحاكم أبو عبدِ اللهِ النيسابوريُّ، لكنه لَمْ يَهْذُبْ وَلَمْ يُرْتَّبْ، وتلاه أبو نُعَيْمٍ الأصبهانيُّ، فَعَمِلَ

(٢) النحل: ٤٤

(١) ٤٦/١.

(٤) يعني: المصطلح.

(٣) التقييد والإيضاح: ١١.

على كتابه مُستخرجًا وأبقى أشياءً لِلْمُتَعَقِّبِ، ثُمَّ جاء بعدهم الخطيبُ أبو بكرٍ البغداديُّ، فصنَّف في قوانينِ الروايةِ كتابًا سَمَّاهُ (الكفاية)، وفي آدابها كتابًا سَمَّاهُ (الجامع لآداب الشيخ والسامع)...، ثُمَّ جاء بعدهم بعضُ مَنْ تأخَّر عن الخطيبِ، فأخذ من هذا العلمِ بنصيبٍ: فجمَعَ القاضي عياضُ كتابًا لطيفًا سَمَّاهُ (الإلماع)، وأبو حفص الميائنجي جزءًا سَمَّاهُ (ما لا يسع المُحدث جهله)، وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبُسِطت لِيتوقَّرَ علْمُها، واختُصِرَت لِيتيسَّرَ فهمُها، إلى أن جاء الحافظُ الفقيهُ تقيُّ الدينِ أبو عمرو عثمانُ بنُ الصلاح عبد الرحمن الشَّهْرَزُوريُّ نزيلُ دمشق، فجمَعَ لَمَّا وَلِيَ تدريسَ الحديثِ بالمدرسة الأشرفيةِ كتابه المشهورَ، فهذَّب فنونه، وأملأه شيئًا بعد شيءٍ؛ فلهذا لَمْ يحصلْ ترتيبُه على الوضعِ المُتناسب، واعتنى بتصانيفِ الخطيبِ المتفرِّقة، فجمع شتاتَ مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نُحَبَّ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّقَ في غيره، فلهذا عكف الناسُ عليه وساروا بسيره، فلا يُحصى كمِ ناظِمٍ له ومُختَصِرٍ، ومُستدركٍ عليه ومُقتَصِرٍ، ومُعَارِضٍ له ومُتَصِرٍ^(١).

وأكتفي بقول الحافظِ ابنِ حجرٍ عن سَوِّقِ أقوالِ أئمَّةٍ آخرين في بيان أهمية وجوده ذلك الكتاب، وعلى الرغم من نفاسة هذا الكتاب وأهميته البالغة فإنه لم يُطَبِّع طبعَةً علمية مُحَقَّقة تتجلَّى من خلالها نصوصُ الكتاب، وتضبطُ بالشكل، ويتكلم في إيضاح مسائله وغوامضه، والتنكيث والتعقيب على بعض ما انتقد على المُصنِّف.

من هنا شَمَرنا عن ساعد الجِدِّ في تحقيق نصِّ الكتاب وضبطه، وضبط نصِّ الكتاب على ثلاث نُسخٍ خطية مع الإفادة من الطبعات المُتداوِلة^(٢)، وكنا قد كتبنا

(١) نزهة النظر: ٤٦-٥١، تحقيق: علي الحلبي.

(٢) وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية عام ٢٠٠٢م.

مقدمة لكتاب المعرفة شملت فوائد عدة، ومن تلك الفوائد أننا تكلمنا عن مُختصري الكتاب، وكان من ضمن تلك المُختصرات اختصارُ الحافظ ابن كثير الذي بين يديك، وهذا الكتاب قد طُبِع من قبلُ عدة طبعات، لكن جميع تلكم الطبعات لم تكن بالمستوى المطلوب، وكانت الطبعات على النحو الآتي:

أولاً: طبعة الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر: سنة ١٩٥٨، نشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، وهي طبعة جيدة، وهي في الحقيقة شرح لكتاب اختصار علوم الحديث، وقد علق العلامة أحمد شاكر بتعليقات نفيسة على الكتاب، لكن مع الجهد الذي قام به إلا أنه حصل في نشرته بعض سَقَطٍ وزيادات وتصحيفات، أو ما هو مرجوح، ورَاجِع على سبيل المثال تعليلي على الصفحات الآتية: ٩٠ و ٩١ و ٩٥ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٦ و ١١٤ و ١١٥ و ١٢١ و ١٣١ و ١٣٨ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٦٧ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٦ و ١٨١ و ١٨٤ و ١٨٧ و ١٨٩ و ١٩٤ و ٢٢٥ و ٢٢٧ و ٢٣٢ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٣ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٩ و ٢٧١ و ٢٧٤ و ٢٧٩ و ٢٨٣ و ٢٩٦ و ٣٠١ و ٣١١ و ٣١٥ و ٣١٧ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٧ و ٣٣٢ و ٣٤٣ و ٣٤٨ و ٣٥٥ و ٣٦٤ و ٣٧٠.

(وأشرت لها بالرمز ش)

ثانياً: طبعة دار الفكر في دمشق من غير تعليق أو هوامش، وهي طبعة مسلوخة النص من الطبعة السابقة، وهي متابعة للطبعة السابقة؛ زيادة على أن فيها أخطاءً أخرى بسبب الصف، وانظر على سبيل المثال تعليلي على الصفحات الآتية:

٩٠ و ٩١ و ٩٥ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٦ و ١١٣ و ١١٥ و ١٢١

١٣١ و ١٣٧ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٦٧ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٦ و ١٨١ و ١٨٤ و
١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٥ و ٢٢٥ و ٢٢٧ و ٢٣٢ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و
٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٣ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و
٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٩ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٤ و ٢٧٩ و ٢٨٣ و ٢٩٦ و ٣٠١ و
٣١٥ و ٣١٧ و ٣٢٠ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٨ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٤٣ و ٣٤٨ و
٣٦٤.

(وأشرت لها بالرمز ف).

ثالثاً: طبعة دار العاصمة بعناية الشيخ علي الحلبي طبعة عام ١٤١٥هـ، وهي
طبعة زادت من حيث الحجم على سوابقها بسبب أنه أبقى تعليقات
العلامة أحمد شاكر، وأضاف إليه تعليقات للعلامة محمد ناصر الدين
الألباني -كَانَ قد كتبها على نسخته- وأضاف إليها تعليقاته، فصار
الكتاب ذا تعليقات مُطَوَّلَة، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في هذه
الطبعة إلا أنه لَمْ يَكُنِ النَصُّ في المستوى المطلوب، وكان فيها إعاداتٌ
لا داعي لها، وانظر تعليقي على الصفحات الآتية:

١٠٣ و ١٠٦ و ١٤٥ و ١٧٣ و ١٨٤ و ٢٢٥ و ٢٣٢ و ٢٣٦ و ٢٥١ و ٢٥٢ و
٢٥٦ و ٢٦٩ و ٢٧١ و ٢٧٩ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٨ و ٣٤٨ و ٣٦٤.

(وأشرت لها بالرمز ع)

كان هذا وأمثاله هو الدافع الوحيد الذي جعلني أعيدُ تحقيق الكتاب، على
أحسن الطرق العصرية في تحقيق النص وضبطه، مُزْدَانًا بالشكل التام للكلمات، مع
التخريج الوافر والتعليق النافع، ومع تتبُّع مَنْ عَقَّبَ وَنَكَّتْ على ابن الصلاح الذي
هو أصل هذا المختصر، زيادة على تحلية الكتاب بالفهارس المتنوعة المُتَقَنَة، لا
سيما وأنَّ النسخة التي حَقَّقْتُ الكتابَ عليها نسخة نفيسة، نُسِخَتْ على نسخة

المؤلف ابن كثير -رحمه الله- وقوبلت معه، وقُرئت عليه، كما ذكر ذلك ابن كثير مرارًا بخطه^(١).

وقد رأيت أن أقدم لهذا الكتاب بدراسة وافية دالة على سيرة الحافظ ابن كثير ومنهجه في هذا المختصر، وقد جعلتها في خمسة فصول:

تكلّمنا في الفصل الأول عن سيرة حياة ابن كثير، وفي الفصل الثاني عن سيرة ابن الصلاح صاحب الأصل، وتكلّمت في الفصل الثالث عن كتاب ابن الصلاح (معرفة أنواع علم الحديث)، وتناولت في الفصل الرابع دراسة تحليلية عن منهج ابن كثير في مختصره، وختمتها بفصل خامس تكلّمت فيه عن منهجي في تحقيق الكتاب، ووصف الأصل الذي اعتمدت عليه.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

الدكتور ماهر ياسين الفجل

دار الحديث في العراق

٢٥/٩/٢٠٠٣م

(١) انظر: صفحة (٨١) من هذا الكتاب.

الفصل الأول

دراسة تحليلية لسيرة المحافظ ابن كشير

تمهيد

لا بُدَّ لي قبل أن أخوض في غمرة تحقيق كتاب (اختصار علوم الحديث) أن أُعَرِّجَ على تعريف موجز لسيرة الحافظ ابن كثير، صاحب هذا الكتاب المُختَصَر، الذي ليس بالطويل المُملِّ، ولا بالقصير المُخلِّ، لا سيما أن هذا العمل يُعدُّ مفتاحًا للولوج إلى معرفة أكبر بالمؤلف؛ بحيثُ يستعين به القارئُ على تكوين صورة مُجمَلة عنه تُوضِّحُ مكانته العلمية، والمدةَ الزمنية التي عاشها.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: الحياة العامة، وتتضمَّنُ ما يلي:

أولاً: اسمه ونسبه.

ثانيًا: مولده ومكان ولادته.

ثالثًا: أسرته.

رابعًا: زوجته وأولاده.

المبحث الثاني: الحياة العلمية وتتضمن ما يلي:

أولاً: طلبه للعلم.

ثانيًا: شيوخه.

ثالثًا: تلامذته.

رابعًا: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

خامسًا : مؤلفاته.

سادسًا : وفاته.



المبحث الأول الحياة العامة

أولاً: اسمه ونسبه:

هو أبو الفداء عمادُ الدين إسماعيلُ ابن الشيخ أبي حفصٍ شهابِ الدين عمرَ بن كثير بن ضوء بن كثير بن درع^(١) القرشي^(٢) البُصْرَوي^(٣) الأصل، الدمشقي النشأة والتربية والتعليم^(٤).

(١) في شذرات الذهب ٢٣١/٦، والدارس في تأريخ المدارس للنُعَيْمي ٢٧/١: (زرع)، وفي ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٧: (ذرع).

(٢) قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ٣٠/١٤ وفيات سنة (٧٠٣هـ): «فيها توفي الوالد، وهو الخطيب شهاب الدين أبو حفص عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع القرشي، من بني حصلة وهم يتنسبون إلى الشرف، وبأيديهم نسب وقف على بعضها شيخنا المزي، فأعجبه ذلك وابتهج به، فصار يكتب في نسبي بسبب ذلك: القرشي».

(٣) بُصْرَى: بالضم والقصر: في موضعين: إحداهما بالشام، وهي التي وصل إليها النبي ﷺ للتجارة، وهي المشهورة عند العرب وابن كثير منها، والأخرى: من قرى بغداد قرب عكبرا. انظر: معجم البلدان ٤٤١/١، ومراصد الاطلاع ٢٠١/١.

(٤) انظر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٧-٥٨، والدرر الكامنة ٣٧٣-٣٧٤، وإنباء الغمر بأبناء العمر ٤٥-٤٧، ووجيز الكلام ١٩٢-١٩٣، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٦١، وطبقات المفسرين ٢٦٠/١، وشذرات الذهب ٢٣١-٢٣٢، والبدر الطالع ١٥٣/١، والدارس في تأريخ المدارس للنُعَيْمي ٢٧/١، والنجوم الزاهرة ١٢٣-١٢٤.

ثانيًا: مولده ومكان ولادته:

الفرع الأول: تأريخ مولد ابن كثير:

تعارضت أقوال المترجمين والمؤرخين لحياة ابن كثير، واضطربت في تأريخ مولده على قولين:

القول الأول: إنه ولد سنة سبعمائة، وممن ذهب إلى هذا القول: ابن كثير^(١) (المؤلف)، وابن حجر^(٢)، وابن عماد الحنبلي^(٣)، والسيوطي^(٤).

القول الثاني: إنه ولد سنة إحدى وسبعمائة، وممن ذهب إلى هذا القول: ابن كثير (المؤلف) في رواية ثانية^(٥)، والحُسَيني^(٦)، والشوكاني^(٧)، وابن تغري بردي^(٨)، والنُعَيمي^(٩).

القول الراجح: الظاهر - والله أعلم - أن القول الأول هو الأرجح لجملة من المُرجّحات تتمثل فيما يأتي:

١ - شهادة ابن كثير على صحة التأريخ؛ إذ قال في كتابه (البداية والنهاية)^(١٠):
«توفي والدي في شهر جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعمائة، وكنت آنذاك صغيراً ابن ثلاث سنين أو نحوها، لا أدركه إلا كالحلم».

(١) البداية والنهاية ٣١/١٤.

(٢) شذرات الذهب ٢٣١/٦.

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٦١، وطبقات المفسرين ٢٦٠/١.

(٤) البداية والنهاية ٢٠/١٤.

(٥) البدر الطالع ١٥٣/١.

(٦) النجوم الزاهرة ١٢٣/١١.

(٧) الدارس في تأريخ المدارس ٢٧/١.

(٨) (١٠) ٣١/١٤.

٢- هذا التأريخ ذكره ابن حجر وابن عماد الحنبلي، وهما من أصحاب التراجم المعروفين.

٣- ليس ثمة دليلٌ يتمسكُ به أصحابُ القول الثاني لإثبات ما ذهبوا إليه.

٤- ذهب بعض أصحاب القول الثاني إلى أنه تُوفِّي عن أربع وسبعين سنة، فعلى هذا تكون ولادته سنة (٧٠٠هـ).

الفرع الثاني: مكان ولادته:

لا خلاف بين علماء التراجم في مكان ولادة ابن كثير، إذ ذكروا أنه ولد في قرية من أعمال بُصرى شرقيّ دمشق^(١).

وقد ذكر ابن كثير اسم هذه القرية، إذ قال: «تُوفِّي والدي في شهر جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعمئة، في قرية مُجيدل القرية^(٢)، ودُفن بمقبرتها الشمالية عند الزيتون، وكنت إذ ذاك صغيراً ابن ثلاث سنين أو نحوها، لا أدركه إلا كالحلم، ثم تحوّلنا من بعده في سنة سبع وسبعمئة إلى دمشق»^(٣).

ثالثاً: أسرته:

وُلد ابن كثير في أسرة قرشية عريقة عُرفت بالعلم والخلق والديانة، وكان ينتمي إلى بني حصلة، وقد ولد والده في قرية يُقال لها الشركيون تقع غربي بُصرى، بينها وبين أذرعات، وذلك في حدود سنة أربعين وستمئة، واشتغل بالعلم عند أخواله بني عقبة ببصرى، فقرأ البداية^(٤) في مذهب أبي حنيفة، وحفظ جُمل الزجاجي،

(١) انظر: ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٧، والبدر الطالع ١٥٣/١، والنجوم الزاهرة ١١/١٢٣.

(٢) في ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٧: مجدل القرية. (٣) البداية والنهاية ٣١/١٤.

(٤) وهو متن كتاب الهداية الذي شرحه المرغيناني.

وعُني بالنحو والعربية واللغة، وحفظ أشعار العرب، حتى كان يقول الشعر الجيد الفائق الرائق في المدح والمراثي، وقرر بمذهب الشافعي، وأخذ عن النووي، والشيخ تقي الدين الفزاري، وكان يُكرمه ويحترمه، فأقام بها نحوًا من ثنتي عشرة سنة، ثم تحول إلى خطابة مجيدل القرية التي منها والدته ابن كثير، فأقام بها مدة طويلة في خير وكفاية، وكان يخطب جيدًا، وكان لكلامه وقعٌ عند الناس لديانته وفصاحته وحلاوته^(١)، وقد كانت لوالد ابن كثير زوجتان، إحداهما: أمُّ ابن كثير وهي الثانية، وكان له أولاد من كلتا الزوجتين، أكبرهم إسماعيل، ثم يونس وإدريس وهم من الأولى.

ومن الثانية: عبد العزيز ومحمد، وأخوات عدة، وكان أصغرهم ابن كثير^(٢)، قال ابن كثير: «وسُمِّيْتُ باسم الأخ إسماعيل؛ لأنه كان قد قَدِمَ دمشق، فاشتغل بها بعد أن حفظ القرآن على والده، وقرأ مقدمةً في النحو، وحَفِظَ التنبيه وشرَّحه على العلامة تاج الدين الفزاري، وحَصَّلَ الْمُتَنَخَّبَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، ثم إنه سَقَطَ من سطح الشامية البرانية، فمكث أيامًا فمات، فوجد الوالد عليه وَجْدًا كثيرًا، ورثاه بأبيات كثيرة، فلمَّا وُلِدْتُ له أنا بعد ذلك سَمَّاني باسمه، فأكْبَرُ أولاده إسماعيلُ، وآخرهم وأصغرهم إسماعيلُ»^(٣).

تُوُفِّيَ والدُ ابن كثير سنة ثلاث وسبعمائة^(٤).

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٣٠.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ٣٠.

(٣) البداية والنهاية ١٤/ ٣٠-٣١.

(٤) انظر: البداية والنهاية ١٤/ ٣١، والدرر الكامنة ٣/ ١٨٥، وشذرات الذهب ٦/ ٩.

رابعاً: زوجته وأولاده:

تزوج ابن كثير بابنة الشيخ أبي الحجاج المزي^(١)، وقد تربت زوجته على يد أبوين صالحين معروفين بالتقوى والصلاح، فقد كان والدها المزي شيخ ابن كثير، وقد ترجم له ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية)^(٢)، وهو من أكابر أهل العلم المعروفين، وكانت والدتها عائشة بنت إبراهيم بن صديق، قال عنها ابن كثير: «الشيخة العابدة الصالحة العالمية، قارئة القرآن عائشة بنت إبراهيم بن صديق، زوجة شيخنا الحافظ جمال الدين المزي، وكانت عديمة النظير في نساء زمانها؛ لكثرة عبادتها وتلاوتها وإقراءها القرآن العظيم بفصاحة وبلاغة، وأداء صحيح يعجز كثير من الرجال على تجويده، وختمت نساء كثيراً، وقرأ عليها من النساء خلقاً، وانتفعن بها وبصلاحها ودينها»^(٣).

وقد رزق ابن كثير من زوجته أربعة أولاد، أذكرهم مرتين حسب سني وفاتهم:

١- عمر بن إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، كان فقيهاً، كتب تصانيف أبيه، وولي الحسبة مراراً والأوقاف، ودرس بأماكن عديدة، توفي سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة^(٤).

٢- أحمد بن إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ولد سنة خمس وستين وسبعمائة، وأحضر على ابن الشيرجي أحد أصحاب الفخر بن البخاري، وتزيًا بزِّي الجند، وحصل له انقطاع، وكان -فيما قاله الشهاب-

(١) انظر: ذيل طبقات الحفاظ: ٥٨، والدرر الكامنة ١/ ٣٧٤، وشذرات الذهب ٦/ ٢٣١.

(٢) البداية والنهاية ١٤/ ١٨٠-١٨٩.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٤/ ١٧٧-١٧٨.

(٤) إنباء الغمر ٢/ ٧٥.

ابن حجر - أحسن إخوته سمًا عارفًا بالأُمور، تُوفِّي سنة إحدى وثمانمائة^(١).

٣- بدر الدين محمد ابن الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البُصْروِي، ثم الدمشقي الشافعي، وُلد سنة تسع وخمسين وسبعمائة، واشتغل وتميَّز في الطلب، وسمع الكثير من بقية أصحاب الفخر ومَن بعدهم، دَرَسَ فِي مَشِيخَةِ الْحَدِيث بعد أبيه بتربة أمِّ صالح، تُوفِّي سنة ثلاث وثمانمائة^(٢).

٤- عبد الوهاب بن إسماعيل بن عمر بن كثير، وُلد فِي ثَالِثِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ سَبْعٍ وَسْتِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ، وَمِنْ الْمُحِبِّ الصَّامِتِ، وَأَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْغَالِبِ الْمَاكِسِينِي، تُوفِّي سنة أربعين وثمانمائة^(٣).



(١) الضوء اللامع ١/٢٤٣.

(٢) إنباء الغمر ٤/٣٢٢، وشذرات الذهب ٧/٣٥.

(٣) الضوء اللامع ٥/٩٨.

المبحث الثاني أحياء العالمين

أولاً: طلبه للعلم:

كان لأسرة ابن كثير العلمية أثرٌ كبير في توجيهه التوجيه السليم الصحيح، والتحاقه بطلب العلم منذ نعومة أظفاره، فكان والده عالماً وخطيباً، وكان إخوته مُشتغلين بالعلم، فلا غرابة أن ينشأ هذا الصغير على طلب العلم، وأن يسلك مسلك العلماء.

انتقلت أسرته إلى دمشق بعد وفاة والده برُفقة أخيه عبد الوهاب، وكان ذلك سنة سبع وسبعمائة، ودرّس علومه الأولى على يد أخيه عبد الوهاب. قال ابن كثير: «تحوّلنا من بعده -أي بعد وفاة والده- في سنة سبع وسبعمائة إلى دمشق بصحبة كمال الدين عبد الوهاب، وقد كان لنا شقيقاً، وبنا رفيقاً شفوفاً، وقد تأخرت وفاته إلى سنة خمسين، فاشتغلت على يديه في العلم، فيسّر الله تعالى منه ما يسّر، وسهّل منه ما تعسّر، والله أعلم»^(١).

درس ابن كثير القراءات والتفسير، وعُني بالفقه والأصول، ودرس التاريخ وعلم الرجال، والنحو والشعر وآداب العرب وغيرها من العلوم الأخرى^(٢)، وهكذا

(١) البداية والنهاية ١٤/٣١.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ: ٥٨، والدرر الكامنة ١/٣٧٤.

أخذ يقرأ ويواصل ويتابع، ويعكف على العلم، ويجلس إلى العلماء، يأخذ عنهم ويحفظ المتون، ويقرأ المَطَوَّلَات، وقد حظي ابن كثير بشيوخ أجلاء وعلماء فضلاء، كان لهم تأثير واضح في علمه وثقافته، وقد كانوا ممن عُرفوا بغزارة العلم وسعة الاطلاع، كما عُرفوا بالتقوى والورع والإخلاص؛ أمثال الحافظ المزي، والذهبي، وابن تيمية وغيرهم، رحمهم الله أجمعين. وما زال كذلك حتى أتقن العلوم، ونال حظاً وافراً من جميع الفنون، فشَهِد بعلمه العلماء، وبرسوخه وتقدمه الفضلاء، فأعطيت له الإجازات، واشتهر بالضبط والتحرير^(١) حتى ذاع صيته، وطار في الأمصار ذكره، وتولّى مشيخة العديد من المدارس، وانتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير^(٢).

ثانياً: شيوخه:

كان الحافظ ابن كثير منذ بدايته حريصاً على طلب العلم والتلقي من المشايخ، وكان تنوع معارفه وكثرة تفننه سبباً لكثرة شيوخه، وتنوعهم في العلم والمعرفة، فقد كان لابن كثير عددٌ غير قليل من الشيوخ، كان لهم كبير الأثر في تكوين شخصيته العلمية، وساقصر على ذكر بعضهم مُرتباً إياهم حسب تأريخ وفاتهم:

١- أبو يحيى زكريا بن يوسف بن سليمان بن حماد البجلي الشافعي، نائب الخطابة، ومدرس الطيبة والأسدية، وُلد سنة (٦٥٠هـ)، وسمع من يحيى بن الصيرفي، والفخر علي، والرشيد العامري، وغيرهم، وكانت له حلقة للاشتغال بالجامع يحضر بها عنده الطلبة، وكان يشتغل في الفرائض وغيرها، مواظباً على ذلك، تُوفي في اليوم الثالث من جمادى

(١) شذرات الذهب ٢٣١/٦.

(٢) شذرات الذهب ٢٣١/٦.

الأولى سنة (٧٢٢هـ)^(١).

٢- أبو نصر محمد بن محمد بن مُمِيل بن الشيرازي الدمشقي، وُلد سنة (٦٢٩هـ)، وسمع الكثيرَ وأسمعَ، وكان شيخًا حسنًا خيرًا مبارکًا متواضعًا يُذهَّبُ الربعات والمصاحف، له في ذلك اليدُ الطُولَى، سمع من جدِّه القاضي أبي نصر، والسخاوي، وجماعة آخرين، وبمصر سمع من ابن الصابوني، وابن قُميرة، تُوفي في يوم عرفة سنة (٧٢٣هـ)^(٢).

٣- بهاء الدين القاسم بن محمد بن بدر الدين بن عساكر الدمشقي الطبيب المعمر، وُلد سنة (٦٢٩هـ)، سمع حضورًا وسماعًا على كثير من المشايخ، اشتغل بالطبِّ وكان يُعالج الناس بغير أجرٍ، وكان يحفظ كثيرًا من الأحاديث والحكايات والأشعار، تُوفي يوم الاثنين وقت الظهر الخامس والعشرين من شهر شعبان سنة (٧٢٣هـ)^(٣).

٤- أبو زكريا يحيى بن الفاضل جمال الدين إسحاق بن خليل بن فارس الشيباني الشافعي، اشتغل على النووي، ولازم ابن المَقْدِسِيّ، ووُلِّي الحُكْمَ بـ (زرع) وغيرها، ثم قام بدمشق يشتغل في الجامع، تُوفي سنة (٧٢٤هـ)^(٤).

٥- عَفِيفُ الدين إسحاق بن يحيى بن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل الأُمَدي ثم الدمشقي الحنفي، شيخ دار الحديث الظاهرية، وُلد في حدود سنة

(١) البداية والنهاية ٩٨/١٤، والدرر الكامنة ١١٥/٢، والدارس في تأريخ المدارس ١١٦/١.

(٢) البداية والنهاية ١٠٤/١٤، والدرر الكامنة ٢٣٣/٤-٢٣٤، وشذرات الذهب ٦٢/٦، والدارس في تأريخ المدارس ٢١٢/١.

(٣) البداية والنهاية ١٠٢/١٤، ١٠٣، والدرر الكامنة ٢٣٩/٣، ٢٤٠، وشذرات الذهب ٦١/٦.

(٤) البداية والنهاية ١٠٩/١٤، والدارس في تأريخ المدارس ٢٤٧/١.

(٦٤٠هـ)، وسمع الحديث على جماعة كثيرين؛ منهم يوسف بن خليل، ومجد الدين ابن تيمية، وكان شيخًا حسنًا، بهيَّ المنظر، سهلَ الإسماع، يُحِبُّ الرواية، تُوفي ليلة الاثنين سنة (٧٢٥هـ)^(١).

٦- أبو محمد عبد الوهاب بن دُؤيب الأسدي الشهبي الشافعي، ولد بـ «حَوْران» سنة (٦٥٣هـ)، وقدم دمشق، واشتغل على الشيخ تاج الدين الفزاري، ولازمه وانتفع به، وكان بارعًا في الفقه والنحو، ولم يتزوَّج قط، تُوفي بالمدرسة المجاهدية ليلة الثلاثاء الحادي عشر من ذي الحجة سنة (٧٢٦هـ)^(٢).

٧- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحرَّاني الحنبلي، شيخ الإسلام، وُلد في ربيع الأول سنة (٦٦١هـ)، سمع من ابن عبد الدايم، وابن أبي اليسر، وابن الصيرفي، وابن أبي الخير، وخلق كثير، عُني بالحديث ونَسَخَ الأجزاء، ودارَ على الشيوخ، وخرَّج وانتقى وبرع في الرجال، وعلل الحديث، وفقهه، وفي علوم الإسلام، وعلم الكلام، وغير ذلك، وكان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين والزُّهاد الأفراد، تُوفي سنة (٧٢٨هـ)^(٣).

٨- أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري، برهان الدين، وُلد سنة (٦٦٠هـ)، وسمع الكثير من ابن عبد الدايم، وابن أبي اليسر وغيرهم، وله مشيخةٌ خرَّجها العلائي، لازم الاشتغال والتصنيف، وحدث بالصحيح مرات، وعُرض عليه القضاء فامتنع، صنَّف التعليقة على

(١) البداية والنهاية ١٤/١١٤، والدرر الكامنة ١/٣٥٨، وشذرات الذهب ٦/٦٦.

(٢) البداية والنهاية ١٤/١٢٠، والدرر الكامنة ٢/٤٣١، وشذرات الذهب ٦/٢٣١.

(٣) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦، والبدایة والنهاية ١٤/١٢٨-١٣٣.

التنبية، وله تعليقة على مختصر ابن الحاجب في الأصول، وله مصنفات أخر، توفي بالبادرائة في جمادى الأولى سنة (٧٢٩هـ)^(١).

٩- أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن بن حسين بن غيلان البعلبكي الحنبلي، سمع الحديث وأسمعه، وكان من كبار الصالحين والعباد الأخيار، توفي يوم السبت السادس من شهر صفر سنة (٧٣٠هـ)^(٢).

١٠- أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجّار، المعروف بـ (ابن الشحنة)، سمع منه ابن كثير بدار الحديث الأشرفية في أيام الشتويات، توفي يوم الاثنين الخامس والعشرين من شهر صفر سنة (٧٣٠هـ)^(٣).

١١- الحافظ الكبير أبو الحجّاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، وُلد سنة (٦٥٤هـ)، ونشأ بـ (مِرَّة)، حفظ القرآن وتفقه وأقبل على العلم؛ فسمع الكتب الستة ومعجم الطبراني وغيرها، وأخذ العلم عن أبي الخير النووي، والعفيف التلمساني، والإربلي، وغيرهم، وكان كثير العلم، ثقة حجة، صادق اللهجة، حسن الخلق، كثير السكوت، قليل الكلام، من مصنفاته (تهذيب الكمال) و (تحفة الأشراف في معرفة الأطراف)، وهما من أنفس كتبه، توفي في شهر صفر سنة (٧٤٢هـ)^(٤).

١٢- الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي، وُلد سنة (٦٧٣هـ)، وسمع من كثير من المشايخ؛

(١) البداية والنهاية ١٤/١٣٨، وشذرات الذهب ٦/٨٨.

(٢) البداية والنهاية ١٤/١٤١-١٤٢.

(٣) البداية والنهاية ١٤/١٤٢، وشذرات الذهب ٦/٩٣.

(٤) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٨-١٥٠٠، والبداية والنهاية ١٤/١٨٠-١٨٨، وشذرات الذهب ٦/١٣٦-١٣٧.

منهم الإمام المزي، وأحمد بن هبة الله بن عساكر، وشرف الدين الفزاري وغيرهم، صَنَّفَ المصنَّفَاتِ الجليَّةَ، منها (تأريخ الإسلام) و(سير أعلام النبلاء) و (ميزان الاعتدال) وغيرها، تُوفي في ليلة الاثنين الثالث من شهر ذي القعدة سنة (٧٤٨هـ)^(١).

ثالثاً: تلامذته:

أخذ عن ابن كثير طلابٌ كثيرون تفقَّهوا به وحَفِظُوا عنه، فقد تَوَلَّى ابن كثير التدريس في مدارسَ كثيرة، وألقى دروسه في الجامع الأموي وغيره، وللحافظ ابن كثير تلامذةٌ كثيرون، سأقتصر على ذِكر بعضهم مُرتباً إياهم على حَسَبِ الوَفَيَاتِ:

١- محمد بن علي بن الحسن بن حمزة بن أبي المحاسن الدمشقي الحسيني الشافعي، وُلِدَ سنة (٧١٥هـ)، وَسَمِعَ من جماعة من الأعيان، له مؤلفاتٌ حسنة مُطَوَّلَةٌ ومُختَصَرَةٌ، تُوفي سنة (٧٦٥هـ)^(٢).

٢- بدر الدين الزركشي: أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، وُلِدَ بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ)، أصله من الأتراك، يُنسَبُ إلى مذهب الشافعي، لقب بالزركشي لأنه تعلم صنعة الزَّرْكَشِ في صِغَرِهِ، أخذ من جمال الدين الأسنوي، وجمال الدين البلقيني، ومغلطاي، ثم توجَّهَ إلى بلاد الشام قاصداً سماعَ الحديث من الحفاظ ابن كثير، فنزل دمشق وأخذ عنه، له تصانيفٌ كثيرةٌ في الفقه والأصول والحديث والتفسير والحكمة والمنطق والبلاغة والأدب، تُوفي يوم الأحد ثالث شهر رجب سنة (٧٩٤هـ)^(٣).

(١) البداية والنهاية ٢١١/١٤، والدرر الكامنة ٣/٣٣٦، وشذرات الذهب ١٥٣/٦-١٥٦.

(٢) الدرر الكامنة ٦١/٤، وذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد: ١٥١-١٥٠.

(٣) الدرر الكامنة ٣/٣٩٧-٣٩٨، وشذرات الذهب ٦/٣٣٥، وطبقات الشافعية لابن هداية الله:

٢٤١، والأعلام للزركلي ٦/٢٨٦، ومعجم المؤلفين ٩/١٢١، والنجوم الزاهرة ١٢/١٣٤.

٣- عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم المِهْراني المولد، العراقي الأصل، الكردي العراقي الشافعي، وُلد في جُمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ). حَفِظَ التَّنبِيَةَ، واشتغل بالقراءات، ولازم المشايخ، تُوفي سنة (٨٠٦هـ)^(١).

٤- شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن رضوان الحريري الدمشقي، المعروف بالسَّلاوي الشافعي، ولد سنة (٧٣٨هـ) أو نحوها، سمع الحديث من ابن كثير تُوفِّيَ سنة (٨١٣هـ)^(٢).

٥- أبو العباس أحمد بن علاء الدين حجي بن موسى بن أحمد بن سعد الدمشقي الشافعي، وُلد في محرم سنة (٧٥١هـ)، تخرج في علوم الحديث بالحافظين؛ ابن كثير وابن رافع، تُوفي سنة (٨١٦هـ)^(٣).

رابعاً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

الفرع الأول: مكانته العلمية

تتضح مكانة ابن كثير العلمية في المدارس التي تولى التدريس فيها، والمساجد التي كان يُلقِي فيها محاضراته، وكذلك تُعرَف مكانته من خلال مؤلفاته وكتبه التي كتبها.

أمَّا المدارس التي كان يُدرِّس فيها فهي: مدرسة دار الحديث الأشرفية، والمدرسة الصالحية، والمدرسة النجبية، والمدرسة التنكزية، والمدرسة النورية الكبرى^(٤).

(١) ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد: ٢٢٠-٢٣٩، وشذرات الذهب ٧/ ٥٥-٥٧.

(٢) شذرات الذهب ٧/ ١٠٠.

(٣) شذرات الذهب ٧/ ١١٦-١١٨، وطبقات الشافعية لابن هداية الله: ٢٤١.

(٤) انظر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٨، والدارس في تأريخ المدارس ١/ ٢٧.

وهذه المدارس كانت مهبط أفئدة طلاب العلم في الشرق والغرب، لِمَا يُدرَسُ فيها من علوم، ولمكانة شيوخها وأساتذتها ومنزلتهم العلمية؛ إذ لا يتولَّى التدريس فيها إلَّا مَنْ كان ذا قَدَمٍ راسخة في العلم، ومكانةٍ بين العلماء؛ كسلطان العلماء العزُّ ابن عبد السلام، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ المِزِّي، والذهبي. كما أنه تولَّى إلقاء الدروس في عددٍ من مساجدِ دمشق المهمة؛ كالجامع الأموي وجامع تنكر، والجامع الفوقاني، أمَّا مؤلفاته فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

الفرع الثاني: ثناء العلماء عليه:

أثنى على الحافظ ابن كثير كلُّ مَنْ لَقِيَه، أو أخذ ونهل من منهله أو نظر في كتبه.

١- قال شيخه الذهبيُّ فيه: «هو فقيهٌ مُتَقِنٌ، ومحدثٌ مُحَقِّقٌ، ومفسِّرٌ نَقَّادٌ، وله تصانيفٌ مفيدة»^(١).

٢- قال الحسيني: «الشيخ الإمام العالم الحافظ المفيد البارِعُ عماد الدين أبو الفداء. أفنى ودرس وناظر، وبرع في الفقه والتفسير والنحو، وأمعن النظرَ في الرجال والعلل...»^(٢).

٣- قال ابن حُجِّي: «أحفظُ مَنْ أدرُكناه لمتون الأحاديث، وأعرفُهم بجرحها ورجالها، وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وما أعرف أني اجتمعت به على كثرة ترددي إليه إلا واستفدتُ منه»^(٣).

٤- قال العيني: «رحمه الله كان قدوةً العلماء والحُفَظاء، وعمدةً أهل المعاني والألفاظ، وسمع وجمع، وصنَّف ودرس، وحدَّث وألَّف، وكان إليه

(١) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٨. (٢) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٧-٥٨.

(٣) شذرات الذهب ٦/٢٣٢، والدارس في تأريخ المدارس ٢٧/١.

اطَّلَعَ عَظِيمٌ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَالتَّارِيخِ، وَاشْتَهَرَ بِالضَّبْطِ وَالتَّحْرِيرِ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ التَّارِيخِ وَالتَّفْسِيرِ، وَلَهُ مَصْنَفَاتٌ عَدِيدَةٌ مَفِيدَةٌ^(١).

٥- قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «اشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ مُطَالَعَةً فِي مَتُونِهِ وَرِجَالِهِ... وَكَانَ كَثِيرَ الاسْتِحْضَارِ حَسَنَ الْمُفَاكِهِةِ، سَارَتْ تَصَانِيفُهُ فِي الْبِلَادِ فِي حَيَاتِهِ، وَانْتَفَعَ بِهَا النَّاسُ بَعْدَ وَفَاتِهِ»^(٢).

٦- قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: «إِمَامٌ رَوَى التَّسْبِيحَ وَالتَّهْلِيلَ، وَزَعِيمٌ أَرْيَابِ التَّأْوِيلِ، سَمِعَ وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَأَطْرَبَ الْأَسْمَاعَ بِالْفَتْوَى وَشَنَّفَ، وَحَدَّثَ وَأَفَادَ، وَطَارَتْ أَوْرَاقُ فِتَاوِيهِ إِلَى الْبِلَادِ، وَاشْتَهَرَ بِالضَّبْطِ وَالتَّحْرِيرِ، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْعِلْمِ فِي التَّارِيخِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ»^(٣).

٧- قَالَ السَّخَاوِيُّ: «الْحَافِظُ الْعَمْدَةُ الْمُؤَرِّخُ الْمُفَسِّرُ عِمَادُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ كَثِيرٍ بْنُ ضَوْءِ الْقَيْسِيِّ الْبُصْرِيُّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، الْفَقِيهَ الشَّافِعِيُّ، صَاحِبَ التَّفْسِيرِ وَ(الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ) وَغَيْرِهَا مِمَّا لِكُلِّهِ النِّهَايَةُ، وَسَارَتْ فِي حَيَاتِهِ فِي الْبِلَادِ، وَانْتَفَعَ النَّاسُ بِهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ عَنْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً. وَكَانَ كَثِيرَ الاسْتِحْضَارِ حَسَنَ الْمُفَاكِهِةِ، أَثْنَى عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ»^(٤).

٨- قَالَ السِّيُوطِيُّ: «الْعَمْدَةُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْحَدِيثِ وَسُقْمِيهِ، وَعِلَلِهِ وَاخْتِلَافِ طَرَقِهِ وَرِجَالِهِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا»^(٥).

(١) النجوم الزاهرة ١١/ ١٢٣.

(٢) الدرر الكامنة ١/ ٣٧٤.

(٣) شذرات الذهب ٦/ ٢٣١.

(٤) وجيز الكلام ١/ ١٩٢.

(٥) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٦٢.

خامساً : مؤلفاته^(١) :

لم يقتصر ابن كثير في تأليفه على نوع خاص أو جانب معين من العلوم، بل تناول كثيراً من العلوم وجوانب متعددة من المعارف، وكانت مؤلفاته كثيرة العدد، جمة المنافع، عظيمة الفائدة.

وقد أحصيت له كتباً عديدة، منها المطبوع في عدة مجلدات، ومنها في جزء أو أجزاء، ومنها المخطوط الذي لا يزال ينتظر من ينقض عنه غبار السنين الطوال لإخراجه والاستفادة منه، ومنها المفقود الذي لا نعرف عنه سوى الاسم، أشار إليها ابن كثير في مؤلفاته.

وسأذكر هذه المؤلفات مرتباً إياها على حروف المعجم :

- ١- (آداب الحمّامات) طبع.
- ٢- (الاجتهاد في طلب الجهاد): قال حاجي خليفة: «رسالة لابن كثير كتبها للأمير منجك لما حاصر الفرنج قلعة إياس»^(٢).
- ٣- (أحاديث الأصول).
- ٤- (أحاديث التوحيد والرد على أهل الشرك).
- ٥- (الأحكام الصغرى في الحديث).
- ٦- (الأحكام على أبواب التنبيه).

(١) انظر في مؤلفات الإمام ابن كثير:

ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٥٨، والدرر الكامنة ٣٧٤/١، والبدر الطالع ١٥٣/١، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٦١، وطبقات المفسرين، له ٢٦٠/١، والنجوم الزاهرة ١٢٣-١٢٤، وشذرات الذهب ٢٣١/٦، والأعلام للزركلي ٣٢٠/١.

(٢) كشف الظنون ١٠/١.

- ٧- (الأحكام الكبرى): ذكره ابن كثير في تفسيره^(١).
 - ٨- (اختصار علوم الحديث): وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
 - ٩- اختصار كتاب الإمام البيهقي (المدخل إلى كتاب السنن): ذكره ابن كثير في مقدمة كتابه (اختصار علوم الحديث)^(٢).
 - ١٠- (اختصار السيرة النبوية).
 - ١١- (إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه)^(٣).
 - ١٢- (أقوال العلماء في معنى الصلاة الوسطى).
 - ١٣- (البداية والنهاية): وهو من أجل كتب التاريخ، طبع طبعات عديدة أجّلها طبعة الدكتور عبد الله تركي، وقد بيّن ابن كثير منهجه فيه في مقدمة كتابه^(٤).
 - ١٤- (بطلان وضع الجزية عن يهود خيبر).
 - ١٥- (بيع أمهات الأولاد).
 - ١٦- (تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب)^(٥).
 - ١٧- (تفسير القرآن العظيم): وهو من أنفع كتب التفسير، وهو من التفاسير التي جمعت بين التفسير بالمأثور والرأي، وهو تفسير القرآن بالقرآن
-
- (١) انظر: تفسير الآية (٤) من سورة القتال، وفي مقدمة تفسير سورة الملك، وأشار إليه في مقدمة جامع المسانيد.
- (٢) انظر: صفحة ٩٠ من هذا الكتاب.
- (٣) طبع في مؤسسة الرسالة بتحقيق بهجة أبي الطيب الألوسي.
- (٤) البداية والنهاية ٧-٦/١.
- (٥) طبع بتحقيق الدكتور عبد الغني بن حميد بن محمود الكيسي عن دار ابن حزم.

وبالأحاديث النبوية وبأقوال الصحابة والتابعين، ويتكلم عن الأحاديث والآثار جرحاً وتعديلاً، ويبيِّن في الأعم والأغلب درجاتها من الصحة والضعف والغرابة والنكارة، وقد نال هذا التفسير قبولاً كبيراً، وطُبِعَ طبعاَت عديدة. قال السيوطي: «لم يُؤلَّف على نَمَطِهِ مثله»^(١).

١٨- (التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل): وهو كتاب كبير الحجم، جَمَعَ فيه بين (تهذيب الكمال) و(ميزان الاعتدال) لشيخه المزي والذهبي، ولا شك أنه قد أضاف إضافاتٍ، وتَمَّمَ الكتاب بفوائد، بل إنَّ ابن كثير قد صرَّح بذلك، والكتاب لا يزال مخطوطاً، وهو حَرِيٌّ أن يطبع، وقد ذَكَرَه ابن كثير مراتٍ عديدةً في كتابه (البداية والنهاية)^(٢)، و(اختصار علوم الحديث).

١٩- (جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن): وهو من أضخم الكتب، جَمَعَ فيه بين مسند الإمام أحمد، والبزار، وأبي يعلى، وابن أبي شيبة مع الكتب الستة، رَتَّبَه على الأبواب ليشمَلَ فوائد المتون والأسانيد، وقد طُبِعَ أكثرَ من طبعة.

٢٠- جزء في الأحاديث الواردة في قتل الكلاب واختلاف الأئمة في ذلك.

٢١- جزء في إسناد حديث الشفاعة الطويل.

٢٢- جزء في بناء المساجد واحترامها وتوقيرها وتطهيرها وتبخيرها.

٢٣- جزء في تقصِّي طريق حديث ابن عباس، في فضل العمل في عشر ذي الحجة المرويِّ مع البخاري.

(١) ذيل طبقات الحفاظ: ٣٦١.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ٩٥.

- ٢٤- جزء في تكذيب حديث ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه عن ابن عمر أن السجل كاتب النبي ﷺ.
- ٢٥- جزء في دخول مؤمني الجن الجنة.
- ٢٦- جزء في ذكر المهدي.
- ٢٧- جزء في طرق وألفاظ وعلل ما يتعلق بحديث كفارة المجلس.
- ٢٨- جزء في فتح القسطنطينية.
- ٢٩- جزء في فضائل الشيخين أبي بكر وعمر.
- ٣٠- جزء في مسألة: هل الأخوان تسمى أخوة؟
- ٣١- جزء مفرد في تكذيب ما ادّعاه يهودُ خيبرَ من أن بأيديهم كتابًا من النبي ﷺ، فيه وضع الجزية عنهم، كتبه علي بن أبي طالب، وشهود جماعة من الصحابة منهم سعد بن معاذ ومعاوية بن أبي سفيان.
- ٣٢- (رسالة في أحاديث الإشراك).
- ٣٣- (سيرة أبي بكر ﷺ) ومروياته: قال ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية): (وقد ذكرنا ترجمة الصديق ﷺ وسيرته وأيامه، وما روى من الأحاديث، وما روي عنه من الأحكام في مُجلّد، ولله الحمدُ والمنّة^(١)).
- ٣٤- (سيرة عمر بن الخطاب ﷺ): ذكرها ابن كثير في تفسيره^(٢)، وذكرها أيضًا في كتاب (البداية والنهاية)^(٣).

(١) البداية والنهاية ١٧/٧.

(٢) انظر: آخر تفسير الآية (٤٣) من سورة الحاقة.

(٣) البداية والنهاية ١٧/٧.

- ٣٥- (سيرة عمر بن عبد العزيز).
- ٣٦- (شرح التنبيه): التنبيه في فقه الشافعية لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، وقد ذكره ابن كثير في (البداية والنهاية)، قال: (وقد ذكرت ترجمته مُستقصاةً في أول شرح التنبيه)^(١).
- ٣٧- (شرح صحيح البخاري): أحال عليه ابن كثير مراراً في تفسيره^(٢)، وفي اختصار علوم الحديث.
- ٣٨- (شعب الإيمان): توجد منه نسخة مصورة في مكتبة الشيخ صبحي بدري السامرائي الخاصة ببغداد.
- ٣٩- (طبقات الفقهاء الشافعيين): ذكره في (البداية والنهاية)، وهو يتحدث عن محمد بن إدريس الشافعي^(٣) طبع.
- ٤٠- (العقائد).
- ٤١- (الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ) ضمن البداية.
- ٤٢- (فضائل القرآن) طبع.
- ٤٣- كتاب تراجم لشيخه ابن تيمية.
- ٤٤- كتاب (صفة النار).
- ٤٥- كتاب (الصيام) ذكره في تفسيره^(٤).

(١) البداية والنهاية ١٢/١٢٤.

(٢) انظر: تفسير الآية (٢٢) من سورة الأحزاب، و(٤٩) من سورة القمر، و(٧) من سورة الحديد، و(١١) من سورة المجادلة، و(٢) من سورة الصف.

(٣) البداية والنهاية ١٠/٢٤٧.

(٤) انظر: تفسير الآية (١٨٤) و(١٨٧) من سورة البقرة.

- ٤٦- كتاب في مسألة السماع، سماع الغناء بالألحان: ذكره حاجي خليفة^(١).
- ٤٧- (الكواكب الدراري في التاريخ): انتخبه من كتابه الكبير (البداية والنهاية).
- ٤٨- (مسألة الذبيحة التي لم يُذكر اسمُ الله عليها).
- ٤٩- (المسائل الفقهية) التي انفرد بها الإمام الشافعيُّ من دون إخوانه من الأئمة.
- ٥٠- مسند الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: ذكره السيوطي في (ذيل طبقات الحفاظ)^(٢)، وحققه الدكتور مطر أحمد ناصر الزهراني.
- ٥١- مشيخة خرجها لشيخه علاء الدين القويزي.
- ٥٢- مصنف في حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير.
- ٥٣- مصنف مُفردٌ في تحريم الجمع بين الأختين.
- ٥٤- (المقدمات): ذكره ابن كثير في تفسيره^(٣)، وفي (اختصار علوم الحديث)^(٤).
- ٥٥- (مولد رسول الله ﷺ): وهي رسالة صغيرة نشرها الدكتور صلاح الدين منجد.
- ٥٦- (نهاية البداية والنهاية في الفتن والملاحم)^(٥) جزء من كتاب البداية والنهاية.

(١) كشف الظنون ١٠١/٢.

(٢) ذيل طبقات الحفاظ: ٣٦١.

(٣) انظر: تفسير الآية (٨٥) من سورة مريم.

(٤) انظر: اختصار علوم الحديث: ١١٥ في حديثه عن المرسل.

(٥) وقد طُبِعَ في دار إحياء التراث العربي.

٥٧- (الواضح النفيس في مناقب ابن إدريس) طبع.

سادساً : وفاته^(١) :

وبعد حياة حافلة في التعلم والتعليم، والعمل الدؤوب المتواصل شاءت إرادة الرحمن أن تعود هذه النفس إلى بارئها ﴿ أَرْجِيْ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾^(٢)، فانتقل ابن كثير إلى الدار الآخرة بعد أن أَلَّفَ الكتب، وخرَّجَ الأجيال حتى ضَعُفَتْ قواه وفَقَدَ بصره، وجاء يومُ الخميس السادس والعشرون من شهر شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة، يوم وداع دمشق لإمامها وخطيبها وحافظها: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. فودعته هذه المدينة بحُزنٍ عميق، وسار موكب جثمانه الطاهر ليأخذ طريقه إلى دفنه بجوار شيخه ابن تيمية، فدفن بجواره، رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته.

وقد قال ابن كثير في خاتمة سنة ثمان وستين :

تَمُرُّ بِنَا الْأَيَّامَ مَرًّا وَإِنَّمَا نُسَاقُ إِلَى الْأَجَالِ وَالْعَيْنُ تَنْظُرُ
فَلَا عَائِدُ ذَاكَ الشَّبَابُ الَّذِي قَضَى وَلَا زَائِلُ هَذَا الْمَشِيبُ الْمُكَدَّرُ
وَمِنْ بَعْدِ ذَا فَالْعَبْدُ إِمَّا مُنْعَمٌ كَرِيمٌ وَإِمَّا فِي الْجَحِيمِ يُسَعَّرُ^(٣)

(١) تأريخ وفاة ابن كثير متفق عليه عند جمهور المترجمين والمؤرخين.

انظر: الدرر الكامنة ١/٣٧٤، ووجيز الكلام ١/١٩٢، والبدر الطالع ١/١٥٣، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣٦١، وطبقات المفسرين ١/٢٦٠، وشذرات الذهب ٦/٢٣١، والنجوم الزاهرة ١١/١٢٣-١٢٤، والدارس في تأريخ المدارس ١/٢٧، وكشف الظنون ١/١٠.

(٢) سورة الفجر الآية: ٢٨.

(٣) وجيز الكلام ١/١٩٢-١٩٣، وشذرات الذهب ٦/٢٣١.

وقد رثاه أحد طلبته فقال :

بِفَقْدِكَ طُلَّابُ الْعُلُومِ تَأْسَفُوا وَجَادُوا بِدَمْعٍ لَا يَبِيدُ غَزِيرِ
وَلَوْ مَزَجُوا مَاءَ الْمَدَامِ بِالْدِّمَا لَكَانَ قَلِيلًا فِيكَ يَا ابْنَ كَثِيرِ^(١)



(١) النجوم الزاهرة ١١/١٢٣.

الفصل الثاني
دراسة تحليلية
لسيرة ابن الصلاح صاحب الأصل

المبحث الأول اسمه ونسبه وولادته

هو تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصري الكردي الأهل الشرخاني الشهرزوري الأصل، الموصلبي النشأة، الدمشقي الموطن والوفاة، الشافعي المذهب^(١). ولد سنة (٥٧٧هـ)^(٢) بشهرزور^(٣).



-
- (١) الذيل على الروضتين: ١٧٥، ووفيات الأعيان ٢٤٣/٣، وسير أعلام النبلاء ١٤٠/٢٣، وتذكرة الحفاظ ١٤٣٠/٤، والعبر ١٧٧/٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٣٢٦/٨، والدارس في تأريخ المدارس ٢٠/١، والأعلام ٤٠٧/٤.
- (٢) وفيات الأعيان ٢٤٤/٣، وتذكرة الحفاظ ١٤٣٠/٤.
- (٣) تذكرة الحفاظ ١٤٣٠/٤. وشهرزور: كورة واسعة بين إربل وهمدان تنسب إلى بانيها (زور ابن الضحاك). ينظر: معجم البلدان ٣/٣٧٥، ومراصد الاطلاع ٨٢٢/٢.

المبحث الثاني أسرته ونشأته وطلبه للعلم

نشأ ابنُ الصلاح في بيتِ علمٍ وورعٍ ورئاسةٍ في الفقه؛ إذ كان والده إمامًا مُفتيًا رأسًا في الفقه على مذهب الإمام الشافعي -رحمه الله- وولي فيما بعد التدريس في إحدى المدارس بحلب^(١)، فكان والده أوَّلَ مشايخه وأبرزهم^(٢).

كما تلقَّى ابنُ الصلاح علومَه على مشايخه في مسقطِ رأسه، والذين كان أغلبهم من الأكراد، ومما يدلُّ على نباهته وعلو همته ونشاطه في طلب العلم -وهو لم يزل في مقتبل العمر- ما يذكر من أنَّه أعاد على والده قراءة كتاب (المهذب) أكثر من مرة، ولم يختطَّ شاربه بعد^(٣). ومن ثَمَّ انتقل به والده إلى مدينة الموصل، فاشتغل بها مدةً وسمع بها^(٤).

ولم تقرَّ عينُ أبي عمرو بأن يأخذ العلم عن شيوخ بلده فقط، فارتحل في طلب بُغْيَتِه، وسافر إلى بغداد^(٥)، وإلى قزوين، ف لازم بها الإمام الرافعي، حتى أتقن عليه

(١) وهي المدرسة الأسدية، تنسب إلى بانيها أسد الدين شيركوه بن شاذي. ينظر: وفيات الأعيان ٢٤٣/٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤٠/٢٣.

(٣) وفيات الأعيان ٢٤٣/٣.

(٤) وفيات الأعيان ٢٤٣/٣، وسير أعلام النبلاء ١٤٠/٢٣.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٣٢٦/٨، والدارس في تأريخ المدارس ٢٠/١، وتأريخ علماء بغداد: ١٤٠.

جُمْلَةً من العلوم^(١)، وإلى بلاد خراسان وأقام هناك زمناً، وأكثر فيها من سماع الحديث وتحصيله^(٢).

وَمِنْ ثَمَّ أَلْقَى ابْنُ الصَّلَاحِ عَصَا تَرْحَالِهِ فِي بِلَادِ الشَّامِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَقَامِهِ فِي مَدِينَةِ الْقُدْسِ^(٣)، ثُمَّ وَرَدَ دِمَشْقَ بِصَحْبَةِ أَبِيهِ وَأَسْرَتِهِ، فَاتَّخَذَهَا سَكَنًا^(٤)، وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ٦٣٠ هـ^(٥).

وَلَا يَفُوتُنِي أَنْ أَذْكَرَ أَنَّهُ سَافَرَ إِلَى بِلَادِ الْحِجَازِ لِأَدَاءِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ^(٦).



(١) طبقات الشافعية لابن هداية الله: ٢٢١.

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٤٤.

(٣) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٣٠، والأنس الجليل ٢/١٠٤.

(٤) وفيات الأعيان ٣/٢٤٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٢٧.

(٥) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/١٣٣.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٠.

المبحث الثالث

شيوخه

تتلمذ ابنُ الصلاح على عدَّةٍ من الشيوخ، سواء كانوا من مسقط رأسه، أو من البلد التي استوطنها، أو من البلاد الأخرى خلال أسفاره ورحلاته، وكانت السُّمة المميزة لمشايخه أنَّ أكثرهم كانوا من أهل الحديث، وأبرزهم:

- ١- أبو جعفر عبيد الله بن أحمد بن السمين^(١).
- ٢- ضياء الدين أبو أحمد عبد الوهاب بن أبي منصور علي بن علي البغدادي المعروف بـ (ابن سكيّنة)، (ت ٦٠٧هـ)^(٢).
- ٣- عماد الدين أبو حامد محمد بن يونس بن محمد الموصلي الفقيه، (ت ٦٠٨هـ)^(٣).
- ٤- أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الرافعي، (ت ٦٢٤هـ)^(٤)، وغيرهم.



(١) تذكرة الحفاظ ١٤٣٠/٤، وتاريخ علماء بغداد: ١٣٠. ولم نقف على سنة وفاته.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٤٠/٢٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٣٢٤/٨.
(٣) وفيات الأعيان ٢٤٣/٣، والدارس في تاريخ المدارس ٢٠/١، وترجمة العماد في: العبر ٢٨/٥، والبداية والنهاية ٦٢/١٣.
(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٢٨٣/٨.

المبحث الرابع تلامذته

رُزِقَ أبو عمرو القبولَ بين الناس، فتسابق طلابُ العلم على التتلمذ عليه، والانتهال من مَعِينِ ما أُوتِيَهُ من العلوم، ومن أبرز تلامذته:

- ١- شمس الدين عبد الرحمن بن نوح بن محمد المقدسي. (ت ٦٥٤هـ)^(١).
- ٢- شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلَّكان الإربلي (ت ٦٨١هـ)^(٢).
- ٣- الحافظ أمين الدين عَبْد الصمد بن عَبْد الوهاب بن الحسن بن عساكر الدمشقي، ثُمَّ المكي. (ت ٦٨٦هـ)^(٣).
- ٤- تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفزازي المشهور بالفركاح. (ت ٦٩٠هـ)^(٤) وغيرهم.



(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤١، وترجمته في: البداية والنهاية ١٣/١٩٠، وشذرات الذهب ٢٦٥/٥.

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٤٣، وترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٢٦، والنجوم الزاهرة ٣٥٣/٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٤، وترجمته في: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ٨١.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٢٦، وترجمته في: العبر ٥/٣٦٧، وتاريخ الإسلام: ٤١٤ وفيات (٦٩٠ هـ)، والبداية والنهاية ١٣/٣٢٥.

المبحث الخامس

تدريس

كان أبو عمرو مُلمًّا بجوانبَ متعددةٍ من فنون العلوم المختلفة، زيادةً إلى طيب خلقه وكرم أصله، مع الزهد والتواضع وحب الخير، فوقع عليه الاختيار ليتولَّى التدريس في العديد من المدارس آنذاك، منها:

١- المدرسة الناصرية بالقدس^(١).

٢- المدرسة الرواحية بدمشق^(٢).

٣- دار الحديث الأشرفية^(٣)، وهو أول من وَلَّيَها ودرَّس فيها من أهل الحديث^(٤)، وبقي في مشيختها ثلاث عشرة سنة^(٥)، وفيها أَملى كتابه (معرفة أنواع علم الحديث)^(٦).

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤، وهي منسوبة إلى الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب، وسماها الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠ بالصلاحية، وابن العماد في شذرات الذهب ٥/ ٢٢١ بالنظامية.

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ١٣٣، والدارس ١/ ٢١. وهي منسوبة إلى بانيها زكي الدين أبي القاسم هبة الله بن محمد بن رواحة. ينظر: الدارس ١/ ٢٦٥.

(٣) تنسب إلى بانيها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل (ت ٦٣٥هـ). الدارس ١/ ١٩.

(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ١٣٣، والدارس ١/ ٢١.

(٥) العبر ٥/ ١٧٨.

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٤٤٥، ونزهة النظر: ٥٠.

٤ - مدرسة ستّ الشام (زمرد خاتون بنت أيوب) (ت ٦١٦هـ)^(١).

وقد أدّى ما أُسند إليه حقّ التأدية، وكان يتحمّل أعباء المدارس ثلاثيّتها (الرواحية، وست الشام، ودار الحديث الأشرفية) من غير إخلال أو تقصير^(٢).



(١) وفيات الأعيان ٢٤٤/٣، وسير أعلام النبلاء ١٤١/٢٣ وسمهاها الشامية الصغرى، والبداية

والنهاية ١٦٨/١٣ وسمهاها الشامية الجوانية، وينظر عنها: الدارس ٣٠١/١.

(٢) وفيات الأعيان ٢٤٤/٣.

المبحث السادس

آثاره العلمية

لَمَّا كَانَ ابْنُ الصَّلَاحِ مُتَضَلِّعًا مِنْ تِلْكَ الْعُلُومِ، اسْتَطَاعَ بِفَضْلِ اللَّهِ أَوَّلًا، ثُمَّ بِمَا تَمَتَّعَ بِهِ مِنْ ذِكَاةٍ وَحَافِظَةٍ وَجُودَةٍ فَهَمَّ أَنْ يُصَنِّفَ الْعَدِيدَ مِنَ الْمَوْلاَفَاتِ، مِنْهَا:

- ١- (أدب المفتي والمستفتي)^(١).
- ٢- (شرح الورقات) للإمام الحرمين في أصول الفقه^(٢).
- ٣- (صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته عن الإسقاط والسقط)^(٣).
- ٤- (فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه)^(٤).
- ٥- (معرفة أنواع علوم الحديث)^(٥). وغيرها^(٦).
- ٦- (طبقات الفقهاء الشافعية)^(٧).

-
- (١) طبع بتحقيق الشيخ موفق بن عبد الله بن عبد القادر سنة ١٩٨٦م. وطبع بتحقيق غيره.
 - (٢) مخطوط منه نسخة في الظاهرية برقم (٢٤٩ ثان)، وفي مكتبة سليم أغا برقم (٢٦٩)، وفي رامبور برقم (٢٧٥ أول). ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢١١/٦.
 - (٣) طبع بتحقيق الشيخ موفق بن عبد الله بن عبد القادر سنة ١٩٨٤م.
 - (٤) طبع بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي سنة ١٩٨٦م. وطبع بدون تحقيق.
 - (٥) طبع بتحقيقنا عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ٢٠٠٢م.
 - (٦) ينظر عن تفاصيلها: الإمام ابن الصلاح ومنهجه وموارده في مقدمته: ٤٧-٤٠.
 - (٧) طبع بتحقيق علي نجيب عن دار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٩٩٢.

المبحث السابع

وفات

بعد عُمرِ مِلْؤُهُ العِلْمُ والخير والصلاح انتقل الحافظ أبو عمرو بن الصلاح إلى جوار ربه الكريم، وذلك صباحَ يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٦٤٣ هـ بدمشق، ودُفن في مقابر الصوفية خارج دمشق^(١)، تغمده الله برحمته.



(١) وفيات الأعيان ٣/٢٤٤، وتذكرة الحفاظ ٤/١٤٣٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٢٧، والدارس في تاريخ المدارس ١/٢١.

الفصل الثالث

دراسة عن كتاب معرفة أنواع علم الحديث

المبحث الأول آراء العلماء في الكتاب

قد كَتَبَ اللهُ سبحانه وتعالى لهذا الكتاب - أعني (معرفة أنواع علم الحديث)^(١) لابن الصلاح - القبول لدى الناس، ولا بد لمصنّف ألفه مثلُ هذا الإمام أن يصبح مَدْرَسَ أهل العلم وطلّابِهِ، وفَلَكَهُم الذي لا يستغنون عنه، وَمَنْهَلَهُم الذي يَصْدُرُونَ عنه و يَرِدُونَ معينه، فهو الحَكَم لمشكلاتهم، والفصل لمعضلاتهم، أَبَانَ لَهُم عن جوهر معانيه، واستزادهم فائدةً عَمَّا فيه، فأقبل الناسُ عليه، وأصبح أحدَ دعائم مُسَلِّمَاتِهِم، وانتهى إليه المتعلِّمون، وبه استنار المستبصرون، وليس أدلّ على ما قَدَّمته ممَّا سَطَّرَتْهُ أياديهم، إشادةً بهذا المصنّف والمصنّف، فقد قال الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ): «هو كتابٌ كثيرُ الفوائد، عظيمُ العوائد، قد نَبَّه المصنّف - رحمه الله - في مواضع من الكتاب وغيره، على عِظَم شأنه، وزيادة حُسْنه وبيانه، وكفى بالمشاهدة دليلاً قاطعاً، وبرهاناً صادقاً»^(٢).

وقال الخُوَيْيُّ (ت ٦٩٣هـ) في منظومته:

وَحَيْرٌ مَا صُنِّفَ فِيهَا وَاشْتَهَرَ كِتَابُ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْمُعْتَبَرِ
وَهُوَ الَّذِي بَابِنِ الصَّلَاحِ يُعْرِفُ فَلَيْسَ مِنْ مِثْلِهِ مُصَنَّفٌ^(٣)

(١) هكذا سماه به مؤلفه في ديباجة كتابه: ٧٨ بتحقيقنا، وهكذا أطلق عليه القرطبي في تفسيره ٣١٠٩/٤ طبعة الشعب.

(٢) إرشاد طلاب الحقائق ١/ ١٠٨.

(٣) نقلاً عن مقدمة محاسن الاصطلاح: ٣٣.

وقال ابن رشيد (ت ٧٢١ هـ): «الذي وقفتُ عليه وتحصَّلَ عندي من تصانيفِ هذا الإمام الأوحد أبي عمرو بن الصلاح - رحمه الله - كتابه البارِع في معرفة أنواع علم الحديث، وإنَّه كلُّما كتبتُ عليه مُتمثِّلًا:

لِكُلِّ أَناسٍ جَوْهَرٌ مُتَنَافِسٌ وَأَنْتَ طِرَازُ الْآنِسَاتِ الْمَلَائِحِ»^(١)

وقال ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ): «واقفتُ آثارهم الشيخ الإمام الحافظ تقيِّ الدين أبو عمرو بن الصلاح، بكتابه الذي أوعى فيه الفوائد وجمع، وأتقن في حسن تأليفه ما صنع»^(٢).

وقال الزركشي (ت ٧٩٤ هـ): «وجاء بعدهم الإمام أبو عمرو بن الصلاح فجمع مُفَرَّقَهُمْ، وَحَقَّقَ طُرُقَهُمْ، وَأَجْلَبَ بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنكت والنخب، حتى استوجب أن يُكْتَبَ بِذَوْبِ الذهب»^(٣).

وقال الأبناسي (ت ٨٠٢ هـ): «وأحسنُ تصنيفٍ فيه وأبدعُ، وأكثرُ فائدةً وأنفعُ: (علوم الحديث) للشيخ العلامة الحافظ تقيِّ الدين أبي عمرو بن الصلاح، فَإِنَّهُ فَتَحَ مُغْلَقَ كُنُوزِهِ، وَحَلَّ مُشْكِلَ رَمُوزِهِ»^(٤).

وقال ابن المُلقِّن (ت ٨٠٤ هـ): «ومن أجمعها: كتاب العلامة الحافظ تقيِّ الدين أبي عمرو بن الصلاح - سَقَى اللُّهُ ثَرَاهُ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَأْوَاهُ - فَإِنَّهُ جَامِعٌ لِعَيُونِهَا، وَمُسْتَوْعِبٌ لِفَنُونِهَا»^(٥).

وقال العراقي (ت ٨٠٦ هـ): «أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح، جمع فيه غررَ الفوائد فأوعى،

(١) ملء العيبة ٣/٢١١.

(٢) المنهل الروي: ٢٦.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/٩-١٠٠.

(٤) الشذا الفياح ١/٦٣.

(٥) المقنع في علوم الحديث ١/٣٩.

ودعا له زُمر الشوارد فأجابت طوعاً»^(١).

وقال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نُحَبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظمٍ له ومختصرٍ، ومُستدرِكٍ عليه ومُقتصرٍ، ومعارضٍ له ومُنتصرٍ»^(٢).

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ): «عكف الناس عليه، واتخذوه أصلاً يرجع إليه»^(٣).

وبهذا نكاد أن ننقل إجماع الأئمة، منذ أن رأى كتاب (معرفة أنواع علوم الحديث) النور إلى يوم الناس هذا، دليلاً على مكانته وغرارة علمه وفوائده، شاهداً على علوِّ كعبه ونصرة حزبه، فرحم الله مؤلفه وجامعه، وأسبل عليه نعمه وفضائله، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.



(١) التقييد والإيضاح: ١١.

(٢) نزهة النظر: ٥١.

(٣) البحر الذي زخر ١/ ٢٣٥.

المبحث الثاني

توظيف العلماء جهودهم خدمة لكتاب ابن الصلاح

لعلَّ كتابًا في مصطلح الحديث لم يُخدَم كما خُدم كتاب ابن الصلاح؛ إذ كَانَ هُوَ المحرِّكُ الفعليُّ الَّذِي تولَّدَتْ عَنْهُ عشراتٌ، بل مئاتُ المؤلَّفات التي أغنت المكتبةَ الإسلامية، وساهمت بمجموعها في إكمال حلقات هذا العلم المبارك.

وقد اختلفت اتجاهات المؤلفين في طبيعة بحوثهم لتطوير وتعزيز القيمة العلمية لهذا الكتاب؛ فمنهم الناظم، ومنهم الشارح، ومنهم المختصر، ومنهم المنكث توضيحًا واستدراكًا، فلهذا ارتأيت -خدمةً لتقسيمات البحث العلمي المنظم- أن أوزعها على النحو الآتي، وبالله التوفيق.

أ- المختصرات:

لعلَّ هذا الطابع من التصنيف الذي كان كتاب ابن الصلاح المحفِّز له هو الأكثرُ، نظرًا إلى أنَّ مَنْ ألَّف في هذا اللون ينبغي تقليص حجم الكتاب الأصلي؛ وذلك باختزال الألفاظ وتكثيف الفكر والمعاني، وحذف الأمثلة التي لا حاجةَ لها، والابتعاد عن المناقشات غير الضرورية، وزيادة الفوائد والآراء، مع مخالفة ترتيب الأصل أحيانًا، تسهيلًا لطلبة العلم وغيرهم.

ومن أبرز تلك المختصرات:

١- (إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق)، للإمام النووي

(ت ٦٧٦هـ)^(١).

٢- (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير)، للإمام النووي أيضًا^(٢)، وهو اختصار لكتابه السابق.

٣- (المنهج المُبْهَج عند الاستماع لمن رَغِب في علوم الحديث على الاطلاع)، لقطب الدين القسطلاني (ت ٦٨٦هـ)^(٣).

٤- (أصول علم الحديث)، لعلي بن أبي الحزم القرشي الطبيب المشهور بابن النفيس (ت ٦٨٩هـ)^(٤).

٥- (الاقتراح)، للإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)^(٥).

٦- (الملخص)، لرضي الدين الطبري (ت ٧٢٢هـ)^(٦).

٧- (رسوم التحديث)، للجعبري (ت ٧٣٢هـ)^(٧).

(١) طبع بتحقيق عبد الباري فتح الله السلفي، عن مكتبة الإيمان، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، وكذا طبع بتحقيق الدكتور نور الدين عتر.

(٢) طبع مستقلاً ومعه شرح السيوطي، وقد حققناه على نسختين، وهو يطبع الآن في دار عمار في عمان.

(٣) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ٢٣٦/١ وانظر قواعد التحديث: ٤١ وقد شرحه عبد الهادي الأبياري (ت ١٣٠٥ هـ) منه نسخة في المكتبة السليمانية بتركيا برقم (١٦٧)، وطبع.

(٤) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ٢٣٧/١، وطبع.

(٥) طبع بتحقيق د. قحطان عبد الرحمن الدوري في بغداد سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. وبتحقيق الدكتور عامر حسن صبري

(٦) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ٢٣٦/١ ومنه نسخة خطية بإسبانيا في مكتبة الأسكوريال برقم ثان (١/١٦١٥).

(٧) منه نسخة خطية في المكتبة الأحمدية بحلب، برقم (١٤٢٨)، وطبع.

- ٨- (المنهل الروي)، لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)^(١).
- ٩- (مشكاة الأنوار)، للبارزي (ت ٧٣٨هـ)^(٢).
- ١٠- (الخلاصة في علوم الحديث)، للطبيبي (ت ٧٤٣هـ)^(٣).
- ١١- (الكافي)، لتاج الدين التبريزي (ت ٧٤٦هـ)^(٤).
- ١٢- (الموقظة)، للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ)^(٥).
- ١٣- (المختصر)، لعلاء الدين المارديني المشهور بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ)^(٦).
- ١٤- (مختصر)، لشهاب الدين الأندلسي (ت ٧٥٠هـ)^(٧).
- ١٥- (مختصر)، للحافظ العلائي (ت ٧٦١هـ)^(٨).
- ١٦- (الإقناع)، لعز الدين بن جماعة (ت ٧٦٧هـ)^(٩).
- ١٧- (اختصار علوم الحديث)، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)^(١٠).

- (١) طبع بتحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- (٢) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/٢٣٧-٢٣٨ ولا أعلم عنه شيئاً.
- (٣) طبع بتحقيق السيد صبحي السامرائي سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- (٤) منه نسخة خطية بإستانبول.
- (٥) طبع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وهو في الحقيقة اختصار لكتاب ابن دقيق العيد (الاقتراح)، وأنا بسبيل تحقيقه على نسخة خطية نفيسة بخط البقاعي.
- (٦) منه نسختان خطيتان: الأولى بالمكتبة الأحمدية بحلب برقم (٢٨٣) والثانية في مكتبة لاله لي برقم (٣٩٠/١٥).
- (٧) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١١٦٢.
- (٨) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/٢٣٨-٢٣٩.
- (٩) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ١/٢٣٩-٢٤٠. (١٠) وهو كتابنا هذا الذي بين يديك.

- ١٨- (التذكرة في علوم الحديث)، لسراج الدين بن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)^(١).
- ١٩- (المقنع في علوم الحديث)، لسراج الدين بن الملقن أيضًا^(٢).
- ٢٠- (نخبة الفكر)، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)^(٣).
- ٢١- (المختصر)، للكافجي (ت ٨٧٩ هـ)^(٤).
- ٢٢- (مختصر بهاء الدين الأندلسي) (؟...)^(٥).

ب- المنظومات:

ظهر منذ عهد مبكر نسبياً تيار في الشعر العربي، انتقل إلى علماء الفنون المختلفة يسمى: الشعر التعليمي، خُصَّص نطاق عمله في نَظْم الكتب المهمة في مجالات العلم تسهياً لطالبي العلوم في حفظها، ومن ثَمَّ الغوص في معانيها. وعلى أيِّ حال فقد كان نصيب كتاب (معرفة أنواع علوم الحديث) لابن الصلاح عددًا من المنظومات التي لا يُستهان بها، وسواء أكانت تلك المنظومات ذات جدة وحادثة أم لا، فإنَّها مثَّلت جانبًا من جوانب اهتمام العلماء واعتنائهم بهذا السُّفر العظيم. والذي يهمني هنا أن أسلَّط الضوء عليها كوَصَلاتٍ في تاريخ هذا العلم المبارك، وليس من شرطي أن تكون هذه المنظومة قد احتوت كلَّ المادة العلمية لكتاب ابن الصلاح، بل يكفي أن يكون هذا الكتاب هو المرجع الأول بالنسبة لها، وعلى هذا نجد أن بعض هذه المنظومات مُطوَّلة، وبعضها مختصرة، وبعضها مُتوسطة، ولعلَّ من أبرز من نظمه:

- (١) طبع بتحقيق علي حسن علي عبد الحميد الحلبي في دار عمار - الأردن، وغيره.
- (٢) طبع بتحقيق عبد الله يوسف الجديع العراقي سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- (٣) طبع عدة مرات.
- (٤) طبع بتحقيق د. علي زوين سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- (٥) مجهول الوفاة، وراجع مقدمة التدريب: ٧.

- ١- شمس الدين الحَوْثِيُّ (ت ٦٩٣ هـ)، وسمّى منظومته باسم (أقصى الأمل والرسول في علوم حديث الرسول)، توجد منه عدة نسخ خطية^(١).
- ٢- أبو عثمان سعد بن أحمد بن ليون التجيبي (ت ٧٥٠ هـ)^(٢).
- ٣- زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) المسمّى: (التبصرة والتذكرة)^(٣).
- ٤- محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق المصري البرشنسي (ت ٨٠٨ هـ) وسمّى منظومته: (المورد الأصفى في علم حديث المصطفى)^(٤).
- ٥- شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) وسمّى منظومته (الهداية في علم الرواية)^(٥).
- ٦- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ومنظومته مشهورة باسم (الألفية)^(٦).
- ٧- رضي الدين محمد بن محمد الغزي (ت ٩٣٥ هـ)، وسمّى نظمه (سلك الدرر في مصطلح أهل الأثر)^(٧).
- ٨- منصور سبط الناصر الطبلاوي (ت ١٠١٤ هـ)^(٨).

-
- (١) راجع: كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ٢٠٨/٦.
 - (٢) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ٢٤٠/١.
 - (٣) وقد اعتنينا بنصها غاية العناية حينما حققنا شرحها المسمى بشرح التبصرة والتذكرة المطبوع عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ٢٠٠٢ م.
 - (٤) ذكره السيوطي في البحر الذي زخر ٢٤١/١ وقد شرحها الناظم نفسه، انظر: شذرات الذهب ٧٩/٧، ومعجم المؤلفين ١٠/١٤٢.
 - (٥) مطبوع.
 - (٦) طبعت مجودة الشكل مع شرح العلامة أحمد محمد شاكر، ومع شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، ومع شرح السيوطي نفسه.
 - (٧) انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٠٨/٦. (٨) المصدر السابق ٦/٢١٠.

ج- الشروح:

قد كان للجانب الشمولي في كتاب ابن الصلاح أثره الواضح في أن أحداً لم يتصدّ لشرح الكتاب نفسه، وإنما انعكس هذا الجانب على شرح مُختصراته ومَنظوماته، لذا سأتناول أبرزها على اعتبار أن أصلها الأصيل هو كتابُ ابن الصلاح، ومن ذلك:

١- (شروح ألفية العراقي)^(١).

٢- (نزهة النظر)، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وما يتعلق بها^(٢).

٣- (تدريب الراوي) للسيوطي (ت ٩١١هـ)^(٣).

٤- (البحر الذي زخر)، للسيوطي (ت ٩١١هـ) شرح فيه ألفيته^(٤).

د- التنكيت:

النُّكْتُ: جمع نُكْتَةٍ، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي الصحيح (نَكَتَ)، وهو ذو اشتقاقَات مختلفة، أجملها ابنُ فارس فقال: (النون والكاف والتاء أصلٌ واحد يدلُّ على تأثير يسير في الشيء كالنكته ونحوها، ونَكَتَ في الأرض بقضييه يَنْكُتُ: إذا أثر فيها)^(٥).

(١) وهي كثيرة أجلها شرح التبصرة والتذكرة، ثم فتح المغيث للسخاوي.

(٢) طبعت عدة مرات، وانظر: مقدمة علي الحلبي في تحقيقه لنزهة النظر ٥-٢٦.

(٣) طبع بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف أكثر من مرة، ومن طبعاته الجيدة طبعة دار الكوثر بالرياض بتحقيق نظر فريابي، وقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ١/٤٦٥ شروحاً أخرى للتقريب.

(٤) طبع بتحقيق أنيس أحمد طاهر سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، لكنه لم يكمله.

(٥) مقاييس اللغة ٥/٤٧٥.

أما في الاصطلاح فالنكتة: مسألة لطيفة أُخْرِجَتْ بِدَقَّةٍ نظرٍ وإمعانٍ فكرٍ، من نكتٍ رَمَحَهُ بِأَرْضٍ، إذا أَثَّرَ فِيهَا، وَسُمِّيَتِ الْمَسْأَلَةُ الدَّقِيقَةُ نُكْتَةً؛ لِتَأْثِيرِ الْخَوَاطِرِ فِي اسْتِنْبَاطِهَا^(١).

وقد كان نصيبُ ابن الصلاح من كُتُبِ النكت شيئا دَلَّ عَلَى مَدَى تَعَمُّقِ الدَّارِسِينَ فِي فَهْمِ مَعَانِيهِ وَمَدْلُولَاتِهِ، حَسَبَ اللَّوْنِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى ذَلِكَ الْمُنْكَتِ، فَنَرَى الْأَصُولِيَّ يُغْلِبُ الْمُبَاحَثَ الْأَصُولِيَّةَ فِي طَرِيقِ تَقْرِيرِ مَسَائِلِ الْكِتَابِ الْمَهْمَةِ، وَهَذَا مَا نَلْمُسُهُ جَلِيًّا فِي نُكْتِ الزَّرْكَشِيِّ، وَالْمُحَدِّثَ يَجْعَلُ هَمَّهُ الْمُبَاحَثَاتِ الْحَدِيثِيَّةَ، وَهُوَ مِنْهَجٌ وَاضِحٌ نَرَاهُ فِي نُكْتِ الْعِرَاقِيِّ وَشَيْخِهِ مُغْلَطَايَ، وَهَكَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَقِيهِ، كَمَا وَقَعَ لِلْبَلْقِينِيِّ وَابْنِ جَمَاعَةَ وَغَيْرِهِمْ.

ولعلَّ الْفَطْنَ مِنَ الْقُرَّاءِ عَرَفَ مِنَ الْعَرَضِ السَّابِقِ أَسْمَاءَ بَعْضِ مَنْ كَتَبَ نُكْتًا عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَلَكِنِّي أَوْدُّ أَنْ أَجْعَلَ الْأَمْرَ اسْتِقْصَائِيًّا اسْتِقْرَائِيًّا، فَجُمَعْتُ مَنْ وَقَعَ فِي عِلْمِي أَنَّهُ سَاهَمَ فِي هَذَا الْجَانِبِ، سَوَاءً عَنْ طَرِيقِ الْكِتَابَةِ وَالْبَحْثِ الْمُبَاشِرِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ، أَوْ الْعَمَلِ غَيْرِ الْمُبَاشِرِ عَنْ طَرِيقِ التَّعْلِيقِ عَلَى فُرُوعِ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَأَهَمُّ هَذِهِ الْكُتُبِ:

١- (إصلاح كتاب ابن الصلاح): لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الأُسْعَرْدِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، ثُمَّ الْمَصْرِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ اللَّبَّانِ (ت ٧٤٩هـ)^(٢).

٢- (إصلاح كتاب ابن الصلاح): للإمام العلامة علاء الدين أبي عبد الله مُغْلَطَايَ بْنِ قَلِيجَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكْجَرِيِّ الْحَنْفِيِّ (ت ٧٦٢هـ)^(٣).

(١) التعريفات للجرجاني: ١٣٤، وانظر: تاج العروس ١٢٨/٥ (نكت).

(٢) نكت الزركشي ١٠/١، وطبقات ابن قاضي شهبة ٦٩/٣، والبحر الذي زخر (١/٢٤١).

(٣) انظر: نكت الزركشي ١٠/١ توجد منها نسخة خطية جيدة في المكتبة الأزهرية بخط المؤلف، وقد أتم تحقيق الكتاب ودراسته الدكتور ناصر عبد العزيز، وطبع بمكتبة أضواء =

- ٣- (النكتُ على مقدمة ابن الصلاح): للإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد ابن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)^(١).
- ٤- (الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح): للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ)^(٢).
- ٥- (محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح): لسراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ)^(٣).
- ٦- (التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح): للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)^(٤).
- ٧- (شرح علوم الحديث)، لعز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الحموي (٨١٩هـ)^(٥).
- ٨- (النكتُ على كتاب ابن الصلاح والعراقي): للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)^(٦).



= السلف بالرياض ١٤٢٨هـ.

- (١) طبع بتحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (٢) وإنما عدده في النكت لكونه زاد بعض الزيادات التي خطرت له، والكتاب طبع بتحقيق صلاح فتحي هلال سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- (٣) طبع مع مقدمة ابن الصلاح بتحقيق د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) سنة ١٩٧٤م.
- (٤) طبع قديماً بتحقيق الشيخ محمد راغب الطباخ، وآخر بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، وكلاهما سقيمة.
- (٥) انظر: بغية الرعاة ١/ ٦٣.
- (٦) طبع بتحقيق د. ربيع بن هادي عمير. سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وقد انتهت من التعليق عليه من أجل إعادة طبعه، وستكون طبعة جيدة إن شاء الله.

افصل السَّابع

درائے تحلیلیہ
لمنہج ابن کثیر فی مختصرہ

منهج ابن كثير في مختصره

- ١- اختصارُ الحافظ ابن كثير لكتاب ابن الصلاح يُمثلُ الشَّطْرَ أو قريبًا من الشطر، وقد اختصره بطريقٍ إذ جعله جامعًا مقاصدَ الفوائد، واستدرك فيه بعض ما فات ابن الصلاح، كما نصَّ عليه في مقدمته^(١).
- ٢- يمتاز الكتاب بزوائد كثيرة^(٢) في كلامه عن أول من صنف في المصطلح.
- ٣- استدراكه على ابن الصلاح وتعقبه في أماكن كثيرة^(٣)، مثال ذلك تفرُّع ابن الصلاح الأنواع إلى خمسة وستين نوعًا تعقبه بأنَّ بسط هذه الأنواع فيه نظر؛ إذ يمكن إدماج بعضها ببعض، ولأنه فرَّق بين مُتماثلات.
- ٤- امتاز ابن كثير في هذا المختصر بالأصالة؛ إذ لم يُقلِّد ابن الصلاح في كثيرٍ من الأمر، كما في ترتيب أنواع علوم الحديث؛ إذ رتبها على ما هو الأنسب عنده، وقد أدمج بعضها في بعض.
- ٥- نبَّه على مناقشات كثيرة مهمة أغفل الكلام عنها ابن الصلاح.
- ٦- استدراكاته على ابن الصلاح وزوائده، وإيضاحاته كثيرة جدًا، صدرَ كثيرًا منها بـ «قُلْتُ»، وقد بلغت (٦٠) موضعًا.
- ٧- حذف أسانيد ابن الصلاح.

(١) انظر صفحة: ٩٠.

(٢) كما في صفحة: ٨٩.

(٣) انظر صفحة: ٩٢.

٨- خدم ابن كثير القارئ؛ إذ ذُلِّل بعض التعاريف التي ربما تَعَسَّرَ على القارئ فساقتها بسياق جديد^(١).

٩- ساق كثيراً من الفوائد والزوائد وصدرها بقوله: «فائدة»^(٢).

١٠- اختصر ابن كثير كتاب (معرفة أنواع علوم الحديث) اختصاراً غير مُخِلٍّ.

١١- أَكْثَرَ من تعقُّب ابن الصلاح، لا سيَّما في طريقة الاستدلال، كما ردَّ على ابن الصلاح في مسألة الأحاديث الصحيحة الزوائد التي في المستدرِّك، ثم ذَكَر الاستدلال الصحيح عنده^(٣).

١٢- ترجيحاته الكثيرة، كما أعلن عن مذهبه في جواز التصحيح لأصحاب الأعصار المتأخرة؛ إذ قال: «ويجوز له الإقدام على ذلك، وإن لم يُنصَّ على صحته حافظُ قَبْلَه، موافقةً للشيخ أبي زكريا يحيى النووي، وخلافاً للشيخ أبي عمرو»^(٤)، وكما وافق ابن الصلاح في مسألة القطع في أحاديث الصحيحين ومخالفته للنووي^(٥).

١٣- امتاز ابن كثير بتفصيل الحكم على كثيرٍ من القضايا، كما في الحكم على أحاديث المستدرِّك^(٦).

١٤- ذكر ابن كثير زياداتٍ كثيرةً على ابن الصلاح لم يُميزها، كما في كلامه على موطَّأ الإمام مالك^(٧).

(١) كما في تعريفه للصحيح صفحة: ٩٧. (٢) كما في صفحة: ٩٨.

(٣) انظر: صفحة: ١٠٠ وما بعدها.

(٤) انظر: صفحة: ١٠١.

(٥) انظر: صفحة: ١١١.

(٦) انظر: صفحة: ١٠٢.

(٧) انظر: صفحة: ١٠٢، ١٠٣.

- ١٥- إشارته إلى كُتبه^(١).
- ١٦- ذَكَرَ زَوَائِدَ مِنْ عِنْدِهِ صَدَّرَهَا بِقَوْلِهِ: «حَاشِيَةٌ»^(٢).
- ١٧- أَجَادَ فِي زَوَائِدَ كَثِيرَةٍ، زَبَرَهَا ابْنُ كَثِيرٍ بِقَلَمِهِ مِنْ حُرِّ لَفْظِهِ وَشَرِيفِ مَعَانِيهِ، كَمَا فِي مَطْلَعِ كَلَامِهِ عَلَى الْحَسَنِ.
- ١٨- كَثُرَ اعْتِرَاضُهُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ كَمَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي تَنْزِيلِ كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ فِي تَعْرِيفِ الْحَسَنِ^(٣).
- ١٩- اعْتَرَضَ عَلَى قَضَايَا مَهْمَةٍ ذَكَرَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ، وَذَكَرَ وَجْهَ الْإِشْكَالِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْقَوْلِ الْفَصْلِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ، بَلْ تَرَكَ ذَلِكَ لِاجْتِهَادَاتِ الْمُجْتَهِدِينَ، كَمَا فِي الْكَلَامِ عَنْ سَكُوتِ أَبِي دَاوُدَ^(٤).
- ٢٠- كَانَ ابْنُ كَثِيرٍ -وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ- يُصَدِّرُ قَوْلَ ابْنِ الصَّلَاحِ بِقَوْلِهِ: «قَالَ» حَسَبَ^(٥).
- ٢١- انْفَرَدَ ابْنُ كَثِيرٍ بِاجْتِهَادَاتٍ لَمْ تُوجَدَ عِنْدَ غَيْرِهِ، كَمَا فِي كَلَامِهِ عَنْ قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٦).
- ٢٢- ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ بَعْضَ الْفَوَائِدِ صَدَّرَهَا بِقَوْلِهِ: «تَنْبِيهُ»^(٧).
- ٢٣- تَنْبِيْهُهُ وَتَرْجِيْحُهُ لِدَقَائِقِ مُهِمَّةٍ كَمَا فِي كَلَامِهِ فِي أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا أَرَادَ -

(١) كما في صفحة: ١٠٣ و ١٣٧ و ١٩٩ و ٢٢٦ و ٢٤٧.

(٢) كما في صفحة: ١١١ و ٢٠٧.

(٣) انظر: صفحة: ١١٤.

(٤) انظر: صفحة: ١١٨.

(٥) انظر: صفحة: ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠.

(٦) انظر: صفحة: ١٢٠.

(٧) كما في صفحة: ١٤٠.

بتشنيعه في اشتراط اللقي مع المعاصرة - عليّ بن المديني؛ لأنّ عليّ بن المديني يشترط ذلك في أصل الصحة، والبخاري اشترط ذلك في الصحيح^(١).

٢٤- حكمه على بعض الأحاديث بما يليق بها، كما في حكمه على حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». فقال: «هذا مُتَوَاتِرٌ عَنْهُ»^(٢).

٢٥- انفرد ابن كثير في مختصره هذا بنقله نفائس عن شيخه أبي الحجاج المزي^(٣).

٢٦- استدلل بأدلة لبعض القضايا العلمية المُخْتَلَفِ فيها، كما استدلل بحديث على صحة الوجدادة^(٤).

٢٧- امتاز الحافظ ابن كثير بالتحقيق والنظر، إذ إنه لم يكن يترك الأمور على عواهنها، بل إنه كان يقول الحق وينصره، كما دافع عن عثمان بن أبي شيبة بزعم من قال: إنه يُصَحَّفُ فقال: «غريب جدًا؛ لأنّ له كتابًا في التفسير»^(٥).



(١) كما في صفحة: ١٤٨.

(٢) انظر: صفحة: ١٨٤.

(٣) انظر: صفحة: ٢١٢ و ٢٦٧ و ٢٧٣.

(٤) انظر: صفحة: ٢٢٢.

(٥) صفحة: ٢٦٦.

الفصل الخامس

منهج التحقيق ووصف الأصل

الفرع الأول منهج التحقيق

يمكنني أن أُلخِّصَ منهجَ التحقيق الذي سِرْتُ عليه والتزمته في تحقيقي لكتاب
(اختصار علوم الحديث) فيما يأتي:

١- حاولتُ ضبطَ النصِّ قَدْرَ المستطاع على الأصل المنسوخِ عن أصل
ابن كثير المقروءِ عليه، وقد قابلتُ هذا النصَّ على الطبعاتِ السابقة.

٢- خرَّجْتُ الآياتِ الكريمةَ من مواطنها من المصحف، مع الإشارة إلى
اسم السورة ورقم الآية.

٣- خرَّجْتُ الأحاديثَ النبويةَ الكريمةَ تخريجًا مُستوعبًا حسبَ الطاقة، وبيَّنتُ
ما فيها من نُكْتٍ حَدِيثِيَّةٍ، ونَبَّهْتُ على مواطنِ الضعفِ في الأحاديثِ
الضعيفة.

٤- خرَّجْتُ أَكْثَرَ نَقُولَاتِ العلماء، وذلك بِعَزْوِها إلى كُتُبهم.

٥- خرَّجْتُ أقوالَ ابنِ الصلاح من كتابه (معرفة أنواع علم الحديث).

٦- تَبَعْتُ المسائلَ العلميةَ مع مذاهبها، سواءً أكانت لُغويةً أم فقهيةً أم
غيرها، ووثَّقْتُها من المصادر التي تُعْنَى بتلك العلوم.

٧- تَرَجَمْتُ لكثيرٍ من الأعلامِ المهمِّين، وَضَبَطْتُ كثيرًا منهم بالحروف في
الحاشية.

- ٨- قَدَّمْتُ للكتاب بدراسةٍ كافيةٍ كَمَدَّخِلٍ إليه، مع العناية بترجمة الحافظ ابن كثير، وذلك لوجودِ قُصُورٍ في ترجمته في كثيرٍ من الكتب.
- ٩- وَضَعْتُ الفهارسَ اللازمةَ الْمُتَقَنَّةَ التي تُدَلِّلُ فوائِدَ الكتاب.
- ١٠- قُمْتُ بِشَكْلِ النَّصِّ شَكْلًا كاملاً لأهمية الكتاب، ولأنه مقصدٌ كثيرٌ من طلبة العلم.
- ١١- عُلِّقْتُ على المواطنِ التي تَحْتَاجُ إلى تعليق.
- ١٢- دَيَّلْتُ الكتابَ بالمهمِّ من نُكْتٍ وتعليقاتٍ، مِمَّا أغنى الكتابَ وَتَمَّمَ مقاصده.
- ١٣- حاولْتُ جاهداً إيرادَ النُكْتِ والتعقباتِ وأجوبتها في أكثرِ الأحيان من مصادرها الأصلية، مثل: (نكت الزركشي)، و(نكت العراقي)، و(نكت ابن حَجَرٍ)، و(البحر الذي زخر).
- وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



الفرع الثاني وصف الأصل

اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسخة خُطية واحدة محفوظة في الدار العراقية للمخطوطات في بغداد الجريحة - حرَّرها الله وفكَّ أسرها - برقم (١٤٠٨١) تقع في (٤٨) ورقة، تحتوي كلُّ ورقة على صفحتين، وفي كلِّ صفحة سبعة عشر سطرًا، بمعدَّل أربع عشرة كلمة في السطر الواحد، خُطها واضحٌ مقروءٌ، وهي نسخة نفيسة مقروءة على المؤلِّف - رحمه الله - إذ دلَّ على ذلك ما جاء في حواشيها وفي نهايتها، من إشارة إلى أنها مقروءة ومقابلةٌ على المؤلِّف^(١)، وقد احتوت على حواشٍ نفيسة ذكرها المؤلِّف في أماكن عدَّة^(٢)، وقد ذكَّر ناسخها في نهايتها أنه أنهى قراءتها على المؤلِّف في الخامس عشر من شعبان سنة ثنتين وسبعين وسبعمائة للهجرة المباركة، فقال: «كُتِبَ عبدُ الرحيم بن عبد الكريم النوي»، وكُتِبَ في آخرها: «صَحَّحَ ذلك وكتب ابنُ كثير»^(٣).



(١) انظر على سبيل المثال الصفحات: ١٣/ب، و ٢٢/أ، و ٢٨/ب، و ٤٨/أ.

(٢) انظر على سبيل المثال الصفحات: ٤/ب، و ٦/ب، و ٢٨/ب.

(٣) وفي صفحة: ١٦٠ من المطبوع هذا قال ابن كثير: «بلغ سماعًا ومقابلةً معي، كتبه ابنُ كثير»، وفي ص ١٩٦: «بلغ كاتبه الفقير إلى الله عبد الرحيم سماعًا ومقابلةً مع الأصل، كتبه ابنُ كثير الشافعي»، وفي ص ٢١٥: «بلغ مقابلةً على المصنف»، وفي ص ٢٢٨: «بلغ كاتبه... سماعًا عليَّ ومقابلةً معي بالأصل، كتبه ابنُ كثير»، وفي ص ٢٥٠: «بلغ مقابلةً على المصنف أُمْتُعَ اللهُ بحياته».

بسم الله الرحمن الرحيم يسر يا كريم
 قولي نسخ لالام العالم العادل احاطا المحقق لم يلد
 عماله ليحول برك بركه ليكن للعرفان بركه كثيره وكتب
 المسقى الساقى الفرسى روى عنه ومع للمرى لايه
 الحسنى شلى على عيان الذى اصطفى
 وبعده فان علم الكرى شلى النبوى الذى اعطني بالطلع فيه
 بحسنى الحفظ قدما وحديثا كما يحكى والمخطوب من
 قبلها من الابه ومن بعد شىء الحفظ الحقيقى لكانت
 من لى للعلوم والنفوس حيث قصود اعلى فيه مختصرا
 نافعها جايعا لمقادير الفوائد وما نعانى مشكلات المتأيد
 الفريد ولا كان الكار الذى اصي به فيه الشيخ الامام العلامة ابو
 عمرو بن الصلاح رحمه الله ورحمته من متاهيه الصفات في ذلك
 بين الطلبة لهذا الشأن وربما عنى ما يسطر ونظرة فافطه وقد ذكر
 من انواع الحديث ستة فمضى في ذلك الحاكرا باعبد الله
 النبى ابى رى شيخ الحديث وانا جود الله اذكر جميع ذلك مع اصعب
 اليه من الفوائد المشقة من كتاب الحافظ الكبير ابى بكر اليمى المسمى بالخل
 الى كتاب السنن وقد اختصرته ابى بنحو هذا اللفظ من غير وكسر ولا سطر

هذا هو الموضع من الكتاب الذى كان يقرأه وكتبه لى

راموز الورقة الأولى (أ) من المخطوطة ومنها يظهر أثر اللحق والتصحيح عليه

والله المستعان وعليه التكلان ذكر تعدد ادب انواع الحديث
 صحيح الحديث صحيح الحديث صحيح الحديث صحيح الحديث صحيح الحديث
 مرسلها منقطع صحيح الحديث صحيح الحديث صحيح الحديث صحيح الحديث
 الايرادها المفضل والمفضلها المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل
 معرفة كيفية سماع الحديث واسماعه والنوع المفضل من اجاره وغيرها معرفة كتاب الحديث
 وضبطه كيفية رواه الحديث وضبط ادبيه وادب الحديث ادب الطالب لمعرفة السامع
 والتأثره بالمشهور الغريب والعزيم الغريب الحديث ولغة الحديث المتسلط باتباع الحديث
 ومنهجه المصحف اسنادا ومنهجه الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث
 معرفة الصحابة ومعرفة الصحابة معرفة الصحابة معرفة الصحابة معرفة الصحابة
 الاقارب ومعرفة الاخوة والاحفاد والابناء والابناء عكفه ومن روى عنه
 اثنان متقدم ومتأخر من لم يرو عنه الادب الحديث من له اسما وكثير متقدمة المفردات
 من الامتياز ومعرفة الاسماء والكيف من تحريف بائع دون كيفية معرفة الاقارب
 المتشابهة المختلف المتفق والمفروق من نوع مركب من الذين قبله فانواع اخر من ذلك
 من نسب الى غير ابيه ولا ابيه التي تختلف ظاهريا بالهناها ومعرفة الهمام والنوع
 الوفاء ومعرفة الثقات الضعفاء من خططي اخره معرفة الطيقان ومعرفة
 التوالي من القام والرواه ومعرفة بلدانهم واوليائهم فهذا تسوية الشئ اربعه
 وترتيبهم الله قال وليس باخر المكن ذلك فانه قبل التسوية الى ما لا يحصى الا ان يميز

راموز الورقة الأولى (ب) من المخطوطة

التزجيد والترهيب والغمص والمراغة وهذخو ذلك في صفات الزهاد
 وفي باب الحلال الحرام قال ومن يرضى بوابه الصديق فيها ذكرناه
 ابن مذكروا احمد بن حنبل روى عنهما الحسن قال واذا عروضة الى النبي صلى الله عليه وسلم
 من غير ابتداء فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا او ما اشته
 ذلك من الاقوال بل يصعب التمرض وكذا فيما استكت في صحته ايضا
 نسوة السال والجنس من معرفة من قبل رايته ومن لا قبل
 وبيان الحج والتعديل المقبول اليقنة الصاطح لباريه وهو المثل البالغ العاقل
 ما لها من استباب التيق وخواريم المروء وان تكون مع ذلك مضيقا غير
 معقل جايضا ان حدث من جفيله فافهم ان حدث على المعنى فان اختلف
 ما ذكرنا روى روايته ونسبته الى الراوي يا شهابه بالخير والتنا الجليل
 عليه او تعديل الابيه او اثنين منهم او واحد على الصحيح ولو برأيه عنه في قول
 قاله ابن الصلاح وتوسع بن عبد البر فقال كل حامل علم معروف الغنام به فهو
 عدل حمول امره على العدل اليه حتى يثبت حرجه لغزله عليه السلام محل هذا العلم من
 كل ظن عدله قاله في اناس غير مرضي الله اعلم قلبي ليرى ما
 ذكره من الحديث لكان ما ذهب اليه قويا ولكن جهة نظر قويا والاعط
 علمه جهة والله اعلم ويعرف ضبط الراوي فواما ثقته الثاق فقط او معنا
 وعكسه عكسه والتعديل مفعول من غير ذكر النسب لان تعداده بطول فقيل

الحاجه

هذا هو المتن
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

راموز الورقة الثالثة عشرة (ب) من المخطوطة ويظهر من خلاها كتابة بلوغ
 المقابلة والسماع من المؤلف ابن كثير

في كتابه من الأصول والاصول

موسى

اخبرهم الله وكل ما وجدوا في كتابه من الاصول والاصول

شبه الرواية في هذا الزمان يعني فلم يبق الا مجرد جاديات قلت وقد
 وذكر في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال الحارث بن اعين قالوا
 المايكة قال وكيف لا يكونون وهم عند بلهم وذكره الانبياء قال وكيف لا يكونون
 والوجه فيقولون عنهم قالوا انهم قالوا فليقلوا لا يكونون فانا بين انهم لم قالوا
 فمروا بول قال قوم بانهم من بعدكم جددون صحفاً يكونون بانهم وقد
 ذكرنا الحديث باسناده ونظمه في شرح البحار في قوله الحمد فيو خدمته منع
 من هذا الكتاب المقدمه لجبر الوجود لها والله اعلم الشيوخ ٥٥
 الحاشية العشرية في كتابه الحديث وضبطه وتبينه فذكر
 في صحيح مسلم عن ابي سعيد مرفوعاً من كتب عن شيا يسوي القرآن فليحبه
 فلا بد الملاح ومن روي عنه كراهة ذلك عمرو بن مسعود وريدين ثابت
 وابو موسى وابو سعيد في حاشية وكل من ابي حاشية والنابيين قال ومرونا
 هذه اباحة ذلك او قلته على وابنه الحسن والحسين وعبد الله بن عمر بن الخطاب
 في جمع من الصحابة والنابيين قلت وثبت الصحيح ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اكتبوا في شاة وقد تحرر هذا الفصل في اواخر كتابنا العظمى
 ولا الحمد لله البهيم في ابن الصلاح وغير واحد لعلة النهي عن ذلك كان حين كان
 للفتاة بالزمان على تشويح كتاب الحديث وهذا امر متفق شائع دافع
 من غير كبير فالأمر هذا ان ينعى لكتاب الحديث وغيره من العلوم ان يقتطعا

راموز الورقة الثانية والعشرين (أ) من المخطوطة ويظهر من خلالها كتابه بلوغ
 المقابلة والسماع من المؤلف ابن كثير

شيخنا ابا بكر الاسعدي عن ذلك فقال ان كان النجم والقاري يعرفان الحديث
 فارجو ان يجوز ذلك والبيان اذ لي قال ابن الصلاح قلبه اذ لجوز ما دللنا عليه
 ان يكون طريق الاجراء الاكيدة الغوية قلبا وبنينا ان يقتل فيقال ان كان قد
 سمع الحديث المنار اليه في ذلك على السمع في ذلك المجلس اذ في غيره يجوز الرواية
 وتكون الاشارة اليه في ذلك في سماعه والاعلم ان ابدال لفظ الرسول
 بالنبى او النبي بالرسول قال ابن الصلاح الظاهر انه لا يجوز ذلك وان جاء في الرواية
 بالمعنى يعنى لا احتلا ومخيبها ونقل عن عبد الله بن احمد ان اباها كان قد ادعى ذلك
 فاذ كان في الكتاب النبى فكتب الحديث رسول صلى الله عليه وسلم ضرب على رسول وكتب
 النبى قال الخطيب وهذا لعنة اشعثان فان مدعته الترخيم في ذلك قال ضالم شافى
 او عن ذلك فلا ارجو ان لا يات به وروى عن حماد بن سلمة ان عثمان بن عفان كان يفتلن
 ذلك بسببه فقال لهما انهما فلا تفتلن ان ابا فرغ الرواية في جاري المذاكرة هل
 يجوز الرواية بها حكى ابن الصلاح عن ممدى بن المبارك وروى عنه النعمان بن محمد بن
 لا يفتح فيها من المناهية واللفظ هو ان قال ابن الصلاح ولهذا اختلفت من جماعه من
 اعلام الحنفية من رواها بحفظها الامن كتبهم منهم احمد بن حنبل قال فاد احدث
 بها فقلنا فلان مذاكره او في المذاكرة ولا يطلق ذلك فينفع في نزع من التلبس والله اعلم
 فرغ واذا كان الحديث عن اثنين جاز ذكر ثلثه منها واستعمال الامر ثلثه كان اوصيفا
 وهذا صريح مسلم في ابن ابي عمير عاليا ولما احدث بن حنبل فلا يفتلن بل يذكره والاعلم
 ان وقع في ذلك ابدال الحديث في ذلك خطيب الجهادى في ذلك كما ساه

ربع من ذلك
 المصنف

راموز الورقة السادسة والعشرين (ب) من المخطوطة ويظهر من خلاها أثر
 بلوغ المقابلة والسماع على ابن كثير

وإنا على الكوفة فعلت إبراهيم النخعي وذكر أنه يقول له عند كل واحد من العرب أنه من
الموالي فيقول من الموالي فلما انتهى قال أنه هجري والله ليتودن الموالي على العرب حتى
تخطف لها على المنابر العرب كلها فقلت يا أمير المؤمنين إنما هو لله ودينه من
حقيقته شاد ومن صفة شفا فقلت ونال بعض الأعرار لرحل من أهل البصرة
فقال من هو شيخ هذه البلدة فقال الحسن بن الحسن البصري قال مولاي هو قال نعم قال
فيم شلام فقال لحاجتهم إلى علمه وعدم أصابع أبديا لهم من الأعرار في هذا البلد أنك
هو الشيخ **السوع الخاسر والنسوة** معرفة أهل الرواة
ولما أنهم وهو ما يقتضي به كثير من علماء الحديث وربما يرت عليه فوائد مهمة
منها معرفة شيخ الراوي فمنما أشبهه بغيره فإذا عرفت ذلك تغيرت طريقة التأليف
وهذا مهم جليل وقد كانت العرب إنما تنسبون إلى القبائل والعشائر والقبائل
والبيوت والجموع إلى شعوبها وثانيتها وبلداتها ونواشيرها إلى أساطيرها
فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم فسبحوا اليها أو إلى مدينتها أو
قراها من كان أم قرية فله الأنساب اليها بعينها أو إلى مدينتها أو قراها
ومن كان من بلد لم ينسب منها إلى غير ما فعل الأنساب إلى أمهات والأحسن
أن يذكرها فيقول مثلا الشامي ثم العراقي أو الدمشقي ثم المصري وهكذا قال
بعضهم إنما يتبع الأنساب إلى البلد إذا أقام فيه أربع سنين فما المردى هذا انظر والله
سبحا ومعالي أمير العراق وهذا آخر ما ينسبه الله تعالى من علومه الحديث

راموز الورقة ما قبل الأخيرة من المخطوطة

قال معشقه امتع الله حياته وهذا اخره بشرة الله تعالى من اختصار علوم الحديث
وانفق ذلك في اللبلة التي تستقر صحتها عن الثامن والعشرين من سواب
سنة ثنتين وثمانين وثمانمائة كنية اسمعيل بن كبر الفريسي الجوراني العمري
ثم الامشقي عفا الله عنه والمرد الله وحده وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم
تلك الكثرة دائما

وان جميع هذا المختصر على سبيل التمام الامام العالم العلامة المنفلطح
في جميع العلوم الى الغد اسمعيل بن كبر الفريسي الجوراني العمري
كناه في مواعد مفارقة اخرها يوم الثلاثاء خامس عشر شعبان
سنة ثنتين وثمانين وثمانمائة كنه
عبد الرحمن عبد الكريم النور
صحح ذلك وكتبه

راموز الورقة الأخيرة من المخطوطة ويظهر من خلالها قراءة الناسخ وتصحيح
النسخة على المؤلف ابن كثير وإقرار ابن كثير على ذلك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١) يَسِّرْ يَا كَرِيمَ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ الْحَافِظُ الْمُحَقِّقُ أَبُو الْفِدَاءِ عِمَادُ الدِّينِ
إِسْمَاعِيلُ، بَرَكَةُ^(٢) الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ كَثِيرٍ الْبُصْرِيُّ^(٣) الدَّمَشْقِيُّ
الشَّافِعِيُّ الْقُرَشِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَتَعَ الْمُسْلِمِينَ بِحَيَاتِهِ، آمِينَ^(٤) :
الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى.

وَبَعْدُ^(٥) :

فَإِنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ^(٦) الَّذِي^(٧) اغْتَنَى بِالْكَلَامِ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُقَاطِ قَدِيمًا
وَحَدِيثًا؛ كَالْحَاكِمِ وَالْخَطِيبِ، وَمَنْ قَبْلَهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمَا مِنْ حُقَاطِ الْأُمَّةِ.

(١) جملة: «يسر يا كريم» لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٢) في الأصل: «بركت» بالتاء الطويلة.

(٣) بضم الباء المنقوطة بواحدة وسكون الصاد المهملة، وفتح الراء، وفي آخرها الواو، هذه النسبة إلى بَصْرَى، وهي قرية دون عكبرا وحربي. الأنساب ٢٥٩/١.

(٤) كذا جاء في الأصل، وفي (ف) و(ش) و(ع): «قال شيخنا الإمام العلامة، مفتي الإسلام، قدوة العلماء، شيخ المحدثين، الحافظ المفسر، بقية السلف الصالحين، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الشافعي، إمام أئمة الحديث والتفسير بالشام المحروس، فسح الله للإسلام والمسلمين في أيامه، وبلغه في الدارين أعلى قصده ومرامه».

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «أما بعد».

(٦) بعده في (ش) و(ف) و(ع): «على قائله أفضل الصلاة والسلام».

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «قد».

لَمَّا^(١) كَانَ مِنْ أَتَمِّ^(٢) الْعُلُومِ وَأَنْفَعِهَا أَحَبَّتْ أَنْ أُعْلَقَ فِيهِ مُخْتَصَرًا نَافِعًا جَامِعًا لِمَقَاصِدِ الْفَوَائِدِ، وَمَانِعًا مِنْ مُشْكَلَاتِ الْمَسَائِلِ الْفَرَائِدِ. وَلَمَّا^(٣) كَانَ الْكِتَابُ^(٤) الَّذِي اعْتَنَى بِتَهْدِيهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مِنْ مَشَاهِيرِ الْمُصَنَّفَاتِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الطَّلَبَةِ لِهَذَا الشَّانِ، وَرُبَّمَا عُنِيَ بِحِفْظِهِ بَعْضُ الْمَهَرَّةِ مِنَ الشُّبَّانِ - سَلَكْتُ وَرَاءَهُ، وَاحْتَذَيْتُ حِذَاءَهُ، وَاخْتَصَرْتُ مَا بَسَطَهُ، وَنَظَّمْتُ مَا فَرَطَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ خَمْسَةٌ وَسِتِّينَ، وَتَبَعَ فِي ذَلِكَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٥) النَّيْسَابُورِيَّ شَيْخَ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَنَا - بِعَوْنِ اللَّهِ - أَذْكَرُ جَمِيعَ ذَلِكَ، مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُتَلَقِّطَةِ مِنْ كِتَابِ الْحَافِظِ الْكَبِيرِ أَبِي بَكْرٍ الْبَيْهَقِيِّ، الْمُسَمَّى (بِالْمَذْخَلِ إِلَى كِتَابِ السُّنَنِ)، وَقَدْ اخْتَصَرْتُهُ أَيْضًا بِنَحْوِ مِنْ هَذَا النَّمِطِ، مِنْ غَيْرِ وَكُسٍ وَلَا شَطِطٍ^(٦)، وَبِاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ^(٧).



(١) في (ش) و(ف) و(ع): «ولما».

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «أهم».

(٣) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٤) وهو معرفة أنواع علوم الحديث.

(٥) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «الحافظ».

(٦) الوكس النقص، والشطط البعد ومجاوزة الحد. المعجم الوسيط: (و ك س، ش ط ط).

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «والله المستعان وعليه الاتكال».

ذكر تعداد أنواع الحديث^(١)

صَحِيحٌ، حَسَنٌ، ضَعِيفٌ، مُسْنَدٌ، مُتَّصِلٌ، مَرْفُوعٌ، مَوْقُوفٌ، مَقْطُوعٌ، مُرْسَلٌ، مُنْقَطِعٌ، مُعْضَلٌ، مُدَلَّسٌ، شَاذٌ، مُنْكَرٌ، مَا لَهُ شَاهِدٌ، زِيَادَةُ الثَّقَةِ، الْأَفْرَادُ، الْمُعَلَّلُ، الْمُضْطَرِبُّ، الْمُدْرَجُ، الْمَوْضُوعُ، الْمَقْلُوبُ، مَعْرِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ، مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَإِسْمَاعِهِ، وَأَنْوَاعُ التَّحْمِيلِ مِنْ إِجَارَةِ وَغَيْرِهَا، مَعْرِفَةُ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ وَضَبْطِهِ، كَيْفِيَّةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَشَرْطُ أَدَائِهِ، آدَابُ الْمُحَدِّثِ، آدَابُ الطَّالِبِ، مَعْرِفَةُ الْعَالِي وَالنَّازِلِ، الْمَشْهُورُ، الْغَرِيبُ، الْعَرِيزُ، غَرِيبُ الْحَدِيثِ وَلُغَتُهُ، الْمُسْلَسَلُ، نَاسِخُ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ، الْمُصَحَّفُ إِسْنَادًا وَمَتْنًا، مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ، الْمَزِيدُ فِي الْأَسَانِيدِ، خَفِيُّ^(٢) الْمُرْسَلِ، مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ، مَعْرِفَةُ أَكَابِرِ الرِّوَاةِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، الْمُدَبَّجُ وَرِوَايَةُ الْأَقْرَانِ، مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، رِوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ، عَكْسُهُ، مَنْ رَوَى عَنْهُ اثنان: مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ، مَنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ، مَنْ لَهُ أَسْمَاءٌ وَنُعُوتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، الْمُفْرَدَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى، مَنْ عُرِفَ بِاسْمٍ^(٣) دُونَ كُنْيَتِهِ، مَعْرِفَةُ الْأَلْقَابِ، الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ، الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ، نَوْعُ مُرَكَّبٍ مِنَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ، نَوْعُ آخَرٍ مِنْ ذَلِكَ، مَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، الْأَنْسَابُ الَّتِي يَخْتَلِفُ ظَاهِرُهَا وَبَاطِنُهَا، مَعْرِفَةُ الْمُبْهَمَاتِ، تَوَارِيخُ الْوَفَيَاتِ، مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ

(١) هذا العنوان زيادة على كتاب ابن الصلاح من ابن كثير، وقد ذكر ابن الصلاح هذا، فقال:

«وهذه فهرست أنواعه». معرفة أنواع علم الحديث: ٧٥.

(٢) سقطت من (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «باسمه».

وَالضُّعَفَاءُ، مَنْ خَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، مَعْرِفَةً^(١) الطَّبَقَاتِ، مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ، مَعْرِفَةُ بُلْدَانِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ.

فَهَذَا^(٢) تَنْوِيعُ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو وَتَرْتِيبُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَالَ: وَلَيْسَ بِآخِرِ الْمُمَكِّنِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّنْوِيعِ إِلَى مَا لَا يُحْصَى؛ إِذْ لَا تَنْحَصِرُ أَحْوَالُ الرُّوَاةِ وَصِفَاتُهُمْ، وَأَحْوَالُ مُتُونِ الْحَدِيثِ وَصِفَاتُهَا^(٣).

ب ١

قُلْتُ: وَفِي هَذَا كُلُّهُ نَظَرٌ، بَلْ فِي بَسْطِهِ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ إِلَى هَذَا الْعَدَدِ نَظَرٌ؛ إِذْ يُمَكِّنُ دَمَجُ^(٤) بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ، وَكَانَ أَلْيَقَ مِمَّا ذَكَرَهُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مَتَمَثَلَاتٍ مِنْهَا، بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَكَانَ اللَّائِقُ ذِكْرُ كُلِّ نَوْعٍ إِلَى جَانِبٍ مَا يُنَاسِبُهُ^(٥).

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) في (ش) و(ف): «وهذا».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٧٨.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «إدماج».

(٥) كانت للمُنَكِّتَيْنِ والشرح والمختصرين لكتاب ابن الصلاح في هذا المقام اعتراضات، ذكرها الزركشي في نكته ٥٦/١، ومن ثمَّ أجملها ابن حجر ٢٣٢/١، وهي:

أ- تداخل بعض الأنواع مع بعضها الآخر.

ب- عدم الدقة في الترتيب.

ج- إهماله أنواعاً أخرى.

ثُمَّ تَوَلَّى الإِجَابَةَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَلَوْ لَا خَشْيَةُ الإِطَالَةِ لَنَقَلْتُ لَكَ كَلَامَهُ، فَعُدْ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ قَلَّ أَنْ تَجِدَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ. قُلْتُ: وَلِلَّذَلِكَ نَجِدُ بَعْضَ مِنْ اخْتِصَارِ كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ خَالَفَهُ فِي تَرْتِيبِ مَبَاحِثِ الْكِتَابِ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ كَثِيرٍ هُنَا وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ، وَابْنُ حَجَرٍ فِي النُّخْبَةِ وَغَيْرِهِمْ.

أَمَّا كَوْنُهُ قَدْ أَهْمَلَ بَعْضَ الْأَنْوَاعِ؛ فَقَدْ زَادَ الْبَلْقِينِي فِي مَحَاسِنِ الْإِسْطِلَاحِ: ٣٨١-٣٤٥ خَمْسَةَ أَنْوَاعٍ مَعَ الشَّرْحِ وَالْأَمْثَلَةِ. وَزَادَ الزُّرْكَشِيُّ فِي نِكَتِهِ أَنْوَاعاً أُخَرَ مَعَ أَمْثَلَتِهَا وَشَرَحَهَا ٨٥-٥٦/١، ثُمَّ أَشَارَ ابْنُ حَجَرٍ فِي نِكَتِهِ ٢٣٣/١ إِلَى إِمْكَانِ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، =

وَنَحْنُ نُرَتِّبُ مَا نَذْكُرُهُ عَلَى مَا هُوَ الْأَنْسَبُ، وَرُبَّمَا أَدْمَجْنَا بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ،
طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ وَالْمُنَاسَبَةِ، وَنُبِّهَ عَلَى مُنَاقَشَاتٍ لَا بُدَّ مِنْهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



= وواعد بأنه سيذكر أنواعاً عندما يفرغ من النكت مع الكلام على كُلِّ نَوْعٍ بما لا يقصر، ونجد
مِثْلَ تِلْكَ الزوائد والفوائد في النزهة: ٥٤؛ لذا كان أمام السبوطي سَعَةً في الأمر ليقولَ في
البحر الذي زخر ٢٤٨/١-٢٥١: «وزدتُ أنواعاً فتمت مائة» ثم سردها. ولكنَّ المتأملَ لكلام
ابن الصلاح يجدُّ أنه سدَّ الباب على مَنْ يروم الاستدراكَ عليه، فقال في نهاية كلامه: «ولكنه
نَصَبٌ من غير أرب».

النوع^(١) الأول

الصحيح^(٢)

قَالَ^(٣): اعْلَمْ - عَلَّمَكَ اللَّهُ وَإِيَّايَ^(٤) - أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَ أَهْلِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى:
صَحِيحٍ وَحَسَنِ وَضَعِيفٍ^(٥).

قُلْتُ: هَذَا التَّقْسِيمُ إِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَلَيْسَ إِلَّا صَحِيحٌ
أَوْ ضَعِيفٌ، وَإِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اضْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ، فَالْحَدِيثُ يَنْقَسِمُ عِنْدَهُمْ إِلَى

(١) ليس في الأصل.

(٢) انظر في الصحيح: معرفة علوم الحديث: ٥٨، وجامع الأصول ١/١٦٠، وإرشاد طلاب
الحقائق ١/١١٠-١٣٦، والتقريب مع التدريب: ١/٦٣، والاقتراح: ١٥٢، والمنهل
الروي: ٣٣، والخلاصة: ٣٥، والموقظة: ٢٤، والمقنع ١/٤١، ونزهة النظر: ٨٢،
والمختصر للكافي: ١١٣، وفتح المغيث ١/١٧، وألفية السيوطي: ٣-١٥، وتوضيح
الأفكار ١/٧، وظفر الأمانى: ١٢٠، وقواعد التحديث: ٧٩.

(٣) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «تقسيم الحديث إلى أنواعه صحةً وضعفًا» وهي زيادة من
العلامة أحمد محمد شاكر؛ إذ قال في حاشية طبعته: «هذه العناوين التي بين معكوفتين []
زيادة على الأصل زدناها تيسيرًا للقارئ والباحث».

(٤) اعترضَ على ابن الصلاح في هذا، أن قدَّم الدعاء لغيره على الدعاء لنفسه، إنَّ الأولى أن
يُعكَّسَ، فإنَّ السُّنَّةَ في البداءة بالدعاء أن يكون بنفسه ثمَّ بغيره؛ لذا كانت هنا مناقشات،
وتفاصيل طويلة، انظرها إن شئتَ في: نكت الزركشي ١/٨٨، والتقيد والإيضاح: ١٨،
والشذا الفياح ١/٦٧.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٧٩.

أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا قَدْ ذَكَرَهُ أَنفَا هُوَ وَغَيْرُهُ أَيْضًا^(١).

قَالَ^(٢): «أَمَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فَهُوَ الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ الَّذِي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا وَلَا مُعَلَّلًا»^(٣).

ثُمَّ أَخَذَ يَبَيِّنُ فَوَائِدَ قِيُودِهِ^(٤)، وَمَا اخْتَرَزَ بِهَا عَنِ الْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ وَالْمُعْضَلِ وَالشَّاذِّ، وَمَا فِيهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ، وَمَا فِي رَاوِيهِ نَوْعٌ جَرَحَ.

قَالَ: «فَهَذَا»^(٥) هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي يُحْكَمُ لَهُ بِالصَّحَّةِ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(٦)، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ؛ لاختلافهم في وجود هذه

(١) قلت: واعتراضُ الحافظ ابن كثير قد نُوقِشَ فيه، وَوُجِّهَ مرادُ ابن الصلاح، فانظر: نكت الزركشي ٩١/١، ومحاسن الاصطلاح: ١١، والتقيد والإيضاح: ١٩.

(٢) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «تعريف الحديث الصحيح»، وأشار الشيخ أحمد شاکر في الهامش إلى أنها زيادة من عنده على الأصل للتيسير على القارئ والباحث كما تقدم. قلت: وكذلك فلاني لن أنبئه عليها بعد هذا الموضع.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٧٩ وتعقب بعض الناس - على ما حكاه ابن حجر ٢٣٤/١ - ابن الصلاح بأن في تعريفه هذا تكرارًا، كان بإمكانه اجتنابه لو قال: المسند المتصل... إلخ، فيستغني عن تكرار لفظ الإسناد.

وأجاب عن هذا: بأنه إنما أراد وصف الحديث المرفوع؛ لأنه الأصل الذي يتكلم عليه. والمختار في وصف المسند: أنه الحديث الذي يرفعه الصحابي مع ظهور الاتصال في باقي الإسناد. فعلى هذا لا بد من التعرض لاتصال الإسناد في شرط الصحيح. وانظر في محترزات وقيود ومناقشات هذا التعريف: الاقتراح: ١٥٢، ونكت الزركشي ٩٧/١، والتقيد والإيضاح: ٢٠، ونكت ابن حجر ٢٣٥/١، والبحر الذي زخر ٣١٠/١.

(٤) في (ش) و(ف): «فوائده». فقط وأثبت لفظ (قيوده) بين مربعين.

(٥) في (ش) و(ف): «وهذا»، وما أثبتناه من الأصل وهو الموافق لمعرفة أنواع علوم الحديث.

(٦) قال العراقي في التقيد: ٢٠: «إنما قيد الخلاف بأهل الحديث؛ لأن غير أهل الحديث قد يشترطون في الصحيح شروطًا زائدة على هذه، كاشتراط العدد في الرواية كما في الشهادة، =

الأوصاف^(١)، أو في اشتراط بعضها، كما في المرسل^(٢).

قُلْتُ: فَحَاصِلُ حَدِّ الصَّحِيحِ أَنَّهُ الْمُتَّصِلُ سَنَدُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ مِثْلِهِ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ إِلَى مُنْتَهَاهُ، مِنْ صَحَابِيٍّ أَوْ مَنْ دُونَهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا مَرْدُودًا^(٣)، وَلَا مُعَلَّلًا بِعِلَّةٍ قَادِحَةٍ، وَقَدْ يَكُونُ مَشْهُورًا وَغَرِيبًا^(٤).

٢ أ وَهُوَ مُتَّفَاوِتٌ فِي نَظَرِ الْحَفَاطِ فِي مَحَالِّهِ؛ وَلِهَذَا أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ عَلَى بَعْضِهَا، فَعَنْ أَحْمَدَ^(٥) وَإِسْحَاقَ^(٦): أَصَحُّهَا: الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ^(٧). وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ^(٨) وَالْفَلَّاسُ^(٩): أَصَحُّهَا: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ^(١٠) عَنْ

= فَقَدْ حَكَى الْحَازِمِيُّ فِي شُرُوطِ الْأَثْمَةِ: (ص ٦١) عَنْ بَعْضِ مَتَاخِرِي الْمَعْتَزِلَةِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ حُكِيَ أَيْضًا عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ. وَانْظُرْ: نَكَتُ الزَّرْكَشِيُّ ١١٣/١، وَنَكَتُ ابْنُ حَجَرٍ ٢٣٨/١. (١) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ: ٢١: «يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: هَذِهِ الْأَوْصَافُ، أَيِ: أَوْصَافِ الْقَبُولِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي حَدِّ الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا نَبَّهَتْ عَلَى ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ وَاضِحًا - لِأَنِّي رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَعْنِي الْأَوْصَافَ الْمُتَقَدِّمَةَ مِنْ إِرْسَالٍ وَانْقِطَاعٍ وَعُضْلٍ وَشَذُوزٍ وَشَبْهَاهَا...». إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ، فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مُفِيدٌ، وَانْظُرْ: نَكَتُ الزَّرْكَشِيُّ ١١٥/١.

(٢) مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٨٠.

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ الْأَجُودُ وَفِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «وَلَا مَرْدُودًا».

(٤) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «أَوْ غَرِيبًا»، قَالَ مُحَقِّقُ (ع): «وَصَحَّحَهَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ كَمَا أَثْبَتَهُ دُونَ بَيَانٍ».

(٥) انْظُرْ: مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ٥٤، وَقَالَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٣٥/١: «إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ جَزَمَ بِذَلِكَ».

(٦) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ٥٤، وَالْكَفَايَةُ (٥٦٣ ت - ٣٩٧ هـ).

(٧) وَهَنَّاكَ مَائَتَانِ وَائْتَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا فِي الْكُتُبِ السَّتَةِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. انْظُرْ: تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ١٠٤/٥ - ١٧٦.

(٨) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ٥٤، وَالْمَقْنَعُ ٤٥/١.

(٩) مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ٥٤، وَالْإِقْتِرَاحُ: ١٦٠، وَإِرْشَادُ طُلَّابِ الْحَقَائِقِ ١١٣/١، وَالْمَقْنَعُ ٤٥/١.

(١٠) هُوَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَكَسَرَ الْبَاءَ، بِوِزْنِ سَفِينَةٍ. انْظُرْ: تَبْصِيرُ الْمُتَتَبِّهِ ٩١٣/٣، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٣٤٥/٨.

عَلِيٍّ^(١). وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ^(٢): أَصَحُّهَا: الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٣). وَعَنِ الْبُخَارِيِّ: مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٤). وَزَادَ بَعْضُهُمْ^(٥): الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ؛ إِذْ هُوَ أَجَلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ^(٦).

فَائِدَةٌ: أَوَّلُ مَنْ اعْتَنَى بِجَمْعِ الصَّحِيحِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ^(٧)، وَتَلَّاهُ صَاحِبُهُ وَتَلْمِذُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ، فَهُمَا أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالْبُخَارِيُّ أَرْجَحُ^(٨)؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي إِخْرَاجِهِ الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ هَذَا أَنْ يَكُونَ الرَّاوي قَدْ عَاصَرَ شَيْخَهُ، وَتَبَتَ عِنْدَهُ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ مُسْلِمٌ الثَّانِي، بَلِ اكْتَفَى بِمَجَرَّدِ الْمُعَاَصَرَةِ، وَمِنْ هَهُنَا يَنْفَصِلُ لَكَ النَّزَاعُ فِي تَرْجِيحِ نَصِيحِ الْبُخَارِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ، كَمَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ شَيْخِ

(١) وهناك ثمانية أحاديث في الكتب الستة بهذا الإسناد.

(٢) انظر: تحفة الأشراف ١٠٢/٧-١٠٦، معرفة علوم الحديث: ٥٤.

(٣) وهناك ثلاثة وعشرون حديثاً في الكتب الستة بهذا الإسناد. انظر: تحفة الأشراف ٦/٣٦٤-٣٧٥.

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث: ٥٣، والكفاية (٥٦٣ ت - ٣٩٨ هـ)، وهناك اثنان وثمانون حديثاً في الكتب الستة بهذا الإسناد. انظر: تحفة الأشراف ٥/٥٦٩-٥٩٦.

(٥) هو الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) مترجم في وفيات الأعيان ١/٢٩٨، وطبقات السبكي ٣/٢٣٨، والأعلام ٤/١٧٣.

(٦) انظر: في هذه المسألة: نكت الزركشي ١/١٤١، ومحاسن الاصطلاح: ١٥-١٦، ونكت ابن حجر ١/٢٦٢.

(٧) قال العراقي في التقييد: ٢٥: «اعترض عليه بأن مالكا صنف الصحيح قبله».

والجواب: أن مالكا -رحمه الله- لم يفرد الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف، كما ذكره ابن عبد البر، فلم يفرد الصحيح إذن، والله أعلم. ولمزيد الفائدة انظر: نكت الزركشي ١/١٦١، ونكت ابن حجر ١/٢٧٦ - ٢٨١.

(٨) انظر في المفاضلة بين الصحيحين: نكت الزركشي ١/١٦٥، ونكت ابن حجر ١/٢٨١، والبحر الذي زخر ٢/٥٣٠.

الْحَاكِمِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ^(١).

ثُمَّ إِنَّ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يَلْتَزِمَا بِإِخْرَاجِ جَمِيعِ مَا يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّهُمَا قَدْ صَحَّحَا أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابَيْهِمَا، كَمَا يَنْقُلُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحَ^(٢) أَحَادِيثَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ، بَلْ فِي السُّنَنِ وَغَيْرِهَا^(٣).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٤): «فَجَمِيعُ مَا فِي الْبُخَارِيِّ بِالْمُكْرَرِ سَبْعَةُ آلَافِ حَدِيثٍ وَمِثَّتَانِ وَخَمْسَةُ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا وَبَغَيْرِ تَكَرُّارٍ^(٥) أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَجَمِيعُ مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِلا تَكَرُّارٍ نَحْوُ أَرْبَعَةِ آلَافٍ^(٦)».

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ الْأَخْرَمِ^(٧): «قَلَّ مَا يَقُوتُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^(٨)».

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٨٥.

(٢) انظر: على سبيل المثال علل الترمذي الكبير ١/١٣٥ (٢٣).

(٣) انظر: نكت الزركشي ١/١٧٢-١٧٥.

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٨٧.

(٥) في (ش) و(ف): «المكرر».

(٦) للاطلاع على إحصائيات المتقدمين لأحاديث الصحيحين، انظر: نكت الزركشي ١/١٨٩،

ومحاسن الاصطلاح: ٢٣، والتقيد والإيضاح: ٢٧، والبحر الذي زخر ٢/٧١٩.

وقد قام السيد محمد فؤاد عبد الباقي بترقيم أحاديث البخاري (فتح الباري) فبلغت (٧٥٦٣) ورقم أحاديث صحيح مسلم فبلغت (٣٠٣٣).

وذكر الحافظ العراقي في شرح التبصرة ١/١١٨، أن ابن الصلاح لم يذكر عدة أحاديث مسلم.

قلت: ولعله اكتفى بما ذكره في كتابه (صيانة صحيح مسلم): ١٠١-١٠٢، وانظر لزائماً

تعلقنا على شرح التبصرة ١/١١٨ هامش (٢).

(٧) في الأصل: «الأخرن»، وما أثبتناه من (ش) و(ف) و(ع).

(٨) انظر: نكت الزركشي ١/١٧٩-١٨٨. فقد أطال النفس بكلام نفيس. وانظر أيضاً: نكت

ابن حجر ١/٢٩٧.

وَقَدْ نَاقَشَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْحَاكِمَ قَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمَا فِي^(١) أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَصْفُو لَهُ شَيْءٌ كَثِيرٌ^(٢).

قُلْتُ^(٣): فِي هَذَا نَظَرٌ، فَإِنَّهُ يُلْزِمُهُمَا بِإِخْرَاجِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ^(٤) لَا تَلْزِمُهُمَا؛ لِضَعْفِ رَوَاتِهَا^(٥) عِنْدَهُمَا، أَوْ لِتَعْلِيلِهَا ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ خُرِجَتْ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، قَدْ^(٦) يُوجَدُ فِيهَا^(٧) زِيَادَاتٌ مُفِيدَةٌ، وَأَسَانِيدُ جَيِّدَةٌ؛ كَصَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ، وَأَبُو بَكْرِ: الإِسْمَاعِيلِيِّ وَالْبَرْقَانِيِّ^(٨)، وَأَبِي نَعِيمِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ. وَكُتِبَ آخَرُ التَّرَمُّزِ أَصْحَابُهَا صِحَّتُهَا؛ كَابْنِ خُزَيْمَةَ، وَابْنِ حِبَّانَ، وَهُمَا خَيْرٌ مِنَ الْمُسْتَدْرَكَ بِكَثِيرٍ، وَأَنْظَفُ أَسَانِيدَ وَمُتُونًا.

وَكَذَلِكَ يُوجَدُ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنَ الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، مِمَّا يُوَازِي كَثِيرًا مِنْ أَحَادِيثِ مُسْلِمٍ، بَلِ وَالْبُخَارِيِّ أَيْضًا، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُمَا، وَلَا عِنْدَ أَحَدِهِمَا، بَلِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ؛ وَهُمْ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَه.

وَكَذَلِكَ يُوجَدُ فِي مُعْجَمِ^(٩) الطَّبْرَانِيِّ (الْكَبِيرِ) وَ(الْأَوْسَطِ)، وَ(مُسْنَدِ^(١٠) أَبِي يَعْلَى) وَ(الْبَزَّازِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسَانِيدِ وَالْمَعَارِجِ وَالْفَوَائِدِ وَالْأَجْزَاءِ، مَا يَتِمَكَّنُ الْمُتَبَحَّرُ فِي هَذَا الشَّانِ مِنَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ كَثِيرٍ مِنْهُ، بَعْدَ النَّظَرِ فِي حَالِ رِجَالِهِ،

(١) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٨٦.

(٣) كتب الناسخ في هذا الموضع كلمة: «بلغ» دليلاً على بلوغ السماع أو المقابلة.

(٤) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٥) (ف): (رواتها).

(٦-٧) في (ش) و(ف): «يؤخذ منها».

(٨) بفتح الباء، وبعضهم يكسره. انظر: الأنساب ٣٣٦/١، ومراصد الاطلاع ١٨٦/١، والتاج ٤٠/٢٥.

(٩) في (ش) و(ف): «معجمي».

(١٠) في (ش) و(ف): «مسندي».

وَسَلَامَتِهِ مِنَ التَّغْلِيلِ الْمُفْسِدِ، وَيَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَى صِحَّتِهِ حَافِظُ قَبْلِهِ، مُوَافَقَةً لِلشَّيْخِ أَبِي زَكَرِيَّا^(١) النَّوَاوِيِّ^(٢)، وَخِلَافًا لِلشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو^(٣).

وَقَدْ جَمَعَ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا سَمَّاهُ (الْمُخْتَارَةُ) وَلَمْ يَتِمَّ، كَانَ بَعْضُ الْحُفَاطِ مِنْ مَشَايِخِنَا يُرْجِّحُهُ عَلَى مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ^(٥) ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى الْحَاكِمِ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، فَقَالَ: وَهُوَ وَاسِعُ الْخَطِّ فِي شَرْطِ^(٦) الصَّحِيحِ، مُتَسَاهِلٌ بِالْقَضَاءِ بِهِ، فَالْأَوْلَى أَنْ يُنَوِّسَ فِي أَمْرِهِ؛ فَمَا لَمْ نَجِدْ فِيهِ تَضَحِيحًا لِبَعْضِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا، فَهُوَ حَسَنٌ يُحْتَجُّ بِهِ، إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ فِيهِ عِلَّةٌ تُوجِبُ ضَعْفَهُ^(٧).

قُلْتُ: فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنْوَاعٌ مِنَ الْحَدِيثِ كَثِيرَةٌ، فِيهِ الصَّحِيحُ الْمُسْتَدْرَكُ وَهُوَ

(١) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «يحيى».

(٢) إذ قال في التقريب ١/١٤٣: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته».

(٣) إذ قال في معرفة أنواع علم الحديث: ٨٣: إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيحاً الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوباً على صحته في شيء من مُصَنَّفَاتِ أئمةِ الحديث المعتمدة المشهورة، فإننا لا نتجاسرُ على جزم الحكم بصحته. والصحيح أن ابن الصلاح لم يُردِّدْ باب التصحيح والتضعيف، إنما أراد التعسير في الأمر وأنه لا يتمكن له كلُّ أحد.

(٤) عنى بذلك شيخه ابن تيمية.

(٥) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «أبو عمرو».

(٦) في (ش) و(ف): «شرح»، وما أثبتناه من الأصل وهو الموافق لما جاء في معرفة أنواع علم الحديث.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٨٨-٩٠، وقال ابن جماعة: «الحق أن يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف».

قال العراقي في التقييد والإيضاح: ٣٠: «وهذا هو الصواب». وانظر: نكت الزركشي

١/٢٢٦، والبحر الذي زخر ٢/٨٤٥ - ٨٤٦.

قَلِيلٌ، وَفِيهِ صَحِيحٌ قَدْ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَوْ أَحَدُهُمَا، لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْحَاكِمُ، وَفِيهِ الْحَسَنُ وَالضَّعِيفُ وَالْمَوْضُوعُ أَيْضًا، وَقَدْ اخْتَصَرَهُ شَيْخُنَا الْحَافِظُ^(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ، وَبَيَّنَ هَذَا كُلَّهُ، وَجَمَعَ مِنْهُ^(٢) جُزْءًا كَبِيرًا مِمَّا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ، وَذَلِكَ يَقَارِبُ مِائَةَ حَدِيثٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

تَنْبِيْهُ: قَوْلُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ: «لَا أَعْلَمُ كِتَابًا فِي الْعِلْمِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ كِتَابِ مَالِكٍ»^(٤)، إِنَّمَا قَالَهُ قَبْلَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَقَدْ كَانَتْ كُتُبُ^(٥) مُصَنَّفَةٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي السُّنَنِ: لِابْنِ جُرَيْجٍ، وَابْنِ إِسْحَاقَ -غَيْرِ السَّيَرَةِ- وَلِأَبِي قُرَّةٍ مُوسَى بْنِ طَارِقِ الرَّيْدِيِّ، وَ(مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّازِقِ بْنِ هَمَّامٍ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَكَانَ كِتَابُ مَالِكٍ -وَهُوَ (الْمَوْطَأُ)- أَجْلَهَا وَأَعْظَمَهَا نَفْعًا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَكْبَرَ حُجْمًا مِنْهُ وَأَكْثَرَ أَحَادِيثَ، وَقَدْ طَلَبَ الْمَنْصُورُ مِنَ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ عَلَى كِتَابِهِ، فَلَمْ يُجِبْهُ إِلَى ذَلِكَ، وَذَلِكَ^(٦) مِنْ تَمَامِ عِلْمِهِ وَاتِّصَافِهِ بِالْإِنْصَافِ، وَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا وَاطَّلَعُوا عَلَى أَشْيَاءَ لَمْ نَطْلُعْ عَلَيْهَا»^(٧).

وَقَدْ اغْتَنَى النَّاسُ بِكِتَابِهِ (الْمَوْطَأُ)، وَعَلَّقُوا عَلَيْهِ كُتُبًا جَمَّةً وَمِنْ أَجُودِ ذَلِكَ كِتَابًا (التَّمْهِيدُ)، وَ(الاسْتِذْكَارُ) لِلشَّيْخِ أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمِرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-

(١) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٢) في (ش) و(ف): «فيه».

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/١٧٥.

(٤) أسنده ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ١٢/١، وابن حبان في المجروحين ٤١/١، والبيهقي في آداب الشافعي: ١٩٥، وابن عبد البر في التمهيد ٧٧/١.

(٥) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «كثيرة».

(٦) لم ترد في الأصل.

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء ٧٨/٨.

هَذَا مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَّصِلَةِ الصَّحِيحَةِ وَالْمُرْسَلَةِ وَالْمُنْقَطَعَةِ، وَالْبَلَاغَاتِ الَّتِي ^(١) لَا تَكَادُ تُوجَدُ مُسْنَدَةً إِلَّا عَلَى نُدُورٍ ^(٢).

وَكَانَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^(٣) وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ يُسَمِّيَانِ كِتَابَ التِّرْمِذِيِّ (الْجَامِعَ الصَّحِيحَ)، وَهَذَا تَسَاهُلٌ مِنْهُمَا، فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً مُنْكَرَةً، وَقَوْلُ الْحَافِظِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ السَّكَنِ، وَكَذَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِ (السُّنَنِ) لِلنَّسَائِيِّ: إِنَّهُ صَحِيحٌ. فِيهِ نَظَرٌ، وَإِنَّ لَهُ شَرْطًا فِي الرِّجَالِ أَشَدَّ مِنْ شَرْطِ مُسْلِمٍ ^(٤) غَيْرُ مُسْلَمٍ؛ فَإِنَّ فِيهِ رِجَالًا مَجْهُولِينَ، إِمَّا عَيْنًا أَوْ حَالًا، وَفِيهِمُ الْمَجْرُوحُ، وَفِي الْأَحَادِيثِ ^(٥): ضَعِيفَةٌ وَمُعَلَّلَةٌ وَمُنْكَرَةٌ، كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي (الْأَحْكَامِ الْكَبِيرِ).

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ أَبِي مُوسَى مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدِسِيِّ ^(٦) الْمَدِينِيِّ عَنْ (مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ): إِنَّهُ صَحِيحٌ ^(٧). فَقَوْلُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، بَلْ مَوْضُوعَةٌ ^(٨)، كَأَحَادِيثِ فَضَائِلِ ^(٩) مَرَوْ وَعَسْقَلَانَ ^(١٠)، وَالْبَرِثِ الْأَحْمَرِ عِنْدَ حِمَصَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا قَدْ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْحُقَافِ ^(١١).

(١) في (ش) و(ف): «اللاتي».

(٢) وانظر: التقييد والإيضاح: ٢٥، ونكت الزركشي ١/١٦١، ونكت ابن حجر ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٣) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١١٠-١١١ وتعليقنا عليه.

(٤) شروط الأئمة الستة: للمقدسي: ٢١، ومعرفة أنواع علم الحديث: ١١١.

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «وفيه أحاديث».

(٦) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٧) خصائص المسند: ٢١.

(٨) في (ش) و(ف): «وموضوعة».

(٩) بعد هذا في الأصل: «شهداء».

(١٠) في (ع): «وشهداء عسقلان».

(١١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١/١٧٩-١٨٠، ونكت الزركشي ١/٣٥٦.

ثُمَّ إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَدْ فَاتَهُ فِي كِتَابِهِ هَذَا - مَعَ أَنَّهُ لَا يُوَازِيهِ كِتَابٌ ^(١) مُسْنَدٌ فِي كَثْرَتِهِ وَحُسْنِ سِيَاقَاتِهِ - أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ جِدًّا، بَلْ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ لَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ قَرِيبًا مِنْ مِائَتَيْنِ ^(٢).

وَهَكَذَا قَوْلُ الْحَافِظِ أَبِي طَاهِرٍ السَّلَفِيِّ فِي الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ - يَعْنِي الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا وَسُنَنَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَالنَّسَائِيَّ - : إِنَّهُ اتَّفَقَ عَلَى صِحَّتِهَا عُلَمَاءُ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. تَسَاهُلٌ مِنْهُ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ ^(٣).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: أَي ^(٤) مَعَ ذَلِكَ أَعْلَى رُتَبَةٍ مِنْ كُتُبِ الْمَسَانِيدِ؛ كَمُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ ^(٥)، وَالدَّارِمِيِّ ^(٦)، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ^(٧)،

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) قال الزركشي ٣٥٣/١: «وأجيب: بأن تلك الأحاديث بعينها وإن خلا المسند عنها فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متنٌ صحيحٌ لا مطعون فيه، ليس له في المسند أصل ولا نظير، فلا يكاد يوجد، وربما اعترض بأنه ليس فيه حديث عائشة في قصة أم زرع مع أنه في الصحيحين وهذا نادر».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ١١١ وقد أجاب الحافظ العراقي على قول السلفي فقال: «إنما قال السلفي بصحة أصولها»، وقال: «لا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون هو صحيحًا». التقييد والإيضاح: ٦٢.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «وهي». (٥) مسند عبد بن حميد: طبع المنتخب منه.

(٦) قال الزركشي ٣٥٠/١: «ويتقد على المصنف في ذكره هنا من وجهين: أحدهما: أن مسند الدارمي مرتَّبٌ على الأبواب لا على المسانيد، إلا أن يقصد الاسم المشهور به.

الثاني: جعله دون الكتب الخمسة، وقد أطلق جماعة عليه اسم الصحيح». قُلْتُ: وقد طُبع الكتاب باسم المسند الجامع، وأشار محققه أنه وجد هذا الاسم على ثلاث نسخ خطية من الكتاب، وكذا طُبع باسم مسند الدارمي.

(٧) أطال النَّفْسُ في الكلام عن مسند الإمام أحمد ومدى أصحية مروياته، الزركشي في نكته ٣٥١/١، والعراقي في التقييد: ٥٦، وابن حجر في النكت ٤٤٧/١، وقد طُبع عن مؤسسة =

وَأَبِي يَعْلَى، وَالْبَزَّارُ^(١)، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ^(٢)، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه^(٣)، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى^(٤)، وَغَيْرِهِمْ؛ لَأَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ عَنْ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا يَقَعُ لَهُمْ مِنْ حَدِيثِهِ.

= الرسالة في خمسين مجلدًا، ولا شك أن هذه الطبعة أفضل الطبعات على أن المحققين حصلت لهم هفوات في الأحكام، وهناك ثغرات في النص المحقق.

(١) قال الزركشي ٣٦٦/١: «هو يبين فيه الكلام على علل الأحاديث والمتابعات والتفردات، قال الدارقطني: «لكنه يخطئ».

وقال العراقي في التقييد: ٥٨: «وأما مسند البزار فإنه مجملًا يُبينُ الصحيح من الضعيف إلا قليلًا، إلا أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث به، ومتابعة غيره عليه».

وقد أكد ابن حجر في نكته ٤٤٧/١ على وجود الضعيف فيه، فقال: «وقد صرح ببعض ذلك في عدة مواضع من مسنده، فيخرج الإسناد الذي فيه مقالًا ويذكر علته، ويعتذر عن تحريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه».

ونقل السيوطي في البحر الذي زخر ١٢٠١/٣ عن أبي الحسن الشاري في فهرسته أنه قال: «مسند البزار عندي من أحسن المسندات لما اشتمل عليه من الكلام على علل الحديث، وإن كان قد تكلم بعض الناس في البزار بما لم يعتمد عليه أهل التحقيق» وانظر: سير أعلام النبلاء ٥٥٤/١٣.

(٢) قال الزركشي ٣٤٨/١: «هو سليمان بن داود، وليس المسند له، وإنما هو ليونس بن حبيب بن عبد القاهر العجلي، سمعه في أصفهان منه فنسبه إليه».

قال البقاعي: «إنه ليس من تصنيف أبي داود، وإنما هو جمع بعض الحفاظ الخراسانيين، جمع فيه ما رواه ليونس بن حبيب خاصة عن أبي داود، ولأبي داود من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره أو أكثر، بل قد شذَّ عنه كثير من رواية ليونس عن أبي داود». النكت الوفية ٨١/أ.

(٣) روي عن ابن راهويه، أنه قال: «خرجت عن كل صحابي (بمعنى: الصحابي) أمثل ما ورد عنه»، نكت الزركشي ٣٦٦/١.

قال العراقي: ٥٨: «وأما مسند إسحاق بن راهويه ففيه الضعيف، ولا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجيد عن الصحابي أن يكون جميع ماخرجه صحيحًا، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه».

(٤) قال الزركشي ٣٤٩/١: «هو أحد شيوخ البخاري، قال ابن الجوزي في المشكل: أوَّل مَنْ صَنَّفَ الْمُسْنَدَ عَلَى تَرَاوَجِ الرِّجَالِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْعَبْسِيِّ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ».

وَتَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(١) عَلَى التَّعْلِيقَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)^(٢)،
وَفِي (مُسْلِمٍ) أَيْضًا، لَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ، قِيلَ: إِنَّهَا أَرْبَعَةٌ عَشَرَ مَوْضِعًا^(٣).

وَحَاصِلُ الْأَمْرِ: أَنَّ مَا عُلِّقَهُ الْبُخَارِيُّ بِصِغَةِ الْجَزْمِ فَصَحِّحَ إِلَى مَنْ عُلِّقَ عَنْهُ،
ثُمَّ النَّظَرُ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ مِنْهَا بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ فَلَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا^(٤) صِحَّةٌ،
وَلَا تُنَافِيهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ^(٥) وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَهُوَ صَحِّحٌ، وَرَبَّمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦).

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٩٢-٩٣.

(٢) قال ابن حجر في هدي الساري: ٤٦٩: «فجملة ما في الكتاب من التعليقات ألف وثلاثمائة
وواحد وأربعون حديثًا وأكثرها مكرر، مُخَرَّجٌ فِي الْكِتَابِ أَصُولُ مَتُونِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ
الْمَتُونِ الَّتِي لَمْ تُخَرَّجْ فِي الْكِتَابِ وَلَوْ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى إِلَّا مِائَةٌ وَسِتُونَ حَدِيثًا».
قلت: وله كتاب فريد في بابه في وصل التعليقات التي في صحيح البخاري: تغليق التعليق،
طبع بتحقيق: د. سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ولخصه الحافظ نفسه في هدي الساري ١٧-
٧٠.

(٣) راجع في تفصيل أحكام التعليقات في الصحيحين: نكت الزركشي ٢٣٢/١، والتقييد
والإيضاح: ٣٢، وشرح التبصرة والتذكرة ١٣٤/١، ونكت ابن حجر ٣٢٤/١.

(٤) في الأصل: «منه» والمثبت من بقية النسخ.

(٥) لم ترد في (ف).

(٦) قال الزركشي معلقًا في نكته على ابن الصلاح ٢٣٦/١: «وهذا الذي ذكره من أن صيغة
الجزم تدل على صحة الحديث، والتمريض على ضعفه، قد تبعه عليه أكثر الناس، وقد
اعترض عليه من جهتين: من جهة الصناعة، ومن جهة الاستقراء.

فإن كان هذا قاله من جهة الصناعة فلا شك أن قول البخاري - مثلاً -: «قال بصيغة
الجزم ليس ما يرى من قول التابعي الكبير: قال رسول الله ﷺ. بلفظ الجزم، وهو لا يقتضي
صحة الحديث، فبذلك ترى البخاري إذا علّق الحديث لم يقدّر الصحة». ثم قال: «وأما
الاستقراء فلا يساعده، فقد قال البخاري في كتاب العلم في باب الخروج في طلب العلم:
رحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد. انتهى.

هكذا جزم به، ثم ذكره بصيغة التمرريض في آخر الكتاب في الردّ على الجهمية، فقال: =

وَمَا كَانَ مِنَ التَّعْلِيقَاتِ صَحِيحًا فَلَيْسَ مِنْ^(١) نَمَطِ الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
وَسَمَّ كِتَابَهُ: «بِالْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنْ^(٢) أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ
وَأَيَّامِهِ»^(٣).

= «ويذكر عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أنيس قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: ...
فذكره.

فدَلَّ على استواء الصيغتين عنده، وإلا يلزم أن يكون الحديث الواحد ضعيفًا حسنًا»، وقد ردَّ
ابن حجر في الفتح ١٧٤/١ على قول الزركشي هذا فانظره، وتأمل!!).

(١) في الأصل: «في». (٢) في (ش) و(ف) و(ع): «في».

(٣) هذا كلام صحيح، فالمحكوم بصحته هو ما روي بالسند المتصل، أما ما ذكر تعليقًا فهو
ليس من نمط الصحيح كما سبق بيان ذلك، ولكن هنا مسألة ينبغي التنبيه عليها، وهي: أنَّه
قد تتابع الذين كتبوا في المصطلح، على أنَّ ما ذكره البخاري بصيغة الجزم صحيح إلى من
علَّقه إليه، ويبقى النظر فيمن أبرز من رجاله، وهذا لم يصرَّح به البخاري، وإنَّما بني على
استقراء ناقص غير تامٍّ، فالصواب أنَّ هذه القاعدة أغلبية لا كلية، وأنَّ تعاليق البخاري
لا يتمُّ الحكم على المرويِّ منها بشيء من الصحة ولا الحسن ولا الضعف، إلا بعد
الكشف والفحص عن حال ما علَّقه، وقد علَّق البخاريُّ حديث عائشة: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ» بصيغة الجزم، مع أنَّه لا يصحُّ على شرطه، بل على شرط غيره،
فخبرُ عائشة هذا أخرجه مسلم في صحيحه. وذكر أيضًا بصيغة الجزم حديث بهز بن حكيم،
عن أبيه، عن جدِّه، عن النبي ﷺ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ»، وهو ليس من
شرطه قطعًا، ولهذا لما علَّق في النكاح شيئًا من حديث جدِّ بهز لم يجزم به، بل قال:
ويذكر عن معاوية بن حيدة.

وقال في باب: العرض في الزكاة: وقال طاوس: قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن:
اَتُونِي بِعَرَضِ ثِيَابِ خَمِيسٍ أَوْ لَبِيسٍ فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرُ
لأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ. ورجاله ثقاتٌ إلا أنَّ طاوسًا لم يَسْمَعْ من مُعَاذٍ، فهو منقطع.
وعلَّق حديث جابر في كتاب العلم بصيغة الجزم، فقال: ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر
إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد.

وعلَّقه في كتاب التوحيد بصيغة التمرّض، فقال: وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ،
قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَحْتَسِرُّ اللَّهُ الْعِبَادَ، فَيَنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ»

فَأَمَّا إِذَا قَالَ الْبُحَارِيُّ: «قَالَ لَنَا» أَوْ قَالَ: «أَنْبَأَنَا»^(١) فَلَا نَكْذًا، أَوْ «زَادَنِي» وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهُوَ مُتَّصِلٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

= مَن قَرُبَ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ.

وما علّق بصيغة التمريض منها ما هو صحيح على شرطه، وقد أورده في موضع آخر من جامعه (٤٤/١) في المواقيت، باب: ذُكِرَ الْعِشَاءُ وَالْعَتَمَةُ وَمَنْ رَأَاهُ وَاسِعًا: وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا نَتَنَاقَشُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَأَعْتَمَ بِهَا. وَقَدْ رَوَاهُ مُوصِلًا (٥٦٧) فِي بَاب: فَضْلُ الْعِشَاءِ ...، وَلَفْظُهُ فِيهِ: فَكَانَ يَتَنَاقَشُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَقَرٌ مِنْهُمْ.

وقال في كتاب الطب (٧٦/١٠) باب: الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ: وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَسَنَدَهُ (٥٧٣٧) فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةٍ، وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ». وَمِمَّا أوردَهُ بصيغة التمريض ولم يُورِدهُ في موضع آخر من كتابه وهو صحيح، ما جاء في كتاب الأذان من صحيحه (٢٠٤/٢): وَيُذَكَّرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اتَّقُوا بِي وَلِيَأْتِمَّ بِكُمْ مِّنْ بَعْدِكُمْ»، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صحيحه (٤٣٨) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخَّرًا، فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَأَتِمُّوا بِي، وَلِيَأْتِمَّ بِكُمْ مِّنْ بَعْدِكُمْ...».

وجاء في كتاب الصلاة (٢٥٥/٢): وَيُذَكَّرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ (الْمُؤْمِنُونَ) فِي الصُّبْحِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى أَوْ هَارُونَ أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتْهُ سَعْلَةً، فَرَكَعَهُ». وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥٥) فِي الصَّلَاةِ، بَاب: الْقِرَاءَةُ فِي الصُّبْحِ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ ...، وَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ وَغَيْرُهَا أَيْضًا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْتِعْمَالَ صِيغَةِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ قَدْ يَكُونُ لِمَعْنَى غَيْرِ التَّمْرِیْضِ، كَاخْتِصَارِ السَّنَدِ، أَوِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِهِ، أَوْ إِبْرَادِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهَذَا شَائِعٌ ذَائِعٌ فِي كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْأُئِمَّةِ، كَالشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ، فَإِنَّهُ يَذْكُرُ فِيهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً بِصِيغَةِ التَّمْرِیْضِ وَهِيَ فِي الصَّحِيحِينَ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَكَذَلِكَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَنِ حِينَ يَطْوِي السَّنَدَ، يُورِدُ الْحَدِيثَ بِصِيغَةِ التَّمْرِیْضِ، وَكَثِيرٌ مِمَّا جَاءَ كَذَلِكَ صَحِيحٌ. (إفادة من تعليقات الشيخ شعيب الأرناؤوط على العواصم ٤٤-٤٢/٣).

(١) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «لِي».

وَحَكَى ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ بَعْضِ الْمَعَارِبَةِ أَنَّهُ تَغْلِيْقٌ أَيْضًا، يَذْكُرُهُ لِلِاسْتِشْهَادِ لَا لِلِاعْتِمَادِ، وَيَكُونُ قَدْ سَمِعَهُ فِي الْمَذَاكِرَةِ^(١).

وَقَدْ رَدَّهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، أَيْضًا^(٢) بِأَنَّ^(٣) الْحَافِظَ أَبَا جَعْفَرٍ بَنَ حَمْدَانَ قَالَ: إِذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ: «وَقَالَ لِي فُلَانٌ» فَهُوَ مِمَّا سَمِعَهُ عَرَضًا وَمُتَاوَلَةً^(٤).

وَأَنْكَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ رَدَّهُ حَدِيثَ الْمَلَاهِي؛ حَيْثُ قَالَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ: «وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ»^(٥) وَقَالَ: أَخْطَأَ ابْنُ حَزْمٍ مِنْ وَجْهِهِ، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ^(٦).

(١) قال البقاعي في النكت الوفية (٥٤/ب): «هو ابن القطان»، وانظر: نكت ابن حجر على ابن الصلاح ٦٠٠/٢.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٣) في (ش) و(ف): «فإن».

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٨-١٤٩، وانظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٣٠٠.

(٥) صحيح البخاري ٧/١٣٨ عقيب (٥٥٩٠).

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٦، وقال النووي في شرح صحيح مسلم ١٤/١: «وهذا خطأ من ابن حزم من وجوه:

أحدها: أنه لا انقطاع في هذا أصلاً، من جهة أن البخاري لقي هشامًا وسمع منه، وقد قررنا في كتابنا علوم الحديث: أنه إذا تحقّق اللقاء والسماع مع السلامة من التّدليس مجمل ما يرويه عنه على السماع بأيّ لفظ كان، كما يُجْمَلُ قولُ الصحابي: قال رسولُ الله ﷺ. على سماعه منه إذا لم يُظهر خلافه، وكذا غير «قال» من الألفاظ.

الثاني: أن هذا الحديث بعينه معروف بالاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه وإن كان ذلك انقطاعاً، فمثل ذلك في الكتّابين غير ملحق بالانقطاع القادح لِمَا عُرف من عاداتهما وشرطهما».

قُلْتُ: يُتَعَجَّبُ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ قَوْلُهُ هَذَا، فَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِ الْإِحْكَامِ (١٥١/١): «اعلم أن العدل إذا روى عن مَنْ أدركه من العدول فهو على اللقاء والسماع، سواءً قال: أخبرنا. أو: حدّثنا. أو: عن فلان. أو: قال فلان، فكلُّ ذلك محمولٌ على السماع منه»، وانظر: النكت ٦٠٢/٢، ٦٠٣، وأثر علل الحديث: ٣٦-٤١ تجد فائدة - إن شاء الله.

قلت: وَقَدْ^(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، وَخَرَجَهُ الْبَرْقَانِيُّ فِي صَحِيحِهِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مُسْنَدًا مُتَّصِلًا إِلَى هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ وَشَيْخِهِ أَيْضًا^(٢)، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ (الْأَحْكَامِ)، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ^(٣).

ثُمَّ حَكَى أَنَّ الْأُمَّةَ^(٤) تَلَقَّتْ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ بِالْقَبُولِ، سِوَى أَحْرَفٍ يَسِيرَةٍ^(٥)،

(١) في الأصل: «قد».

(٢) لم ترد في الأصل.

(٣) فقد وصله من طريق هشام بن عمار كل من:

ابن حبان (٦٧٥٤) قال: «أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ. والطبراني في الكبير (٣٤١٧) فقال: «حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ سَهْلٍ الْجَوْنِيُّ الْبَصْرِيُّ، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ».

وفي مسند الشاميين (٥٨٨) فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدَ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ».

وذكر ابن حجر في الفتح ٥٣، ٥٢/١٠ أن أبا ذرَّ الهرويَّ وَصَلَهُ فقال: حَدَّثَنَا أَبُو مَنْصُورٍ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ النَّقْرَوِيُّ، قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ. والإسماعيلي في مستخرجه قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ. ومن طريق الحسن بن سفيان أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٢١/١٠.

وأبو نُعَيْمٍ فِي مُسْتَخَرَجِهِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَاغَنْدِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ. وقد استوفى الكلامَ عَلَيْهِ طُرُقًا وَبَحْثًا وَعِلَلًا ابْنُ حَجَرٍ فِي تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ ٢٠/٥-٢٢، ووصله من طريق هشام وغيره.

(٤) في الأصل: «الأئمة».

(٥) هي ليست باليسيرة، فقد بلغت انتقادات الدارقطني وحده (٢١٨)، وهذا سوى ما انتقده أبو مسعود الدمشقي، وأبو الفضل بن عمار، وأبو علي الجبائي.

ولربما أراد ابن الصلاح أنها يسيرة نسبياً إلى ما لا انتقادَ عَلَيْهِ. والحقيقة أن هذه الانتقادات تفرَّغُ عَنْ الْأَقْسَامِ الْآتِيَةِ:

أ- الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث؛ إذ قد ينفرد ثقةٌ بزيادة لا يذكُرُهَا مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ أَحْفَظُ مِنْهُ، فتحميل هذا الثقة تبعاً أنه قد يكون غَلِطَ ظَنٌّ مُجَرَّدٌ، وَغَايَةُ مَا فِيهَا أَنَّهَا زِيَادَةٌ ثَقَّةٌ لَا تُثَانِي رِوَايَةَ الْأَحْفَظِ وَالْأَكْثَرِ.

انْتَفَدَهَا بَعْضُ الْحُقَافِ، كَالدَّارِقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ اسْتَنْبَطَ مِنْ ذَلِكَ الْقَطْعِ بِصِحَّةِ مَا فِيهِمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ^(١) مَعْصُومَةً عَنِ الْخَطَا، فَمَا ظَنَنْتُ صِحَّتَهُ، وَوَجَبَ الْعَمَلُ عَلَيْهَا بِهِ^(٢)، لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ صَحِيحًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهَذَا جَيِّدٌ.

وَقَدْ خَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَاوِيُّ، وَقَالَ: «لَا يُسْتَفَادُ الْقَطْعُ بِالصَّحَّةِ مِنْ ذَلِكَ»^(٣).

قُلْتُ: وَأَنَا مَعَ ابْنِ الصَّلَاحِ فِيمَا عَوَّلَ عَلَيْهِ وَأَرَشَدَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَاشِيَةٌ: ثُمَّ وَقَفْتُ بَعْدَ هَذَا عَلَى كَلَامِ لَشَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، مَضْمُونُهُ أَنَّهُ نَقَلَ الْقَطْعَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي تَلَقَّيْتُهُ بِالْقَبُولِ عَنْ جَمَاعَاتٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِنْهُمْ: الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ الْمَالِكِيُّ، وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ، وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَابْنُ حَامِدٍ، وَأَبُو يَعْلَى بْنُ الْفَرَّاءِ، وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ الزَّاعُونِيِّ، وَأَمْثَالُهُمْ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، وَشَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: «وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، كَأَبِي إِسْحَاقَ

= ب- الحديث الذي قد يرويه تابعي، المشهور أن روايته عن صحابيٍّ مُعَيَّنٍ سمع منه، فيروي الحديث بواسطة عن ذلك الصحابي، فيعلّل الأول بزيادة الراوي في الطريق الثانية. وهذا مندفع بأنه لا مانع من كَوْنِ ذلك التابعي قد سمع ذلك الحديث بعينه من ذلك الصحابي مباشرة، ثم سمعه بواسطة، وهكذا يكون الأمرُ فيمن بعدهم.

كأن يشير صاحب الصحيح إلى علته، كأن يرويه مُسْتَدًّا، ثم يذكر أنه روي مُرْسَلًا، فهذا من صاحب الصحيح ترجيحٌ لرواية الواصل على المرسل.

د- ما يكون مدارًا للاجتهاد، وتكونُ علته مرجوحة بالنسبة إلى صحته.

وانظر: نكت الزركشي ٢٨٧/١، والتقييد والإيضاح: ٤٢، ونكت ابن حجر ٣٨٠/١.

(١) في الأصل: «الأئمة».

(٢-٢) في (ش) و(ف) و(ع): «ووجب عليها العمل به».

(٣) انظر: التقريب مع التدريب ١٣٢/١.

الإسفرائيلي وابن فورك» قال: «وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة».

وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً، فوافق فيه هؤلاء الأئمة.



النوع الثاني

(١) الْحَسَنُ

وَهُوَ فِي الْاِخْتِجَاجِ بِهِ كَالصَّحِيحِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَهَذَا النَّوعُ لَمَّا كَانَ وَسَطًا بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ فِي نَظَرِ النَّاطِرِ، لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، عَسَرَ التَّعْيِيرُ عَنْهُ وَضَبَطَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ؛ شَيْءٌ يَنْقَدِحُ عِنْدَ^(٢) الْحَافِظِ، رُبَّمَا تَقْصُرُ عِبَارَتُهُ عَنْهُ.

وَقَدْ تَجَسَّمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ حَدَّهُ، فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: «هُوَ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ وَاشْتَهَرَ رِجَالُهُ. قَالَ: وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ»^(٣).

(١) انظر في الحسن:

إرشاد طلاب الحقائق ١/١٣٧-١٥٢، والتقريب مع التدريب ١/١٥٣، والاقتراح: ١٦٢، والمنهل الروي: ٣٥، والخلاصة: ٣٨، والموقظة: ٢٦، والمقنع ١/٨٣، ونزهة النظر: ٩١، والمختصر: ٧٣، وفتح المغيث ١/٦١، وألفية السيوطي: ١٥-١٩، وتوضيح الأفكار ١/١٥٤، وظفر الأمان: ١٧٤، وقواعد التحديث: ١٠٥.

(٢) في (ف): «عنه».

(٣) معالم السنن ١/١١. وهذا التعريف نقله عنه الحافظ المزي في تهذيب الكمال ١/١٠.

وقد اعترض غير واحد من العلماء على هذا التعريف، وعلى تعريف الحسن عموماً، انظر: نكت الزركشي ١/٣٠٤، والتقديد والإيضاح: ٤٣، ونكت ابن حجر ١/٣٨٥، وقد أطال السيوطي النفس فيه في كتابه البحر الذي زخر ٣/٩٥٠ فما بعدها.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْمَعْرُوفُ هُوَ قَوْلُهُ: «مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ، وَاشْتَهَرَ رِجَالُهُ»،
فَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ كَذَلِكَ، بَلِ وَالضَّعِيفُ، وَإِنْ كَانَ بَقِيَّةُ الْكَلَامِ مِنْ تَمَامِ الْحَدِّ،
فَلَيْسَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مُسَلَّمًا لَهُ؛ أَنَّ أَكْثَرَ الْحَدِيثِ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ، وَلَا هُوَ الَّذِي
يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١) «وَرَوَيْنَا عَنِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْحَسَنِ أَلَّا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ
مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلَا يَكُونَ حَدِيثًا شَاذًا، وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوُ ذَلِكَ»^(٢).

وَهَذَا إِنْ^(٣) كَانَ قَدْ رَوَى عَنِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَ، فَفِي أَيِّ كِتَابٍ لَهُ قَالَهُ؟ وَأَيْنَ
إِسْنَادُهُ عَنْهُ؟ وَإِنْ كَانَ^(٤) فُهِمَ مِنْ اضْطِلَاحِهِ فِي كِتَابِهِ (الْجَامِع) فَلَيْسَ ذَلِكَ
بِصَّحِيحٍ^(٥)، فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ
إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»^(٦).

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٩٩.

(٢) الجامع الكبير ٢٥١/٦ (العلل).

وللزركشي في نكتته تعليق لطيف هنا، رأيت أن أنقل بعضه، قال -رحمه الله- ٣٠٧/١:
«قوله: أَلَّا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ. احترز به عمًا في سنده مُتَّهَمٌ، فإنه ضعيف.
وقوله: «مَنْ لَا يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ»: يَتَنَاوَلُ مشهورَ العدالة، لكنه غير مُرَادٍ، بل المرادُ المستورُ.
واحترز بقوله: «وَلَا يَكُونَ حَدِيثًا شَاذًا» عن الشاذِّ، وهو ما خالف فيه الثقةُ رواياتِ الثقات.
وقوله: «وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ» عمًا لم يَرِدْ إِلَّا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، فإنه لا يَكُونُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ تَعَلُّدَ
الرواياتِ يُقَوِّي ظَنَّ الصَّحَّةِ واتِّحَادَهَا مِمَّا يُوْثِّرُ ضَعْفًا» وانظر: نظرات جديدة في علوم
الحديث: ٣٣.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «إذا».

(٤) بعد هذا في (ف): «قد».

(٥) هكذا قال -رحمه الله-: وكلامُ الترمذي موجودٌ في العلل كما أخرجناه، ولعله -
رحمه الله- لم يَطَّلِعْ عليه، فكان كلامُ ابن الصلاح أَتَقَنَ وَأَشْمَلَ.

(٦) انظر: على سبيل المثال جامع الترمذي حديث (٧) و(٥٤٤) و(٦١٤) و(٢٠٣٢) و(٣٥٣٤).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاح -رَحِمَهُ اللَّهُ-^(١): وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٢):
الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ هُوَ الْحَدِيثُ الْحَسَنُ، وَيَصْلُحُ الْعَمَلُ^(٣) بِهِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: وَكُلُّ هَذَا مُسْتَبْهَمٌ لَا يَشْفِي الْغَلِيلَ، وَلَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُهُ التِّرْمِذِيُّ
وَالْخَطَّابِيُّ مَا يَفْصِلُ الْحَسَنَ عَنِ^(٤) الصَّحِيحِ، وَقَدْ أَمَعَنْتُ^(٥) النَّظَرَ فِي ذَلِكَ وَالْبَحْثَ،
فَتَنَقَّحَ لِي وَاتَّضَحَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ قِسْمَانِ^(٦):

أَحَدُهُمَا: الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ
لَيْسَ مُعَقَّلًا كَثِيرَ الْخَطَا، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، وَيَكُونُ مَتْنُ الْحَدِيثِ قَدْ رُوِيَ مِثْلُهُ
أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَيُخْرَجُ^(٧) بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ شَاذًا أَوْ مُنْكَرًا، ثُمَّ قَالَ: وَكَلَامُ
التِّرْمِذِيِّ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ يُتَنَزَّلُ.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٠.

(٢) هو ابن الجوزي. انظر: الموضوعات ٣٥/١، ونكت الزركشي ٣١٠/١. قال السخاوي
٦٥/١: «هذا كلام صحيح في نفسه، لكنه ليس على طريقة التعاريف».

(٣) في (ش) و(ف): «للعمل»، وكذا في المعرفة. (٤) في الأصل: «من».

(٥) قال الزركشي في نكته ٣١٢/١: «المعروف في اللغة: أُنْعِمْتُ -بتقديم النون- بمعنى:
بَالَعْتُ، يقال: أُنْعِمَ في الشيء، إذا بَالَعَ فيه ...، وَأَمَّا أَمَعَنْتُ، فقال ابن الأنباري في
الزاهر: يقال: قد أَمَعَنْ لي بحقي، أي: اعترف به وأظهره. قال أبو العباس: هو مأخوذ من
الماء المعين، وهو الجاري الظاهر. وقال ابن فارس في المقياس: معن: مادته تدلُّ على
سهولة في جريان، يقال: مَعَنَ الماء: إذا جرى، وَأَمَعَنَ الفرسُ في عَدْوِهِ، وَأَمَعَنَ بحقي:
ذهب به. وَأَمَعَنْتِ الأرضُ: رَوِيَتْ. انتهى. وعلى هذا يخرج كلام المصنّف».

قُلْتُ: انظر: الزاهر ٥٩٢/٢، ومقاييس اللغة ٣٥٥/٥، والصحاح ٢٢٠٥/٦، والتقييد
والإيضاح: ٤٦.

(٦) اعترض على ابن الصلاح في تقسيمه هذا باعتراضات، أوردها الزركشي مع أجوبته عنها.
فانظر: نكته ٣١٣/١-٣١٧.

(٧) في الأصل: «يخرج»، وهي كذلك أصل (ش)، وأشار المحقق أنه صوبها من معرفة أنواع
علم الحديث.

قُلْتُ: لَا يُمَكِّنُ تَنْزِيلُهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ، وَلَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ، وَلَا يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ مُنْكَرًا، وَلَا يَكُونُ الْمَتْنُ شَاذًا وَلَا مُعَلَّلًا، قَالَ: وَعَلَى هَذَا يَتَنَزَّلُ كَلَامُ الْحَطَّابِيِّ. قَالَ: فَالَّذِي^(١) ذَكَرْنَاهُ يَجْمَعُ بَيْنَ كَلَامَيْهِمَا.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(٢): وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُرُودِ الْحَدِيثِ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَحَدِيثٍ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(٤) أَنْ يَكُونَ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الضَّعِيفَ^(٥) يَتَفَاوَتْ، فَمِنْهُ مَا لَا يُزُولُ بِالْمُتَابَعَاتِ، يَعْنِي: لَا يُؤَثِّرُ كَوْنُهُ تَابِعًا^(٦) أَوْ مَتَّبوعًا^(٦)، كَرِوَايَةِ الْكَذَّابِينَ أَوْ

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «والذي».

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٤.

(٣) في (ش) و(ف): «لا» بدون واو.

(٤) هذا حديث روي عن عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ: أَبُو أَمَامَةَ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٥٨/٥ وَ ٢٦٤

و ٢٦٨، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٤٤)، وَالتَّحَاوِيُّ ٣٣/١،

وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي الْكَبِيرِ ١٢١/٨، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ١٠٣/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٦٦/١.

وَأَبُو هُرَيْرَةَ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٤٥)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٣٧٠)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الْمَجْرُوحِينَ

١١٠/٢، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ١٠١/١-١٠٢.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٤٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٦٥/١.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو: أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ٩٧/١.

وَعَائِشَةُ: أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ١٠٠/١.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ٩٩/١.

وَهُوَ مَرْوِيُّ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي النَّكَتِ ٤١٥/١ بَعْدَ أَنْ أوردَ الرِّوَايَاتِ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا: «وَإِذَا نَظَرَ الْمُنْصِفُ إِلَى

مَجْمُوعِ هَذِهِ الطَّرِيقِ عَلِمَ أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَطْرَحُ، وَقَدْ حَسَّنُوا أَحَادِيثَ كَثِيرَةً

بِاعْتِبَارِ طَرِيقِهَا دُونَ هَذِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وَانْظُرْ عَنْهُ: نَكَتُ الزَّرْكَشِيِّ ٣٢٠/١، وَالتَّقْيِيدُ: ٥٠، وَنَكَتُ ابْنِ حَجَرٍ ٤٠٩/١.

(٥) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «الضَّعْفُ».

(٦-٦) فِي الْأَصْلِ: «وَمَتَّبِعًا».

الْمَثْرُوكِينَ^(١) وَنَحْوِهِمْ^(٢)، وَمِنْهُ ضَعُفٌ يَزُولُ بِالْمُتَابَعَةِ، كَمَا^(٣) إِذَا كَانَ يُسَيِّءُ رَاوِيهِ
الْحِفْظُ^(٤)، أَوْ رَوَى الْحَدِيثَ مُرْسَلًا، فَإِنَّ الْمُتَابَعَةَ تَنْفَعُ^(٥) حِينَئِذٍ، وَيُزْفَعُ الْحَدِيثُ عَنْ
حَضِيضِ الضَّعْفِ إِلَى أَوْجِ الْحُسْنِ أَوْ الصَّحَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ^(٥): وَكِتَابُ التِّرْمِذِيِّ أَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، وَهُوَ الَّذِي نَوَّهَ
بِذِكْرِهِ، وَيُوجَدُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ مَشَائِخِهِ؛ كَأَحْمَدَ وَالْبُخَارِيَّ، وَكَذَا مَنْ بَعْدَهُ؛
كَالدَّارَقُطْنِيِّ^(٦).

قَالَ^(٧): وَمِنْ مَطَانِهِ^(٨) (سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ)، رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ

(١) في (ش) و(ف): «والمثروكين».

(٢) لم ترد في (ش) و(ف). وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣-٣) في (ش) و(ف) و(ع): «كان راويه سيئ الحفظ».

(٤) قال ابن حجر في النكت ٤٠٩/١: «لم يذكر للجابر ضابطًا يُعْلَمُ منه ما يَضْلُحُ أن يكون جابرًا
أو لا. والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي
الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح أن ينجر، وحيث يَقْوَى جانب الرد فهو الذي لا ينجر. وأما
إذا رَجَحَ جانب القبول فليس من هذا، بل ذلك في الحسن الذاتي، والله أعلم».

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٥.

(٦) وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم منهما كالشافعي ومالك، بل من هو أقدم
كإبراهيم النخعي وشعبة وعلي بن المديني وغيرهم.

ولكن الملاحظ على تعابيرهم: أن منهم من أراد المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لم يرده.
انظر: نكت الزركشي ٣٣١/١، والتقييد: ٥٢، ونكت ابن حجر ٤٢٤/١.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٥.

(٨) مَطْنَةُ الشَّيْءِ: الموضع الذي يُظَنُّ كونه فيه، قال الجوهري: «وَمَطْنَةُ الشَّيْءِ: مَوْضِعُهُ وَمَأْلَفُهُ
الذي يُظَنُّ كونه فيه، والجمع: المَطَانُ». وفي اللسان: «المَطَانُ: جمع مَطْنَةٍ - بكسر الظاء -
وهي موضع الشيء ومَعْدِنُهُ - مَفْعَلَةٌ - من الظَّنِّ بمعنى: العلم، قال ابن الأثير: وكان
القياس فتح الظاء، وإنما كُسِرَتْ لأجل الهاء، قال: ويجوز أن تكون من الظَّنِّ بمعنى العلم،
والميم زائدة». انظر: الصحاح ٢١٦٠/٦، والنهاية ١٦٤/٣، واللسان ٢٧٤/١٣.

وَمَا يُشَبِّهُهُ وَيُقَارِبُهُ^(١)، وَمَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيِّنَتُهُ^(٢)، وَمَا لَمْ أَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ، وَبَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ، قَالَ: وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ أَصَحَّ مَا عَرَفَهُ فِيهِ.

قُلْتُ: وَرَوَى عَنْهُ^(٣) أَنَّهُ قَالَ: وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ^(٤) حَسَنٌ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٥): فَمَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِهِ مَذْكُورًا مُطْلَقًا وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الصَّحِيحِينَ، وَلَا نَصٍّ عَلَى صِحَّتِهِ أَحَدٌ، فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ.

٥ ب

قُلْتُ: الرُّوَايَاتُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ بِكِتَابِهِ (السُّنَنِ) كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَيُوجَدُ فِي بَعْضِهَا مِنَ الْكَلَامِ، بَلْ وَالْأَحَادِيثُ، مَا لَيْسَ فِي الْأُخْرَى، وَلَا أَبِي عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ عَنْهُ أَسْئَلَةٌ فِي

(١) هذا النص الذي يُذَكَّرُ في كتب المصطلح بلفظ: «ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه». لم أجده في رسالة أبي داود إلى أهل مكة المطبوعة مع مقدمة بذل المجهود ٣٥/١، ولا في المطبوعة بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ، على الرغم من تضافر العديد من كتب المصطلح على نسبته إلى الرسالة. انظر: التقييد والإيضاح: ٥٥، وفتح المغيث ٧٧/١، وكشف الظنون ١٠٠٥/٢.

وقد رواه الخطيب في تاريخ بغداد ٥٧/٩ من طريق ابن داسه عنه، من غير عزو إلى رسالته، والذي يدلُّ عليه صنيع الحازمي في شروط الأئمة الخمسة: ٦٧-٦٨ أن هذا المقطع ليس في رسالة أبي داود، فإنه نقل نصًّا من الرسالة، ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ: «وقد رُوينا عن أبي بكر بن داسه، أنه قال: سمعتُ أبا داودَ يقول: ...» فذكره. وهذا هو مقصد ابن الصلاح، فإنه قال: «رُوينا عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح ...» ثُمَّ قَالَ: «رُوينا عنه أيضًا ما معناه: أنه يذكر في كل باب أصحَّ ما عرفه»، وهذا النقل الثاني عن رسالة أبي داود ٣٥/١ فكأنه يشير إلى أنَّ الأول ليس في الرسالة. فرحمه الله ما أنبلَ قَصْدَهُ وأدقَّ مَسْلَكَهُ.

(٢) قال ابن حجر ٤٣٥/١: «وفي قول أبي داود: «وما كان فيه وهْنٌ شديدٌ بَيِّنَتُهُ» ما يُفْهَمُ أنَّ الذي يكون فيه وهْنٌ غيرٌ شديد أنه لا يَبَيِّنُهُ».

(٣) جاء في الحاشية: «في رسالة مفردة» وكتب فوقها (خ).

(٤) في (ف): «هو». (٥) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٦.

الْجَرَحِ وَالْتَعْدِيلِ، وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّغْلِيلِ، كِتَابٌ مُفِيدٌ، وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ وَرِجَالٌ قَدْ ذَكَرَهَا فِي سُنَنِهِ، فَقَوْلُهُ: وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ حَسَنٌ. مَا سَكَتَ عَلَيْهِ فِي سُنَنِهِ فَقَطُّ؟ أَوْ مُطْلَقًا؟ هَذَا مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ وَالتَّيَقُّظُ لَهُ^(١).

قَالَ^(٢): وَمَا يَذْكُرُهُ الْبَغَوِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْمَصَابِيحِ)^(٣) مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ مَا أَخْرَجَاهُ أَوْ أَحَدَهُمَا، وَأَنَّ الْحَسَنَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَشْبَاهُهُمَا، فَهُوَ اضْطِلَاحٌ خَاصٌّ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا لَهُ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ النَّوَاوِيُّ ذَلِكَ^(٤)؛ لِمَا فِي بَعْضِهَا مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ^(٥).

قَالَ^(٦): وَالْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ عَلَى الْإِسْنَادِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْحُكْمُ بِذَلِكَ

(١) قال ابن حجر في نكتته ٤٣٩/١: «فلا ينبغي للناقد أن يُقْلَدَ في السكوت على أحاديثهم، ويُتَابِعُهُمْ في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن يُنْظَرَ هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه؟»، وهذا هو الحق. انظر: تعليقنا على شرح التبصرة والتذكرة ١٦٣/١.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٧.

(٣) انظر: مصابيح السنة ٧/١.

(٤) التقريب مع التدريب ١٦٥/١.

(٥) قال الزركشي ٣٤٢/١: «قد تبعه النووي وغيره في الاعتراض على البغوي، وهو عجيب؛ لأن البغويَّ لم يقل: إن مراد الأئمة بالصحيح كذا، وبالحسان كذا، وإنما اصطلاح على هذا رعاية للاختصار، ولا مُشَاخَّةَ في الاصطلاح».

قال ابن حجر ٤٤٦/١: «قلت: ومما يشهد لصحة كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحًا خاصًا له أن يقول في مواضع من قسم الحسان: هذا صحيحٌ تارة، وهذا ضعيفٌ تارة، بحسب ما يظهر له من ذلك. ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العام ما نوَّعه في كتابه إلى الأنواع الثلاثة، وحتى لو كان عليه في بعض ذلك مناقشة بالنسبة إلى الإطلاق، فذلك يكون لأمير خارجيٍّ، حتى يرجع إلى الذهول، ولا يضرُّ فيما نحن فيه، والله أعلم». وانظر التقييد: ٥٥، وتعليقنا على شرح التبصرة ١٦٦/١-١٦٧.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٠٩، وانظر تعليقنا عليه.

عَلَى الْمَثْنِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ شَاذًا أَوْ مُعَلَّلًا.

قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»:

قَالَ^(١): وَأَمَّا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» فَمُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ كَالْمُتَعَذِّرِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ: حَسَنٍ، وَصَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَرُدُّهُ أَنَّهُ يَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»^(٢).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ حَسَنٌ بِاعْتِبَارِ الْمَثْنِ، صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ الْإِسْنَادِ. وَفِي هَذَا نَظَرٌ أَيْضًا، فَإِنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ مَرْوِيَّةٍ فِي صِفَةِ جَهَنَّمَ، وَفِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: أَنَّهُ يُشْرَبُ^(٣) الْحُكْمَ بِالصَّحَّةِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْحُسْنِ كَمَا يُشْرَبُ الْحُسْنَ بِالصَّحَّةِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَا يَقُولُ فِيهِ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ» أَعْلَى رُتْبَةٍ عِنْدَهُ مِنَ الْحَسَنِ، وَدُونَ الصَّحِيحِ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ الْمَحْضَةِ أَقْوَى مِنْ حُكْمِهِ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ مَعَ الْحُسْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١١٠.

(٢) للعلماء في هذه المسألة أجوبة واعتراضات ومناقشات. انظر: الاقتراح: ١٧٤، ونكت الزركشي ٣٦٨/١، ومحاسن الاصطلاح: ٤٤-٤٥، والتقيد والإيضاح: ٥٨، ونكت ابن حجر ٤٧٥/١، والبحر الذي زخر ١٢٠٩/٣.

(٣) جاء في حاشية الأصل: «يشوب» وكتب فوقها (خ).

النوع الثالث (١) الضعيف

قَالَ (٢): وَهُوَ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الصَّحِيحِ، وَلَا صِفَاتُ الْحَسَنِ الْمَذْكُورَةُ
فِيمَا (٣) تَقَدَّمَ (٤).

ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى تَعْدَادِهِ وَتَنَوُّعِهِ، بِإِغْتِبَارِ فَقْدِهِ وَاحِدَةً مِنْ صِفَاتِ الصَّحَّةِ أَوْ أَكْثَرَ
أَوْ جَمِيعَهَا.

فَيُنْقَسِمُ حِينَئِذٍ (٥) إِلَى الْمَوْضُوعِ، وَالْمَقْلُوبِ، وَالشَّاذِّ، وَالْمُعَلَّلِ، وَالْمُضْطَرِّبِ،
وَالْمُرْسَلِ، وَالْمُنْقَطِعِ، وَالْمُعْضَلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.



(١) انظر في الضعيف:

معرفة علوم الحديث: ٥٨، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٩٢/٢، وإرشاد
طلاب الحقائق ١٥٣/١، والتقريب مع التدريب ١٧٩/١، والافتراح: ١٧٧، والمنهل
الروي: ٣٨، والخلاصة: ٤٤، والموقظة: ٣٣، والمقنع ١٠٣/١، والمختصر: ١١٧، وفتح
المغيث ٩٣/١، وألفية السيوطي: ١٩-٢١، والبحر الذي زخر ١٢٨٣/٣، وفتح الباقي
١١١/١، وتوضيح الأفكار ٢٤٦/١، وظفر الأمان: ٢٠٦، وقواعد التحديث: ١٠٨،
وتوجيه النظر ٥٤٦/٢.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١١٢. (٣) في (ف): «كما».

(٤) للعلماء أبحاث ومناقشات حول هذا التعريف، انظرها في: نكت الزركشي ٣٨٩/١،
والتقييد والإيضاح: ٦٣، ونكت ابن حجر ٤٩١/١، والبحر الذي زخر ١٢٨٣/٣.

(٥) في (ش) و(ف): «جنسه».

النوع الرابع المسند^(١)

(١) قال الزركشي في نكته ٤٠٥/١: «وهو مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأنَّ المسند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: فلان سند، أي: معتمد. فسُمِّيَ الإخبارُ عن طريق المتن مسنداً؛ لاعتماد الثَّقاد في الصحة والضعف عليه، وفي أدب الرواية للحفيد: أسندتُ الحديثَ أُسْنِدُهُ وعَزَّوْتهُ أَعَزَّوْهُ وأَعَزَّيْهِ، والأصل في الحرف راجع إلى المسند وهو الدهر، فيكون معنى إسناد الحديث اتِّصَالُهُ في الرواية اتِّصَالُ أزمنة الدهر بعضها ببعض. وحاصل ما حكاه المصنِّف في تعريفه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه المتصل إسناده، وإن لم يرفع إلى النبي ﷺ.

والثاني: أنه المرفوع إلى النبي ﷺ وإن لم يتصل.

والثالث: أنه المتصل المرفوع.

ويتفرع على هذه الأقوال أن المرسل هل يُسَمَّى مسنداً؟ فعلى الأول: لا يُسَمَّى؛ لأنه ما اتصل إسناده، وعلى الثاني: يُسَمَّى مسنداً؛ لأنه جاء عن النبي ﷺ منقطعاً. وعلى الثالث: لا يُسَمَّى مسنداً أيضاً؛ لأنه فاته شرط الاتصال ووجد فيه الرفع. وينبغي عليه أيضاً الموقف -وهو المروي عن الصحابة- أنه هل يُسَمَّى مسنداً؟ فعلى الأول: نعم؛ لاتصال إسناده إلى مُنتَهَاهُ، وعلى الثاني والثالث: لا. وكذلك المعضِل -وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر- فعلى الأول والثالث: لا يُسَمَّى مسنداً، وعلى الثاني يُسَمَّى. وانظر عن معنى المسند لغةً: لسان العرب ٣/٢٢١، والتاج ٨/٢١٥، والبحر الذي زخر ١/٣١٥.

وانظر في المُسند: معرفة علوم الحديث: ١٧، والكفاية: (٥٨ ت، ٢١ هـ)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/١٨٩، والتمهيد ١/٢١، وجامع الأصول ١/١٠٧، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٥٤، ١٥٦، والتقريب مع التدريب ١/١٨٢، والاقتراح: ١٩٦، =

قَالَ الْحَاكِمُ: هُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

وَقَالَ الْخَطِيبُ: هُوَ مَا اتَّصَلَ إِلَى مُنْتَهَاهُ^(٢).

وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ الْمَرْوِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَوَاءً كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا^(٣).

فَهَذِهِ أَقْوَالُ ثَلَاثَةٍ.



= والمنهل الروي: ٣٩، والخلاصة: ٤٥، والموقظة: ٤٢، والمقنع ١/١٠٩، ونزهة النظر: ١٥٤، والمختصر: ١١٨، وفتح المغيث ١/٩٩، وألفية السيوطي: ٢١، وتوضيح الأفكار ١/٢٥٨، وظفر الأمان: ٢٢٥، وقواعد التحديث: ١٢٣.

(١) معرفة علوم الحديث: ١٧.

(٢) انظر: الكفاية (٥٨ ت - ٢١ هـ)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/١٨٩.

قال الزركشي ١/٤٠٦: «عبارة الخطيب في الكفاية: «إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة فيما أسنده عن النبي ﷺ خاصة». انتهى. فشرط الإسناد لم يعتبر اتصال الإسناد فيه، بأن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع، بل اقتصر على العنينة».

(٣) انظر: التمهيد ١/٢١.

النوع الخامس (١) المتَّصل

وَيُقَالُ لَهُ الْمَوْضُولُ^(٢) أَيْضًا، وَهُوَ يَنْقِي الْإِرْسَالَ وَالْإِنْقِطَاعَ، وَيَشْمَلُ الْمَرْفُوعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْمَوْقُوفَ عَلَى الصَّحَابِيِّ أَوْ مَنْ دُونَهُ.



(١) قال البلقيني: «يخرج بذلك المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ونحوها». محاسن الاصطلاح: ٤٩.

وقال الزركشي ١/٤١٠: «وقد يطلقونه على المنقطع مقيدًا، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد، أو إلى الزهري، أو إلى مالك ونحوه». وانظر في المتَّصل والموصول:

التمهيد ١/٢٣، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٥٦، والتقريب مع التدريب ١/١٨٣، والاقتراح: ١٩٥، والمنهل الروي: ٤٠، والخلاصة: ٤٦، والموقظة: ٤٢، والمقنع ١/١١٢، ونزهة النظر: ٨٣، والمختصر: ١١٩، وفتح المغيث ١/١٠٢، وألفية السيوطي: ٢٤، وتوضيح الأفكار ١/٢٦٠، وظفر الأمان: ٢٢٦، وقواعد التحديث: ١٢٣.

(٢) جاء في حاشية الأصل: «ويعبر عنه الشافعي بالمتَّصل». قال الزركشي ١/٤١٠: «قلت: والمتَّصل، وهي عبارة الشافعي ﷺ كما نقله البيهقي، وقال ابن الحاجب في تصريفه: هي لغة الشافعي».

وقال ابن حجر ١/٥١٠: «قلت: ويقال له: المتَّصل - بالفك والهمز - وهي عبارة الشافعي في الأم في مواضع. وقال ابن الحاجب في التصريف له: «هي لغة الشافعي، وهي عبارة عما سمعه كل راوٍ من شيخه في سياق الإسناد من أوله إلى منتهاه. فهو أعم من المرفوع». قلت: انظر في إطلاق الشافعي: الأم ٤/١٤، ٦/١٠٣ و ١٠٤، والرسالة: ٤٦٤ الفقرة (١٢٧٥)، وسنن البيهقي الكبرى ٨/١٢٥.

النوع السادس المرفوع^(١)

وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْلًا مِنْهُ أَوْ فِعْلًا عَنْهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ مُتَّصِلًا
أَوْ مُنْقَطِعًا أَوْ مُرْسَلًا، وَنَفَى الْخَطِيبُ أَنْ يَكُونَ مُرْسَلًا، فَقَالَ: هُوَ مَا أَخْبَرَ فِيهِ
الصَّحَابِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).



(١) انظر في المرفوع:

الكفاية: (٥٨ ت، ٥٢١ هـ)، والتمهيد ٢٥/١، وإرشاد طلاب الحقائق ١٥٧/١، والتقريب مع
التدريب ١٨٣/١، والاقتراح: ١٩٥، والمنهل الروي: ٤٠، والخلاصة: ٤٦، والموقظة:
٤١، والمقنع ٧٣/١، ونزهة النظر: ١٤٠، والمختصر: ١١٩، وفتح المغيث ٩٨/١، وألفية
السيوطي: ٢١، وتوضيح الأفكار ٢٥٤/١، وظفر الأمانى: ٢٢٧، وقواعد التحديث: ١٢٣.

(٢) انظر: الكفاية: (٥٨ ت - ٥٢١ هـ).

النوع السابع الموقوف^(١)

وَمُطْلَقُهُ يَخْتَصُّ بِالصَّحَابِيِّ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيْمَنْ دُونَهُ إِلَّا مُقَيَّدًا^(٢)، وَقَدْ يَكُونُ إِسْنَادُهُ مُتَّصِلًا وَغَيْرَ مُتَّصِلٍ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ أَيْضًا أَثَرًا، وَعَزَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣) إِلَى الْخُرَاسَانِيِّينَ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الْمَوْقُوفَ أَثَرًا^(٤).

قَالَ: وَبَلَّغْنَا عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْفُورَانِيِّ^(٥) أَنَّهُ قَالَ: الْخَبَرُ مَا كَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ٦ ب وَالْأَثَرُ مَا كَانَ عَنِ الصَّحَابَةِ^{(٦)(٧)}.

(١) انظر في الموقوف:

معرفة علوم الحديث: ١٩، والكفاية: (٥٨ ت، ٢١ هـ)، والتمهيد ٢٥/١، والإرشاد ١٥٨/١، والتقريب مع التدريب ١٨٤/١، والافتراح: ١٩٤، والمنهل الروي: ٤٠، والخلاصة: ٦٤، والموقظة: ٤١، والمقنع ١١٣/١، ونزهة النظر: ١٥٤، والمختصر: ١٤٥، وفتح المغيث ١٠٣/١، وألفية السيوطي: ٢١-٢٣، وتوضيح الأفكار ٢٦١/١، وظفر الأمانى: ٣٢٥، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) وهذا صريح في أن القيد لا يتقيد بالتابعي، بل يقال: موقوف على الثوري، وعلى مالك، وعلى الشافعي، ونحوه. انظر: نكت الزركشي ٤١٧/١.

(٣) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١١٨.

(٤) قلت: ورد ذلك أيضًا في كلام الشافعي. انظر: الرسالة الفقرات (٥٩٧) و(١٤٦٨).

(٥) هو القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الفوراني، توفي سنة (٤٦١ هـ). والفُوراني - بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء وبعد الألف نون-: نسبة إلى جده فوران. انظر: الأنساب ٣٨٥/٤، ووفيات الأعيان ٣/١٣٢، والسير ٢٦٤/١٨، والتاج ٣٥١/١٣.

(٦) في (ش) و(ف): «الصحابي».

(٧) قال ابن حجر ٥١٣/١: «هذا قد وُجد في عبارة الشافعي -رضي الله تعالى عنه- في مواضع، =

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا يُسَمَّى كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِتَابَ الْجَامِعَ لِهَذَا وَهَذَا بِالسُّنَنِ^(١)
وَالْآثَارِ كِكِتَابَيْ^(٢) (السُّنَنِ وَالْآثَارِ) لِلطَّحَاوِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= والآثر في الأصل: العلامة والبقية والرواية، ونقل النووي عن أهل الحديث: أنهم يطلقون
الآثر على المرفوع والموقوف معاً، ويؤيده تسمية أبي جعفر الطبري كتابه تهذيب الآثار وهو
مقصود على المرفوعات وإنما يورد فيه الموقوفات تبعاً. وأما كتاب شرح معاني الآثار للطحاوي
فمشمول على المرفوع والموقوف أيضاً، والله تعالى الموفق». وانظر: الرسالة للإمام الشافعي
الفقرات (٥٩٧) و(١٤٦٨) كما تقدمت قبل قليل الإشارة إليه- ونكت الزركشي ٤١٧/١.

(١) في الأصل: «في السنن».

(٢) لم ترد في الأصل.

النوع الشامن (١) المقطوع

وَهُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِينَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا، وَهُوَ غَيْرُ الْمُنْقَطِعِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي
عِبَارَةِ الشَّافِعِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ إِطْلَاقُ الْمُقْطُوعِ عَلَى الْمُنْقَطِعِ الْإِسْنَادِ غَيْرِ الْمَوْصُولِ^(٢).

وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو هَهُنَا^(٣) عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ: «كُنَّا نَفْعَلُ»، أَوْ «نَقُولُ
كَذَا»^(٤)، إِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ
الْإِسْمَاعِيلِيِّ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَوْقُوفِ، وَحَكَمَ الْحَاكِمُ^(٥) النَّيْسَابُورِيُّ بِرَفْعِهِ^(٦)؛ لِأَنَّهُ
يَذُلُّ عَلَى التَّقْرِيرِ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٧).

(١) انظر في المقطوع:

الجامع لأخلاق الراوي ١/١٩١، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٦٦، والتقريب مع التدريب
١/١٩٤، والافتراح: ١٩٤، والمنهل الروي: ٤٢، والخلاصة: ٦٥، والمقنع ١/١١٦،
ونزهة النظر: ١٥٤، والمختصر: ١٣١، وفتح المغيث ١/١٠٥، وألفية السيوطي: ٢١-٢٣،
وتوضيح الأفكار ١/٢٤٩، وظفر الأمانى: ٣٤٢، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١١٩، وشرح التبصرة والتذكرة ١/١٨٦، ونكت ابن
حجر ٢/٥١٤، وتدريب الراوي ١/١٩٤.

(٣) لم ترد في (ش) و(ف). (٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٠.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف). (٦) معرفة علوم الحديث: ٢٢.

(٧) الذي رجَّحه ابنُ الصَّلَاحِ هو التفصيل، فيما إذا كان القول مضافاً إلى زمن الرسول ﷺ
أم لا، واختار أنه إن أضافه إلى زمن النبي ﷺ فهو من قبيل المرفوع، وإن لم يُضِفْهُ فهو
موقوف. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٠، والتقييد والإيضاح: ٦٦-٦٧.
وانظر في تفصيل هذه المسألة: نكت الزركشي ١/٤٢١-٤٢٣، ونكت ابن حجر ٢/٥١٥.

قَالَ^(١): «وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «كُنَّا لَا نَرَى بَأْسًا بِكَذَا»، أَوْ: «كَانُوا يَفْعَلُونَ أَوْ يَقُولُونَ»، أَوْ: «يُقَالُ: كَذَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَرْفُوعِ.

وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «أَمَرْنَا بِكَذَا»^(٢) أَوْ «نُهِنَا عَنْ كَذَا» مَرْفُوعٌ مُسْنَدٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٣) وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ فَرِيقٌ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ^(٤) وَكَذَا الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ: «مِنَ السَّنَةِ كَذَا»، وَقَوْلِ أَنَسٍ: «أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ»^(٥).

قَالَ^(٦) وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا كَانَ سَبَبَ نَزُولِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ^(٧).

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٢١. (٢) انظر: نكت الزركشي ٤٢٦/١.

(٣) نسبه إليهم الخطيب في الكفاية: (٥٩٢ ت ٤٢١ هـ)، والنووي في المجموع ٥٩/١، والآمدي في الإحكام ٩٧/٢، والأسنوي في نهاية السؤل ١٨٧/٣، وابن السبكي في الإبهاج ٣٢٩/٢.

(٤) وكذلك أبو بكر الصيرفي من الشافعية، وأبو الحسن الكرخي والرازي من الحنفية، وابن حزم والغزالي وجماعة من الأصوليين، وأكثر مالكية بغداد، وحكاة إمام الحرمين عن المحققين، وذكر الزركشي: أنه قول إمام الحرمين، بل حكى ابن فورك وسليم الرازي وابن القطان والصيدلاني: أنه الجديد من مذهب الشافعي، وكذا نسبه المازري إلى أحد قولي الشافعي.

انظر: البرهان ٦٤٩/١، والمنخول: ٢٧٨، والتبصرة في أصول الفقه: ٣٣١، والإحكام في أصول الأحكام ٩٧/٢، والإبهاج ٣٢٨/٢، والبحر المحيط ٣٧٥/٤، ونكت ابن حجر ٥٢٣/٢، وهو الخلاف نفسه الذي يأتي في قول الصحابي: «من السنة كذا...». وانظر: نكت ابن حجر ٥٢٠/٢.

(٥) أخرجه البخاري ١٥٧/١ (٦٠٣) و١٥٨/١ (٦٠٦)، ومسلم ٢/٢ (٣٧٨). وانظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٢-١٢٣.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٤.

(٧) أطلق كثير ممن صنف في علوم الحديث عن الحاكم القول بأنه يرى تفسير الصحابي =

أَمَّا إِذَا قَالَ الرَّاوي عَنِ الصَّحَابِيِّ: «يَرْفَعُ الْحَدِيثَ» أَوْ «يَنْمِيهِ»^(١) أَوْ «يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ»، فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ قَبِيلِ الْمَرْفُوعِ الصَّرِيحِ فِي الرَّفْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= مرفوعًا، وهذه الدعوى يسعفها كلامه في المستدرک ٢٧/١ و١٢٣ و٥٤٢ وغيرها.

لكن الحاكم قال: معرفة علوم الحديث: ٢٠ بعد أن روى حديثًا في التفسير عن أبي هريرة قال: «فأما ما نقول في تفسير الصحابي: مسند فإنما نقوله في غير هذا النوع». ثم ساق حديثًا عن جابر في سبب نزول آية فقال: «هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفة، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديث مسند» وهذا يدل على أنَّ الحاكم اختار أنَّ ما يكون له حكم الرفع من تفسير الصحابي هو ما يكون منها في سبب نزول آية، وهو نفس اختيار ابن الصلاح، وعلى هذا فإن الحاكم ليس من مذهبه الإطلاق الذي حكى عنه.

قال السيوطي في التدریب ١٩٣/١: «وأظن أن ما حمله في المستدرک على التعميم الحرص على جمع الصحيح حتى أورد ما ليس من شرط المرفوع، وإلا ففيه من الضرب الأول الجُم الغفير».

(١) قال السخاوي في فتح المغیث ١٢٠/١: «الاصطلاح في هذه اللفظة موافق للغة، قال أهلها: نَمِيتُ الْحَدِيثَ إِلَى غَيْرِي نَمِيًا، إِذَا أَسَدَدْتُهُ وَرَفَعْتُهُ». وانظر: القاموس المحيط

النوع التاسع

(١) المرسل

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: ^(٢) وَصُورَتُهُ الَّتِي لَا خِلَافَ فِيهَا حَدِيثُ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ الَّذِي قَدْ أَدْرَكَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَالَسَهُمْ؛ كَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ ^(٣)، ثُمَّ

(١) انظر في المرسل:

معرفة علوم الحديث: ٢٥، والكفاية: (٥٨ ت، ٢١ هـ)، والتمهيد ١/١٩، وجامع الأصول ١/١١٥، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٦٧-١٧٩، والمجموع شرح المذهب ١/٦٠، والاقتراح: ١٩٢، والتقريب مع التدريب ١/١٩٥، والمنهل الروي: ٤٢، والخلاصة: ٦٥، والموقظة: ٣٨، وجامع التحصيل: ٢٣ وما بعدها، والبحر المحيط ٤/٤٠٣، والمقنع ١/١٢٩، ونزهة النظر: ١٠٩، والمختصر: ١٢٨، وفتح المغيث ١/١٢٨، وألفية السيوطي: ٢٥-٢٩، وتوضيح الأفكار ١/٢٨٣، وظفر الأمان: ٣٤٣، وقواعد التحديث: ١٣٣.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٢٦-١٢٧.

(٣) نقل الزركشي ١/٤٤١ عن بعضهم اعتراضهم على ابن الصلاح في تمثيله بابن الخيار؛ لأن جماعة ممن صُنِّفَ في الصحابة ذكروه فيهم، كابن منده وابن حبان وأبي عمر. قلت: ابن حبان ذكره في ثقافته ٣/٢٤٨ ضمن طبقات الصحابة؛ ولكنه أعاد ذكره في ٥/٦٤ في طبقات التابعين إشارة إلى وجود الخلاف الحاصل فيه.

وكذلك ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ٢/٤٣٦ (هامش الإصابة). والذهبي في تجريد أسماء الصحابة ١/٣٦٣ (٣٨٦٥) ورمز له (ب د ع). وقال ابن حجر في التقريب (٤٣٢): «قُتِلَ أبوه بيدر، وكان هو في الفتح مميزاً، فعُدَّ في الصحابة لذلك، وعُدَّ العجلي وغيره في ثقات كبار التابعين».

ويمكن الإجابة: بأنَّ المصنِّفين في الصحابة إنما ذكروا ذلك فيه وفي أقرانه باعتبار وجوده في زمن النبي ﷺ لم يريدوا أنه صحابي؛ لأنَّ حَدَّ الصَّحَابِيِّ لا ينطبق عليه، ولهذا ذكره خلق في =

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ^(١)، وَأَمْثَالُهُمَا، إِذَا قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ^(٢): وَالْمَشْهُورُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ التَّابِعِينَ أَجْمَعِينَ فِي ذَلِكَ^(٣)، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٤) عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ إِرسَالُ صِغَارِ التَّابِعِينَ مُرسَلًا.

ثُمَّ إِنَّ الْحَاكِمَ يَخْصُ الْمُرْسَلَ بِالتَّابِعِينَ^(٥)، وَالْجُمْهُورُ مِنَ الْمُفْقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ^(٦) يُعَمِّمُونَ التَّابِعِينَ وَغَيْرَهُمْ.

= جملة التابعين كالحاكم وكذا المصنف.

قُلْتُ: هكذا أجاب الزركشي عن الاعتراض، ولكن الحقيقة أَنَّ حَدَّ الصحابي -عند المحدثين- ينطبق عليه، على ما ذكر ابن حجر من أنه كان مميزًا يوم الفتح، وقد عُدُوا في الصحابة من حاله أشبه بجمال ابن الخيار، كالحسين بن علي وغيرهم، بل من هو أصغر منه بكثير؛ كمحمود بن لبيد ومحمود بن الربيع الأنصاريين، ومحمد بن أبي بكر الصديق. وإثبات الصحبة له لا يعني بالضرورة كون حديثه مسندًا مُتَّصِلًا، نعم لم توجد له رواية مسندة عن رسول الله ﷺ، ولكن ما الذي يمنع من الحكم بصحته؟ والخيار: بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الياء.

انظر: تقريب التهذيب (٤٣٢٠)، والتاج ١١/٢٤٤.

(١) بكسر الياء وفتحها، جاء في القاموس وشرحه تاج العروس ٣/٩٠: «هو كمحدث: والد الإمام التابعي الجليل سعيد، له صحبة، روى عنه ابنه، ويفتح، ويحكون عنه أنه كان يقول: سَيَّبَ اللَّهُ مَنْ سَيَّبَ أَبِي، والكسر حكاية عياض وابن المديني...». قال ماهر: وكنت أضبطه بالكسر في كتبي السابقة، ولم أستطع أن أختار إلا الفتح عند تحقيقي لمسند الشافعي بترتيب سنجر الجاوي؛ لأنه ضَبَطَ كُلَّ ذَلِكَ بالفتح، وأنا الآن أخذو حذوه.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف).

(٣) انظر: جامع التحصيل: ٢٣-٣٢، ونكت ابن حجر ٢/٥٤٢-٥٥٨.

(٤) التمهيد ١/٢١، وانظر: نكت ابن حجر ٢/٥٤٣.

(٥) انظر: معرفة علوم الحديث: ٢٦.

(٦) انظر: المستصفى ١/١٦٩، والإحكام في أصول الأحكام ٢/١١٢، وكشف الأسرار ٣/٧٢٢. وذهب إلى ذلك من المحدثين الخطيب البغدادي. انظر: الكفاية (٥٨ت، ٥٢١هـ).

قُلْتُ: قَالَ^(١) أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْحَاجِبِ فِي (مُخْتَصَرِهِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ): الْمُرْسَلُ قَوْلُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^(٢) ﷺ^(٣).

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِتَصْوِيرِهِ^(٤) عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ حُجَّةً فِي الدِّينِ، فَذَلِكَ^(٥) يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْأُصُولِ، وَقَدْ أَشْبَعَنَا الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا^(٦) (الْمُقَدِّمَاتِ).

وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: «أَنَّ الْمُرْسَلَ فِي أَصْلٍ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ»^(٧) وَكَذَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ جَمَاعَةٍ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ^(٨).

(١) قبل هذا في الأصل و(ع): «كما» وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٢) «رسول الله» لم ترد في الأصل.

(٣) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٥٨ «فائدة: قول ابن الحاجب وغيره من الأصوليين: «المرسل قول غير الصحابي، قال رسول الله ﷺ». لا يعم صورة سقوط الرجل قبل التابعي، ولا سقوطه مع التابعي إذا ذكر الصحابي، فيظهر بذلك توقف في نسبة ذلك إلى المعروف في أصول الفقه».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «بتصوره».

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «فذلك».

(٦) في الأصل: «كتاب».

(٧) مقدمة صحيح مسلم ٢٤/١.

وقد اعترض بعضهم على ابن الصلاح بأن مسلماً حكى هذا القول على لسان خصمه، وليس هو قولاً له.

قال الزركشي ٤٩٧/١: «إنه وإن حكاه عن لسان خصمه، لكن لما لم يعترض عليه بشيء فكأنه ارتضاه؛ فلهذا ساغ لابن الصلاح عزوه إليه، ويؤيده قول الترمذي: «الحديث إذا كان مرسلًا فإنه لا يصحُّ عند أكثر أهل الحديث».

(٨) التمهيد ٦/١. ونقل الزركشي ٤٩٨/١ عن ابن خلفون أنه قال في المنتقى: «ولا اختلاف أعلمه بينهم أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسله غير متحرز يرسل عن غير الثقات».

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١): وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سُقُوطِ الْاِخْتِجَاجِ بِالْمُرْسَلِ وَالْحُكْمِ بِضَعْفِهِ، هُوَ الَّذِي اسْتَفَرَّ عَلَيْهِ آرَاءُ جَمَاعَةِ حُقَافِ الْحَدِيثِ وَنُقَادِ الْأَثَرِ^(٢)، وَتَدَاوُلُوهُ فِي تَصَانِيفِهِمْ.

قَالَ^(٣): وَالْاِخْتِجَاجُ بِهِ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمَا فِي طَائِفَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَهُوَ مَخَكِّي عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فِي رِوَايَةٍ^(٤).
وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَنَصَّ عَلَى أَنَّ مُرْسَلَاتِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ حَسَنٌ، قَالُوا: لِأَنَّهُ تَبِعَهَا فَوَجَدَهَا مُسْنَدَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي الرِّسَالَةِ: (أَنَّ مَرَايِلَ كِبَارِ التَّابِعِينَ حُجَّةٌ إِنْ جَاءَتْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَلَوْ مُرْسَلَةً، أَوْ اِغْتَضَدَتْ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ أَوْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، أَوْ كَانَ

٧ ب

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٠.

(٢) اعترض بعض العلماء منهم: العلامة مُغلطاي على هذه الدعوى، وادَّعى أَنَّ الجمهور على خلافه، وقد نقل اعتراضه وأجاب عنه الزركشي في نكته ٤٩١/١، وابن حجر ٥٦٧/٢.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣١.

(٤) قلت: وإليه ذهب جمهور المعتزلة، وهو اختيار الآمدي، وفَضَّلَ عيسى بن أبان من أئمة الحنفية، فقبل مراسيل القرون الثلاثة الخيرة، ومرسل من هو من أئمة النقل مطلقاً، وهذا ما صحَّحه النسفي.

وبالغ قوم فعُدُّوا المرسل أقوى من المسند؛ لِأَنَّ مَنْ أُرْسِلَ فَقَدْ تَكَمَّلَ، وَمَنْ أَسْنَدَ فَقَدْ أَحَالَ، وَاحْتَجُّوا: بِحَسَنِ الظَّنِّ بِالْمُرْسَلِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا لَمْ يُجْزَ لَهُ إِسْقَاطُ الْوَاسِطَةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ عَدْلٍ؛ لِأَنَّ هَذَا قَادِحٌ فِي عَدَالَةِ الْمُرْسَلِ.

انظر: التبصرة في أصول الفقه: ٣٢٦، والمحصول ٢٢٤/٢، وشرح تنقيح الفصول: ٣٧٩، والإحكام في أصول الأحكام ١١٢/٢، والمجموع ٦٠/١، وكشف الأسرار للنسفي ٤٢/٢، والإبهاج ١١٢/٢، والبحر المحيط ٤٠٩/٤.

وانظر ردَّ الخطيب البغدادي على أصحاب القول الثاني في الكفاية: (٥٥١، ت، ٣٨٧هـ).

الْمُرْسِلُ لَوْ سَمَّى لَا يُسَمَّى «إِذَا سَمَّى»^(١) إِلَّا ثِقَةً، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُرْسَلُهُ حُجَّةً، وَلَا يَنْتَهِضُ^(٢) إِلَى رُتَبَةِ الْمُتَّصِلِ).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: (وَأَمَّا مَرَايِلُ غَيْرِ كِبَارِ التَّابِعِينَ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَهَا)^(٣).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٤): وَأَمَّا مَرَايِلُ الصَّحَابَةِ كَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَمثَالِهِ، فَفِي حُكْمِ الْمَوْصُولِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَرَوُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَكُلُّهُمْ عُدُولٌ^(٥)، فَجَهَاتُهُمْ لَا تَضُرُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: قَدْ^(٦) حَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى قَبُولِ مَرَايِلِ الصَّحَابَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، وَيُحَكِّي هَذَا الْمَذْهَبُ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ^(٧)، لَا حِتْمَالٍ تَلْقِيهِمْ ذَلِكَ^(٨) عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ.

وَقَدْ وَقَعَ رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَالْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١-١) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٢) في الأصل: «ينهض».

(٣) الرسالة: ٤٦١-٤٦٥.

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٣١-١٣٢.

(٥) انظر: محاسن الاصطلاح: ٦٣-٦٤.

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «وقد».

(٧) وتبعه في ذلك القاضي أبو الطيب الباقلاني، واختاره الغزالي في المستصفى، ونقله ابن بَطَّال عن الشافعي، وصححه ابنُ برهان، وقال القاضي عبد الوهاب: إنه الظاهر من مذهب الشافعي، وإليه ذهب أبو طالب والحسن الرصاص من أئمة الزيدية، وقال المنصور بالله: «إِنَّ عِنْتَةَ الصَّحَابِيِّ مُحْتَمَلَةٌ لِلاتِّصَالِ وَالانْقِطَاعِ».

انظر: التبصرة في أصول الفقه: ٣٢٦، والمستصفى ١٦٩/١-١٧٠، وجامع التحصيل: ٣٦،

والنكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤٧/٢، وتوضيح الأفكار ٣٣٥/١.

(٨) لم ترد في (ش) و(ف).

تَنْبِيْهُ: وَالْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِهِ (السُّنَنِ الْكَبِيْر) وَغَيْرِهِ يُسَمِّي مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مُرْسَلًا^(١)، فَإِنْ كَانَ يَذْهَبُ مَعَ هَذَا إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ مُرْسَلُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) قال ابن حجر في نكته ٥٦٤/٢: «وقد بالغ صاحب الدر النقي في الإنكار على البيهقي بسبب ذلك، وهو إنكار متجه». وقال العراقي في التقييد: ٧٤ مُعَقَّبًا على صنيع البيهقي: «وهذا ليس منه بجيد، اللهم إلا إن كان يسميه مرسلاً، ويجعله حجة كمراسيل الصحابة فهو قريب».

قلت: هو في كلا الحالين مخالِفٌ لما اصطلح عليه أهل الحديث.

النوع العاشر

المنقطع^(١)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَفِيهِ وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرْسَلِ مَذَاهِبٌ.
قُلْتُ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ أَنْ يَسْقُطَ مِنَ الْإِسْنَادِ رَجُلٌ، أَوْ يُذَكَّرَ فِيهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ.
وَمَثَلُ ابْنِ الصَّلَاحِ لِلأَوَّلِ بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،
عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ^(٣)، عَنْ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ»...^(٤)

(١) انظر في المنقطع:

معرفة علوم الحديث: ٢٧-٢٩، والكفاية: (٥٨ ت، ٢١ هـ)، والتمهيد ١/٢١، وإرشاد
طلاب الحقائق ١/١٨٠-١٨٢، والتقريب مع التدريب ١/٢٠٧، والاقتراح: ١٩٢-١٩٣،
والمنهل الروي: ٤٦-٤٧، والخلاصة: ٦٨-٦٩، والموقظة: ٤٠، وجامع التحصيل:
٣١، والمقنع ١/١٤١، ونزهة النظر: ١١٢، والمختصر: ١٣١-١٣٢، وفتح المغيث ١/١٤٩،
وآلفية السيوطي: ٢٤، وتوضيح الأفكار ١/٣٢٣، وظفر الأمان: ٣٥٤-٣٥٥، وقواعد
التحديث: ١٣٠.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٢.

(٣) بضم الياء، ثُمَّ مثلثة مفتوحة، ثم ياء ساكنة، وقد تبدل الياء همزة فيقال: أُثَيْع. انظر:
تهذيب الكمال ٣/٨٨، والتقريب (٢١٦٠).

(٤) قلت: هكذا أورد ابن الصلاح متن هذا الحديث، وهو متابع فيه للحاكم، إذ أخرجه هكذا
في معرفة علوم الحديث: ٢٨-٢٩، وهو اختصار مُجَلٌّ؛ من حيث ما ذُكِرَ وما حُذِفَ،
والمتن الكامل الذي أخرجه الحاكم نفسه في المستدرک ٣/١٤٢: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ
فَرَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا رَاغِبٌ فِي الآخِرَةِ وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عُمَرَ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ
لَا يَخَافُ فِي اللِّوَلُومَةِ لَأَيْمٍ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَلِيًّا فَهَادٍ مُهْتَدٍ يُقِيمُكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ».

الحديث. قَالَ: فَفِيهِ انْقِطَاعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الثَّوْرِيِّ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْجَنْدِيِّ^(١) عَنْهُ، وَالثَّانِي: أَنَّ الثَّوْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ شَرِيكَ عَنْهُ^(٢).

وَمَثَلُ الثَّانِي بِمَا رَوَاهُ أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ^(٣) عَنْ رَجُلَيْنِ^(٤)، عَنْ

= والحديث أخرجه: العقيلي في الضعفاء الكبير ١١١/٣، وابن عدي في الكامل ٩٥٠/٥، ط دار الفكر، ٥٤٢/٦ ط دار الكتب العلمية، وأبو نعيم في الحلية ٦٤/١، والخطيب في تاريخه ٣ / ٣٠٢، وابن الجوزي في العلل المتناهية: (٤٠٥).

قُلْتُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ رَوَاهُ عَنْ رَجُلَيْنِ وَلَكِنَّمَا شَبَّهَ لَا شَيْءَ رَوَى الْعُقَيْلِيُّ بِسَنَدِهِ ١١١/٣: أَنَّهُ قِيلَ لَعَبْدِ الرَّزَّاقِ: سَمِعْتُ هَذَا مِنَ الثَّوْرِيِّ؟ قَالَ: لَا، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ وَغَيْرُهُ. ثُمَّ سَأَلُوهُ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَقَالَ: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

قُلْتُ: قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ ٦١٢/٢: «النُّعْمَانُ فِيهِ جَهَالَةٌ وَيَحْيَى هَالِكٌ ... وَالْخَبَرُ مَنْكُرٌ».

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْمَشْهَدِي»، وَمَا أَتَيْتُهُ مِنْ (ش) وَ(ف) وَ(ع) وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّقْرِيبِ (٧١٥٧): «بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالنُّونِ».

(٢) هَذِهِ الطَّرِيقُ الَّتِي زِيدٌ فِيهَا شَرِيكَ أَخْرَجَهَا الْحَاكِمُ فِي الْمَعْرِفَةِ: ٢٩، وَالْخَطِيبُ فِي تَارِيخِهِ ٤٧/١١، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ صَالِحٍ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ عَنْ ابْنِ نَمِيرٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ شَرِيكَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يَثِيعَ، عَنْ حَذِيفَةَ، بِهِ مَرْفُوعًا. قَالَ الْخَطِيبُ فِي تَارِيخِهِ ٣٠٢/٣: «لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ بَيْنَ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي إِسْحَاقَ شَرِيكًَا غَيْرَ أَبِي الصَّلْتِ عَنْ ابْنِ نَمِيرٍ».

وَالْعَجَبُ مِنْ اعْتِمَادِ الْحَاكِمِ عَلَى تَفَرُّدِ أَبِي الصَّلْتِ هَذَا، وَمَتَابَعَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ لِلْحَاكِمِ فِي هَذَا الْاعْتِمَادِ، وَأَبُو الصَّلْتِ هَذَا لَا يُعْتَدُّ بِمُوَافَقَتِهِ، فَكَيْفَ يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ؟!

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَمْ يَكُنْ عِنْدِي بِصَدُوقٍ. وَضَرَبَ أَبُو زُرْعَةَ عَلَى حَدِيثِهِ. وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: رَافِضِيٌّ خَبِيثٌ. وَقَالَ ابْنُ عَدِي: مُتَّهَمٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: رَافِضِيٌّ خَبِيثٌ مُتَّهَمٌ.

انظر: ميزان الاعتدال ٦١٦/٢.

(٣) بِكُسْرِ الشَّيْنِ وَتَشْدِيدِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَتَيْنِ، بِوزْنِ سَكَّيْتُ، وَاسْمُهُ: يَزِيدُ. انظر: التقريب (٧٧٤٠)، وتاج العروس ١٤٨/١٢.

(٤) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ٨/٢: «كَذَا يَقَعُ فِي بَعْضِ نَسَخِ كِتَابِ الْحَاكِمِ، وَالثَّابِتُ فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: =

شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، حَدِيثٌ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ».

أ ٨ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ^(١): الْمُنْقَطِعُ مِثْلُ الْمُرْسَلِ^(٢)، وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ، غَيْرَ أَنَّ الْمُرْسَلَ أَكْثَرُ مَا يُطْلَقُ عَلَى مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣): وَهَذَا أَقْرَبُ، وَهُوَ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ طَوَائِفٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِفَايَتِهِ^(٤).

قَالَ: وَحَكَى الْخَطِيبُ^(٥) عَنْ بَعْضِهِمْ، أَنَّ الْمُنْقَطِعَ مَا رُوِيَ عَنِ التَّابِعِيِّ فَمَنْ

= «عن رجل»، وكذا أخرج الترمذي والنسائي، وقالوا: عن رجل من بني حنظلة.

قال البلقيني: ٦٦: «وجوابه أني وقفت على نسخة من علوم الحديث للحاكم أصل مسموعة وفيها: «عن رجلين» في السند ثم في الكلام عليه. وهذا المثال يُبين أن المنقطع ما سقط فيه رجل، أو أبهم قبل الصحابي ولو كان التابعي. وهذا خلاف ما يقتضيه ما نقل عن المذهب الأول».

قلت: ما في المطبوع من المعرفة: ٢٧-٢٨ موافق لما ذكر البلقيني، ووقع خلافه في النسخة الخطية من المعرفة التي في خزانة لدار الحديث ١٣ ب، وهو ما جزم به ابن الملقن في المقنع ١٤٢/١.

وقد وقع الحديث في مسند أحمد ١٢٥/٤، ومعجم الطبراني الكبير (٧١٧٦) و(٧١٧٧)، وحلية الأولياء ٢٦٧/١ بلفظ: عن الحنظلي. في حين وقع في جامع الترمذي (٣٤٠٧)، ومعجم الطبراني الكبير (٧١٧٥) بلفظ: «عن رجل من بني حنظلة»؛ لكن وقع في المعجم الكبير (٧١٧٩): «عن رجلين». فאלله أعلم بالصواب.

(١) «قال» مكررة في الأصل.

(٢) قال الزركشي ٩/٢: «هذا ظاهر كلام ابن السمعاني، وقد سَمَّى الشافعي في الرسالة المرسل منقطعاً، قال ابن حزم في الإحكام: «المرسل: هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً...».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٤.

(٤) الكفاية (٥٩ ت، ٢١ هـ).

(٥) (٥٨-٥٩ ت، ٢١ هـ).

دُونَهُ، مَوْقُوفًا عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فَعَلِهِ، وَهَذَا بَعِيدٌ غَرِيبٌ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) قال الزركشي ١٠/٢: «فيه أمران:

أحدهما: أن هذا قول الحافظ أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي، ذكره في جزء لطيف له.
الثاني: أنه قد سبق في المقطوع الموقوف على التابعي أنه يعبر عنه بلفظه عن المنقطع غير
الموصول، وهذا غير ذاك؛ لأنَّ الكلامَ في إطلاق المنقطع على ما يطلق عليه المقطوعُ بزيادة
(أو من دون التابعي)، وهذا هو الغريب».

ومِن ثَمَّ استدرك عليه أقوالاً أخرى في تعريف المرسل فانظرها، وراجع المحاسن: ٦٦.

النوع الحادي عشر المعضل^(١)

وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا^(٢)، وَمِنْهُ مَا يُرْسِلُهُ تَابِعُ التَّابِعِيِّ قَالَ

(١) انظر في المعضل:

معرفة علوم الحديث: ٣٦، والكفاية: ٥٨، ومعرفة أنواع علم الحديث: ١٣٥، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٨٣، والتقريب مع التدريب ١/٢١١، والاقتراح: ١٩٢، والمنهل الروي: ٤٧، والخلاصة: ٦٨، والموقظة: ٤٠، وجامع التحصيل: ٣٢-٩٦، والتذكرة: ١٥-١٦، ومحاسن الاصطلاح: ٦٧، والتقيد والإيضاح: ٨١، ونزهة النظر: ١١٢، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٥٧٥، والمختصر: ١٣١، وفتح المغيث ١/١٤٩، وألفية السيوطي: ٢٤، وتوضيح الأفكار ١/٣٢٣، وظفر الأمان: ٣٥٥، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) هذا ينطبق على ما حكاه الحاكم في المعرفة: ٣٦ عن علي بن المديني، وقد أطلق ابن الصلاح هنا القول بسقوط اثنين من غير تفصيل بين أن يكونا من موضع واحد أو من موضعين، ومراده سقوطهما من موضع واحد بدلالة ما مثل به، وإلا لكان سقوطهما من موضعين خارجاً عن تسمية «المعضل» في الاصطلاح؛ إذ إنهم يسمون ما هذه صورته منقطعاً في موضعين.

قال ابن حجر في نكته ١/٥٧٥: «وجدت التعبير بالمعضل في كلام الجماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة». ثم ساق أمثلة على ذلك، وعقبها بقوله: «فإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين، أو يكون المعضل الذي عرّف به المصنّف، وهو المتعلق بالإسناد-بفتح الضاد- وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد- ويعنون به المستغلق الشديد. وفي الجملة، فالتنبية على ذلك كان مُتَعَيِّنًا». وانظر: نكت الزركشي ٢/١٤، والتقيد والإيضاح: ٨١.

ابْنُ الصَّلَاحِ^(١) وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قَالَ^(٢): وَقَدْ سَمَّاهُ الْخَطِيبُ فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ مُرْسَلًا، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُسَمِّي كُلَّ مَا لَا يَتَّصِلُ مُرْسَلًا.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَقَدْ رَوَى الْأَعْمَشُ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؛ فَيَقُولُ: لَا. فَيُخْتَمَ عَلَى فِيهِ» الْحَدِيثُ^(٣)، قَالَ^(٤): فَقَدْ أَعْضَلَهُ الْأَعْمَشُ؛ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ يَرْوِيهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٥) قَالَ: فَقَدْ أَسْقَطَ مِنْهُ الْأَعْمَشُ أَنَسًا وَالنَّبِيَّ ﷺ، فَتَنَاسَبَ أَنْ يُسَمَّى مُعْضَلًا.

قَالَ^(٦): وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمُعْنَعَنِ اسْمَ الْإِرْسَالِ أَوْ الْإِنْقِطَاعِ.

قَالَ: وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ^(٧) إِذَا تَعَاَصَرُوا، مَعَ الْبَرَاءَةِ مِنْ وَضْمَةٍ^(٨) التَّلْدِيسِ.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٨.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) أخرجه من هذا الوجه معضلاً الحاكم في معرفة علوم الحديث: ٣٨.

(٤) في الأصل: «قالوا».

(٥) ورد من هذا الوجه مُتَّصِلًا مسندًا عند: مسلم ٢٦٧/٨ (٢٩٦٩)، والنسائي في الكبرى (١١٦٥٣).

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ١٣٩.

(٧) قال الزركشي في نكته ٢/٢١: «حاصله حكاية قولين فيه:

أحدهما: أنه من قبيل المرسل والمنقطع، وعبرة المازري في حكايته في شرح البرهان: ومن الناس من لم ير هذا تصريحًا بالمسند، وتوقف فيه مخافة أن يكون مرسلًا.

والثاني: أنه مُتَّصِلٌ بشرطين: وجود المعاصرة، مع البراءة من التلدیس».

(٨) يُقَالُ: وَضَمَهُ يَضُمُّهُ وَضْمًا، أَي: عَابَهُ، وَالْوَضْمَةُ: وَاحِدَةُ الْوَضْمِ، أَي: الْعَيْبُ وَالْعَارُ.

انظر: اللسان ١٢/٦٣٩، ومتن اللغة ٥/٧٦٨.

وَقَدْ ادَّعَى الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيَّ الْمُقْرِئُ إِجْمَاعَ أَهْلِ النَّقْلِ عَلَى ذَلِكَ^(١)،
وَكَادَ^(٢) ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنْ يَدَّعِيَ ذَلِكَ أَيْضًا^(٣).

(١) قال الزركشي في نكته ٢٣/٢: «ما نقله عن الداني وجدته في جزء له في علوم الحديث، فقال: «وما كان من الأحاديث الممنوعة التي يقول فيها ناقلوها: «عن» «عن» فهي أيضًا مسندة بإجماع أهل النقل، إذا عرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكًا بيّنًا». وسبق الزركشي إلى هذا العزو ابنُ رشيد في السنن الأبين: ٣٦. لكن البقاعي عزا هذا النقل إلى كتاب القراءات للداني. التكت الوفية ١٢٩/ب.

قلتُ: وسبق الجميع إلى نقل الإجماع على الاتصال الحاكم في المعرفة: ٣٤، والخطيب في الكفاية: (٤٢١ ت، ٢٩١هـ)، فكان الأولى بابن الصلاح نقله عنهما، فإنهما من أئمة الحديثين. وانظر: نكت الزركشي ٢٤/٢، ونكت ابن حجر ٥٨٣/٢.
ثم إنَّ في النقل عن أبي عمرو الداني اضطرابًا، فانظر ما علقناه على شرح التبصرة والتذكرة ٢٢٠/١.

(٢) قال الزركشي ٢٢/٢: «لا حاجة لقوله: «كاد»، فقد ادَّعاه في أول كتابه التمهيد (١٣/١) وعبارته: «أجمع أهل العلم على قبول الإسناد المعنعن بثلاثة شروط: عدالة المخبرين، ولقاء بعضهم بعضًا، وأن يكونوا برآء من التدليس».

ولم يذكر ابن الصلاح الشرط الأول ظنًا أنه يؤخذ من الثالث». وانظر: التقييد: ٨٣.
قال ابن حجر ٥٨٣/٢: «إنما عبّر هنا بقوله: «كاد»؛ لأن ابن عبد البر إنما جرّم بإجماعهم على قبوله، ولا يلزم منه إجماعهم على أنه من قبيل المتصل».

(٣) فقد قال في التمهيد ١٣/١: «وقد أعلمتُك أنَّ المتأخّرين من أئمة الحديث، والمشرطين في تصنيفهم الصحيح، قد أجمعوا على ما ذكرتُ لك. وهو قول مالك وعامة أهل العلم - والحمد لله - إلا أن يكون الرجل معروفًا بالتدليس، فلا يُقبَل حديثُهُ، حتى يقول: حَدَّثَنَا. أو: سَمِعْتُ. فهذا ما لا أعلم فيه أيضًا خلافاً».

وقال في ١٢/١: «اعلم - وفقك الله - أنَّي تأملتُ أقاويلَ أئمة أهل الحديث، ونظرتُ في كُتُب مَنْ اشترط الصحيح في النقل منهم ومَنْ لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك، إذا جمع شروطًا ثلاثة، وهي: عدالة الحديثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضًا مجالسةً ومشاهدةً، وأن يكونوا برآء من التدليس». وانظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: ٣٤، والكفاية: (٤٢١ ت، ٢٩١هـ).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَشَنَعَ فِي خُطْبَتِهِ^(١) عَلَى مَنْ يَشْتَرِطُ مَعَ الْمُعَاصِرَةِ اللَّقْيَ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ يُرِيدُ الْبُخَارِيَّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي أَصْلِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ، وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُهُ فِي أَصْلِ الصَّحَّةِ^(٢)، وَلَكِنْ التَّزَمَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ وَقَدْ اشْتَرَطَ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ مَعَ اللَّقْيِ^(٣) طَوْلَ الصَّحَابَةِ^(٤)، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ^(٥) قُبِلَتِ الْعَنْعَنَةُ، وَقَالَ الْقَابِسِيُّ^(٦): إِنْ أَدْرَكَهُ إِدْرَاكًَا بَيِّنًا^(٧).

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأُئِمَّةُ فِيمَا إِذَا قَالَ الرَّاوي: إِنْ فَلَانًا قَالَ. هَلْ هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: عَنْ

(١) الجامع الصحيح ١/٢٣-٢٦. (٢) ينظر: إكمال المعلم ١/١٦٤.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «اللقاء».

(٤) ينظر: قواطع الأدلة ١/٣٧٤، وانظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٤، وإرشاد طلاب الحقائق ١/١٨٧.

(٥) ذكره ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٤، وانظر: تعليقنا على شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٢١.

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري الأندلسي. ت (٤٠٣ هـ). وفيات الأعيان ٣/٣٢٠، وتذكرة الحفاظ ٣/١٠٧٩.

والقابسي: نسبة إلى بلدة قابس، مدينة بإفريقية. انظر: اللباب ٣/٥، ومراصد الاطلاع ٣/١٠٥٤، وتاج العروس ١٦/٣٥٠.

وحكى ابن خلكان عنه أنه قال: «سَمَوْنِي بِالْقَابِسِيِّ، وَمَا أَنَا بِالْقَابِسِيِّ، وَإِنَّمَا السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عَمِّي كَانَ يَشُدُّ عِمَامَتَهُ شَدَّةً قَابِسِيَّةً، فَقِيلَ لِعَمِّي: قَابِسِيٌّ، وَاشْتَهَرْنَا بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَأَنَا قَرَوِيٌّ». وانظر: سير أعلام النبلاء ١٧/١٦١.

والنقل عَنْهُ حَكَاهُ ابْنُ رَشِيدٍ فِي السَّنَنِ الْأَبِينِ: ٣٥، والنووي في ديباجة شرحه لمسلم ١/٣٠، والإرشاد ١/١٨٨.

(٧) قال البقاعي في النكت الوفية (١٣١/أ): «أَي: إِدْرَاكًَا يُمْكِنُهُ فِيهِ لِقَاؤُهُ، وَالسَّمَاعُ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةٌ فِي كَوْنِهِ أَدْرَكَهُ بِالسَّنَنِ، ثُمَّ مَاتَ الْمُرَوِّى عَنْهُ قَبْلَ تَمْيِيزِهِ؛ وَهَذَا مُرَادُ مُسْلِمٍ فِي اِكْتِفَائِهِ بِالْمُعَاصِرَةِ».

فُلَانٍ. فَيَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى الْإِتِّصَالِ، حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ؟ أَوْ يَكُونُ قَوْلُهُ: إِنَّ فُلَانًا قَالَ. دُونَ قَوْلِهِ: عَنْ فُلَانٍ؟ كَمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(١) وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ^(٢) وَأَبُو بَكْرِ الْبَرْدِيجِيُّ^(٣)، فَجَعَلُوا «عَنْ» صِغَةً إِتِّصَالٍ. وَقَوْلُ^(٤): «إِنَّ فُلَانًا قَالَ كَذَا» فِي حُكْمِ الْإِنْقِطَاعِ حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي كَوْنِهِمَا مُتَّصِلَيْنِ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٥)، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ^(٦).

وَقَدْ حَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْإِسْنَادَ الْمُتَّصِلَ بِالصَّحَابِيِّ، سَوَاءٌ فِيهِ أَنْ يَقُولَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٧). أَوْ^(٨): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٩). أَوْ: سَمِعْتُ

(١) رآه في التفريق بين اللفظتين نقله الخطيب في «الكفاية»: (٥٧٥ ت، ٤٠٧ هـ).

(٢) بعد هذا في (ش) و(ف): «أبي».

(٣) هو الحافظ أبو يوسف يعقوب بن شيبه بن الصلت السدوسي البصري، نزيل بغداد، ت (٢٦٢ هـ). تاريخ بغداد ١٤/٢٨١، والمنتظم ٥/٤٣، وتذكرة الحفاظ ٢/٥٧٧.

وانظر في النقل عنه: نكت الزركشي ٢/٣٤، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٢٢٣.

(٤) بَرْدِيج: على وزن (فَعْلِيل) -بفتح أوله- بليدة بينها وبين بردعة نحو أربعة عشر فرسخًا؛ ولهذا يقال له: البرديجي والبرذعي، فمن هنا بها نحو أوزان العرب كسر أولها؛ نظرًا إلى أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ (فَعْلِيل) -بفتح الفاء- كما أشار إليه الصاغاني، فقال: برديج -بكسر أوله- بليدة بأقصى أذربيجان، والعامية يفتحون باءها. فالمراد أَنَّ مَنْ نطق بها على مقتضى تسميتها العجمية فتح الباء على الحكاية، وَمَنْ سَلَكَ بِهَا مَسَلَّكَ أَهْلِ الْعَرَبِيةِ كَسَرَ الْبَاءَ.

وانظر: الأنساب ١/٣٢٨، ومراصد الاطلاع ١/١٨١، ونكت الزركشي ٢/٣٣، ونكت ابن حجر ٢/٥٩٤، وتاج العروس ٥/٤٢٠.

والنقل عنه في التفريق بينهما في التمهيد ١/٢٦ وذهب إلى ذلك أيضًا الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٥/٤٦٣ (٦١٥٨).

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «وقوله».

(٦) التمهيد ١/١٢.

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١٤٠.

(٨) الصلاة على النبي لم ترد في الأصل.

(٩) بعد هذا في الأصل: «قال: قال».

(١٠) الصلاة على النبي لم ترد في الأصل.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(١).

وَبَحَثَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(٢) هَهُنَا مَا^(٣) إِذَا أَسْنَدَ الرَّاَوِي مَا أَرْسَلَهُ غَيْرُهُ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَدَحَ فِي عَدَالَتِهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ الْمُخَالِفُ لَهُ أَحْفَظَ مِنْهُ أَوْ أَكْثَرَ عَدَدًا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ بِالْكَثْرَةِ أَوْ الْحِفْظِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَ الْمُسْنَدَ مُطْلَقًا، إِذَا كَانَ عَدْلًا ضَابِطًا، وَصَحَّحَهُ الْخَطِيبُ^(٤) وَابْنُ الصَّلَاحِ^(٥)، وَعَزَّاهُ إِلَى الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ، وَحُكِّيَ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ^(٦).



(١) التمهيد ٢٦/١.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٥٠ و ١٥٤-١٥٥.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «فيما»، وجاء في أصل (ش) «ما» وأشار إلى ذلك المحقق.

(٤) الكفاية (٥٨١ ت، ٤١١ هـ).

(٥) انظر: تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ١٥٥ هامش (٣).

(٦) انظر: سنن البيهقي الكبرى ١٠٨/٧، والكفاية (٥٨٢ ت، ٤١٣ هـ) وانظر في ذلك: أثر

علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ١٩٩-٢٤٦، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٣٦٣ وما بعدها.

النوع الثاني عشر

المَدَّلسُ^(١)

والتَّدْلِيسُ^(٢) قِسْمَانِ^(٣):

أَحَدُهُمَا أَنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، أَوْ عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ،

(١) انظر في التدليس:

معرفة علوم الحديث: ١٠٣، والمدخل إلى الإكليل: ٢٠، والكفاية: (٥٠٨ ت، ٣٥٥ هـ)،
والتمهيد ١/١٥، وجامع الأصول ١/١٦٧، ومعرفة أنواع علم الحديث: ١٥٦، والإرشاد
١/٢٠٥، والتقريب مع التدريب ١/٣٢٢، والافتراح: ٢٠٩، والمنهل الروي: ٧٢،
والخلاصة: ٧٤، والموقظة: ٤٧، وجامع التحصيل: ٩٧، والتذكرة: ١٦، ومحاسن
الاصطلاح: ٧٨، والتقيد والإيضاح: ٩٥، ونزهة النظر: ١١٣، والنكت على كتاب ابن
الصلاح ٢/٦١٤، ومقدمة طبقات المدلسين: ١٣، والمختصر: ١٣٢، وفتح المغيث ١/١٦٩،
وآلفية السيوطي: ٣٣، وتوضيح الأفكار ١/٣٤٦، وظفر الأمان: ٣٧٣، وقواعد
التحديث: ١٣٢.

(٢) التدليس: مأخوذ من الدَّلَس - بالتحريك - وهو اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية
الأشياء عن البصر. قال ابن حجر: وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه.
ومنه التدليس في البيع، يقال: دَلَسَ فلانٌ على فلانٍ، أي: سَتَرَ عنه العيب الذي في متاعه،
كانه أظلم عليه الأمر، وأصله مما ذكرنا من الدَّلَس.

وهو في الاصطلاح راجع إلى ذلك، من حيث إنَّ مَنْ أسقطَ مِنَ الإسنادِ شيئاً فقد غَطَّى ذلك
الذي أسقطه، وزاد في التغطية: في إتيانه بعبارةٍ مُوهمةٍ، وكذا تَدْلِيسُ الشيوخ، فإن الراوي
يُغْطِي الوصف الذي يُعرف به الشيخ، أو يُغْطِي الشيخ بوصفه بغير ما يُشتهر به. انظر: نكت
ابن حجر ٢/٦١٤، والنكت الوفية ١٣٧/أ، وتاج العروس ٨٤/١٦.

(٣) ليس الأمر كما ذكر ابن الصلاح، بل هناك أقسامٌ آخرُ أغفلَ ابنُ الصلاح ذكرها، منها: =

مُوهِمًا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ^(١).

وَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُ عَلِيٍّ^(٢) بْنِ خَشْرَمٍ^(٣): كُنَّا عِنْدَ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: «قَالَ الزُّهْرِيُّ كَذَا»، فَقِيلَ لَهُ: أَسَمِعْتَ^(٤) هَذَا مِنْهُ؟ قَالَ: «حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُ»^(٥).

= تدليس التسوية، وتدليس القطع، وتدليس العطف، وغيرها.

انظر في هذا، وفي تفصيل هذه الأنواع: نكت الزركشي ٩٨/٢ و ١٠١ وما بعدها، والتقيد والإيضاح: ٩٥، ونكت ابن حجر ٦١٦/٢، وقارن ب: النكت الوفية ١٣٧/أ.

(١) هذا ليس من التدليس في شيء، على قول ابن حجر، بل هو من باب المرسل الخفي، وحاصل كلامهم أن في هذا الباب صوراً هي:

١- الاتصاف: وهو الرواية عن عاصره وسمع منه، ما قد سمعه منه.

٢- الانقطاع: وهو الرواية عن من لم يعاصره أصلاً.

٣- الإرسال الخفي: وهو الرواية عن عاصره ولم يسمع منه.

٤- التدليس: هو الرواية عن عاصره وسمع منه ما لم يسمعه منه.

وانظر: نكت الزركشي ٦٨/٢، والتقيد والإيضاح ٩٧، ونكت ابن حجر ٦١٤/٢، وأثر

علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ٦٠ وما بعدها، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في

اختلاف الفقهاء: ٧٣ وما بعدها.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) بمعجمتين، وزن: جَعَفَر. التقريب (٤٧٢٩).

(٤-٤) في (ش) و(ف) و(ع): «منه هذا».

(٥) أسند هذه القصة الحاكم في المدخل إلى الإكليل: ٢٠-٢١، وفي معرفة علوم الحديث:

١٠٥، والخطيب في الكفاية: (٥١٢، ت، ٣٥٩ هـ).

قال الزركشي ٧/٢: «هكذا مثل هذا القسم، ثم حكى الخلاف فيمن عرف به هل يرد حديثه

مطلقاً، أو ما لم يصرح فيه بالاتصال؟ وهو يقتضي جريانه في ابن عيينة، وهو مردود؛ فإن

ابن عبد البر حكى عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يُقبل تدليس ابن عيينة؛ لأنه إذا وقف أحال

على ابن جريج ومعمّر ونظرائهما».

وقال الكرايسي: «دَلَّسَ ابْنُ عِيْنَةَ عَنْ مِثْلِ مَعْمَرٍ وَمِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ وَمَالِكِ بْنِ مَعُوذٍ».

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْقِسْمَ مِنَ التَّدْلِيلِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَذَمُّهُ، وَكَانَ شُعْبَةُ أَشَدَّ النَّاسِ إِنْكَارًا لِذَلِكَ، وَيُرْوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَأَنْ أَرْبِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُدْلَسَ»^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالزَّجْرِ^(٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: التَّدْلِيلُ أَخُو الْكَذِبِ^(٤).

وَمِنَ الْحُفَاطِ مَنْ جَرَّحَ مَنْ عُرِفَ بِهَذَا التَّدْلِيلِ مِنَ الرُّوَاةِ، فَرَدَّ رِوَايَتَهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَتَى بِلَفْظِ الْإِتِّصَالِ، وَلَوْ لَمْ يُعْرِفْ أَنَّهُ دَلَّسَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، كَمَا قَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ^(٥).

= وقال الحاكم في سؤالاته للدارقطني: «سُئِلَ عن تدليس ابن جريج، فقال: يُتَجَنَّبُ تَدْلِيلُهُ، فإنه وحش التدليس، لا يُدْلَسُ إِلَّا فيما سمعه من مجروح، فأما ابن عيينة فإنه يُدْلَسُ عن الثقات».

وقال ابن حبان في ديباجة كتابه الصحيح: «وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسُفَيَانِ بن عيينة وحده، فإنه كان يُدْلَسُ، ولا يُدْلَسُ إِلَّا عن ثِقَةٍ مُتَقِنٍ، ولا يكاد يُوجَدُ لابن عيينة خبرٌ دَلَّسَ فيه إلا وَجَدَ ذلك الخبر بعينه قد تَبَيَّنَ سَمَاعُهُ عن ثقة».

(١) رواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ١٧٣/١، وابن عدي في الكامل ١٠٧/١، والخطيب في الكفاية: (٥٠٨ ت، ٣٥٦ هـ).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٥٩.

(٣) قال البلقيني: «وهذا الذي قاله شعبه ظاهر، فإن آفة التدليس لها ضررٌ كبيرٌ في الدين، وهي أضرُّ من أكل الربا، وقد جاءت أحاديثٌ مُحتَجَّةٌ بها تدلُّ على أَنَّ أكل درهمٍ من رباٍّ أشدُّ من الزنا...» إلى آخر كلامه. محاسن الاصطلاح: ٧٩، وانظر: النكت الوفية ١٤٢/أ.

(٤) انظر: الكامل لابن عدي ١٠٧/١، ومناقب الشافعي للبيهقي ٣٥/٢، والكفاية للخطيب: (٥٠٨ ت، ٣٥٥ هـ).

(٥) قال الزركشي في نكته ٩٧-٩٨/٢ «قلت: يشير إلى أن العادة في التدليس يَثْبُتُ بِمَرَّةٍ؛ لأنه نوعٌ جَرَّحَ. وقد رأيتُ نَصَّ الشافعي في الرسالة بذلك، فقال: «وَمَنْ عَرَفْنَاهُ دَلَّسَ مَرَّةً فَقَدْ أَبَانَ لَنَا عَوْرَتَهُ فِي رِوَايَتِهِ، وَلَيْسَتْ تِلْكَ الْعَوْرَةُ بِكَذِبٍ فَيَرَدُّ بِهَا حَدِيثُهُ، وَلَا نَصِيحَةٍ فِي الصَّدَقِ فَتَقْبَلُ مِنْهُ مَا قَبَلْنَاهُ مِنْ أَهْلِ النَّصِيحَةِ وَالصَّدَقِ، فَقُلْنَا: لَا نَقْبَلُ مِنْ مُدْلِسٍ حَدِيثًا =

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١): وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ بَيْنَ مَا صُرِّحَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ فَيُقْبَلُ، وَبَيْنَ مَا أُتِيَ فِيهِ بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ، فَيَرَدُّ^(٢).

قَالَ: وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، كَالسُّفْيَانَيْنِ وَالْأَعْمَشِ وَقَتَادَةَ وَهَشِيمٍ^(٣) وَغَيْرِهِمْ^(٤).

= حتى يقول فيه: «حَدَّثَنِي»، و«أَخْبَرَنِي».

ومعناه: أنه إذا قال المدلس بلفظ مُحْتَمَلٍ السماع وعدمه لا يُقْبَلُ منه حتى يُبَيَّن أنه سمعه منه، أو سمعه ممن سمعه منه، وقد حَكَمَ البيهقي بعدم قبول قول من دلَّس مرة واحدة ... ثم إذا بَيَّن أنه سمعه ممن أسند الخبر إليه قبل، وإن لم يُبَيَّن أنه سمعه ممن سمعه منه فقد تَأَكَّدَ فيه شيء فيه الخلاف.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ١٥٩.

(٢) قال الزركشي في نكته ٩٢/٢: «يُسْتَثْنَى من هذا ما إذا كان المدلس لا يُدَلِّسُ إلا عن ثقة، فإنه يُقْبَلُ روايته وإن لم يُبَيَّن السماع، كسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ». وانظر نكت ابن حجر ٦٢٤/٢.

(٣) بالتصغير، والده بشير: بوزن (عَظِيم). تقريب التهذيب (٧٣١٢).

(٤) قال الزركشي ٩٢/٢: «هكذا ذكره محتجاً به على قبول رواية المدلس إذا صرَّح بالاتصال، وليس هذا من موضع النزاع، قال النووي في مختصره: «ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين بـ «عن» فمحمولٌ على ثبوت سماعه من جهة أخرى». وكذا قال الحافظ الحلبي في القلح المعلق: «إن المعنعنات التي في الصحيحين منزلةٌ منزلةُ السماع». وتوقف في ذلك من المتأخرين الشيخ صدر الدين بن الوكيل، وقال في كتابه الإنصاف: «لَعَمْرُ اللَّهِ إِنَّ في النفس لَغُصَّةً مِنْ استثناء أبي عمرو بن الصلاح وغيره من المتأخرين عن المدلسين في الصحيحين من بين سائر معنعنات المدلسين»، وردَّ مقالة النووي، وقال: «وهي دعوى لا تُقْبَلُ إلا بدليل لا سيما أن كثيراً من الحفاظ يُعلِّلون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها، كما فعلوا في حديث الوليد بن مسلم في نفي قراءة التسمية في الصلاة وغيره».

قُلْتُ -القاتل الزركشي-: قد أزال الغُصَّةَ الشيخ الإمام تقي الدين بن دقيق العيد، فأشار في كلام له إلى استشكالٍ حول رواية المدلس في الصحيحين، وردَّ روايته في غيرهما، قال: «ولا بُدُّ من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول أو الرد، الممكن هنا من الأحوال =

= الثلاثة: إمّا أن تُردّ الأحاديث من المدلس مطلقاً في الصحيحين وغيرهما، وإمّا أن يُفَرَّق بين ما في الصحيح من ذلك وما خَرَجَ عنه.

فأما الأول: فلا سبيلَ إليه؛ للاستقرار على تَرْكِ التعرُّضِ لما في الصحيحين، وإن خالف في ذلك الظاهرية من المغاربة؛ فإني رأيتهُم يُخْشَوْنَ على أشياء من أحاديث الصحيحين بسبب كلام قيلَ في بعض الرواة، ولا يجعلون رَأْيَهَا في جَمْعِي من تَخْرِيجِ صاحبِ الصحيح لهم. وأما الثاني: ففيه خُرُوجٌ عن المذهبِ المشهورِ في أنَّ روايةَ المدلسِ محكومٌ عليها بالانقطاع حتَّى يَتَيَّنَ السَّماعُ.

وأما الثالث: وهو التفصيلُ بين ما في الصحيحين من ذلك وبين غيره، فلا يَظْهَرُ فيه وجهٌ صحيحٌ في الفَرَقِ، وغايةُ ما يُوَجَّهُ به أحدُ أمرين:

أحدهما: أن يُدَّعى أنَّ تلك الأحاديثَ عَرَفَ صاحبها الصحيح صِحَّةَ السماعِ فيها، وهذا إحالةٌ على جهالةٍ، وإثباتٌ للأمرِ بِمُجَرَّدِ الاحتمالِ، وحُكْمٌ على صاحبِ الصحيح بأنه يرى هذا المذهبَ، أعني: أنَّ روايةَ المدلسِ محمولةٌ على الانقطاع، وإلا فيجوزُ أن يرى أنها محمولةٌ على السماعِ حتَّى يَظْهَرَ الانقطاعُ، وإذا جاز فليس لنا الحكمُ عليه بأحدِ الجائزين مع الاحتمالِ.

والثاني: أن يُدَّعى أنَّ الإجماعَ على صِحَّةِ ما في الكتابين دليلٌ على وقوعِ السماعِ في هذه الأحاديثِ، وإلا لكانتِ الأئمةُ مُجمِعةً على الخطأ، وهو ممتنعٌ، وهذا يحتاجُ إلى إثباتِ الإجماعِ الذي يمتنعُ أن يَقَعَ في نفس الأمرِ خلافَ مقتضاه، وهذا فيه عُشْرٌ، ونحن ما ادَّعَيْنَاهُ، وإنما ادَّعَيْنَا أن الظنَّ الثابتَ سببُ الإطباقِ على التصحيحِ؛ لأن ما في الكتابين أقوى من الظنِّ المقابلِ له، وَيَلْزَمُ مَنْ سَلَكَ هذه الطريقَ ألاَّ يستدلَّ بما جاء في روايةِ المدلسِ من غيرِ الصحيح، ولا يقول: «هذا شرطُ مسلم، فلنحتجَّ به»؛ لأنَّ الإجماعَ الذي يُدَّعى ليس موجوداً فيما لم يُخْرَجْ في غيرِ الصحيح. قال: والأقربُ في هذا أن نَطْلُبَ الجوابَ من غيرِ هذا الطريقِ، أعني: طريقَ القَدْحِ بسببِ التدليسِ.

قال ابنُ حجر ٢ / ٦٣٦:

«وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: «وسألتُه عما وقع في الصحيحين من حديثِ المدلسِ مُعْنَعَنَا هل تقولون: إنَّهُما أَطْلَعَا على اتِّصَالِها؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسينُ الظنِّ بهما، وإلا ففيهما أحاديثٌ من روايةِ المدلسين =

قُلْتُ: وَغَايَةُ التَّدْلِيسِ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْإِرْسَالِ لِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ، وَهُوَ يَخْشَى أَنْ يُصْرَحَ بِشَيْخِهِ فَيَرَدَّ مِنْ أَجْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ التَّدْلِيسِ: فَهُوَ الْإِثْنَانُ بِاسْمِ الشَّيْخِ أَوْ كُنْيَتِهِ عَلَى خِلَافِ الْمَشْهُورِ بِهِ؛ تَعْمِيَةً لِأَمْرِهِ، وَتَوْعِيرًا لِلْوُقُوفِ عَلَى حَالِهِ^(١)، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ؛ فَتَارَةً يُكْرَهُ، كَمَا إِذَا كَانَ أَصْغَرَ سِنًا مِنْهُ، أَوْ نَازَلَ الرُّوَايَةَ،^(٢) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَتَارَةً يَحْرُمُ، كَمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ فَدَلَّسَهُ؛ كَيْلًا^(٣) يُعْرِفُ حَالَهُ، أَوْ أَوْهَمَ^(٤) أَنَّهُ

ب ٩

= ما تُوْجَدُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الطَّرِيقِ الَّتِي فِي الصَّحِيحِ.

قُلْتُ -الْقَائِلُ ابْنُ حَجَرٍ-:

وَلَيْسَتْ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِي الصَّحِيحِينَ بِالْعَنْعَنَةِ عَنِ الْمَدْلُوسِينَ كُلِّهَا فِي الْاِحْتِجَاجِ، فَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ هُنَا عَلَى مَا كَانَ مِنْهَا فِي الْاِحْتِجَاجِ فَقَطْ.

أَمَّا مَا كَانَ فِي الْمَتَابِعَاتِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ التَّسَامُحِ فِي تَخْرِيجِهَا كغَيْرِهَا. وَكَذَلِكَ الْمَدْلُوسُونَ الَّذِينَ خُرِّجَ حَدِيثُهُمْ فِي الصَّحِيحِينَ لَيْسُوا فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ فِي ذَلِكَ، بَلْ هُمْ عَلَى مَرَاتِبٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْوُزَيْرِ: «وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا لَمْ يَعْرِفَا سَمَاعَ ذَلِكَ الْمَدْلُوسِ الَّذِي رَوَّيَا عَنْهُ، لَكِنْ عَرَفَا لِحَدِيثِهِ مِنَ التَّوَابِعِ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ، وَمِمَّا لَوْ ذَكَرَاهُ لَطَالَ، فَاخْتَارَا إِسْنَادَ الْحَدِيثِ إِلَى الْمَدْلُوسِ لَجَلَالَتِهِ وَأَمَانَتِهِ وَانْتِفَاءِ ثَمَّةِ الضَّعْفِ عَنْ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَتَابِعِينَ الثَّقَاتِ الَّذِينَ تَابَعُوا الْمَدْلُوسَ مَنْ يُمَاطِلُهُ وَلَا يُقَارِبُهُ فَضْلًا وَشَهْرَةً».

قُلْتُ: هَذَا كُلُّهُ تَنْظِيرٌ بِحَسَبِ الْجُودَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَعَدَمِهَا، أَمَّا مَنْ مَارَسَ هَذَا الْفَنَّ، وَصَارَ لَهُ ذَوْقٌ فِيهِ عَلِمَ صِحَّةَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنِ الْمَدْلُوسِينَ مُعْنَعَةً، وَأَنْ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى جُودَةِ انْتِقَائِهَا.

(١) «تَوْعِيرُ الطَّرِيقِ قَدْ يَكُونُ لَامْتِحَانِ الْأَذْهَانِ فِي اسْتِخْرَاجِ الْمَدْلُوسَاتِ وَاخْتِبَارِ الْحِفْظِ، وَقَدْ يَكُونُ لَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتَحْصُلُ الْمَفْسَدَةُ». الْمُحَاسِنُ: ٨١، وَانْظُرْ: الْاِقْتِرَاحُ: ٢١٤-٢١٥، وَنَكَتُ الزَّرْكَشِيِّ ٩٨/٢.

(٢-٢) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «وَنَحْوُ». (٣) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «لَثَلَا».

(٤) فِي (ف): «أَهْم».

رَجُلٌ آخَرُ مِنَ الثَّقَاتِ عَلَى وَفْقِ اسْمِهِ أَوْ كُنْيَتِهِ^(١).

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُجَاهِدٍ الْمُقْرِئُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ فَقَالَ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ»، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ النَّقَاشِ الْمُفَسِّرِ فَقَالَ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَدٍ» نَسَبَهُ إِلَى جَدِّ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ^(٢):

وَقَدْ كَانَ الْخَطِيبُ لَهْجًا^(٣) بِهَذَا الْقِسْمِ مِنَ التَّدْلِيسِ^(٤) فِي مُصَنَّفَاتِهِ^(٥).



(١) انظر: تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٢.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٢.

(٣) لَهَجٌ بِالْأَمْرِ لَهْجًا: أُولِعَ بِهِ فَتَأَبَّرَ عَلَيْهِ وَاعْتَادَهُ، فَهُوَ لَهَجٌ وَلَا هِجٌ. وَيُقَالُ: فَلَانٌ مُلْهَجٌ بِهَذَا الْأَمْرِ: أَي: مُوَلَّعٌ بِهِ، وَاللَّهَجُ بِالشَّيْءِ: الْوَلَعُ بِهِ. انظر: لسان العرب ١٦٩/٢، والمعجم الوسيط ٨٤١/٢.

(٤) «من التدليس» لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٩-٤٣٠.

النوع الثالث عشر الشَّاذُّ^(١)

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهُوَ أَنْ يَرُويَ الثَّقَّةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا رَوَى النَّاسُ، وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَرُويَ مَا لَمْ يَرَوْهُ^(٢).

وَقَدْ حَكَاهُ الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ الْقَزْوِينِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْحَجَازِيِّينَ أَيْضًا^(٣).

قَالَ: وَالَّذِي عَلَيْهِ حِفْظُ الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّاذَّ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ، يَشُدُّ بِهِ ثِقَّةٌ أَوْ غَيْرُ ثِقَةٍ، فَيَتَوَقَّفُ فِيمَا شَدَّ بِهِ الثَّقَّةُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَيُرَدُّ مَا شَدَّ بِهِ غَيْرُ الثَّقَّةِ^(٤).

(١) انظر في الشاذ:

معرفة علوم الحديث: ١١٩، وجامع الأصول ١/١٧٧، والإرشاد ١/٢١٣، والتقريب مع التدريب ١/٢٣٢، والاقتراح: ١٩٧، والمنهل الروي: ٥٠، والخلاصة: ٦٩، والموقظة: ٤٢، ونظم الفرائد: ٣٦١، والمقنع ١/١٦٥، ونزهة النظر: ٩٧، والمختصر: ١٢٤، وفتح المغيث ١/١٨٥، وألفية السيوطي: ٣٩، وتوضيح الأفكار ١/٣٧٧، وظفر الأمان: ٣٥٦، وقواعد التحديث: ١٣٠.

(٢) رواه عن الشافعي: الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١١٩، والخليلي في الإرشاد ١/١٧٦، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١/٨١-٨٢، والخطيب في الكفاية: (٢٢٣) ت، ١٤١ هـ.

(٣) الإرشاد ١/١٧٦، وانظر: نكت الزركشي ٢/١٣٨.

(٤) الإرشاد ١/١٧٦-١٧٧.

وَقَالَ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ: هُوَ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الثَّقَّةُ، وَلَيْسَ لَهُ مُتَابِعٌ^(١). قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَيُسْكَكُ عَلَى هَذَا حَدِيثُ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣). فَإِنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ، وَعَنْهُ عَلَقَمَةُ، وَعَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، وَعَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ^(٤).

قُلْتُ: ثُمَّ تَوَاتَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هَذَا، فَيُقَالُ: إِنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ نَحْوُ مِنْ مِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: أَزِيدُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ ابْنُ مِنْدَةَ مُتَابِعَاتٍ غَرَائِبَ، وَلَا تَصِحُّ، كَمَا بَسَطْنَاهُ فِي (مُسْنَدِ عُمَرَ)، وَفِي (الْأَحْكَامِ الْكَبِيرِ). قَالَ^(٥): وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) معرفة علوم الحديث: ١١٩. (٢) معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٤.

(٣) أخرجه الحميدي (٢٨)، وأحمد ١/٢٥، ٤٣، والبخاري ٢/١ (١) و١/٢١ (٥٤) و٣/١٩٠ (٢٥٢٩) و٥/٧٢ (٣٨٩٨) و٧/٤ (٥٠٧٠) و٨/١٧٥ (٦٦٨٩) و٩/٢٩ (٦٩٥٣)، ومسلم ٦/٤٨ (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي ١/٥٨ و٦/١٥٨ و٧/١٣، وفي الكبرى له (٧٨) و(٤٧٣٦) و(٥٦٣٠)، وابن خزيمة (١٤٢) و(١٤٣) و(٤٥٥).

(٤) قال العراقي: «اعترض عليه بأمرين:

أحدهما: أَنَّ الْخَلِيلِيَّ وَالْحَاكِمَ إِنَّمَا ذَكَرَا تَفَرُّدَ الثَّقَّةِ، فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِمَا تَفَرُّدُ الْحَافِظِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفُرْقَانِ.

والأمر الثاني: أَنَّ حَدِيثَ النِّيَّةِ لَمْ يَنْفَرِدْ عُمَرُ بِهِ، بَلْ رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا ذَكَرَهُ الدَّارَقُطِيُّ وَغَيْرُهُ. انْتَهَى مَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ.

والجوابُ عن الأول: أَنَّ الْحَاكِمَ ذَكَرَ تَفَرُّدَ مُطْلَقِ الثَّقَّةِ، وَالْخَلِيلِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَ مُطْلَقَ الرَّوَايِ، فَيَرُدُّ عَلَى إِطْلَاقِهِمَا تَفَرُّدَ الْعَدْلِ الْحَافِظِ، وَلَكِنْ الْخَلِيلِيُّ يَجْعَلُ تَفَرُّدَ الرَّوَايِ الثَّقَّةِ شَاذًا صَحِيحًا، وَتَفَرُّدَ الرَّوَايِ غَيْرِ الثَّقَّةِ شَاذًا ضَعِيفًا، وَالْحَاكِمُ ذَكَرَ تَفَرُّدَ مُطْلَقِ الثَّقَّةِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ تَفَرُّدُ الثَّقَّةِ الْحَافِظِ، فَلِذَلِكَ اسْتَشْكَلَهُ الْمُصَنِّفُ.

وعن الثاني: أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَلَا غَيْرِهِ سِوَى عُمَرَ، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ الصَّلَاحِ إِلَى أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ لَهُ غَيْرَ طَرِيقٍ عُمَرَ بِقَوْلِهِ: «عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ»، فَلَمْ يَبْقَ لِلْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَجْهٌ ... إلخ كلامه». التقييد والإيضاح: ١٠١. وانظر: نكت الزركشي ١٤٠/٢، ومحاسن الاصطلاح: ٨٢-٨٤.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٥.

دينار^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ^(٢).
وَتَفَرَّدَ مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ^(٣) عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ، وَعَلَى
رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ^(٤)»^(٥).

(١) قال مسلمٌ عَقِبَ تخريجه: «الناس كلُّهم عيالٌ على عبد الله بن دينارٍ في هذا الحديث». وقال الترمذيُّ عقب (١٢٣٦): «هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر».

(٢) أخرجه مالك (٢٢٦٨)، والحميدي (٦٣٩)، وأحمد ٩/٢ و٧٩ و١٠٧، والدارمي (٢٥٧٥) و(٣١٦٠) و(٣١٦١)، والبخاري ١٩٢/٣ و(٢٥٣٥) و١٩٢/٨ و(٦٧٥٦)، ومسلم ٢١٦/٤ و(١٥٠٦)، وأبو داود (٢٩١٩)، وابن ماجه (٢٧٤٧)، والترمذي (١٢٣٦) و(٢١٢٦)، والنسائي ٣٠٦/٧، وفي الكبرى له (٦٢٥٣) و(٦٢٥٤) و(٦٢٥٥)، والبيهقي ٢٩٢/١٠، وانظر: التمهيد ٣٣٣/١٦.

(٣) قال الترمذي عقب تخريجه: «لا نعرف كبيرَ أحدٍ رواه غيرَ مالكٍ عن الزهري». قال ابن عبد البر في التمهيد ١٥٩/٦-١٦٠: «هذا حديثٌ انفرد به مالكٌ -رحمه الله- لا يُحْفَظُ عن غيره، ولم يَرَوْه أحدٌ عن الزهريِّ سِوَاهُ من طريقٍ يَصِحُّ ... ولا يُثَبِّتُ أَهْلُ الْعِلْمِ بالنقل فيه إسنَادًا غيرَ حديثِ مالكٍ».

قال العراقي: ١٠٥: «قد وَرَدَ من عِدَّةٍ طَرِيقٍ غيرِ طريقِ مالكٍ من روايةِ ابنِ أخِي الزُّهْرِيِّ وأبي أُوَيْسٍ عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي عامرٍ ومَعْمَرٍ والأوزاعيِّ كلُّهم عن الزهريِّ ...». وقد تتبع ابن حجر في نكتته ٦٥٦/٢-٦٧٠، هذه الطرق فأوصلها إلى ثلاثة عشرَ طريقًا عن الزهري رُوِيَ عن غيرِ مالك، وأشار إليها ابن حجر في النكت الظراف ٣٨٩/١، ولكن هذه الطرق لا يَصِحُّ منها شيء، كما بيَّنه الدكتور بشار عواد في التعليق على تحفة الأشراف (١٥٢٧). وانظر: النكت الوفية ١٤٨/ب.

(٤) الْمَغْفَرُ - كَمَثَرٍ - زَرَدٌ مِنَ الدَّرْعِ يُنْسَجُ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ، يُلبَسُ تحت القَلَنْسُوَّةِ. انظر: التاج ٢٤٨/١٣.

(٥) رواه مالك في الموطأ (١٢٧١)، ومن طريقه أخرجه الحميدي (١٢١٢)، وأحمد ١٠٩/٣ و١٦٤ و١٨٠ و٢٢٤ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٤٠، والدارمي (١٩٤٤) و(٢٤٦٠)، والبخاري ٢١/٣ و(١٨٤٦) و٨٢/٤ و(٣٠٤٤) و١٨٨/٥ و(٤٢٨٦)، ومسلم ١١١/٤ و(١٣٥٧)، =

وَكُلُّ مَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فَقَطَّ.

وَقَدْ قَالَ مُسْلِمٌ: «لِلزُّهْرِيِّ تَسْعُونَ حَرْفًا لَا يَرَوِيهَا غَيْرُهُ»^(١).

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُسْلِمٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، مِنْ تَفَرُّدِهِ بِأَشْيَاءَ لَا يَرَوِيهَا غَيْرُهُ يُشَارِكُهُ فِي نَظِيرِهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الرُّوَاةِ^(٢).

فَإِذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّافِعِيُّ أَوَّلًا هُوَ الصَّوَابُ؛ أَنَّهُ إِذَا رَوَى الثُّقَّةُ شَيْئًا قَدْ خَالَفَهُ فِيهِ النَّاسُ فَهُوَ الشَّاذُّ -يَعْنِي الْمَرْدُودُ- وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَرَوِيَ الثُّقَّةُ مَا لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُهُ، بَلْ هُوَ مَقْبُولٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا ضَابِطًا حَافِظًا.

فَإِنَّ هَذَا لَوْ رُدَّ لَرُدَّتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْ هَذَا النَّمِطِ، وَتَعَطَّلَتْ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ عَنِ الدَّلَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُتَفَرِّدُ بِهِ غَيْرَ حَافِظٍ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ عَدْلٌ ضَابِطٌ فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ فَإِنْ فَقَدَ ذَلِكَ فَمَرْدُودٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

= وأبو داود (٢٦٨٥)، وابن ماجه (٢٨٠٥)، والترمذي (١٦٩٣)، وفي الشماثل له (١١٢)، والنسائي ٢٠٠/٥ و ٢٠١، وأبو يعلى (٣٥٣٩) و (٣٥٤٠) و (٣٥٤٢)، وابن خزيمة (٣٠٦٣)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٥١٩) و (٤٥٢٠)، وفي شرح المعاني له ٢٥٨/٢، وابن حبان (٣٧١٩) و (٣٧٢١)، والبيهقي ٥٩/٧ و ٢٠٥/٨، والبخاري (٢٠٠٦).

(١) صحيح مسلم ٨٢/٥ عقيب (١٦٤٧).

(٢) وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١٦٠: «تفرّد الزهري عن ثيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يرو عنهم غيره».

(٣) ولخطورة هذه المسألة وأهميتها في ميزان النقد الحديثي رأيت أن أفصّل في ذلك فأقول: لا يشترط في الخبر التعدّد، بل خبر الواحد يكفي إذا استوفى شروطه، وهو الذي عليه جماهير المسلمين من صدر الإسلام وحتى يوم الناس هذا، وقد شدّ بعضهم فاشترط العدد، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن شبه هذا المذهب في النكت ٢٤٣/١-٢٤٧.

فالجماهير من أهل العلم لا يشترطون العدد في الرواية، بل يعمل بالحديث إن كان راويه =

= عدلاً ضابطاً، وكان السند مُتَّصِلاً، ولم يكن في متن الحديث شذوذاً أو علة؛ لذا قد تواترت النصوص عن الأئمة بعدم وجود ضررٍ في تفرُّد الراوي. (انظر على سبيل المثال: ميزان الاعتدال ٥٠٤/١ (١٨٩٤)، ونصب الراية ٧٤/٣، وهدي الساري: ٣٩٤، والفتح ١١/٥ و٤٠٧/٥، والتنكيل ١٠٤/١، وأثر علل الحديث: ١٣١)، وهذا إذا كان الراوي مُبرزاً في الحفظ، أما إذا لم يكن كذلك، أو كان قليل الطلب، أو إذا روى عن المشهورين ما لا يعرفه مُلازمهم فإن تفرُّده عندئذٍ يوجب النظر والتأني. ونحن حينما ننظر في كتب العلل والتخريج نجد الأئمة النقَّاد كثيراً ما يُعلِّنون أحاديث الثقات بالتفرُّد، والتفرُّد بحذ ذاته ليس علة، لكنه يكشف عن العلة، بل قد يكون أحياناً من أسباب العلة.

فالتفرُّد إذن من المسائل الخطيرة المهمة وأغمضها؛ إذ تتميز بدورها الفعَّال في إلقاء الضوء على ما يكمن في أعماق الرواية من علة وهم، ولأهمية التفرُّد في النقد والتعليل نجد المحدثين قد أفردوا هذا النوع بالتصنيف بمؤلفاتٍ خاصَّة. فالتفرُّد لا يأخذ ضابطاً لردِّ روايات الثقات، بل له أحوالٌ مختلفة حتى رواية الضعيف لا يردُّ ما ينفرد به مطلقاً، بل الجهابذة الفهماء من الأولين يستخرجون منه ما صَحَّ من حديثه، وقد روى الشيخان عَمَّن في حفظه شيء لما علما أنَّ هذا من صحيح حديث الراوي، ومثل هذا لا يستطيعه كلُّ أحد. والتفرُّد إذا كان بالطبقات المتقدمة كطبقة الصحابة فإنه لا يضرُّ، وكذلك الحال في طبقة كبار التابعين، وذلك إذا كان المتفرُّد عدلاً ضابطاً، أما إذا كان التفرُّد في الطبقات المتأخِّرة التي من شأنها التعدُّد والشهرة، لا سيما إذا كان عن الرواة الكثيرين الذين يكثر تلامذتهم وينقل أحاديثهم جماعة، فذلك أمرٌ يأخذه النقَّاد بعين الاعتبار، فينظرون علاقة المتفرِّد بالراوي الذي تفرَّد عنه، وكيف كانت مُلازمته له، وكيف كان يتلقَّى منه الأحاديث عموماً، وهذا الحديث الذي تفرَّد به خصوصاً، وحالة ضابطه لما يرويه عامة وهذا الحديث خاصَّة، ثم الحكم عليه بعد ذلك بحسب مقتضى نظرهم، ولم يكونوا يطلِّقون فيه حكماً مُطَّرداً بالقبول إذا كان ثقة، أو بالردِّ إذا كان ضعيفاً، وإنما يخضع حكمهم عليه لمنهج علمي دقيق يُطبِّقه حذائق النقَّاد أصحاب البصيرة والخبرة التامة بصناعة الحديث؛ وذلك لأنَّ الثقة يختلف حاله في الضبط باختلاف الأحوال والأماكن والشيوخ لِحَلِّ يَظُرُّ في كيفية التلقِّي للأحاديث، أو لعدم توافر الوسائل التي تُمكنه من ضبط ما سمعه من بعض شيوخه. (وانظر: أثر علل الحديث: ١٣١-١٣٧). وراجع بلا بُدَّ ما دجَّه يراع الدكتور حمزة الملياري -رعاه الله- في كتابه القيم «الموازنة بين المتقدمين =



= والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها: ١٥-٣٢.

قال ابن حجر ٢/٦٧٣: «هذا يُعْطَى أَنَّ الشَّاذَّ وَالْمُنْكَرَ عِنْدَهُ -يعني: ابن الصلاح- مُتَرَادِفَانِ. والتحقيقُ خِلافُ ذلك على ما سَبَّيْتهُ بعدُ».

النوع الرابع عشر

(١) المنكر

وَهُوَ كَالشَّاذِّ إِنْ خَالَفَ رَاوِيَهُ الثَّقَاتِ فَمُنْكَرٌ مَرْدُودٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا ضَابِطًا، وَإِنْ لَمْ يُخَالَفْ فَمُنْكَرٌ مَرْدُودٌ.

(١) «قد نُوزِعَ في إفراده بنوع، وكلامهم يقتضي أنه: الحديث الذي انفردَ به الراوي مُخَالَفًا لِمَا رَوَاهُ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، أَوْ انفردَ به مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ لِمَا رَوَاهُ أَحَدٌ، لَكِنْ هَذَا التَّفَرُّدُ نَازِلٌ عَنْ دَرَجَةِ الْحَافِظِ الضَّابِطِ.

يُعْرَفُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُنْكَرَ مِنْ أَقْسَامِ الشَّاذِّ، فَلَمْ يُحْتَجْ لِإِفْرَادِهِ». نكت الزركشي ١٥٥/٢.

وللدكتور حمزة المليباري في كتابه (نظرات جديدة في علوم الحديث): ٣١، رأي آخر في المنكر، فقال: «وكذلك مصطلح «المنكر»، فإنه عند المتأخرين ما رَوَاهُ الضَّعِيفُ مُخَالَفًا لِلثَّقَاتِ، غَيْرَ أَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ لَمْ يَقْبَلُوا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا عِنْدَهُمْ: كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يُعْرَفْ عَنْ مَصْدَرِهِ: ثِقَةٌ كَانَ رَاوِيَهُ أَمْ ضَعِيفًا، خَالَفَ غَيْرَهُ أَمْ تَفَرَّدَ. وَهَنَّاكَ فِي كُتُبِ الْعِلَلِ وَالضَّعْفَاءِ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ تُوضِّحُ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْتُ بَعْضَهَا فِي كِتَابِي. (الحديث المعلوم: قواعد وضوابط) ٦٦-٧٧.

فالمنكر في لغة المتقدمين أعمُّ منه عند المتأخرين، وهو أقربُ إلى معناه اللغوي، فَإِنَّ الْمُنْكَرَ لُغَةً [مأخوذ من]: نَكَرَ الْأَمْرَ نَكِيرًا وَأَنْكَرَهُ إِنْكَارًا وَنُكِّرًا، مَعْنَاهُ: جَهَلَهُ. وَجَاءَ إِطْلَاقُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَّفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ [يوسف: ٥٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [التحل: ٨٣]. وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ خَالَفُوا الْمُتَقَدِّمِينَ فِي مِصْطَلَحِ «الْمُنْكَرِ» بِتَضْيِيقِ مَا وَسَّعُوا فِيهِ».

وانظر في المنكر:

الإرشاد ٢١٩/١، والتقريب مع التدريب ٢٣٨/١، والاقتراح: ١٩٨، والمنهل الروي: ٥١، والخلاصة: ٧٠، والموقظة: ٤٢، والمقنع ١٧٩/١، ونزهة النظر: ٩٨، والمختصر: ١٢٥، =

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ حَافِظٌ قَبْلَ شَرْعًا، وَلَا يُقَالُ لَهُ: مُنْكَرٌ،
وَإِنْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لُغَةً^{(١)(٢)}.



- = وفتح المغيث ١/ ١٩٠، وألفية السيوطي: ٣٩، وتوضيح الأفكار ٣/ ٢، وظفر الأمانى: ٣٥٦، وقواعد التحديث: ١٣١، والحديث المعلوم: قواعد وضوابط: ٦٦-٧٧.
- (١) كتب الناسخ عند هذا الموضع: «بلغ» وهو دليل بلوغ المقابلة أو السماع.
- (٢) «وهذا مما ينبغي التيقُّظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ «المنكر» على مُجرِّد التفرُّد؛ لكن حيث لا يكون المتفرِّد في وزن مَنْ يُحَكِّمُ لحديثه بالصَّحَّةِ بغير عاضِدٍ يعضِّده». من إفادات ابن حجر في نكته ٢/ ٦٧٤.

النوع الخامس عشر

في الاعتبار^(١) والمتابعات والشواهد^(٢)

مثالته:

أَنْ يَرْوِيَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣) حَدِيثًا، فَإِنْ رَوَاهُ غَيْرُ حَمَّادٍ، عَنْ أَيُّوبَ، أَوْ غَيْرُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ [أَوْ غَيْرُ مُحَمَّدٍ]^(٤)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ غَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهَذِهِ مُتَابَعَاتٌ^(٥).

فَإِنْ رُوِيَ مَعْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ سُمِّيَ شَاهِدًا لِمَعْنَاهُ.

(١) في (ش) و(ف): «الاعتبارات»، وما أثبتناه من الأصل و(ع) وهو الموافق لما في معرفة أنواع علم الحديث.

(٢) «هذه العبارة تُوهِّمُ أَنَّ الاعتبارَ قَسِيمٌ للمتابعة والشاهد، وليس كذلك، بل الاعتبارُ هو الهيئةُ الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد.

وعلى هذا فكان حقُّ العبارة أن يقول: معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد». أفاده ابنُ حجر ٦٨١/٢، وانظر: نكت الزركشي ١٦٩/٢، والنكت الوفية ١٥٢/ب.

انظر في الاعتبار للمتابعة والشواهد:

معرفة أنواع علم الحديث: ١٧٣، وإرشاد طلاب الحقائق ١/٢٢١-٢٢٤، والتقريب مع التدريب ١/٢٤١، والمنهل الروي: ٥٩، والخلاصة: ٥٧، ومحاسن الاصطلاح: ٨٩، والتقييد والإيضاح: ١٠٩، ونزهة النظر: ٩٩، والمختصر: ١٤٢.

(٣) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «عن النبي ﷺ».

(٤) «أو غير محمد» لم ترد في الأصل، وهي من (ش) و(ف) و(ع)، وهي ضرورية.

(٥) هذا المثال مستفاد من ابن حبان في مقدمة صحيحه كما في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١/١٤٣. ط مؤسسة الرسالة.

وَأِنْ لَمْ [يُرَوْ بِمَعْنَاهُ أَيْضًا حَدِيثٌ آخَرُ] ^(١) فَهُوَ فَرْدٌ مِنَ الْأَفْرَادِ.

وَيُعْتَقَرُ فِي بَابِ الشَّوَاهِدِ وَالْمُتَابَعَاتِ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنِ الضَّعِيفِ الْقَرِيبِ الضَّعْفُ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْأُصُولِ، كَمَا يَقَعُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ^(٢) مِثْلُ ذَلِكَ، وَلِهَذَا يَقُولُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي بَعْضِ الضُّعَفَاءِ: يَصْلُحُ لِلَاغْتِبَارِ، أَوْ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْتَبَرَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٣).



(١) ما بين المعكوفتين لم يرد في الأصل، على أن النصَّ يستقيم بدونها.

(٢) انظر في انتقاء الشيخين: أثرُ علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ١٩-٢٠.

(٣) كتب الناسخ عند هذا الموضع: «بلغ»، وهو دليل بلوغ المقابلة والسماع.

النوع السادس عشر

(١) في الأفراد

وَهُوَ أَفْسَامٌ: تَارَةً يَنْفَرِدُ بِهِ الرَّاوي عَنْ شَيْخِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ يَنْفَرِدُ بِهِ أَهْلُ قُطْرِ،

(١) الأفراد - بفتح الهمزة -: جمع فرد.

قال الميانشي: «الفرد: هو ما انفرد بروايته بعض الثقات عن شيخه، دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ». ما لا يَسَعُ المحدثُ جَهْلُهُ: ٢٩.

وعرفه الدكتور الملياري، فقال: «يراد بالنفرد: أن يزوي شخص من الرواة حديثاً دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون الثقات: «حديث غريب»، أو: «تفرد به فلان»، أو: «هذا حديث لا يُعرف إلا من هذا الوجه»، أو: «لا نَعْلَمُهُ يروى عن فلانٍ إلا من حديث فلانٍ»، أو نحو ذلك». الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين: ١٥.

قلت: وما ذكره الدكتور الملياري أعم من التعريف الأول وأدق؛ لأنه يشمل الثقة وغيره، وأما تعريف الميانشي فهو أخص، وهو المراد في البحث هنا؛ لأنَّ تفرد الضعيف لا يُعتدُّ به أساساً ما لم يُتَابَع.

قال الزركشي ١٩٨/٢: «وفيه صنف الدارقطني كتاب الأفراد، ويستعمله الطبراني في معجمه الأوسط كثيراً، ويحتاج لاتساع الباع في الحفظ، وكثيراً ما يدعي الحافظ التفرد بحسب علمه، ويطلع غيره على المتابع».

وقال ابن حجر ٧٠٨/٢: «من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البرار، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في المعجم الأوسط، ثم الدارقطني في كتاب الأفراد، وهو ينبئ عن اطلاع بالغ، ويقع عليهم التعقيب فيه كثيراً بحسب اتساع الباع وضيقة، أو الاستحضار وعدمه، وأعجب من ذلك أن يكون المتابع عند ذلك الحافظ نفسه، فقد تتبّع العلامة مغلطاي على الطبراني في جزء مفرد».

وانظر في الأفراد:

= معرفة علوم الحديث: ٩٦، وجامع الأصول ١/١٧٥، والإرشاد ١/٢٣٢-٢٣٣،

كَمَا يُقَالُ: تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الشَّامِ أَوْ الْعِرَاقِ أَوْ الْحِجَازِ^(١) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ يَتَفَرَّدُ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَيَجْتَمِعُ فِيهِ الْوُضْعَانِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِلْحَافِظِ الدَّارَقُطْنِيِّ كِتَابٌ فِي الْأَفْرَادِ فِي مِائَةِ جُزْءٍ، وَلَمْ يُسَبِّقْ إِلَى نَظِيرِهِ، وَقَدْ جَمَعَهُ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي أَطْرَافٍ رَتَّبَهُ فِيهَا^(٣).



= والتقريب مع التدريب ٢٤٨/١، والمنهل الروي: ٥١، والخلاصة: ٤٨، ونزهة النظر: ٧٨، والمختصر: ١٢١، وفتح المغيث ٢٠٥/١، وألفية السيوطي: ٤٢-٤٣، وتوضيح الأفكار ٢/٧، وظفر الأمانى: ٢٤٢، وقواعد التحديث: ١٢٨.

وقد ذُكِرَ هذا النوعُ هنا بتسلسل النوع السادس عشر، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ ذُكِرَ فِي النَّوعِ السَّابِعِ عَشَرَ.

(١) انظر: تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ١٨٥-١٨٦.

(٢) انظر: نكت ابن حجر ٧٠٣-٧٠٩.

(٣) وقد طبع هذا الكتاب باسم أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ بتحقيق: محمود محمد محمود حسن، والسيد يوسف، في خمس مجلدات في دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.

النوع السابع عشر (١) في زيادة الثقة

إِذَا تَفَرَّدَ الرَّاوي بِزِيَادَةٍ فِي الْحَدِيثِ عَنْ بَقِيَّةِ الرُّوَاةِ عَنْ شَيْخٍ لَهُمْ، وَهَذَا الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ بِزِيَادَةِ الثَّقَةِ، فَهَلْ (٢) هِيَ مَقْبُولَةٌ أَمْ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ؛ فَحَكَى الْخَطِيبُ عَنْ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ قَبُولَهَا (٣)، وَرَدَّهَا أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ (٤).

(١) لمعرفة أكثر عن هذه المسألة، انظر:

معرفة علوم الحديث: ١٣٠، والكفاية: (٥٩٧ ت، ٤٢٤هـ)، وجامع الأصول ١/١٠٣، وإرشاد طلاب الحقائق ١/٢٢٥-٢٣١، والتقريب مع التدريب ١/٢٤٥، والمنهل الروي: ٥٨، والخلاصة: ٥٦، ونظم الفرائد: ٣٧٠، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٢٦١، ونزهة النظر: ٩٥، والمختصر: ١٧١، وفتح المغيث ١/١٩٩، وألفية السيوطي: ٥٣-٥٤، وفتح الباقي ١/٢١١، وتوضيح الأفكار ٢/١٦، وقواعد التحديث: ١٠٧.

(٢) في الأصل: «وهل».

(٣) انظر: الكفاية (٥٩٧ ت، ٤٢٤هـ).

قُلْتُ: في النقل عن الجمهور نَظَرٌ؛ فَقَدْ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ في مقدِّمة «الإمام» كَمَا نقل ابنُ حجر في النكت ٢/٦٠٤: «مَنْ حَكَى عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ رَوَايَةُ مَرْسَلٍ وَمُسْنَدٍ، أَوْ رَافِعٍ وَوَاقِفٍ، أَوْ نَاقِصٍ وَزَائِدٍ: أَنَّ الْحُكْمَ لِلزَّائِدِ. فَلَمْ يُصِبْ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ قَانُونًا مَطْرَدًا، وَبِمَرَاجَعَةِ أَحْكَامِهِمُ الْجُزْئِيَّةِ يُعْرَفُ صَوَابُ مَا نَقُولُ». وَقَالَ الْعَلَّائِيُّ: «كَلَامُ الْأَثَمَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي هَذَا الْفَرْقِ؛ كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالبَخَارِيِّ وَأَمْثَالِهِمْ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَا يَحْكُمُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِحُكْمِ كُلِّيٍّ، بَلْ عَمَلُهُمْ فِي ذَلِكَ دَائِرٌ مَعَ التَّرْجِيحِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَقْوَى عِنْدَ أَحَدِهِمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ». نَظَمَ الْفَرَائِدُ: ٣٧٦-٣٧٧، وَمَا بَعْدَهَا فَهُوَ بَحْثٌ نَفِيسٌ، وَانْظُرْ: نِكَتُ الزَّرْكَشِيِّ ٢/١٧٥.

(٤) كَمَا حَكَاهُ الْخَطِيبُ عَنْهُمْ فِي الْكُفَايَةِ: (٥٩٧ ت، ٤٢٥هـ).

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: إِنْ اتَّحَدَ مَجْلِسُ السَّمَاعِ لَمْ تُقْبَلْ، وَإِنْ تَعَدَّدَ قُبِلَتْ^(١). وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُقْبَلُ الزِّيَادَةُ إِذَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ شَيْخٍ^(٢) الرَّاوي بِخِلَافِ مَا إِذَا نَشِطَ، فَرَوَاهَا تَارَةً وَأَسْقَطَهَا أُخْرَى^(٣)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةً فِي الْحُكْمِ لِمَا رَوَاهُ الْبَاقُونَ لَمْ تُقْبَلْ، وَإِلَّا قُبِلَتْ^(٤) كَمَا لَوْ تَفَرَّدَ بِالْحَدِيثِ كُلُّهُ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ بِهِ، إِذَا كَانَ ثِقَةً ضَابِطًا أَوْ حَافِظًا وَقَدْ حَكَى الْخَطِيبُ عَلَى ذَلِكَ الْإِجْمَاعَ، وَقَدْ مَثَلَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(٥) زِيَادَةَ الثِّقَةِ بِحَدِيثِ مَالِكٍ^(٦) عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ^(٧) أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرَ أَوْ أُتِيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». فَقَوْلُهُ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» مِنْ زِيَادَاتِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، وَقَدْ رَعَى التِّرْمِذِيُّ^(٨) أَنَّ مَالِكًا تَفَرَّدَ بِهَا، وَسَكَتَ أَبُو عَمْرٍو عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَفَرَّدْ بِهَا مَالِكٌ؛ فَقَدْ رَوَاهَا مُسْلِمٌ^(٩) مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ نَافِعٍ، كَمَا رَوَاهَا مَالِكٌ، وَكَذَا رَوَاهَا الْبُخَارِيُّ^(١٠) وَأَبُو دَاوُدَ^(١١) وَالنَّسَائِيُّ^(١٢) مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ^(١٣) أَبِيهِ كَمَا لِكِ.

- (١) انظر: البحر المحيط ٣٢٩/٤.
 (٢) انظر: الكفاية (٥٩٧ ت، ٤٤٢٥ هـ).
 (٣) انظر: البحر المحيط ٣٣٣/٤.
 (٤) معرفة أنواع علم الحديث: ١٧٨.
 (٥) الموطأ (٧٧٣) برواية الليثي، وأخرجه من طريق مالك الشافعي ٢٥٠/١، والدارمي (١٦٦٨)، والبخاري ١٦١/٢ (١٥٠٤)، ومسلم ٦٨/٣ (٩٨٤)، وأبو داود (١٦١١)، وابن ماجه (١٨٢٦)، والترمذي (٦٧٦)، والنسائي ٤٨/٥، وابن خزيمة (٢٣٩٩).
 (٦) بعد هذا في الأصل: «ذكر».
 (٧) الجامع الكبير ٥٤/٢ عقب حديث (٦٧٦).
 (٨) صحيح مسلم ٦٧٨/٢ (٩٨٤) (١٦).
 (٩) صحيح البخاري ٥٤٧/٢ (١٤٣٢).
 (١٠) سنن أبي داود (١٦١٢).
 (١١) المجتبى ٤٨/٥.
 (١٢) انظر بلا بد تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ١٧٨-١٨١.

قَالَ: وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ^(١): «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(٢). تَفَرَّدَ أَبُو مَالِكٍ سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ الْأَشْجَعِيُّ بِزِيَادَةِ: «وَتَرَبُّتُهَا طَهُورًا»، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣) وَابْنُ حُرَيْمَةَ^(٤) وَأَبُو عَوَانَةَ^(٥) الْإِسْفَرَايِينِيُّ فِي صَحَاحِهِمْ مِنْ حَدِيثِهِ^(٦)،

(١) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «حديث».

(٢) ورد من حديث عدة صحابة منهم:

أ- جابر بن عبد الله، عند: أحمد ٣/٣٠٤، والدارمي (١٣٩٦)، والبخاري ٩١/١ (٣٣٥) و١١٩/١ (٤٣٨)، ومسلم ٦٣/٢ (٥٢١)، والنسائي ٢٠٩/١ و٥٦/٢ من طريق سيار أبي الحكم، عن يزيد الفقير، عن جابر، به.

ب- عبد الله بن عباس، عند: أحمد ١/٢٥٠ و٣٠١، وعبد بن حميد (٦٤٣).

ج- أبو ذر الغفاري، عند: أحمد ٥/١٤٥ و١٤٧، والدارمي (٢٤٧٠)، وأبي داود (٤٨٩).

د- أبو هريرة، عند: أحمد ٢/٤١١، ومسلم ٢/٦٤ (٥٢٣)، والترمذي (١٥٥٣)، وابن ماجه (٥٦٧).

(٣) في صحيحه ٦٣/٢ (٥٢٢) (٤) من طريق محمد بن الفضيل، و٦٣/٢ (٥٢٢) عقب (٤) من طريق ابن أبي زائدة.

(٤) في صحيحه (٢٦٤) من طريق محمد بن الفضيل.

(٥) في مسنده (٨٧٤) وأخرجه أيضًا النسائي في الكبرى (٨٠٢٢) من طريق أبي عوانة. ثلاثهم:

(محمد بن الفضيل، وابن أبي زائدة، وأبي عوانة) عن أبي مالك، به.

وقد خالفهم أبو معاوية (محمد بن خازم الضرير) فرواه عن أبي مالك، به دون أن يذكر الزيادة.

وأخرجه من طريق أبي معاوية: أحمد ٥/٣٨٣، وابن خزيمة (٢٦٣).

(٦) قال ابن حجر في النكت ٧٠٠-٧٠١: «هذا التمثيل ليس بمُسْتَقِيمٍ أيضًا؛ لأنَّ أبا مالكٍ قد

تفرَّدَ بجملة الحديث عن رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ رضي الله عنه، كما تفرَّدَ برواية جملته رَبِيعٌ عن حذيفة رضي الله عنه، فإنَّ أَرَادَ أَنَّ لَفْظَةَ «تَرَبُّتُهَا» زائدة في هذا الحديث على باقي الأحاديث في الجملة، فإنه يَرُدُّ عليه: أنها في حديث عَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أيضًا... وإنَّ أَرَادَ: أَنَّ أبا مالكٍ تفرَّدَ بها، وأنَّ رَفَقْتَهُ عن رَبِيعٍ رضي الله عنه لم يذكرها كما هو ظاهر كلامه، فليس بصحيح».

وَذَكَرَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ بِخِلَافٍ^(١) قَبُولِ زِيَادَةِ الثَّقَةِ.



(١) في (ش) و(ف): «الخلافاً في».

النوع الثامن عشر

معرفة^(١) المعلل من الحديث^(٢)

وَهُوَ فَنٌ خَفِيٌّ^(٣) عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ حُقَاطِهِمْ:
«مَعْرِفَتُنَا بِهَذَا كَهَانَةٌ عِنْدَ الْجَاهِلِ»^(٤).

وَأِنَّمَا يَهْتَدِي إِلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْفَنِّ الْجَهَابِذَةُ النَّقَادُ مِنْهُمْ، يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِ
الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ، وَمُعَوِّجِهِ وَمُسْتَقِيمِهِ، كَمَا يُمَيِّزُ الصَّيْرَفِيُّ الْبَصِيرُ بِصِنَاعَتِهِ بَيْنَ الْجِيَادِ
وَالزُّيُوفِ، وَالذَّنَانِيرِ وَالْفُلُوسِ فَكَمَا لَا يَتَمَارَى هَذَا، كَذَلِكَ يَقْطَعُ ذَاكَ بِمَا ذَكَّرْنَاهُ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَظُنُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ، بِحَسَبِ مَرَاتِبِ عُلُومِهِمْ وَحِذْقِهِمْ وَأَطْلَاعِهِمْ عَلَى
طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَذَوْقِهِمْ حِلَاوَةَ عِبَارَاتِ^(٥) الرَّسُولِ ﷺ الَّتِي لَا يُشَبِّهُهَا غَيْرُهَا مِنْ
أَلْفَاظِ النَّاسِ.

فَمِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ مَا عَلَيْهِ أَنْوَارُ الثُّبُوتِ، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ فِيهَا^(٦) تَغْيِيرُ لَفْظٍ،

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) انظر في الحديث المعلل:

معرفة علوم الحديث: ١١٢، وإرشاد طلاب الحقائق ١/ ٢٣٤-٢٤٨، والتقريب مع التدريب
١/ ٢٥١، والمنهل الروي: ٥٢، والخلاصة: ٧٠، والموقظة: ٥١، ونزهة النظر: ١٢٣،
والمختصر: ١٣٤، وفتح المغني ١/ ٢٠٩، وألفية السيوطي: ٥٥-٦٦، وتوضيح الأفكار
٢/ ٢٥، وظفر الأماني: ٣٦٣، وقواعد التحديث: ١٣١، وراجع كتاب: أثر علل الحديث
في اختلاف الفقهاء.

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ١١٣.

(٣) هكذا مجودة الضبط في الأصل.

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «فيه».

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «عبارة».

أَوْ زِيَادَةً بَاطِلَةً أَوْ مُجَازَفَةً أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، يُدْرِكُهَا الْبَصِيرُ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ.

وَقَدْ يَكُونُ التَّغْلِيلُ مُسْتَفَادًا مِنَ الْإِسْنَادِ، وَبَسْطُ أَمْثِلَةٍ ذَلِكَ يَطُولُ جِدًّا، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ بِالْعَمَلِ^(١).

١١ ب

وَمِنْ أَحْسَنِ كِتَابٍ وُضِعَ فِي ذَلِكَ وَأَجْلَهُ وَأَفَحْلِهِ^(٢) كِتَابُ الْعِلَلِ لِعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ وَسَائِرِ الْمُحَدِّثِينَ بَعْدَهُ فِي هَذَا الشَّانِ عَلَى الْخُصُوصِ، وَكَذَلِكَ كِتَابُ (الْعِلَلِ) لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَهُوَ مُرْتَّبٌ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ، وَكِتَابُ (الْعِلَلِ) لِلْخَلَّالِ، وَيَقَعُ فِي مُسْنَدِ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ الْبَزَّازِ مِنَ التَّعَالِيلِ مَا لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَانِيدِ، وَقَدْ جَمَعَ أَرَمَةً مَا ذَكَرْنَاهُ كُلُّهُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ أَجْلِ كِتَابٍ، بَلْ أَجَلٌ مَا رَأَيْنَاهُ وَضِعَ فِي هَذَا الْفَنِّ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْتِيَ بِشَكْلِهِ^(٣) -فَرَحِمَهُ اللَّهُ وَأَكْرَمَ مَثْوَاهُ- وَلَكِنْ يُعَوِّزُهُ شَيْءٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يُرْتَّبَ عَلَى الْأَبْوَابِ؛ لِيَقْرَبَ تَنَاوُلُهُ لِلطَّلَّابِ، أَوْ أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ اشْتَمَلَ عَلَيْهِمْ مُرْتَّبِينَ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ؛ لِيَسْهُلَ الْأَخْذُ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ مُبَدَّدٌ جِدًّا لَا يَكَادُ يَهْتَدِي الْإِنْسَانُ إِلَى مَطْلُوبِهِ مِنْهُ بِسُهُولَةٍ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.



(١) للتطبيقات العملية على أنواع ما يعلل به الحديث يراجع كتابي: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء.

(٢) وصفه بالفحولة، لجودته ومكانته بين كتب العلل.

(٣) غيره العلامة أحمد شاكر إلى: «بعده» وكذا قلده ناشر (ف).

النوع التاسع عشر المضطرب^(١)

وَهُوَ أَنْ يَخْتَلِفَ الرَّوَاةُ فِيهِ عَلَى شَيْخٍ بَعِيْنِهِ، أَوْ مِنْ وُجُوْهِ أُخَرَ مُتَعَادِلَةٍ لَا يَتَرَجَّحُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً فِي الْإِسْنَادِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَتْنِ، وَلَهُ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) اسم فاعلٍ مِنَ اضْطَرَبَ، مأخوذٌ لغةً مِنَ الاضطراب بمعنى: الحركة والاختلاف، يقال: اضْطَرَبَ الْمَوْجُ، أي: ضرب بعضُه بعضًا، فهو مُضْطَرِبٌ.

وينبغي التنبيه على أن الشائع تسميته بـ«المضطرب» على وزن اسم الفاعل، وهو من باب الإسناد المجازي؛ لأن الاضطراب واقع فيه لا منه، إذ إنه اسم مكان، فيظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة فهو على الحقيقة «مُضْطَرِبٌ» -بفتح الراء- لو سُمِّيَ كذلك لكان أظهر في المعنى الاصطلاحي. انظر: حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني للبيقونية: ٧٢، وشرح الديباج المذهب: ٤٨، ولحات في أصول الحديث: ٢٤٧، وأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ١٩٧.

وانظر في المضطرب:

الإرشاد ١/٢٤٩، ٢٥٣، والتقريب مع التدريب ١/٢٦٢، والاقتراح: ٢١٩، والمنهل الروي: ٥٢، والخلاصة: ٧٦، والموقظة: ٥١، والمقنع ١/٢٢١، ونزهة النظر: ١٢٦، والمختصر: ١٠٤، وفتح المغيث ١/٢٢١، وألفية السيوطي: ٦٧-٦٨، وتوضيح الأفكار ٢/٣٤، وظفر الأمانى: ٣٩٢، وقواعد التحديث: ١٣٢.

(٢) انظر تفصيل كل نوع مع أمثلة تطبيقية في كتابي: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٢٦٤-٤٧٣.

النوع العشرون

معرفة المدرج^(١)

وَهُوَ أَنْ تُزَادَ^(٢) لَفْظَةً فِي مَثْنِ الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ الرَّاوي، فَيَحْسَبَهَا مَنْ يَسْمَعُهَا مِنْهُ مَرْفُوعَةً فِي الْحَدِيثِ، فَيَرَوِيهَا كَذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الصُّحَاكِ وَالْحَسَانِ وَالْمَسَانِيدِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ وَقَعَ^(٣) الْإِذْرَاجُ فِي الْأَسَانِيدِ^(٤)، وَلِذَلِكَ

(١) الْمُدْرَجُ لُغَةً -بِضْمِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ- اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ (أَذْرَجَ)، تَقُولُ: أَذْرَجْتُ الْكِتَابَ. إِذَا طَوَيْتَهُ، وَتَقُولُ: أَذْرَجْتُ الْمِيتَ فِي الْقَبْرِ. إِذَا أَدْخَلْتَهُ فِيهِ، وَتَقُولُ: أَذْرَجْتُ الشَّيْءَ فِي الشَّيْءِ. إِذَا أَدْخَلْتَهُ فِيهِ وَضَمَّتْهُ إِلَيْهِ.

وَفِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ: «هُوَ مَا كَانَتْ فِيهِ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ مِنْهُ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أَوْضَحَ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي يُعْرَفُ أَنَّ فِي سَنَدِهِ أَوْ مَتْنِهِ زِيَادَةً لَيْسَتْ مِنْهُ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ أَحَدِ الرُّوَاةِ مِنْ غَيْرِ تَوْضِيحٍ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ». حَاشِيَةُ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَلَى تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ ٢/٥٠، وَالتَّعْلِيلَاتُ الْأَثَرِيَّةُ لِعَلِيِّ حَسَنِ عَلَى الْمَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيَّةِ: ٣٧. وَانْظُرْ: الْاِقْتِرَاحُ: ٢٢٣، وَالْمَوْقِظَةُ: ٥٣، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٥/٥٥٥.

وَانْظُرْ فِي الْمُدْرَجِ:

مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ٣٩، وَالْإِرْشَادُ ١/٢٥٤-٢٥٧، وَالتَّقْرِيبُ مَعَ التَّنْدْرِيبِ ١/٢٦٨، وَالْاِقْتِرَاحُ: ٢٢٣، وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّي: ٥٣، وَالْخُلَاصَةُ: ٥٣، وَالْمَوْقِظَةُ: ٥٣، وَالْمَقْنَعُ ١/٢٢٧، وَنَزْهَةُ النَّظَرِ: ١٢٤، وَالْمَخْتَصَرُ: ١٤٥، وَالْفِئَةُ السِّيَاطِيَّةُ: ٧٣-٧٩، وَتَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ٢/٥٠، وَظَفَرُ الْأَمَانِيِّ: ٢٤٨، وَقَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ: ١٢٤.

(٢) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ: «يَزَادُ» بِالتَّحْتِيَّةِ، وَهُوَ اصْطِلَاحٌ قَدِيمٌ.

(٣) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «يَقَعُ».

(٤) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «الْإِسْنَادُ» وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ^(١).

١٢ أ وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ فِي ذَلِكَ كِتَابًا حَافِلًا سَمَّاهُ (فَضْلَ الْوَصْلِ،
لِمَا أُدْرَجَ فِي النَّقْلِ) وَهُوَ مُفِيدٌ جَدًّا^(٢).



(١) قد فصلتُ الكلامَ عن الإدراج مع تطبيقاتٍ عملية في كتابي: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: ٤٧٤، ٥١٢.

(٢) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ١١٠ «مع ذلك فقد تَرَكَ أشياء» وهذا الكتاب مطبوع بأكثرَ من تحقيق.

النوع الحادي والعشرون

معرفة الموضوع^(١) المختلق المصنوع

وَعَلَى ذَلِكَ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: إِقْرَارُ وَاضِعِهِ^(٢) عَلَى نَفْسِهِ، قَالَا^(٣).....

(١) قال البقاعي في النكت الوفية ١٧٦/ب: «الموضوع هو اسمٌ مفعولٍ من: وَضَعَ الشَّيْءَ يَضَعُهُ -بِالْفَتْح- وَضْعًا: حَطَّهُ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ رَتْبَهُ أَنْ يَكُونَ دَائِمًا مُلْقًى مُطَّرَحًا لَا يَسْتَحِقُّ الرِّفْعَ».

قُلْتُ: وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْأَضْدَادِ فِي الْمَعَانِي الْمُتَنَاقِضَةِ؛ إِذْ مَا يُنْسَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُسَمَّى مَرْفُوعًا، تَعْظِيمًا لِقَدْرِهِ، وَمِرَاعَاةً لْجِهَةِ نَسَبِهِ إِلَى الْمُصْطَفَى ﷺ. أَمَّا الْمَكْذُوبُ: فَسُمِّيَ مَوْضُوعًا إِشَارَةً إِلَى عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ وَأَخْذِهِ بِنَظَرِ الْإِعْتِبَارِ، بَلْ مَزَلَّتْهُ أَنْ يَبْقَى غَيْرَ مَعْبُوءٍ بِهِ.

على أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ ذَكَرَ فِي نَكْتِهِ ٨٣٨/٢ مَعْنَيْنِ لُغَوِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَقَاعِيُّ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنَ الْإِلْصَاقِ: تَقُولُ: وَضَعَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ كَذَا، أَيْ: أَلَصَّقَهُ بِهِ. ثُمَّ رَجَعَ كَوْنُ الْإِلْصَاقِ أَوْضَحَ فِي الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ الْمُحَدِّثُونَ. وَانْظُرْ فِي الْمَوْضُوعِ:

الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي وَآدَابِ السَّامِعِ ٩٨/٢، وَجَامِعُ الْأُصُولِ ١٣٥/١، وَالْإِرْشَادُ ٢٥٨-٢٦٥، وَالتَّقْرِيبُ مَعَ التَّدْرِيبِ ٢٧٤/١، وَالْإِقْتِرَاحُ: ٢٣١، وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّي: ٥٣، وَالْخِلَاصَةُ: ٧٦، وَالْمَوْقِظَةُ: ٣٦، وَنَزْهَةُ النَّظَرِ: ١١٨، وَالْمَخْتَصَرُ: ١٤٩، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ ٢٣٤/١، وَأَلْفِيَةُ السِّيَوطِيِّ: ٧٩-٩٣، وَتَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ ٦٨/٢، وَظَفَرُ الْأَمَانِيِّ: ٤١٢، وَقَوَاعِدُ التَّحْدِيثِ: ١٥٠.

(٢) فِي (ش) وَ(ف): «وَضَعُهُ» مُحَضَّرٌ خَطَأً.

(٣) اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْعَلَّامَةُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْإِقْتِرَاحِ: ٢٣٤، فَقَالَ: «هَذَا كَافٍ فِي رَدِّهِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَاطِعٍ فِي كَوْنِهِ مَوْضُوعًا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكْذِبَ فِي هَذَا الْإِقْرَارِ بِعَيْنِهِ». وَأَجَابَ عَنْهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي نَكْتِهِ ٢٥٦/٢ بِقَوْلِهِ: «إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ =

أَوْ حَالًا ^(١)، وَمِنْ ذَلِكَ: رَكَائَةُ الْفَازِطِ ^(٢)، وَفَسَادُ مَعْنَاهُ، أَوْ مُجَازَفَةٌ فَاحِشَةٌ،

= ذلك الشخص كان إقراره بذلك مُسْقِطًا لروايته، وقد حَكَمَ الشرعُ على المقرِّ بِمُقْتَضَى إقراره، وإن كان يُحْتَمَلُ أن يكونَ في نفس الأمرِ خلافه فلا نظر إلى ذلك.

قُلْتُ: وقد فَهِمَ الحافظُ الذهبيُّ من كلام شيخه ابن دقيق العيد أنَّ إقرارَ الواضع لا يُعْمَلُ به أصلًا، فقال في الموقظة: ٣٧: «هذا فيه بعض ما فيه، ونحن لو افتتحنا بابَ التجويز والاحتمال البعيد لوقفتنا في الوسوسة والسفسطة».

كذا قال الذهبي!! ورَّده الحافظُ ابنُ حجر في نزهة النظر: ١١٨، فقال: «وَقَهَمَ منه بعضهم أنه لا يُعْمَلُ بذلك الإقرار أصلًا، وليس ذلك مراده، وإنما نَفَى القطع بذلك، ولا يلزَمُ من نَفْيِ القطع نَفْيُ الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظنِّ الغالب وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لَمَّا سَاغ قَتْلُ المقرِّ بالقتل ولا رَجُمُ المعترف بالزُّنَى، لاحتمال أن يكونا كاذِبَيْنِ فيما اعترفا به».

وزاد الأمرُ إيضاحًا في نكتته على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٨٤٠-٨٤١، فقال: «كلامُ ابن دقيق العيد ظاهرٌ في أنه لا يُسْتَشْكَلُ الحكم؛ لأنَّ الأحكام لا يُشْتَرَطُ فيها القطعيَّاتُ، ولم يَقُلْ أحدٌ أنه يقطعُ بكونِ الحديث موضوعًا بمجرَّد الإقرار، إلا أن إقرارَ الواضع بأنه وضع يقتضي موجبَ الحكم العملَ بقوله.. وهذا كُلُّهُ مع التجرُّد. أما إذا انضمَّ إلى ذلك قرائنٌ تَقْتَضِي صدقه في ذلك الإقرار، كمن رَوَى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر -رضي الله عنهما- حديث الأعمال بالنيَّاتِ، فإنَّا نَقْطَعُ بأنه ليس من رواية مالك ولا نافع ولا ابن عمر».

(١) مثل الحافظ العراقي في التقييد: ١٣٢ لِمَا يَتَنَزَّلُ مَثَلُهُ إقرار الراوي بالتاريخ، قال: «كَأَنَّ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ عن شيخ، ثم يُسأل عن مولده، فيَذْكُرُ تاريخًا يُعْلَمُ وفاءُ ذلك الشيخ قبله، ولا يُوجَدُ ذلك الحديثُ إلا عنده».

وتعقُّبه تلميذه ابن حجر في نكتته ٢/ ٨٤٢ بأنَّ الأولى: «أَنَّ يُمَثَّلَ بالتاريخ لِقَوْلِ ابن الصلاح: «أو من قَرِينَةٍ حالِ الراوي»...».

(٢) «اعترضَ عليه بأنَّ رَكَائَةَ اللَّفْظِ لا تدلُّ على الوضع، حيث جُوِّزَت الروايةُ بالمعنى. نعم إن صرَّحَ الراوي بأنَّ هذا صيغةُ لفظ الحديث، وكانت تُخِلُّ بالفصاحة أو لا وَجَهَ لها في الإعراب، دلَّ على ذلك».

والذي يَظْهَرُ أنَّ المؤلِّفَ لم يَقْصِدْ أن رَكَائَةَ اللَّفْظِ وحده تدلُّ، كما تدلُّ رَكَائَةُ المعنى. بل ظاهرُ كلامِهِ أنَّ الذي يَدُلُّ هو مجموعُ الأمرين: رَكَائَةُ اللَّفْظِ والمعنى معًا. قاله ابن حجر في نكتته ٢/ ٨٤٤، وانظر: نكت الزركشي ٢/ ٢٦١.

أَوْ مُخَالَفَةً لِمَا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَلَا تَجُوزُ رِوَايَتُهُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْقَدَحِ فِيهِ، لِيَحْذَرَهُ مَنْ يَغْتَرُّ بِهِ مِنَ الْجَهْلَةِ وَالْعَوَامِّ وَالرَّعَاعِ.

وَالْوَاضِعُونَ أَقْسَامَ كَثِيرَةً^(١)؛ مِنْهُمْ زَنَادِقَةٌ^(٢)، وَمِنْهُمْ مُتَعَبِّدُونَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا، يَضْعُونَ أَحَادِيثَ فِيهَا تَرْغِيبٌ وَتَرْهِيْبٌ، وَفِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ؛ لِيُعْمَلَ

= قُلْتُ: هُنَاكَ أُمُورٌ أُخْرَى يُعْرَفُ وَيُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْوَضْعِ، مِنْهَا:

- ١- أَنْ يُخَالِفَ أَحْكَامَ الْعَقْلِ مِنْ غَيْرِ قَبُولٍ لِلتَّأْوِيلِ.
 - ٢- أَنْ يُخَالِفَ الْحِسَّ وَالْمَشَاهِدَةَ.
 - ٣- أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ تَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، ثُمَّ لَا يُنْقَلُ إِلَّا وَاحِدًا.
 - ٤- مُنَاقَضَتُهُ لِنَصِّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ.
 - ٥- أَنْ يُصْرَحَ جَمْعٌ كَبِيرٌ يَمْتَنِعُ فِي الْعَادَةِ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، أَوْ التَّقْلِيدِ بِتَكْذِيبِ رَاوِيهِ.
 - ٦- الْإِفْرَاطُ بِالْوَعْدِ الشَّدِيدِ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ الْيَسِيرِ، أَوْ الْوَعْدِ الْعَظِيمِ عَلَى فِعْلِ صَغِيرٍ.
- وغيرُها من الأدلة التي تُقَوِّي في نفس الناقد الحكم على ذلك الحديث بالوضع. وانظر: نكت الزركشي ٢/٢٦٥، ونكت ابن حجر ٢/٨٤٥.

(١) قال القاضي عياض: «مِنْهُمْ مَنْ وَضَعَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ أَصْلًا، إِنَّمَا اسْتِخْفَافًا كَالزَّنَادِقَةِ، أَوْ حَسَبَ بَزْعَمِهِمْ، وَتَدْيِثًا كَجَهْلَةِ الْمُتَعَبِّدِينَ الَّذِينَ وَضَعُوا الْأَحَادِيثَ فِي الْفَضَائِلِ وَالرَّغَائِبِ، أَوْ إِغْرَابًا وَسُمْعَةً كَفَسَقَةِ الْمُحَدِّثِينَ، أَوْ تَعْصُبًا وَاحْتِجَاجًا كَدَعَاةِ الْمُبْتَدِعَةِ وَمُتَعَصَّبِي الْمَذَاهِبِ، أَوْ اتِّبَاعًا لِهَوًى فِيمَا أَرَادُوا، وَطَلَبِ الْعُذْرِ لَهُمْ فِيمَا رَامُوهُ. وَقَدْ تَعَيَّنَ جَمَاعَةٌ مِنْ كُلِّ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَاتِ عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ وَعِلْمَاءِ الرِّجَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَضَعُ مَتْنَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ رُبَّمَا وَضَعَ لِلْمَتْنِ الضَّعِيفِ إِسْنَادًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيَزِيدُ فِيهَا، وَيُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ إِنَّمَا لِلْإِغْرَابِ عَلَى غَيْرِهِ، أَوْ لِرَفْعِ الْجَهَالَةِ عَنْ نَفْسِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْذِبُ لِيَدْعِيَ سَمَاعَ مَا لَمْ يَسْمَعْ وَلِقَاءَ مَنْ لَمْ يَلْقَ، وَيُحَدِّثُ بِأَحَادِيثِهِمُ الصَّحِيحَةَ عَنْهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْمِدُ إِلَى كَلَامِ الصَّحَابَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ، وَحَكَمَ الْعَرَبُ فَيُنْسِبُهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ تَرْوِيحًا لَهَا». نقله الزركشي في نكته ٢/٢٨٣-٢٨٤. وانظر: المجرحين ١/٦٢، والموضوعات ١/٣٦١، ونكت ابن حجر ٢/٨٥٠، وتذكرة الموضوعات: ٥.

(٢) الزنادقة: جمع زنديق، والزنديق: من الشُّنُوْةِ، أَوِ الْقَائِلُ بِالنُّورِ وَالظُّلْمَةِ، أَوْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ وَبِالرَّبُّوبِيَّةِ، أَوْ مَنْ يُبْطِنُ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ الْإِيمَانَ. انظر: اللسان ١٠/١٤٧، مادة: «زندق»، وتاج العروس ٢٥/٤١٨، والموسوعة الفقهية ٢٤/٤٨، ومعجم متن اللغة ٣/٦٤.

بِهَا^(١). وَهَؤُلَاءِ طَائِفَةٌ مِنَ الْكَرَامِيَّةِ^(٢) وَغَيْرِهِمْ.

وَهُمْ مِنْ أَشَرِّ مَنْ^(٣) فَعَلَ هَذَا؛ لِمَا يَحْصُلُ بِضَرَرِهِمْ مِنَ الْغَرَّةِ^(٤) عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ يُعْتَقَدُ صَلَاحُهُمْ، فَيُظَنُّ صِدْقُهُمْ، وَهُمْ شَرٌّ مِنْ كُلِّ كَذَّابٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ انْتَقَدَ الْأَئِمَّةُ كُلَّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ مِنْ ذَلِكَ، وَسَطَرُوهُ عَلَيْهِمْ فِي زُبُرِهِمْ عَارًا عَلَى وَاضِعِي ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، وَنَارًا وَشَنَارًا فِي الْآخِرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٥) وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ عَنْهُ. قَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةِ: نَحْنُ مَا كَذَبْنَا عَلَيْهِ، إِنَّمَا كَذَبْنَا لَهُ. وَهَذَا مِنْ كَمَالِ جَهْلِهِمْ، وَقِلَّةِ عَقْلِهِمْ، وَكَثْرَةِ فُجُورِهِمْ

(١) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٣١٠/١: «ولكن الواضعون ممن يُنسب للصلاح، وإن خَفِيَ حالهم على كثير من الناس، فإنه لم يَخَفْ على جهابذة الحديث، ونُقَّاده. فقاموا بأعباء ما حُمِّلُوا فَتَحَمَّلُوهُ، فَكَشَفُوا عَوَارِهَا، وَمَحَوْا عَارَهَا. حَتَّى لَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: مَا سَتَرَ اللَّهُ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ...» إلخ كلامه.

(٢) ذكر ذلك أبو بكر السَّمْعَانِيُّ انظر: الموضوعات ٩٦/١، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢٠٥-٢٠٤، ونكت الزركشي ٢٨٣/١.

والكرامية: نسبة إلى محمد بن كَرَام السجستاني، وكَرَام: المشهور بتشديد الراء ضبطه الخطيب وابن ماكولا وابن السمعاني. وهو الجاري على اللسان، وقيل: كَرَام، بالتخفيف والفتح، وقيل: كِرَام -بالكسر- على لفظ جمع كريم، وهم طائفة من المبتدعة. قال الذهبي: «خُذِلَ حَتَّى التَّقَطَّ مِنَ الْمَذَاهِبِ أَرْذَاهَا، وَمِنْ الْأَحَادِيثِ أَوْهَاهَا».

انظر: سير أعلام النبلاء ٥٢٣/١١، وميزان الاعتدال ٢١/٤، ونكت الزركشي ٢٨٨/٢، ونكت ابن حجر ٨٥٨/٢، والنكت الوفية: ١٨٣/أ. وانظر التعليق على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٠٥ هامش (٢).

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «ما».

(٤) في (ش) و(ف): «الغرر».

(٥) هذا الحديث مُتَوَاتِرٌ، وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي الدُّنْيَا، وَقَدْ أَلَّفَ الطَّبْرَانِيُّ جُزْءًا اِحْتَوَى عَلَى طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَسَاقَ طَرَفَهُ أَيْضًا الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي مَقْدَمَةِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَانْظُرْ تَخْرِيجَهُ فِي تَعْلِيقِنَا عَلَى شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ١٤٨/١-١٤٩.

وَأَفْتَرَاهُمْ، فَإِنَّهُ ﷺ لَا يَحْتَاجُ فِي كَمَالِ شَرِيعَتِهِ وَفَضْلِهَا إِلَى غَيْرِهِ. وَقَدْ صَنَّفَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوَازِيِّ كِتَابًا حَافِلًا فِي الْمَوْضُوعَاتِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَخَرَجَ عَنْهُ^(١) مَا كَانَ يَلْزَمُهُ ذِكْرُهُ، فَسَقَطَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِ . . . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ إِنْكَارُ وَقُوعِ الْوَضْعِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا الْقَائِلُ إِمَّا أَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ أَصْلًا، أَوْ أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنْ مُمَارَسَةِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُهُمُ الرَّدَّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ^(٢) سَيَكْذِبُ عَلَيَّ»^(٣) فَإِنْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ صَحِيحًا ١٢ ب فَسَيَقَعُ الْكَذِبُ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ كَذِبًا فَقَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، فَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ وَقُوعُهُ إِلَى الْآنَ؛ إِذْ قَدْ^(٤) بَقِيَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَرْمَانٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِيهَا مَا ذَكَرَهُ^(٥)، وَهَذَا الْقَوْلُ وَالْإِسْتِدْلَالُ عَلَيْهِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ أَوْعَفِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَحُقَاقِظِهِمْ، الَّذِينَ كَانُوا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ حِفْظِ الصَّحَاحِ، وَيَتَحَفَّظُونَ^(٦) أَمْثَالَهَا أَوْ أَضْعَافَهَا مِنَ الْمَكْذُوبَاتِ؛ مِنْ^(٧) خَشْيَةِ أَنْ تَرُوجَ عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُمْ.



(١) في (ف): «منه».

(٢) لم ترد في (ش) ولا (ف) ولا (ع).

(٣) قال العجلوني في كشف الخفاء ١/ ٥٦٥ (١٥٢٢): «قال ابن الملقن في تخريج أحاديث البيضاوي: هذا الحديث لم أره كذلك، نعم في أوائل مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ». انظر: صحيح مسلم ٩/١.

(٤) لم ترد في (ش) ولا (ف)، ووضعها محقق (ع) بين معكوفتين دلالة على أنها سقطت من أصله.

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «ذكر».

(٦) في (ش) و(ف): «يحفظون».

(٧) لم ترد في (ش) ولا (ف) ولا (ع).

النوع الثاني والعشرون المقلوب^(١)

وَقَدْ يَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، فَلَاوَلُّ كَمَا رَكَّبَ مَهْرَهُ مُحَدِّثِي بَعْدَادَ
لِلْبُخَارِيِّ - حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِمْ - إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَثْنٍ حَدِيثٍ^(٢) آخَرَ، وَرَكَّبُوا
مَثْنِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى إِسْنَادٍ آخَرَ، وَقَلَّبُوا مِثَالَهُ^(٣) مَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ سَالِمٍ عَنْ نَافِعٍ،
وَمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ سَالِمٍ، وَهُوَ مِنَ الْقَبِيلِ الثَّانِي، وَصَنَعُوا ذَلِكَ فِي نَحْوِ مِائَةِ
حَدِيثٍ أَوْ أَزِيدَ، فَلَمَّا قَرَأُوهَا^(٤) عَلَيْهِ^(٥) رَدَّ كُلُّ حَدِيثٍ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَكُلَّ إِسْنَادٍ إِلَى
مَثْنِهِ، وَلَمْ يَرُجَّ^(٦) عَلَيْهِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ مِمَّا قَلَّبُوهُ وَرَكَّبُوهُ، فَعَظُمَ عِنْدَهُمْ جِدًّا، وَعَرَفُوا

(١) المقلوب لغة: هو من: قَلَبَهُ، إِذَا حَوَّلَهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ. ويقال أيضًا: قَلَبَ فُلَانٌ الشَّيْءَ إِذَا صَرَفَهُ عَنْ وَجْهِهِ. انظر: لسان العرب ٤٧٩/١، والنكت الوفية: ١٩٠/ب، وتاج العروس ٦٨/٤. وانظر في المقلوب:

الإرشاد ٢٦٦-٢٧٢/١، والتقريب مع التدريب ٢٩١/١، والاقتراح: ٢٣٦، والمنهل الروي: ٥٣، والخلاصة: ٧٦، والموقظة: ٦٠، ونزهة النظر: ١٢٥، والمختصر: ١٣٦، وفتح المغيث ٢٥٣/١، وألفية السيوطي: ٦٩-٧٢، وتوضيح الأفكار ٩٨/٢، وظفر الأمان: ٤٠٥، وقواعد التحديث: ١٣٠.

- (٢) لم ترد في (ش) ولا (ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين وأشار إلى سقوطها من المطبوع.
(٣) في (ش) و(ف): «عليه».
(٤) في (ش) و(ف): «قرأها» وفي (ع): «قرأوها عليه» وجعلها المحقق بين معكوفتين.
(٥) لم ترد في (ش) و(ف).
(٦) أي: يَخْتَلِطُ أَوْ يُتَّبَعُ. المعجم الوسيط ٣٧٩/١ و٣٨٠.

مَنْزَلَتْهُ مِنْ هَذَا الشَّانِ، -رَحِمَهُ^(١) اللَّهُ وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ-^(٢).

وَقَدْ نَبَّهَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو هَهُنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَلَزُمُ مِنَ الْحُكْمِ بَضْعُفِ سَنَدِ الْحَدِيثِ الْمُعَيَّنِ الْحُكْمَ بَضْعُفِهِ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ لَهُ إِسْنَادٌ آخَرُ، إِلَّا أَنْ يُنَصَّ إِمَامٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَوَّى إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.^(٣)

قُلْتُ: يَكْفِي^(٤) الْمُنَاطَرَةُ تَضْعِيفُ الطَّرِيقِ الَّتِي أَبْدَاهَا الْمُنَاطِرُ وَيَنْقَطِعُ؛ إِذِ الْأَضْلُ عَدَمُ مَا سِوَاهَا حَتَّى يَثْبُتَ بِطَرِيقٍ أُخْرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ^(٥): وَيَجُوزُ رِوَايَةُ مَا عَدَا الْمَوْضُوعِ فِي بَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَالْقَصَصِ وَالْمَوَاعِظِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِلَّا فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.^(٦)

وَفِي بَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ. قَالَ: وَمِمَّنْ يُرَخِّصُ فِي رِوَايَةِ الضَّعِيفِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «فرحمه».

(٢) رواها ابنُ عديٍّ في جزء أسامي مَنْ رَوَى عَنْهُمْ الْبُخَارِيُّ مِنْ مُشَابِيهِهِ: ٢/١. ومن طريقه رواه الخطيبُ في تاريخ بغداد ٢/٢٠. وانظر: وفيات الأعيان ٤/١٨٩، وسير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٦، والبدایة والنهاية ١/٢٥.

(٣) انظر معرفة أنواع علم الحديث: ٢١٠، واعترض ابن حجر على ذلك فقال في نكتته ٢/٨٨٧: «إِذَا بَلَغَ الْحَافِظُ الْمَتَأَهْلُ الْجَهْدَ، وَبَدَلَ الْوَسْعَ فِي التَّفْتِيشِ عَلَى ذَلِكَ الْمَتْنِ مِنْ مَقَاطِعِهِ، فَلَمْ يَجِدْهُ إِلَّا مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ الضَّعِيفَةِ فَمَا الْمَانِعُ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ بِالضَّعْفِ بِنَاءً عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ؟ وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ كَلَامَ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ قَدْ جَزَمَ بِأَنْ فَلَانًا تَفَرَّدَ بِهِ، وَعَرَفَ الْمَتَأَخَّرُ أَنَّ فَلَانًا الْمَذْكُورَ قَدْ ضَعَّفَ بِتَضْعِيفٍ قَادِحٍ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُهُ مِنَ الْحُكْمِ بِالضَّعْفِ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَصْنُفَ -أَيَّ ابْنَ الصَّلَاحِ- مَشَى عَلَى أَصْلِهِ فِي تَعَذُّرِ اسْتِقْلَالِ الْمَتَأَخَّرِينَ بِالْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، وَالْحَقُّ خِلَافُهُ كَمَا تَقْدَمُ».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «يكفي في».

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٢١٠.

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «عز وجل».

ابن مَهْدِيٍّ^(١) وأحمدُ بنُ حَنْبَلٍ^(٢) - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى^(٣) - قَالَ^(٤): وإذا عَزَوْتَهُ إلى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ فَلَا تَقُلْ: ^(٥) قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْجَازِمَةِ، بَلْ بِصِغَةِ التَّمْرِیضِ، وَكَذَا فِيمَا يُشَكُّ فِي صِحَّتِهِ أَيْضًا^(٦).



(١) رواه عنه الحاكم في المدخل إلى الإكليل: ٢٥، والبيهقي في المدخل إلى دلائل النبوة ٣٤/١، والخطيب في الجامع ٩١/٢ (١٢٦٥).

(٢) رواه عنه الخطيب في الكفاية: (٢١٣ ت، ١٣٤هـ)، وكذلك روي ذلك عن سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، ويحيى بن محمد. وانظر: محاسن الاصطلاح: ١١٨.

(٣) «تعالى» لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٢١١، وتعليقنا عليه. وانظر: نكت الزركشي ٣٢٢/٢-٣٢٤.

(٥) في الأصل: «يقُلْ».

(٦) «رسول الله» لم ترد في (ش) و(ف) وفي (ع): «النبي».

(٧) كتب في هذا الموضع: «بلغ سماعًا ومقابلةً معي بالأصل، كتبه ابن كثير».

النوع الثالث والعشرون

معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وبيان الجرح والتعديل^(١)

المَقْبُولُ الثَّقَةُ الضَّابِطُ لِمَا يَرْوِيهِ، وَهُوَ الْمُسْلِمُ^(٢) الْبَالِغُ الْعَاقِلُ^(٣)، سَالِمًا مِنْ
أَسْبَابِ الْفُسْقِ وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ^(٤)، وَأَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مُتَقَيِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إِنْ
حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، فَاهِمًا إِنْ حَدَّثَ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِمَّا ذَكَرْنَا رُدَّتْ رِوَايَتُهُ.

وَتَثَبُّتُ عَدَالَةِ الرَّاوي بِاشْتِهَارِهِ بِالْخَيْرِ وَالْتِنَاءِ الْجَمِيلِ عَلَيْهِ، أَوْ بِتَغْدِيلِ الْأُئِمَّةِ،
أَوْ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ لَهُ^(٥)، أَوْ وَاحِدٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَوْ بِرِوَايَتِهِ عَنْهُ فِي قَوْلٍ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٦) وَتَوَسَّعَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٧)، فَقَالَ: كُلُّ حَامِلٍ عِلْمٍ مَعْرُوفٍ الْعِنَايَةِ
بِهِ، فَهُوَ عَدْلٌ مَحْمُولٌ أَمْرُهُ عَلَى الْعَدَالَةِ حَتَّى يَتَيَّنَ جَرْحُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٨):

(١) انظر في صفة من تُقْبَلُ روايته ومن تُرَدُّ:

الإرشاد ١/ ٢٧٣-٣٣٣، والتقريب مع التدريب ١/ ٢٩٩، والمنهل الروي: ٦٣، والخلاصة: ٨٨، ونزهة النظر: ١٨٥-١٩٩، والمختصر: ١٥٥، وفتح المغيث ١/ ٢٦٢، وألفية السيوطي: ٩٦-١١٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ١١٤، وظفر الأمانى: ٧٨.

(٢-٢) في (ش) و(ف) و(ع): «العاقل البالغ».

(٣) انظر: محاسن الاصطلاح: ١٢٠، ونكت الزركشي ٣/ ٣٢٥، والتقييد والإيضاح: ١٣٦.

(٤) من (ش) و(ف) و(ع). (٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٢١٣.

(٦) ينظر: التمهيد ١/ ٢٨، وجامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٩٩.

(٧) في الأصل: «عليه السلام».

«يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولَهُ»^(١). قَالَ: وَفِيمَا قَالَهُ اتَّسَاعَ غَيْرِ مَرْضِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
قُلْتُ: لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحَدِيثِ لَكَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوِيًّا، وَلَكِنْ فِي صِحَّتِهِ
نَظَرٌ قَوِيٌّ، وَالْأَغْلَبُ عَدَمُ صِحَّتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُعْرَفُ ضَبْطُ الرَّائِي بِمُوَافَقَتِهِ^(٢) الثَّقَاتِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، وَعَكْسُهُ عَكْسُهُ^(٣)،
وَالْتَعْدِيلُ مَقْبُولٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ السَّبَبِ^(٤)؛ لِأَنَّ تَعْدَادَهُ يَطُولُ، فَقَبِلَ إِطْلَاقَهُ^(٥) بِخِلَافِ
الْجَرَحِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّرًا^(٦)؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ^(٧) فِي الْأَسْبَابِ الْمُفَسِّقَةِ،
فَقَدْ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ^(٨) الْجَارِحُ شَيْئًا مُفَسِّقًا فَيُضَعِّفُهُ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ
أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ فَلِهَذَا اشْتَرَطَ بَيَانُ السَّبَبِ فِي الْجَرَحِ^(٩).

ب ١٣

(١) هذا الحديث مروى عن عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَرْفُوعًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ حَدِيثٌ
ضَعِيفٌ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْمَصْنُفُ. انظر: تحقيقنا لمعرفة أنواع علم الحديث: ٢١٣-٢١٦،
وقد خَرَّجْنَاهُ تَخْرِيجًا مُسْتَوْعِبًا مَعَ بَيَانِ عِلَلِهِ.

(٢) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «بِمُوَافَقَةٍ».

(٣) أَي: يُعْرَفُ عَدَمُ ضَبْطِهِ بِمُخَالَفَتِهِ الثَّقَاتِ. وَاَنْظُرْ: جَامِعُ الْأَصُولِ ١/٧٢-٧٤، وَنَكَتُ
الزَّرْكَشِيِّ ٢/٣٣٦.

(٤) بَعْدَهُ فِي (ش) وَ(ف): «أَوْ لَمْ يَذْكُرْ» وَجَعَلَهَا الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ بَيْنَ مَعْكُوفَتَيْنِ.

(٥) صَوَّبَهُ الْخَطِيبُ، وَاخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ، وَصَحَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَقَالَ: «هُوَ الْمَنْصُوصُ
لِلشَّافِعِيِّ»، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «هُوَ الْأَكْثَرُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ». انظر: الْكِفَايَةُ (١٦٥ ت، ٩٩ هـ)،
وَالْمَلْع: ٤٦، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤/٢٩٣-٢٩٤.

(٦) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ: ١٤٠ «وَقَدْ حَكَّى الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْجُمْهُورِ قَبُولَ جَرَحِ أَهْلِ
الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ، وَاخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ، وَالْغَزَالِيُّ،
وَابْنُ الْخَطِيبِ».

(٧) لَمْ تَرِدْ فِي (ش) وَ(ف). (٨) لَمْ تَرِدْ فِي (ش) وَ(ف).

(٩) أَضَافَ الْبَلْقِينِي فِي مُحَاسِنِ الْأَصْطِلَاحِ: ١٢٢، فَقَالَ: «زِيَادَةُ: وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ
ذَلِكَ، كَمَا مَرَّ مِثْلُهُ فِي التَّعْدِيلِ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَأَعْرَبَ مَنْ قَالَ: يَكْفِي الْإِطْلَاقُ فِي الْجَرَحِ =

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(١): وَأَكْثَرُ مَا يُوجَدُ فِي كُتُبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ: فَلَانٌ ضَعِيفٌ أَوْ مَثْرُوكٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ نَكْتَفِ بِهِ اِنْسَدَّ بَابٌ كَبِيرٌ فِي ذَلِكَ. وَأَجَابَ: بِأَنَّا إِذَا لَمْ نَكْتَفِ بِهِ تَوَقَّفْنَا فِي أَمْرِهِ لِحُصُولِ الرَّيْبَةِ عِنْدَنَا بِذَلِكَ.

قُلْتُ: أَمَّا كَلَامُ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَةِ الْمُتَنَصِّبِينَ لِهَذَا الشَّانِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ مُسَلِّمًا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ أَسْبَابٍ؛ وَذَلِكَ لِلْعِلْمِ بِمَعْرِفَتِهِمْ وَأَطْلَاعِهِمْ وَاضْطِلَاعِهِمْ فِي هَذَا الشَّانِ وَاتِّصَافِهِمْ بِالْإِنْصَافِ وَالذِّيَانَةِ وَالْخَبْرَةِ وَالنُّصْحِ، لَا سِيَّمَا إِذَا أَطْبَقُوا عَلَى تَضْعِيفِ الرَّجُلِ، أَوْ كَوْنِهِ مَثْرُوكًا أَوْ كَذَّابًا^(٢) أَوْ نَحْوًا^(٣) ذَلِكَ. فَالْمُحَدِّثُ الْمَاهِرُ لَا يَتَخَالَجُهُ فِي مِثْلِ هَذَا وَقَعَةٌ فِي مُوَافَقَتِهِمْ لَصِدْقِهِمْ وَأَمَانَتِهِمْ وَنُصْحِهِمْ، وَلِهَذَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى الْأَحَادِيثِ: لَا يُثَبِّتُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ^(٤) وَيَرُدُّهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٥).

أَمَّا إِذَا تَعَارَضَ جَرْحٌ وَتَعْدِيلٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَرْحُ حِينَئِذٍ مُفَسَّرًا، وَهَلْ هُوَ الْمُقَدِّمُ؟ أَوِ التَّرْجِيحُ بِالْكَثْرَةِ أَوِ الْأَحْفَظُ؟ فِيهِ نِزَاعٌ مَشْهُورٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَفُرُوعِهِ وَعِلْمِ الْحَدِيثِ^(٥).

= دون التعديل. وقيل: إن كان عالماً بالأسباب كفى الإطلاَقُ فيهما، وإلا لم يَكْفِ واحدٌ منهما، وتقريرُ الأدلَّةِ في فنِّ الأصول.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٢١٩.

(٢-٢) في الأصل: «ونحو».

(٣) انظر: على سبيل المثال الأم ١٧٣/٥ و ٢٢٥/٦ و ١٣٠/٧.

(٤) قال العراقي في التقييد: ١٤٠: «وقد حَكَى القاضي أبو بكرٍ عن الجمهور قَبُولَ جَرْحِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّانِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ، وَاخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمِينَ، وَأَبُو بَكْرِ الْخَطِيبُ، وَالْغَزَالِيُّ، وَابْنُ الْخَطِيبِ».

(٥) قال الشيخُ برهانُ الدِّينِ الأَبْنَسِي فِي الشُّذَا الْفَيَّاحِ ٢٤٤/١: «وَفِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَصَحُّهَا: تَقْدِيمُ الْجَرْحِ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي: إِنْ كَانَ الْمَعْدُولُونَ أَكْثَرَ قُدِّمَ التَّعْدِيلُ؛ لِأَنَّ كَثَرَتَهُمْ =

١) والصَّحِيحُ أَنَّ الْجَرْحَ مُقَدَّمٌ مُطْلَقًا إِذَا كَانَ مُفَسَّرًا^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَكْفِي قَوْلُ الْوَاحِدِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ عَلَى الصَّحِيحِ^(٢)، وَأَمَّا رِوَايَةُ الثَّقَةِ عَنْ شَيْخٍ، فَهَلْ يَتَضَمَّنُ تَعْدِيلُهُ ذَلِكَ الشَّيْخَ أَمْ لَا؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ثَالِثُهَا: إِنْ كَانَ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ فَتَوَثَّقْ، وَإِلَّا فَلَا^(٣)، وَالصَّحِيحُ^(٤) لَا يَكُونُ تَوْثِيقًا لَهُ حَتَّى وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ يُنْصَحُ عَلَى عَدَالَةِ شُيُوعِهِ، وَلَوْ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّقَةُ. لَا يَكُونُ ذَلِكَ تَوْثِيقًا لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ^(٥)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثِقَةً عِنْدَهُ لَا عِنْدَ غَيْرِهِ وَهَذَا وَاضِحٌ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

قَالُوا^(٦): وَكَذَلِكَ فُتِنَا الْعَالِمُ أَوْ عَمَلُهُ عَلَى وَفْقِ حَدِيثٍ لَا يَسْتَلْزِمُ تَصْحِيحَهُ^(٧).

قُلْتُ: وَفِي هَذَا نَظَرٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ غَيْرُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، أَوْ تَعَرَّضَ لِلِاخْتِجَاجِ بِهِ فِي فُتْيَاهُ أَوْ حُكْمِهِ، أَوْ اسْتَشْهَدَ بِهِ عِنْدَ الْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهُ^(٨). قَالَ

= تُقَوِّي جَانِبَهُم، وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّهُمَا مُتَعَارِضَانِ فَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِمُرْجَحٍ، حَكَاهُ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَانْظُرْ أَيْضًا هَذِهِ الْأَقْوَالُ وَتَفْصِيلُهَا فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ، ٣٤٤/١-٣٤٥.

(١-١) من «والصحيح...» إلى هنا لم يرد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٢) انظر هذه المسألة والأقوال التي فيها في التقييد والإيضاح: ١٤٢-١٤٣.

(٣) انظر: نكت الزركشي ٣/٣٦٧-٣٦٨، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٣٤٩-٣٥٠.

(٤) بعد هذا في (ش) و(ف): «أنه» وقد جعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) ذهب إلى ذلك الخطيب، والصيرفي، وابن الصبَّاح، والقفال الشاشي، والرويانى، والماوردي، وأبو الطيب الطبري، وأبو إسحاق الشيرازي. انظر: الكفاية (٥٣١) ت، ٣٧٣هـ، والبحر المحيط ٤/٢٩١.

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «قال».

(٧) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٤٩.

(٨) قال العراقي في التقييد والإيضاح: ١٤٤ مُعَبِّقًا عَلَى اعْتِرَاضِ الْمُصَنِّفِ هُنَا: «وَفِي هَذَا النَّظَرِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ الْبَابِ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا يَكُونُ ثَمَّ دَلِيلٌ آخَرُ مِنْ قِيَاسٍ أَوْ إِجْمَاعٍ وَلَا يَلْزَمُ الْمَفْتَى، أَوْ الْحَاكِمُ أَنْ يَذْكَرَ جَمِيعَ أَدْلَتِهِ، بَلْ وَلَا بَعْضَهَا، =

ابن الحاجب^(١): وَحُكْمُ الْحَاكِمِ الْمُشْتَرِطِ الْعَدَالَةَ تَعْدِيلُ بَاتِّفَاقٍ. وَأَمَّا إِعْرَاضُ الْعَالِمِ عَنِ الْحَدِيثِ الْمُعَيَّنِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ فَلَيْسَ قَادِحًا فِي الْحَدِيثِ بَاتِّفَاقٍ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَعْدِلُ عَنْهُ لِمُعَارِضٍ أَرْجَحَ عِنْدَهُ مَعَ اعْتِقَادِهِ صِحَّتَهُ.

مسألة:

مَجْهُولُ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ^(٢)، وَمَنْ جُهِلَتْ عَدَالَتُهُ بَاطِنًا، وَلَكِنَّهُ عَدْلٌ فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْمُسْتَوْرُ، فَقَدْ قَالَ بِقَبُولِهِ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ، وَرَجَّحَ ذَلِكَ سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ الْفَقِيهَ، وَوَافَقَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣)، وَقَدْ حَرَزْتُ الْبَحْثَ فِي ذَلِكَ فِي (الْمُقَدِّمَاتِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَأَمَّا الْمُبْهَمُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ، أَوْ مَنْ سُمِّيَ وَلَا تُعْرَفُ عَيْنُهُ، فَهَذَا مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَحَدٌ عِلْمَنَاهُ، وَلَكِنَّهُ إِذَا كَانَ فِي عَصْرِ^(٤) التَّابِعِينَ وَالْقُرُونِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْخَيْرِ، فَإِنَّهُ يُسْتَأْنَسُ بِرِوَايَتِهِ وَيُسْتَضَاءُ بِهَا فِي مَوَاطِنَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَثِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= ولعل له دليلاً آخر، واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان المفتي أو الحاكم يرى العمل بالحديث الضعيف، وتقديمه على القياس؛ كما تقدم حكاية ذلك عن أبي داود أنه كان يرى الحديث الضعيف إذا لم يرد في الباب غيره أولى من رأي الرجال، وكما حكي عن الإمام أحمد من أنه يقدم الحديث الضعيف على القياس، وحمل بعضهم هذا على أنه أريد بالضعيف هنا الحديث الحسن، والله أعلم. وانظر: نكت الزركشي ٣/ ٣٧٣.

(١) انتهى الوصول ٦٦/٢.

(٢) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ١٢٦: «أبو حنيفة يقبل مثل هذا»، وقال الزركشي في النكت ٣/ ٣٧٤: «وظاهره حكاية خلاف فيه، وبه صرح الخبازي من الحنفية، وإنما قبل أبو حنيفة ذلك في عصر التابعين لغلبة العدالة عليهم».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٣، وتدريب الراوي ١/ ٣١٦.

(٤) في الأصل: «أصل».

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(١) وَتَرَفَّعَ الْجَهَّالَةُ عَنِ الرَّاوي بِمَعْرِفَةِ الْعُلَمَاءِ لَهُ، أَوْ بِرَوَايَةِ عَدْلَيْنِ عَنْهُ. قَالَ الْخَطِيبُ: وَلَا^(٢) يَنْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْعَدَالَةِ بِرَوَايَتِهِمَا عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا التَّمْطِ مَشَى ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ، بَلْ^(٣) حَكَمَ لَهُ بِالْعَدَالَةِ بِمُجَرَّدِ هَذِهِ الْحَالَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالُوا^(٤): فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ سِوَى وَاحِدٍ مِثْلُ: عَمِرُو ذِي مَرٍّ وَجَبَّارُ الطَّائِيِّ وَسَعِيدُ بْنُ ذِي حُدَّانَ^(٥) تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُمْ أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ^(٦)، وَجُرِّي^(٧) ابْنُ كُلَيْبٍ تَفَرَّدَ عَنْهُ قَتَادَةُ، قَالَ الْخَطِيبُ: وَالْهَزْهَارُ بْنُ مَيْزَنَ^(٨) تَفَرَّدَ عَنْهُ الشَّعْبِيُّ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٩): وَرَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ^(١٠).

(١) الكفاية في علم الرواية: (١٤٩-١٥٠ ت، ٨٨-٨٩هـ).

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «لا».

(٣) في (ش) و(ف): «بأن».

(٤) منهم الخطيب انظر: الكفاية (١٤٩ ت، ٨٨ هـ).

(٥) بضم الحاء المهملة، وتشديد الدال المهملة. انظر: الإكمال ٦١/٢، وتبصير المنتبه ٤١٦/١، وتاج العروس ١٣/٨.

(٦) قال ابن المديني: «وقد روى عن سبعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره»، وقال الجوزجاني: «أما أبو إسحاق فَرَوَى عَنْ قَوْمٍ لَا يُعْرَفُونَ، وَلَمْ يَنْتَشِرْ عَنْهُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا مَا حَكَى أَبُو إِسْحَاقَ عَنْهُمْ»، وقال أبو داود: «حَدَّثَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مَائَةِ شَيْخٍ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُمْ غَيْرُهُ» انظر: سؤالات الآجُرِّي ١٧٥/٣، وأحوال الرجال (١٠٥)، وتهذيب الكمال ٤٣٣/٥.

(٧) بضم أوله، تصغير جَزَوْ. انظر: التقريب (٩٢٠)، والخلاصة: ٦٢.

(٨) قال العراقي في التقييد: ١٤٦: «إِنَّ الْخَطِيبَ سَمَّى وَالِدَ هَزْهَازَ: مَيْزَنَ -بِالْيَاءِ الْمُثَنَاءِ- وَتَبِعَهُ الْمَصْنُفُ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ: أَنَّهُ مَازَنَ -بِالْأَلْفِ- وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِالْيَاءِ، وَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَمَّالَهُ فِي اللَّفْظِ فَكُتِبَ بِالْيَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» وانظر: الجرح والتعديل ١٢٢/٩، ونكت الزركشي ٣٩٠/٣.

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٦، قال الزركشي في نكته ٣٨٩/٣: «هَذَا سَهْوٌ؛ فَإِنَّ الثَّوْرِيَّ لَمْ يَرَوْ عَنْ الشَّعْبِيِّ، فَكَيْفَ يَرَوِي عَنْهُ شَيْخُهُ؟! بَيَّنَّ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْمَرْيُّ».

(١٠) انظر بلا بدَّ تعليقنا المطول على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٦.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ لِمِرْدَاسٍ^(١) الْأَسْلَمِيَّ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ سِوَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ^(٢)، وَمُسْلِمٌ لِرَبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ سِوَى أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٣) قَالَ: وَذَلِكَ مَصِيرٌ مِنْهُمَا إِلَى ارْتِفَاعِ الْجَهَالَةِ بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مُتَّجِهٌ كَالْخِلَافِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِوَاحِدٍ فِي التَّعْدِيلِ^(٤).

قُلْتُ: تَوَجِيهٌُ جَيِّدٌ، لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا إِنَّمَا اِكْتَفَيَا فِي ذَلِكَ بِرِوَايَةِ الْوَاحِدِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ صَحَابِيَّانِ، وَجَهَالَةُ الصَّحَابِيِّ لَا تَضُرُّ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَسْأَلَةٌ:

وَالْمُبْتَدِعُ^(٥) إِنْ كُفِّرَ بِبِدْعَتِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي رَدِّ رِوَايَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يُكْفَرْ فَإِنْ اسْتَحَلَّ الْكَذِبَ رُدَّتْ أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَجِزِ^(٦) الْكَذِبَ فَهَلْ تُقْبَلُ^(٧) أَمْ^(٨) لَا، أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِهِ دَاعِيَةً أَوْ غَيْرَ دَاعِيَةٍ؟ فِي ذَلِكَ نِزَاعٌ قَدِيمٌ وَحَدِيثٌ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ التَّفْصِيلُ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ حُكِيَ^(٩) عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ حِبَّانٍ عَلَيْهِ الْاِتِّفَاقُ، فَقَالَ: لَا يَجُوزُ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا قَاطِبَةً، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ

(١) بكسر أوله وسكون الراء، انظر: التقريب (٦٥٥٣)، وتاج العروس ١٨/٦.

(٢) انظر بلا بد تعليقنا المطول على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٧.

(٣) انظر بلا بد تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٧.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٢٦-٢٢٨.

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «المبتدع». (٦) في (ش) و(ف) و(ع): «يستحل».

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «يقبل».

(٨) في (ش) و(ف): «أو».

(٩) قُلْتُ: وَمِمَّنْ حَكَاهُ الْخَطِيبُ؛ حَيْثُ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ: (١٩٤ ت، ١٢٠هـ): «وَدَهَبَتْ طَائِفَةٌ

مَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى قَبُولِ أَخْبَارِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يُعَرَفُ مِنْهُمْ اسْتِحْلَالُ الْكَذِبِ، وَالشَّهَادَةُ لِمَنْ وَاظَفَهُمْ بِمَا لَيْسَ عَنْدهُمْ فِيهِ شَهَادَةٌ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ».

خِلَافًا^(١). قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَهَذَا أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ وَأَوْلَاهَا، وَالْقَوْلُ بِالْمَنْعِ مُظْلَقًا بَعِيدٌ، مُبَاعِدٌ لِلشَّائِعِ عَنِ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ كُتُبَهُمْ طَافِحَةٌ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الدُّعَاةِ،^(٣) فَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِهِمْ فِي الشَّوَاهِدِ وَالْأُصُولِ كَثِيرٌ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٥): أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ^(٦) الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَائِيَّةَ^(٧) مِنَ الرَّافِضَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ شَهَادَةَ الزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ^(٨). فَلَمْ يُفَرِّقِ الشَّافِعِيُّ فِي هَذَا النَّصِّ بَيْنَ الدَّاعِيَةِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ مَا الْفَرْقُ فِي الْمَعْنَى بَيْنَهُمَا، وَهَذَا الْبُخَارِيُّ قَدْ خَرَجَ لِعِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ الْخَارِجِيِّ؛ مَا دَحَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ قَاتِلَ عَلِيٍّ، وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الدُّعْوَةِ^(٩) إِلَى الْبِدْعَةِ^(١٠)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَسْأَلَةٌ:

التَّائِبُ مِنَ الْكَذِبِ فِي حَدِيثِ النَّاسِ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ خِلَافًا لِأَبِي بَكْرٍ الصَّيْرَفِيِّ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ قَدْ كَذَبَ فِي الْحَدِيثِ مُتَعَمِّدًا، فَنَقَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١١) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

(١) المجروحين ٣/٦٣-٦٤.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣١-٢٣٢.

(٣) انظر: تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣١ هامش (٢).

(٤) انظر: تدريب الراوي ١/٣٢٨-٣٢٩.

(٥) الأم ٦/٢٠٦.

(٦) بعد هذا في الأصل: «البدع».

(٧) الخطائية -بتشديد الطاء-: هم أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي، انظر: الفرق بين الفرق: ١٨، والتعريفات: ٥٩، وتاج العروس ٢/٣٧٥.

(٨) في الأصل لموافقته وما أثبتناه من (ش) و(ف) و(ع).

(٩) في (ش) و(ف): «الدعاة» وليس بشيء؛ إذ إن المقصود أن: مَدَحَ قَاتِلِ عَلِيٍّ أَكْبَرُ مِنَ الدُّعْوَةِ إِلَى الْبِدْعَةِ.

(١٠) انظر: محاسن الاصطلاح: ١٢٩. (١١) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣٢.

حَنْبَلٌ^(١) وَأَبِي بَكْرٍ الْحَمِيدِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ^(٢) أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَبَدًا. وَقَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ: «مَنْ كَذَبَ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ وَجَبَ إِسْقَاطُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِهِ»^(٣).

قُلْتُ: وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ كَفَرَ مُتَعَمِّدًا الْكَذِبَ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحْتَمُّ قَتْلُهُ، وَقَدْ حَرَّرْتُ ذَلِكَ فِي (الْمُقَدِّمَاتِ).

وَأَمَّا مَنْ غَلِطَ فِي حَدِيثٍ، فَبُيِّنَ لَهُ الصَّوَابُ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، فَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ^(٤) وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٥) وَالْحَمِيدِيُّ^(٦): لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَيْضًا^(٧). وَتَوَسَّطَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ عَدَمُ رُجُوعِهِ إِلَى الصَّوَابِ عِنَادًا، فَهَذَا يَلْتَحِقُ بِمَنْ كَذَبَ عَمْدًا، وَإِلَّا فَلَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ هَهُنَا يَنْبَغِي التَّحَرُّزُ مِنَ الْكَذِبِ كُلِّمَا أُمْكَنَ، فَلَا يُحَدِّثُ إِلَّا مِنْ أَصْلِ مُعْتَمَدٍ، وَيَجْتَنِبُ الشَّوَادَّ وَالْمُنْكَرَاتِ، فَقَدْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ: مَنْ تَتَبَعَ غَرَائِبَ

(١) رواه عنه الخطيب في الكفاية: (١٩٠، ت، ١١٧هـ).

(٢) رواه الخطيب أيضًا في الكفاية: (١٩١، ت، ١١٨هـ).

(٣) انظر: قواطع الأدلة ١/٣٢٤، وبه قال الماوردي والرويانى من الشافعية. انظر: البحر المحيط ٤/٢٨٤.

قال البلقيني في محاسنه: ١٣٠: «ما نُقِلَ عن الصيرفي يَقْرُبُ منه ما قاله ابنُ حزم: مَنْ أَسْقَطْنَا حَدِيثَهُ لَمْ نَعُدْ لِقَبُولِهِ أَبَدًا، وَمَنْ احْتَجَجْنَا بِهِ لَمْ نُسْقِطْ رِوَايَتَهُ أَبَدًا. وكذا قاله ابن حبان في آخرين».

(٤) رواه عنه الخطيب في الكفاية: (٢٢٧، ت، ١٤٣هـ).

(٥) رواه عنه الخطيب: (٢٢٨، ت، ١٤٤هـ).

(٦) أسنده الخطيب عنه في الكفاية: (٢٢٨، ت، ١٤٤هـ).

(٧) كما روى الخطيب في الكفاية: (٢٣٧، ت، ١٥١هـ) عن أبي حاتم الرازي، قال: «دَخَلْتُ الْكُوفَةَ، فَحَضَرَنِي أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَعَلَّقُوا بِوَرَّاقِ سُفْيَانَ بْنِ وَكِيعٍ، فَقَالُوا: أَفْسَدَتْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا وَابْنَ شَيْخِنَا. قال: فبعثتُ إلى سُفْيَانَ بتلك الأحاديث التي أَدْخَلَهَا عَلَيْهِ وَرَأَاهُ يَرْجِعُ عَنْهَا، فَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهَا فَتَرَكْتُهَا».

الْحَدِيثِ كَذَبَ. وَفِي الْأَثَرِ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»^(١).

مَسْأَلَةٌ:

وَإِذَا^(٢) حَدَّثَ ثِقَةً عَنْ ثِقَةٍ بِحَدِيثٍ، فَأَنْكَرَ الشَّيْخُ سَمَاعَهُ لِذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ، فَاخْتَارَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣) أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ عَنْهُ؛ لِجَزْمِهِ بِإِنْكَارِهِ، وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي عَدَالَةِ الرَّائِي عَنْهُ فِيمَا عَدَاهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: لَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ سَمَاعِي. فَإِنَّهُ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ عَنْهُ، وَأَمَّا إِذَا نَسِيَهُ فَإِنَّ الْجُمْهُورَ يَقْبَلُونَهُ، وَرَدَّهُ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ^(٤)؛ كَحَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا»^(٥) بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ^(٦). قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَلَقِيتُ الزُّهْرِيَّ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ^(٧). وَكَحَدِيثِ رَبِيعَةَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «قُضِيَ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ»^(٨). ثُمَّ نَسِيَ سُهَيْلٌ لَافَةً حَصَلَتْ لَهُ فَكَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ عَنِّي.

(١) أخرجه: مسلمٌ في مقدمة كتابه ٨/١، وأبو داود (٤٩٩٢)، من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

(٢) في (ش) و(ف): «إذا».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٣٣-٢٣٧.

(٤) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/٣٦٢: «وَحَكَاهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي الْعُدَّةِ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَانْظُرْ تَعْلِيلَنَا عَلَى مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٢٣٤.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع)، وأشار محقق (ش) إلى أنها في أصله.

(٦) رواه الشافعي في مسنده (١١٣٩) بتحقيقي، والطيالسي (١٤٦٣)، وعبد الرزاق (١٠٤٧٢)،

والحميدي (٢٢٨)، وأحمد ٤٧/٦ و١٦٥ و٢٦٠، والدارمي (٢١٩٠)، وأبو داود (٢٠٨٣)

و(٢٠٨٤)، وابن ماجه (١٨٧٩)، والترمذي (١١٠٢) من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى بهذا الإسناد.

(٧) روى هذا اللفظ عن ابن جريج: أحمد ٤٧/٦، والبخاري في التاريخ الكبير ٤/٣٨، وفي

الضعفاء الصغير (١٤٦)، والطحاوي في شرح المعاني ٨/٣، والعقيلي في الضعفاء الكبير

٢/١٤٠ (٦٣٢).

(٨) رواه الشافعي في مسنده (١٧١٤) بتحقيقي، وأبو داود (٣٦١٠) و(٣٦١١)، وابن ماجه =

قُلْتُ: هَذَا أَوَّلَى بِالْقَبُولِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ جَمَعَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ كِتَابًا فِيْمَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثِ ثُمَّ نَسِي^(١).

مَسْأَلَةٌ:

وَمَنْ أَخَذَ عَلَى التَّحْدِيثِ أَجْرَةً، هَلْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَمْ لَا؟ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي حَاتِمٍ^(٢) أَنَّهُ لَا يُكْتَبُ عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ خَرَمِ الْمُرُوءَةِ، وَيُرْخَّصُ^(٣) فِيهِ^(٤) أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٥) وَآخَرُونَ^(٦)، كَمَا تُوْخَذُ الْأَجْرَةُ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)^(٧): «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ». وَقَدْ أَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ فَقَيْنَهُ الْعِرَاقِي بِبَغْدَادَ لِأَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ الثَّقُورِ بِأَخْذِ الْأَجْرَةِ لَشُغْلِ الْمُحَدِّثِينَ لَهُ عَنِ الْكَسْبِ^(٨) لِعِيَالِهِ^(٩).

= (٢٣٦٨)، وابن الجارود (١٠٠٧)، وأبو يعلى (٦٦٨٣)، والطحاوي في شرح المعاني ١٤٤/٤، وابن حبان (٥٠٧٣)، من طريق ربيعة، به.

(١) ذكره ابن الصلاح: ٢٣٧ باسم: «أخبار مَنْ حَدَّثَ وَنَسِي»، وذكره الذهبي في السير ٢٩٠/١٨ باسم «مَنْ حَدَّثَ وَنَسِي».

(٢) رواه عنهم الخطيب في الكفاية: (٢٤٠ ت، ١٥٣-١٥٤هـ).

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «وترخص».

(٤) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٥) رواه عنهما الخطيب في الكفاية: (٢٤٣ ت، ١٥٦هـ).

(٦) منهم: مجاهد، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي. انظر: الكفاية: (٢٤٣-٢٤٤ ت، ١٥٥-١٥٦هـ).

(٧) (٥٧٣٧) ١٧٠/٧.

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «التكسب».

(٩) انظر: تاريخ بغداد ٣٨١/٤، والمتنظم ٣١٤/٨، وسير أعلام النبلاء ٣٧٣/١٨.

مَسْأَلَةٌ:

١٦ أ

قَالَ الْخَطِيبُ^(١) الْبَغْدَادِيُّ: أَعْلَى الْعِبَارَاتِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ أَنْ يُقَالَ: حُجَّةٌ أَوْ ثِقَّةٌ. وَأَذْنَاهَا أَنْ يُقَالَ: كَذَّابٌ.

قُلْتُ: وَبَيَّنَ ذَلِكَ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ يَغْسُرُ ضَبْطُهَا، وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(٢) عَلَى مَرَاتِبَ مِنْهَا، وَتَمَّ اضْطِلَاحَاتُ لِأَشْخَاصٍ يَنْبَغِي التَّوْقِيفُ عَلَيْهِا.

مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِذَا قَالَ فِي الرَّجُلِ: سَكَتُوا عَنْهُ. أَوْ فِيهِ نَظَرٌ. فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي أَدْنَى الْمَنَازِلِ وَأَرْدَنُهَا^(٣) عِنْدَهُ، وَلَكِنَّهُ لَطِيفُ الْعِبَارَةِ فِي التَّجْرِيحِ، فَلْيُعْلَمَ ذَلِكَ^(٤).

وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: إِذَا قُلْتُ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَهُوَ ثِقَّةٌ^(٥). قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِذَا قِيلَ: صَدُوقٌ. أَوْ: مَحَلُّهُ الصَّدْقُ. أَوْ: لَا بَأْسَ بِهِ. فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ^(٦).

وَرَوَى ابْنُ الصَّلَاحِ^(٧) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُتْرَكُ الرَّجُلُ حَتَّى يَجْتَمِعَ الْجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ^(٨).

(١) الكفاية: (٥٩ ت، ٢٢ هـ).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٤٢-٢٤٦.

(٣) في الأصل: «أو أردنها».

(٤) نقلها اللكنوي في الرفع والتكميل: ٢٥٤ الطبعة الثانية.

(٥) الكفاية: (٦٠ ت، ٢٢ هـ).

(٦) الجرح والتعديل ٣٧/٢.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٤٦.

(٨) الكفاية: (١٨١ ت، ١١٠ هـ).

وَقَدْ بَسَطَ ابْنُ الصَّلَاحِ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ، وَالْوَاقِفُ^(١) عَلَى عِبَارَاتِ الْقَوْمِ يَفْهَمُ مَقَاصِدَهُمْ، بِمَا عَرَفَ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَيَقْرَأَنَّ تَرْشِيدًا إِلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَقَدْ فُقِدَ شَرْطُ الْأَهْلِيَّةِ فِي غَالِبِ أَهْلِ زَمَانِنَا، وَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا مُرَاعَاةَ اتِّصَالِ السُّلْسِلَةِ فِي الْإِسْنَادِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ الشَّيْخُ^(٣) مَشْهُورًا بِالْفُسْقِ^(٤) وَنَحْوِهِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَأْخُودًا عَنْ ضَبْطِ سَمَاعِهِ مِنْ مَشَايِخِهِ مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ بِهَذَا الشَّانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في (ش): «الوقف».

(٢) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٤١.

(٣) لم ترد في (ش) و(ف).

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «بفسق».

النوع الرابع والعشرون

في «كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه»^(١)

يَصِحُّ تَحْمُلُ الصَّغَارِ الشَّهَادَةَ وَالْأَخْبَارَ^(٢)، وَكَذَلِكَ الْكُفَّارُ إِذَا أَدَّوْا مَا حَمَلُوهُ فِي حَالِ كَمَالِهِمْ، وَهُوَ الْإِحْتِلَامُ وَالْإِسْلَامُ.

١٦ ب وَيَنْبَغِي الْمُبَادَرَةُ^(٣) إِلَى إِسْمَاعِ الْوِلْدَانِ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ، وَالْعَادَةُ الْمُطَرِدَّةُ فِي أَهْلِ هَذِهِ الْأَعْصَارِ وَمَا قَبْلَهَا بِمُدَدٍ مُتَطَاوِلَةٍ أَنَّ الصَّغِيرَ يُكْتَبُ لَهُ حُضُورٌ إِلَى تَمَامِ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ عُمُرِهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُسَمَّى سَمَاعًا، وَاسْتَأْنَسُوا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ: «أَنَّهُ عَقَلَ مَجَّةً^(٤) مَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ مِنْ دَلْوٍ فِي دَارِهِمْ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥)، فَجَعَلُوهُ فَرْقًا بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْحُضُورِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ»^(٦).

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) قال ابن الأثير في جامع الأصول ٧١/١: «أَمَّا إِذَا كَانَ طِفْلًا عِنْدَ التَّحْمَلِ، مُمَيِّزًا بِاللُّغَا عِنْدَ الرِّوَايَةِ فَتَقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْخَلَلَ قَدْ انْدَفَعَ عَنْ تَحْمِيلِهِ وَأَدَّاهُ».

(٣) في (ش) و(ف): «المباراة».

(٤) مَجَّةٌ -بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ الْمُعْجَمَةِ- وَالْمَجَّ: هُوَ إِسْرَالُ الْمَاءِ مِنَ الْفَمِ، وَقِيلَ: لَا يُسَمَّى مَجًّا إِلَّا إِنْ كَانَ عَلَى بُعْدٍ. وَفَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ مُحَمَّدٍ إِمَّا مَدَاعِبَةً مَعَهُ، أَوْ لِيُبَارِكَ عَلَيْهِ بِهَا، كَمَا كَانَ شَأْنُهُ مَعَ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ. فَتَحَ الْبَارِي ١٧٢/١.

(٥) صحيح البخاري ٢٩/١ عقب (٧٧) باب: «مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ» ٥٦/١ عقب (١٨٩) باب: استعمال وضوء الناس. وأخرجه أيضًا مسلم في صحيحه ١٢٦/٢ (٣٣)، وابن ماجه (٦٦٠)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (١١٠٨)، وابن خزيمة (١٧٠٩).

(٦) الإلماع: ٦٣. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٧٣/١ عقب (١٨٧): «وذكر القاضي =

وَضَبَطَهُ بَعْضُ الْحُفَاطِ بِسَنِّ التَّمْيِيزِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الدَّابَّةِ وَالْحِمَارِ^(١). وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَنْبَغِي السَّمَاعُ إِلَّا بَعْدَ الْعَشْرِينَ سَنَةً^(٢). وَقَالَ بَعْضُ: عَشْرٌ. وَقَالَ آخَرُونَ: ثَلَاثُونَ^(٣). وَالْمَدَارُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى التَّمْيِيزِ، فَمَتَى كَانَ الصَّبِيُّ يَعْقِلُ كُتِبَ لَهُ سَمَاعٌ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(٤): وَبَلَّغَنَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ صَبِيًّا ابْنَ أَرْبَعِ سِنِينَ قَدْ حُمِلَ إِلَى الْمَأْمُونِ، قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَنَظَرَ فِي الرَّأْيِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ^(٥) إِذَا جَاعَ يَبْكِي^(٦).

= عِيَاضٌ فِي الْإِلْمَاعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ كَانَ ابْنُ أَرْبَعِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا صَرِيحًا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بَعْدَ التَّتَبُّعِ التَّامِّ، إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَأْخُودًا مِنْ قَوْلِ صَاحِبِ الْاسْتِيعَابِ (٤٢٢/٣): إِنَّهُ عَقَلَ نَجَّةً، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ خَمْسٍ.

(١) رَوَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْحَمَّالِ. يُنْظَرُ مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٢٤٨.

(٢) رَوَاهُ الرَّامَهْرَمَزِيُّ، وَالْخَطِيبُ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ. انْظُرِ الْمَحْدَثَ الْفَاصِلَ: ١٨٧، وَالْكَفَايَةُ: (١٠٤ ت، ٥٤-٥٥هـ).

(٣) قَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ: «أَهْلُ الْبَصْرَةِ يَكْتُبُونَ لِعَشْرِ سِنِينَ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ لِعَشْرِينَ، وَأَهْلُ الشَّامِ لثَلَاثِينَ». انْظُرِ: الْمَحْدَثَ الْفَاصِلَ: ١٨٧، وَالْكَفَايَةُ: (١٠٤ ت، ٥٥ هـ)، وَمَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٢٤٨.

(٤) مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٢٥٠.

(٥) لَمْ تَرُدْ فِي (ش) وَ(ف).

(٦) هَذِهِ الْقِصَّةُ أَوْرَدَهَا الْخَطِيبُ فِي الْكَفَايَةِ: (١١٧ ت، ٦٤ هـ) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ ١/١٢٩: «لَيْتَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ. وَقَالَ: كَانَ مُتْسَاهِلًا وَمُشَاهَ غَيْرُهُ، وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَى حِفْظِهِ فِيهِمْ».

قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ١/٣٨٥: «وَالَّذِي يَغْلُبُ عَلَى الظَّنِّ عَدَمُ صِحَّةِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ، وَقَدْ رَوَاهَا الْخَطِيبُ فِي الْكَفَايَةِ بِإِسْنَادِهِ، وَفِي سَنَدِهَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، وَكَانَ يَعْتَمِدُ عَلَى حِفْظِهِ فِيهِمْ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: كَانَ مُتْسَاهِلًا».

وَقَالَ فِي التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ: ١٦٥: «أَحْسَنُ الْمَصْنُفَاتِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ هَذِهِ الْحِكَايَةِ بِقَوْلِهِ: =

وَأَنْوَاعُ تَحْمُلِ الْحَدِيثِ ثَمَانِيَّةٌ:

الْقِسْمُ^(١) الْأَوَّلُ: السَّمَاعُ، وَبِأَنَّ^(٢) يَكُونُ مِنْ لَفْظِ الْمُسْمِعِ حِفْظًا، أَوْ مِنْ كِتَابٍ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: فَلَا خِلَافَ حِينَئِذٍ أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأُنْبَأَنَا، وَسَمِعْتُ، وَقَالَ لَنَا، وَذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ^(٣). وَقَالَ الْخَطِيبُ^(٤): أَرْفَعُ الْعِبَارَاتِ: سَمِعْتُ، ثُمَّ: حَدَّثَنَا، وَحَدَّثَنِي. قَالَ: وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَكَادُونَ يُخْبِرُونَ عَمَّا سَمِعُوهُ مِنَ الشَّيْخِ إِلَّا بِقَوْلِهِمْ: أَخْبَرَنَا. مِنْهُمْ^(٥): حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَهَشِيمٌ^(٦)، وَيزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَهْ وَآخَرُونَ كَثِيرُونَ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٧): وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا أَعْلَى مِنْ: سَمِعْتُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَقْصِدُهُ بِالِاسْتِمَاعِ^(٨) بِخِلَافِ ذَلِكَ^(٩)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حَاشِيَّةٌ: قُلْتُ: بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ^(١٠) أَعْلَى الْعِبَارَاتِ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُولَ:

= بَلَعْنَا. وَلَمْ يَجْزَمْ بِنَقْلِهَا، فَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْأُمَمَةِ مِنْ شِيوخنا يَسْتَبَعِدُ صِحَّتَهَا، وَيَقُولُ عَلَى تَقْدِيرِ وَقْعِهَا لَمْ يَكُنْ ابْنُ أَرْبَعِ سَنِينَ، وَإِنَّمَا كَانَ ضَعِيفَ الْخَلْقَةِ، فَيُظَنُّ صِغَرُهُ. وَالَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ عَدَمُ صِحَّتِهَا.

وقد مال الزركشي في نكته ٤٧١/٣ إلى خلاف ما ذهب إليه العراقي، وانظر: تاريخ بغداد ٣٥٦/٤، وسير أعلام النبلاء ٥٤٤/١٥، وميزان الاعتدال ١٢٩/١، ولسان الميزان ٢٤٩/١.

(١) لم ترد في الأصل و(ع).

(٢) في (ش) و(ف): «وتارة».

(٣) انظر: الإلماع: ٦٩.

(٤) الكفاية: (٤١٣) و(٤١٤) ت، ٢٨٤-٢٨٥ هـ.

(٥) في (ش) و(ف): «ومنهم».

(٦) بعد هذا في (ش) و(ف): «ابن بشير»، وجعلها محقق (ش) بين معكوفتين.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٢.

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «بالإسماع».

(٩) في (ش) و(ف): «ذلك».

(١٠) في (ش) و(ف): «تكون».

حَدَّثَنِي، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا، أَوْ: أَخْبَرَنَا قَدْ لَا يَكُونُ قَصْدُهُ الشَّيْخُ بِذَلِكَ أَيْضًا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي جَمْعٍ كَثِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ حِفْظًا، أَوْ مِنْ كِتَابٍ؛ وَهُوَ الْعَرَضُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالرَّوَايَةُ بِهَا^(١) سَائِغَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا عِنْدَ شُذَّازٍ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ^(٢)، وَمُسْتَنَدُ الْعُلَمَاءِ حَدِيثُ ضِمَامِ بْنِ نَعْلَبَةَ وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ^(٣)، وَهِيَ دُونَ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، وَعَنْ مَالِكٍ^(٤) وَأَبِي حَنِيفَةَ^(٥) وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ^(٦): أَنَّهَا أَقْوَى.

وَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ. وَيُعْزَى ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْكُوفَةِ، وَإِلَى مَالِكٍ أَيْضًا وَأَشْيَاخِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَإِلَى اخْتِيَارِ الْبُخَارِيِّ^(٧)، وَالصَّحِيحِ الْأَوَّلِ، وَعَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا حَدَّثَ بِهَا يَقُولُ: قَرَأْتُ. أَوْ: قَرِئَ عَلَى فُلَانٍ وَأَنَا أَسْمَعُ فَأَقْرَبُ بِهِ. أَوْ: حَدَّثْنَا. أَوْ: أَخْبَرْنَا^(٨) قِرَاءَةً عَلَيْهِ. وَهَذَا وَاضِحٌ^(٩)، فَإِنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ جَازَ عِنْدَ مَالِكٍ^(١٠)

(١) «بها» كررت في الأصل.

(٢) ذهب جمعٌ من السلف إلى عدم صحة القراءة على الشيخ، منهم: أبو عاصم النبيل، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، ووكيع، ومحمد بن سلام، انظر: المحدث الفاضل: ٤٢٠، والكفاية: (٣٩٥-٣٩٨ ت، ٢٧١-٢٧٣ هـ)، ونكت الزركشي ٤٧٩/٣، وفتح المغيث ٢٥/٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري ٣٤/١.

(٤) انظر: الكفاية (٤٠١ ت، ٢٧٦ هـ)، والإلماع: ٧١.

(٥) انظر: الكفاية: (٤٠٠ ت، ٢٧٦ هـ)، والإلماع: ٧٣. وفي هذين المصدرين يظهر لأبي حنيفة أكثر من قول.

(٦) انظر: المحدث الفاضل: ٥٢٢، والكفاية: (٤٤٤ ت، ٣٠٩ هـ)، والإلماع: ٧١.

(٧) انظر: معرفة علوم الحديث: ٢٥٧-٢٥٨، والكفاية: (٣٩٣-٣٩٤ ت، ٢٧٠-٢٧١ هـ)، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٤، ونكت الزركشي ٤٨١/٣.

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «أو أخبرنا أو حدثنا» بالتقديم والتأخير.

(٩) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٤-٢٥٥.

(١٠) انظر: جامع بيان العلم وفضله ٢/٢١٨، والإلماع: ١٢٣.

وَالْبُخَارِيُّ^(١)، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ^(٢) وَالزُّهْرِيُّ^(٣)، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ^(٤) وَمُعْظَمُ
الْحِجَازِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ^(٥)، حَتَّى إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ سَوَّعَ: سَمِعْتُ. أَيْضًا^(٦)، وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ
أَحْمَدُ^(٧) وَالنَّسَائِيُّ^(٨) وَابْنُ الْمُبَارَكِ^(٩) وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ^(١٠).

الْقِسْمُ الثَّالِثُ^(١١): أَنَّهُ^(١٢) يَجُوزُ: أَخْبَرْنَا. وَلَا يَجُوزُ: حَدَّثْنَا. وَبِهِ قَالَ
الشَّافِعِيُّ^(١٣) وَمُسْلِمٌ^(١٤) وَالنَّسَائِيُّ^(١٥) أَيْضًا وَجُمْهُورُ الْمَشَارِقَةِ، بَلْ نَقَلَ ذَلِكَ أَكْثَرُ
الْمُحَدِّثِينَ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ابْنُ وَهْبٍ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(١٦):
وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ^(١٧). قَالَ: وَهُوَ الشَّائِعُ الْعَالِبُ عَلَى أَهْلِ
الْحَدِيثِ.

- (١) صحيح البخاري ٢٣/١ باب قول المحدث: حدثنا وأخبرنا.
- (٢) انظر: المحدث الفاصل: ٥٢٢، والكفاية: (٤٤٤ ت، ٣٠٩ هـ)، والإلماع: ٧١.
- (٣) انظر: المحدث الفاصل: ٤٢٨، والكفاية: (٤٣٩ ت، ٣٠٥-٣٠٦ هـ)، والإلماع: ١٢٣.
- (٤) صحيح البخاري ٢٣/١، والمحدث الفاصل: ٥١٨، والكفاية: (٤٢٤ ت، ٢٩٣ هـ).
- (٥) انظر: الإلماع: ٧١ و١٢٣.
- (٦) انظر: محاسن الاصطلاح: ١٤٢.
- (٧) انظر: المحدث الفاصل: ٤٣٤، والكفاية: (٤٣١ ت، ٢٩٩ هـ).
- (٨) انظر: الإلماع: ١٢٥.
- (٩) انظر: المحدث الفاصل: ٤٣٤، والكفاية: (٤٣٠ ت، ٢٩٨ هـ)، والإلماع: ١٢٥.
- (١٠) انظر: الإلماع: ١٢٥.
- (١١) في الأصل و(ع): «والثالث».
- (١٢) في (ش) و(ف): «أن».
- (١٣) انظر: المحدث الفاصل: ٤٢٥، والكفاية: (٤٣٥ ت، ٣٠٣ هـ)، والإلماع: ٧٣ و١٢٥.
- (١٤) انظر: الإلماع: ٧٣ و١٢٥.
- (١٥) انظر: فتح المغيث ٣٦/٢.
- (١٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٦.
- (١٧) انظر: الكفاية (٤٣٤ ت، ٣٠٢ هـ).

فَرَعُ:

إِذَا قُرِئَ عَلَى الشَّيْخِ مِنْ نُسْخَةٍ وَهُوَ يَحْفَظُ ذَلِكَ فَجِدَّ قَوِيًّا، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ
وَالنُّسْخَةُ بِيَدِ مَوْثُوقٍ بِهِ فَكَذَلِكَ، عَلَى الصَّحِيحِ الْمُخْتَارِ الرَّاجِحِ، وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ ١٧ ب
مَا نَعُونَ^(١)، وَهُوَ عُسْرٌ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ^(٢) نُسْخَةٌ إِلَّا الَّتِي بِيَدِ الْقَارِئِ وَهُوَ مَوْثُوقٌ بِهِ
فَصَحِيحٌ أَيْضًا.

فَرَعُ:

وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُقَرَّ الشَّيْخُ بِمَا قُرِئَ عَلَيْهِ نَظْقًا، بَلْ يَكْفِي سُكُوتُهُ وَإِقْرَارُهُ عَلَيْهِ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: لَا بُدَّ مِنْ اسْتِنَاطِقِهِ بِذَلِكَ. وَبِهِ
قَطَعَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ^(٣) وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَسَلِيمُ الرَّازِيُّ، قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: إِنْ لَمْ
يَتَلَفَّظْ لَمْ تَجْزِ الرَّوَايَةُ، وَيَجُوزُ الْعَمَلُ بِمَا سَمِعَ عَلَيْهِ^(٤).

فَرَعُ:

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ^(٥) وَالْحَاكِمُ^(٦): يَقُولُ فِيمَا قَرَأَ عَلَيْهِ^(٧) الشَّيْخُ وَهُوَ وَحْدَهُ:
«حَدَّثَنِي»، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ: «حَدَّثَنَا»، وَفِيمَا^(٨) قَرَأَ هُوَ^(٨) عَلَى الشَّيْخِ وَحْدَهُ:

(١) منهم: القاضي أبو بكر بن الطيب وإمام الحرمين، والمازري، وروي أيضًا عن مالك وأبي
حنيفة. انظر: نكت الزركشي ٣/ ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) في الأصل: «يكن».

(٣) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «الشيرازي»، وانظر: اللمع: ٤٨.

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٨.

(٥) ذكر قوله ابن الصلاح. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٨.

(٦) معرفة علوم الحديث: ٢٦٠.

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «على».

(٨-٨) في (ش) و(ف) و(ع): «قرأه».

«أَخْبَرَنِي»، فَإِنْ قَرَأَ^(١) غَيْرُهُ: «أَخْبَرَنَا». قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَهَذَا حَسَنٌ فَأَيْقُ، فَإِنْ شَكَّ أَتَى بِالْمُحَقِّقِ وَهُوَ الْوَحْدَةُ: حَدَّثَنِي، أَوْ: أَخْبَرَنِي. عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالْبَيْهَقِيِّ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ يَأْتِي بِالْأَذْنَى، وَهُوَ: حَدَّثَنَا، أَوْ: أَخْبَرَنَا. قَالَ الْخَطِيبُ^(٣) الْبَغْدَادِيُّ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ وَهْبٍ مُسْتَحَبٌّ، لَا مُسْتَحَقٌّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَافَّةً.

فَرْعٌ:

اِخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ سَمَاعٍ مَنْ يَنْسَخُ أَوْ اسْتِمَاعِهِ^(٤)، فَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ^(٥) وَأَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي^(٦)، وَكَانَ^(٧) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّبْعِيُّ^(٨) يَقُولُ: حَضَرْتُ. وَلَا يَقُولُ: حَدَّثَنَا، وَلَا أَخْبَرَنَا. وَجَوَّزَهُ مُوسَى بْنُ هَارُونَ^(٩) الْحَافِظُ، وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يَنْسَخُ وَهُوَ يُقْرَأُ عَلَيْهِ^(١٠)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ^(١١): كَتَبْتُ عِنْدَ^(١٢) عَارِمٍ^(١٣) وَعَمْرٍو بْنِ مَرْزُوقٍ^(١٤)، وَحَضَرَ الدَّارَقُطْنِي وَهُوَ شَابٌّ،

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «قرأه».

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) الكفاية: (٤٢٥، ت، ٢٩٤هـ).

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «اسماعه».

(٥) رواه عنهما الخطيب في الكفاية: (١٢، ت، ٦٦هـ).

(٦) رواه عنه ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٢٦٠.

(٧) في الأصل و(ع): «وقال».

(٨) رواه عنه الخطيب في الكفاية: (١٢٠، ت، ٦٦هـ).

(٩) انظر: الروايات عنه في الكفاية: (١٢٢، ت، ٦٧-٦٨هـ).

(١٠) الكفاية: (١٢١، ت، ٦٧هـ).

(١١) في (ش) و(ف): «حديث».

(١٢) هو الحافظ: أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري، توفي سنة (٢٢٤هـ)، انظر:

الأنساب ٨٨/٤، والسير ١٠/٢٦٥.

(١٣) في (ع): «كتبت عند عارم [وهو يقرأ، وكتبت عند] عمر بن مرزوق [وهو يقرأ]...»

ولا داعي لهذه الإضافة؛ ذلك لأن من صنيع المصنف الاختصار في هذا الكتاب، وهذا من ذاك.

فَجَلَسَ^(١) إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ وَهُوَ يُمْلِي وَالِدَارُقُطْنِيُّ يَنْسَخُ جُزْءًا، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: لَا يَصِحُّ سَمَاعُكَ وَأَنْتَ تَنْسَخُ. فَقَالَ: فَهَمِي لِلْإِمْلَاءِ بِخِلَافِ فَهْمِكَ. فَقَالَ لَهُ: كَمْ أَمْلَى الشَّيْخُ حَدِيثًا إِلَى الْآنَ؟ فَقَالَ الدَّارُقُطْنِيُّ: ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَدِيثًا. ثُمَّ سَرَدَهَا كُلَّهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ بِأَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا فَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْهُ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

قُلْتُ: وَكَانَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ -تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ- يَكْتُبُ فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ، وَيَنْعَسُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَيَرُدُّ عَلَى الْقَارِئِ رَدًّا جَيِّدًا بَيْنًا وَاضِحًا؛ بِحَيْثُ يَتَعَجَّبُ الْقَارِئُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَغْلُطُ فِيمَا فِي يَدِهِ، وَهُوَ مُسْتَقِظٌ وَالشَّيْخُ نَاعِسٌ وَهُوَ أَتْبَهُ مِنْهُ، ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٤): وَكَذَلِكَ التَّحَدُّثُ فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ، وَمَا إِذَا كَانَ الْقَارِئُ سَرِيعَ الْفَرَاءَةِ، أَوْ كَانَ السَّامِعُ بَعِيدًا مِنَ الْقَارِئِ. ثُمَّ اخْتَارَ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ الْيَسِيرُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَفْهَمُ مَا يُقْرَأُ مَعَ النَّسْخِ فَالسَّمَاعُ صَحِيحٌ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْبَرَ ذَلِكَ بِالْإِجَازَةِ بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ.

قُلْتُ^(٥): هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي زَمَانِنَا الْيَوْمَ؛ أَنَّ^(٦) يَحْضُرَ مَجْلِسَ السَّمَاعِ مَنْ يَفْهَمُ وَمَنْ لَا يَفْهَمُ، وَالْبَعِيدُ مِنَ الْقَارِئِ وَالنَّاعِسُ وَالْمُتَحَدِّثُ، وَالصَّبِيَّانَ الَّذِينَ لَا يَنْضَبِطُ أَمْرُهُمْ، بَلْ يَلْعَبُونَ غَالِبًا، وَلَا يَسْتَغْلَوْنَ لِمُجَرَّدِ السَّمَاعِ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ قَدْ كَانَ يُكْتُبُ لَهُمُ السَّمَاعُ بِحَضْرَةِ شَيْخِنَا الْحَافِظِ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمِزِّيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَبَلَغَنِي عَنِ الْقَاضِي تَقِيِّ الدِّينِ سُلَيْمَانَ الْمَقْدِسِيِّ أَنَّهُ زُجِرَ فِي مَجْلِسِهِ الصَّبِيَّانُ

(١) في الأصل: «مجلس».

(٢) هذه القصة أوردتها الخطيب في تاريخ بغداد ٣٤/١٢، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٤٥٣/١٦.

(٣) «والله أعلم» لم ترد في الأصل، و(ع).

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٦١. (٥) «قلت» لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) في الأصل و(ع): «أنه».

عَنِ اللَّعِبِ، فَقَالَ: لَا تَزْجُرُوهُمْ؛ فَإِنَّا إِنَّمَا سَمِعْنَا مِنْهُمْ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ الْعَلَمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ: يَكْفِيكَ مِنَ الْحَدِيثِ شِمُّهُ^(١). وَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَاطِ، وَقَدْ كَانَتْ الْمَجَالِسُ تُعْقَدُ بِبَغْدَادَ وَيَعْبَرُهَا مِنَ الْبِلَادِ، فَيَجْتَمِعُ الْفَتَا مِنْ النَّاسِ، بَلِ الْأُلُوفُ الْمُؤَلَّفَةُ، وَيَضَعُدُ الْمُسْتَمْلِي عَلَى الْأَمَاكِنِ الْمُرْتَفَعَةِ^(٢)، وَيُبْلَغُونَ عَنِ الْمَشَايخ مَا يُمْلُونَ، فَيُحَدِّثُ النَّاسُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ، مَعَ مَا يَقَعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَجَامِعِ^(٣) مِنَ اللَّفْظِ وَالْكَلَامِ. وَحَكَى الْأَعْمَشُ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي حُلُقَةِ إِبْرَاهِيمَ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ أَحَدُهُمْ بِالْكَلِمَةِ جَيِّدًا اسْتَفْهَمَهَا مِنْ جَارِهِ^(٤).

قُلْتُ^(٥): وَقَدْ وَقَعَ هَذَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَغَيْرِهِمَا فَهَذَا^(٦) هُوَ الْأَصْلَحُ لِلنَّاسِ وَإِنْ كَانَ^(٧) قَدْ تَوَرَّعَ آخَرُونَ وَشَدَّدُوا فِي ذَلِكَ وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَعٌ^(٨):

وَيَجُوزُ السَّمَاعُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ^(٩)، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يَرُوُونَ عَنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاخْتَجَّ بَعْضُهُمْ^(١٠) بِحَدِيثٍ: «حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(١١)، وَقَالَ

(١) رواه عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٤١٣/١، والبقاعي في النكت الوفية ٢٥٣/أ.

(٢) كان في الأصل: «الرفيعة»، وصححت في الهامش إلى المرتفعة، ولعلها من تصحيحات

ابن كثير، والله أعلم.

(٤) الكفاية: (١٢٩، ٧٢هـ).

(٣) في الأصل: «الجامع».

(٦) في (ش) و(ف): «وهذا».

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

(٨) لم ترد في (ش) و(ف).

(٧) لم ترد في (ش) و(ف).

(٩) انظر: نكت الزركشي ٤٩٩/٣.

(١٠) منهم عبد الغني بن سعيد الحافظ. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٦٤.

(١١) الحديث في صحيح البخاري ١/١٦٠ (٦١٧) و٣/٣٧ (١٩١٨)، وصحيح مسلم ٣/٢

(٣٨٠) (٧). وانظر: تمام تخريجه في تحقيقنا لمعرفة أنواع علم الحديث: ٢٦٤ هامش (٤).

بَعْضُهُمْ^(١) عَنْ شُعْبَةَ: إِذَا حَدَّثَكَ مَنْ لَا تَرَى شَخْصَهُ فَلَا تَرَوِهِ عَنْهُ؛ فَلَعَلَّهُ شَيْطَانٌ قَدْ تَصَوَّرَ فِي صُورَتِهِ، فَيَقُولُ: حَدَّثْنَا، أَخْبَرَنَا. وَهَذَا عَجِيبٌ غَرِيبٌ جِدًّا.

فَرْعٌ^(٢):

إِذَا حَدَّثَهُ بِحَدِيثٍ ثُمَّ قَالَ: لَا تَرَوِهِ عَنِّي. أَوْ: رَجَعْتُ عَنْ اسْتِمَاعِكَ. وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَبْدُ مُسْتَنَدًا سِوَى الْمَنْعِ الْيَاسِ^(٣)، أَوْ أَسْمَعَ قَوْمًا فَخَصَّ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ: لَا أُجِيزُ لِفُلَانٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنِّي شَيْئًا^(٤). فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، وَلَا الْتِفَاتٍ إِلَى قَوْلِهِ^(٥)، وَقَدْ حَدَّثَ النَّسَائِيُّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَسْكِينٍ، وَالْحَالَةَ هَذِهِ، وَأَفْتَى الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي بِذَلِكَ^(٦).

الْقِسْمُ^(٧) الثَّلَاثُ: الْإِجَازَةُ: وَالرَّوَايَةُ بِهَا جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَادَّعَى الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ^(٨)، وَنَقَضَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٩) بِمَا رَوَاهُ الرَّبِيعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ مَنَعَ مِنَ الرَّوَايَةِ بِهَا^(١٠)، وَبِذَلِكَ قَطَعَ الْمَاوَرِدِيُّ^(١١)، وَعَزَاهُ إِلَى مَذْهَبِ

(١) منهم الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٥٩٩، وابن عدي في مقدمة الكامل ١١٧/١.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف).

(٣) أي الخالي من العلة والمستند.

(٤) لم ترد في الأصل.

(٥) انظر: المحدث الفاصل ٤٥١-٤٥٢، والإلماع: ١١٠، ونكت الزركشي ٣/٥٠٠.

(٦) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/٤١٥.

(٧) لم ترد في الأصل و(ع) وجعلها محقق (ش) وناشر (ف) بين معكوفتين.

(٨) الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل: ٢٥٢، وانظر الإلماع: ٨٩.

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٦٦.

(١٠) انظر: الكفاية (٤٥٥ ت، ٣١٧ هـ)، والبحر المحيط ٤/٣٩٧، ومحاسن الاصطلاح:

١٤٨.

(١١) الحاوي ٢٠/١٤٦.

الشَّافِعِيُّ، وَكَذَلِكَ قَطَعَ بِالْمَنْعِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ^(١) بَنُ مُحَمَّدٍ الْمَرُورُوذِي صَاحِبُ التَّعْلِيلَةِ، وَقَالَ جَمِيعًا: لَوْ جَازَتْ الرُّوَايَةُ بِالْإِجَازَةِ لَبَطَلَتْ الرَّحْلَةُ. وَكَذَا رُويَ عَنْ شُعْبَةَ^(٢) بَنِ الْحَجَّاجِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَحُقَافِهِ، وَمِمَّنْ أَبْطَلَهَا إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ وَأَبُو الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٣) وَأَبُو نَصْرِ الْوَائِلِيُّ السَّجَزِيُّ^(٤)، وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ لَقِيَهُمْ، ثُمَّ هِيَ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا^(٥): إِجَازَةٌ مِنْ مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّنٍ فِي مُعَيَّنٍ، بِأَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُكَ أَنْ تَرُويَ عَنِّي هَذَا الْكِتَابَ أَوْ هَذِهِ الْكُتُبَ. وَهِيَ الْمُنَاوَلَةُ، فَهَذِهِ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ حَتَّى الظَّاهِرِيَّةِ، لَكِنْ خَالَفُوا فِي الْعَمَلِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمُرْسَلِ عِنْدَهُمْ إِذْ لَمْ يَتَّصِلِ السَّمَاعُ.

الثَّانِي: إِجَازَةٌ لِمُعَيَّنٍ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرُويَ عَنِّي مَا أَرُويهِ، أَوْ مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي وَمُصَنَّفَاتِي. وَهَذَا مِمَّا يُجَوِّزُهُ الْجُمْهُورُ أَيْضًا رِوَايَةً وَعَمَلًا^(٦).

الثَّالِثُ: الْإِجَازَةُ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُ لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ لِلْمَوْجُودِينَ^(٧)، أَوْ لِمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَتُسَمَّى الْإِجَازَةُ الْعَامَّةَ، وَقَدْ اعْتَبَرَهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْحُقَافِ وَالْعُلَمَاءِ، فَمِمَّنْ جَوَّزَهَا^(٨)

(١) رواه عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٤١٧/١.

(٢) مذهب شعبة في المنع حكاها الخطيب في الكفاية: (٤٥٤ ت، ٣١٦ هـ).

(٣) رواه عنهما الخطيب في الكفاية: (٤٥٣ - ٤٥٥ ت، ٣١٥-٣١٦ هـ).

(٤) نقله عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٤١٧/١.

(٥) في (ش) و(ف): ترقيم متسلسل.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤/٣٩٩-٤٠٠.

(٧) في الأصل: «الموجودين».

(٨) في الأصل: «ممن».

الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(١)، وَنَقَلَهَا عَنْ شَيْخِهِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ
الطَّبْرِيِّ^(٢)، وَنَقَلَهَا أَبُو بَكْرٍ الْحَارِثِيُّ^(٣) عَنْ شَيْخِهِ أَبِي الْعَلَاءِ
الْهَمْدَانِيِّ^(٤) الْحَافِظَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُحَدِّثِي الْمَغَارِبَةِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَأَمَّا^(٥) الْإِجَازَةُ لِلْمَجْهُولِ، أَوْ^(٦) بِالْمَجْهُولِ فَقَاسِدَةٌ، وَلَيْسَ مِنْهَا مَا يَقَعُ مِنَ
الِاسْتِدْعَاءِ لِجَمَاعَةٍ مُسَمَّيْنَ لَا يَعْرِفُهُمُ الْمُجِيزُ، أَوْ لَا يَتَصَفَّحُ انْتِسَابَهُمْ وَلَا عِدَّتَهُمْ،
فَإِنَّ هَذَا سَائِعٌ شَائِعٌ، كَمَا لَا يَسْتَحْضِرُ الْمُسَمِّعُ أَنْسَابَ مَنْ يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ وَلَا
عِدَّتَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ قَالَ: أَجَزْتُ رِوَايَةَ هَذَا الْكِتَابِ لِمَنْ أَحَبَّ رِوَايَتَهُ عَنِّي. فَقَدْ
كَتَبَهُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيُّ^(٧)، وَسَوَّغَهُ غَيْرُهُ وَقَوَّاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٨)،
وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَجَزْتُكَ، وَلَوْلَدِكَ وَنَسْلِكَ وَعَقِبِكَ رِوَايَةَ هَذَا الْكِتَابِ، أَوْ مَا يَجُوزُ
لِي رِوَايَتُهُ. فَقَدْ جَوَّزَهَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ لِرَجُلٍ: أَجَزْتُ لَكَ
وَلِأَوْلَادِكَ وَلِحَبْلِ الْحَبْلَةِ^(٩). وَأَمَّا لَوْ قَالَ: أَجَزْتُ لِمَنْ يُوجَدُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ. فَقَدْ حَكَى
الْخَطِيبُ جَوَّازَهَا عَنِ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى بْنِ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ، وَأَبِي الْفَضْلِ بْنِ عُمَرُوسِ
الْمَالِكِيِّ^(١٠)، وَحَكَاهُ ابْنُ^(١١) الصَّبَّاحِ^(١٢) عَنْ طَائِفَةٍ، ثُمَّ ضَعَّفَ ذَلِكَ، وَقَالَ: هَذَا

١٩ ب

(١) الإجازة للمعْدوم والمجهول: ٨٠.

(٢) الإجازة للمعْدوم والمجهول: ٨٠، والإلماع: ٩٨.

(٣) نقله الزركشي في نكته ٥١٧/٣، والعراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٤١٩/١.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «الهمداني» بالبدال المهملة.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) لم ترد في (ش) و(ف).

(٧) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٤٢٥/١.

(٨) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧١.

(٩) انظر: الإجازة للمعْدوم والمجهول: ٧٩، والكفاية: (٤٦٥، ت، ٣٢٥هـ)، والإلماع: ١٠٥.

(١٠) الإجازة للمعْدوم والمجهول: ٨١، وانظر الإلماع: ١٠٢.

(١١) «ابن» كررت في الأصل.

(١٢) انظر: البحر المحيط ٤٠١/٤.

يُبْنَى^(١) عَلَى أَنَّ الْإِجَازَةَ إِذْنٌ أَوْ مُحَادَثَةٌ، وَكَذَلِكَ ضَعَّفَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢)، وَأُورِدَ الْإِجَازَةُ لِلطُّفْلِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يُخَاطَبُ مِثْلُهُ، وَذَكَرَ الْخَطِيبُ أَنَّهُ قَالَ لِلْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ: إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَالَ: لَا تَصِحُّ الْإِجَازَةُ إِلَّا^(٣) لِمَنْ لَا يَصِحُّ سَمَاعُهُ. فَقَالَ: قَدْ يُخْبِرُ^(٤) الْغَائِبُ عَنْهُ، وَلَا يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْهُ^(٥). ثُمَّ رَجَّحَ الْخَطِيبُ صِحَّةَ الْإِجَازَةِ لِلصَّغِيرِ، قَالَ: وَهُوَ الَّذِي رَأَيْنَا كَافَّةً شُبُوحَنَا يَفْعَلُونَهُ؛ يُجِيزُونَ لِلْأَطْفَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ أَعْمَارِهِمْ، وَلَمْ نَرَهُمْ أَجَازُوا لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا فِي الْحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦). وَلَوْ قَالَ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِّي مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِمَّا سَمِعْتَهُ وَمَا سَأَسْمِعُهُ. فَالْأَوَّلُ جَيِّدٌ، وَالثَّانِي فَاسِدٌ. وَقَدْ حَاوَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٧) تَخْرِيجَهُ عَلَى أَنَّ الْإِجَازَةَ إِذْنٌ كَالْوَكَالَةِ، وَفِيمَا لَوْ قَالَ: وَكَثَّلْتُكَ فِي بَيْعِ مَا سَأْمَلِكُكَ. خِلَافٌ.

وَأَمَّا الْإِجَازَةُ فِيمَا يَرَوِيهِ إِجَازَةً، فَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ الرَّوَايَةُ بِالْإِجَازَةِ عَلَى الْإِجَازَةِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ، وَمِمَّنْ^(٨) نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَشَيْخُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عُقْدَةَ، وَالْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَالْخَطِيبُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(٩). قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١٠): وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ^(١١) مَنْ لَا^(١٢) يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(١٣)،

(١) في الأصل: «ينبنى».

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٣.

(٣) لم ترد في الأصل.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «يجيز».

(٥) الكفاية: (٤٦٦ ت، ٣٢٥ هـ).

(٦) الكفاية: (٤٦٦ ت، ٣٢٦ هـ).

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٥.

(٨) في الأصل: «ممن» بدون واو.

(٩) رواه عنهم العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٤٣٣/١.

(١٠) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٥.

(١١) (١٢) «لا» لم ترد في (ش).

(١٢) لم ترد في الأصل.

(١٣) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ١٥٥: «كانه يُشيرُ إلى الإمام العلامة الحافظ

عبد الوهاب الأنماطي؛ فإنه جَمَعَ في ذلك شيئاً». وانظر: نكت الزركشي ٥٢٥/٣.

وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ جَوَازُهُ^(١)، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِتَوْكِيلِ الْوَكِيلِ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: الْمُنَاوَلَةُ: فَإِنْ كَانَ مَعَهَا إِجَازَةٌ مِثْلُ: أَنْ يُنَاوِلَ الشَّيْخُ الطَّالِبَ^(٢) كِتَابًا مِنْ سَمَاعِهِ، وَيَقُولَ لَهُ: ارْزُ هَذَا عَنِّي. أَوْ يَمْلِكُهُ إِيَّاهُ، أَوْ يُعِيرُهُ لِيَنْسَخَهُ ثُمَّ يَرُدَّهُ^(٣) إِلَيْهِ، أَوْ يَأْتِيَهُ الطَّالِبُ بِكِتَابٍ مِنْ سَمَاعِهِ فَيَتَأَمَّلُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: ارْزُ عَنِّي هَذَا^(٤). وَيُسَمَّى هَذَا عَرْضَ الْمُنَاوَلَةِ^(٥)، وَقَدْ قَالَ الْحَاكِمُ^(٦): إِنَّ هَذَا سَمَاعٌ^(٧) عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ. وَحَكْوُهُ^(٨) عَنْ مَالِكٍ نَفْسِهِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمُجَاهِدٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ مِنَ الْمَكِّيِّينَ، وَعَلْقَمَةَ، وَإِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيَّ مِنَ الْكُوفَةِ، وَقَتَادَةَ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ، وَأَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيَّ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَابْنَ وَهْبٍ وَابْنَ الْقَاسِمِ، وَأَشْهَبَ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، وَنَقَلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَشَائِخِنَا. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٩): «وَقَدْ خَلَطَ فِي كَلَامِهِ عَرْضَ الْمُنَاوَلَةِ بِعَرْضِ الْقِرَاءَةِ».

٢٠ أ

ثُمَّ قَالَ الْحَاكِمُ^(١٠): وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ فُقَهَاءِ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ، أَفْتَوْا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ^(١١) أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْهُ سَمَاعًا، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ،

(١) قال النووي في روضة الطالبين ١١/١٠٨: «وهو الصواب الذي قُطِعَ به الحفاظُ الأعلامُ من أصحابنا وغيرهم».

(٢) في الأصل: «لِلطَّالِبِ».

(٣) لم ترد في الأصل.

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٨، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٤٣٩.

(٥) معرفة علوم الحديث: ٢٥٧-٢٥٨.

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «إِسْمَاعِ».

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «بلغ».

(٨) كتب الناسخ في هذا الموضع: «بلغ».

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٧٩.

(١٠) معرفة علوم الحديث: ٢٥٩-٢٦٠.

(١١) في (ش) و(ف) و(ع): «الحرام والحلال» بالتقديم والتأخير.

وَأَسْحَاقُ وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَالْبُؤَيْطِيُّ،
وَالْمُزَنِّي، وَعَلَيْهِ عَهْدُنَا أَتَمَّتْنَا، وَإِلَيْهِ دَهَبُوا، وَإِلَيْهِ نَذَهَبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ
يَمْلِكْهُ الشَّيْخُ الْكِتَابَ، وَلَمْ يُعِرْهُ إِيَّاهُ فَإِنَّهُ مُنْحَطٌّ عَمَّا قَبْلَهُ، حَتَّى إِنْ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:
هَذَا مِمَّا لَا فَايِدَةَ فِيهِ، وَتَبَقَّى مُجَرَّدَ إِجَارَةٍ.

قُلْتُ: أَمَّا إِذَا كَانَ الْكِتَابُ مَشْهُورًا كَالْبَحَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ ^(١)، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ فَهُوَ كَمَا لَوْ مَلَكَهُ، أَوْ أَعَارَهُ إِيَّاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ تَجَرَّدَتِ الْمُنَاوَلَةُ عَنِ الْإِذْنِ فِي الرِّوَايَةِ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا. وَحَكَى الْخَطِيبُ ^(٢) عَنْ بَعْضِهِمْ جَوَازَهَا. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(٣): وَمِنَ النَّاسِ مَنْ جَوَّزَ الرِّوَايَةَ بِمُجَرَّدِ إِعْلَامِ الشَّيْخِ لِلطَّلَابِ أَنَّ هَذَا سَمَاعُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيَقُولُ الرَّائِي بِالْإِجَازَةِ: أَنْبَأْنَا. فَإِنْ قَالَ: إِجَازَةٌ. فَهُوَ أَحْسَنُ، وَيَجُوزُ: أَنْبَأْنَا، وَحَدَّثْنَا، عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ^(٤)، وَقَدْ سَلَفَ ^(٥) النَّقْلُ عَنْ جَمَاعَةٍ أَنَّهُمْ جَعَلُوا عَرْضَ الْمُنَاوَلَةِ الْمَقْرُونِ بِالْإِجَازَةِ بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ، فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: حَدَّثْنَا، وَأَخْبَرْنَا. بِلَا إِشْكَالٍ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ ^(٦) الْمُحَدِّثِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ: حَدَّثْنَا، وَلَا أَخْبَرْنَا. بَلْ مُقَيَّدًا، وَكَانَ الْأَوَّاعِي يُخَصِّصُ الْإِجَازَةَ بِقَوْلِهِ: خَبَرْنَا. بِالتَّشْدِيدِ ^(٧).

الْقِسْمُ الْخَامِسُ: الْمَكَاتِبُ: بِأَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ فَهُوَ كَالْمُنَاوَلَةِ الْمَقْرُونَةِ بِالْإِجَارَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا إِجَارَةٌ، فَقَدْ جَوَزَ

(۱) فی (ش) و (ف): «ومسلم».

(٢) الكفاية: (٤٦٩ ت، ٣٤٨ هـ).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٨١.

(٤) حكى ذلك عن الزهري ومالك وغيرهما. انظر: المحدث الفاضل: ٤٣٥، والكفاية:

(٤٧٠ ت، ٣٢٩ هـ).

(۵) فی (ش) و(ف) و(ع): «تقدم».

(٦) انظر: الكفاية: (٤٧٢ت، ٣٣٠هـ)، والإلماع: ١٣٢، والإحكام في أصول الأحكام ١٠١/٢.

(٧) أسنده الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٤٣٢.

الرَّوَايَةُ بِهَا أُثْبِتُ^(١) وَمَنْصُورٌ^(٢) وَاللَّيْثُ^(٣)، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ^(٤) وَالْأَصُولِيِّينَ^(٥)، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ أَقْوَى مِنَ الْإِجَازَةِ الْمَجْرَدَةِ، وَقَطَعَ الْمَاوَرَدِيُّ^(٦) بِمَنْعِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَجَوَّزَ اللَّيْثُ وَمَنْصُورٌ فِي الْمَكَاتِبَةِ أَنْ يَقُولَ: أَخْبَرَنَا، وَحَدَّثَنَا. مُطْلَقًا^(٧)، وَالْأَحْسَنُ الْأَلَيْقُ تَقْيِيدُهُ بِالْمَكَاتِبَةِ.

الْقِسْمُ السَّادِسُ: إِعْلَامُ الشَّيْخِ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ سَمَاعُهُ مِنْ فُلَانٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ، فَقَدْ سَوَّغَ الرَّوَايَةَ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ طَوَائِفُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ؛ مِنْهُمْ ابْنُ جُرَيْجٍ^(٨)، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ^(٩)، وَاخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ^(١٠): لَوْ أَعْلَمَهُ بِذَلِكَ، وَنَهَاةً عَنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ فَلَهُ رِوَايَتُهُ، كَمَا لَوْ نَهَاةً عَنْ رِوَايَةٍ^(١١) مَا سَمِعَهُ مِنْهُ.

٢١ أ

(١) نقله عنه الخطيب في الكفاية: (٤٨١ ت، ٣٣٧ هـ) و(٤٩٠ ت، ٣٤٣-٣٤٤ هـ)، والقاضي عياض في الإلماع: ٨٥.

(٢) أسنده إليه الخطيب في الكفاية: (٤٨١ ت، ٣٣٧ هـ) و(٤٩٠ ت، ٣٤٣-٣٤٤ هـ)، والقاضي عياض في الإلماع: ٨٥.

(٣) أسنده إليه الخطيب في الكفاية: (٤٩٠-٤٩١ ت، ٣٤٤ هـ).

(٤) منهم الحسين بن إسماعيل المحاملي. انظر: الإلماع: ٨٤.

(٥) منهم الرازي. انظر: المحصول ٢/٦٤٥، وأبو حامد الإسفراييني والمحاملي. انظر: نكت الزركشي ٣/٥٤٥.

(٦) الحاوي ٢٠/١٤٧. (٧) انظر: الكفاية: (٤٨٩ ت، ٣٤٣ هـ).

(٨) انظر: الإلماع: ١١٥.

(٩) انظر: البحر المحيط ٤/٣٩٥، وشرح التبصرة والتذكرة ١/٤٥٣.

(١٠) منهم الرامهرمزي. انظر: المحدث الفاصل: ٤٥١-٤٥٢، والكفاية: (٤٩٨-٤٩٩ ت، ٣٤٨ هـ)، والإلماع: ١١٠.

(١١) في (ف): «روايته».

القِسْمُ السَّابِعُ: الوَصِيَّةُ: بِأَنْ يُوصِيَ بِكِتَابٍ لَهُ^(١) كَانَ يَرْوِيهِ لِشَخْصٍ، فَقَدْ تَرَخَّصَ بَعْضُ السَّلَفِ فِي رِوَايَةِ الْمُوصَى لَهُ ذَلِكَ^(٢) الْكِتَابُ عَنِ الْمُوصِي، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِالْمُنَاوَلَةِ وَبِالْإِعْلَامِ بِالرِّوَايَةِ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣): وَهَذَا بَعِيدٌ، وَهُوَ إِمَّا زَلَّةٌ عَالِمٍ أَوْ مُتَأَوِّلٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِذَلِكَ رِوَايَتَهُ عَنْهُ^(٤) بِالْوَجَادَةِ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

القِسْمُ الثَّامِنُ: الْوَجَادَةُ: وَصُورَتُهَا أَنْ يَجِدَ حَدِيثًا أَوْ كِتَابًا بِخَطِّ شَخْصٍ بِإِسْنَادِهِ، فَلَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ، فَيَقُولُ: وَجَدْتُ بِخَطِّ^(٦) فُلَانٍ: حَدَّثَنَا^(٧) فُلَانٌ. وَيُسْنِدُهُ، وَيَقَعُ هَذَا كَثِيرًا فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَقُولُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ: وَجَدْتُ^(٨) بِخَطِّ أَبِي: حَدَّثَنَا فُلَانٌ. وَيَسُوقُ الْحَدِيثَ، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: قَالَ فُلَانٌ. إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَدْلِيلٌ يُوْهِمُ اللَّقْيَ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٩): وَجَازَفَ بَعْضُهُمْ^(١٠)، فَأُطْلِقَ فِيهِ:

(١) لم ترد في الأصل.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «بذلك».

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٨٨.

(٤) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) أنكر ابن أبي الدم (كما في تدريب الراوي ٦٠/٢) على ابن الصلاح هذا؛ إذ قال: «الوصية

أرفع رتبة من الوجدادة بلا خلاف، وهي معمول بها عند الشافعي وغيره، فهذا أولى» انظر:

نكت الزركشي ٣/ ٥٥٠-٥٥١، وفتح المغيث ١٣٣/٢.

(٦) قال الزركشي في نكته ٣/ ٥٥٣: «وهذا إنما يصح إذا تحقق أنه خطه بأن كتبه بحضوره وهو

يراه، أو قال له: هذا خطي. وإلا فليقل: رأيت مكتوباً بخط ظننت أنه خط فُلَانٍ. فَإِنَّ الْخَطَّ

قد يُشَبَّهُ الْخَطَّ. وبذلك عَبَّرَ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى. انظر: الْمُسْتَصْفَى ١/ ١٦٦.

(٧) في الأصل: «حديثاً».

(٨) انظر على سبيل المثال مسند الإمام أحمد ١/ ٧٢ و١٢٣ و٢/ ٤٧ و٣/ ٤٠٢ و٤/ ٢٤٥

و٥/ ٦٢ و٦/ ٣٣٩.

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٨٩-٢٩٠.

(١٠) منهم إسحاق بن راشد. رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١١٠ ومن طريقه القاضي

عياض في الإلماع: ١١٩ ومنهم أيضاً المرزباني، وأبو نعيم الأصبهاني. انظر: تاريخ بغداد

٣/ ١٣٥، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٢٨١-٢٨٢.

حَدَّثَنَا أَوْ أَخْبَرَنَا^(١). وَانْتَقَدَ ذَلِكَ عَلَى فَاعِلِهِ، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ فِيمَا وَجَدَ مِنْ تَصْنِيفِهِ بِغَيْرِ خَطِّهِ: ذَكَرَ فُلَانٌ، وَقَالَ فُلَانٌ. أَيْضًا، وَيَقُولُ: بَلَّغَنِي عَنْ فُلَانٍ. فِيمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْ تَصْنِيفِهِ أَوْ مُقَابَلَةِ كِتَابِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: الْوِجَادَةُ^(٢) لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الرِّوَايَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَةُ عَمَّا وَجَدَهُ فِي الْكِتَابِ، وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا، فَمَنْعَ مِنْهُ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، فِيمَا حَكَاهُ بَعْضُهُمْ^(٣)، وَنُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ جَوَازُ الْعَمَلِ بِهَا^(٤). قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٥): وَقَطَعَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(٦) مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الْأُصُولِ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا عِنْدَ حُصُولِ^(٧) الثَّقَةِ بِهِ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٨): وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا يَتَّجِهْ غَيْرُهُ فِي الْأَعْصَارِ الْمُتَأَخَّرَةِ؛ لِتَعَذُّرِ شَرْطِ^(٩) الرِّوَايَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ. يَعْنِي: فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مُجَرَّدُ وَجَادَاتٍ.

٢١ ب

قُلْتُ: وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِلَيْكُمْ إِسْمَانَا؟». قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ. قَالَ: «وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ». وَذَكَرُوا

(١) في الأصل: «وَأُنْبَأَنَا».

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «والوجدادة».

(٣) ونقل العراقي في شرح التبصرة ٤٥٩/١ عن القاضي عياض أنه قال: «اختلف أئمة الحديث والفقهاء والأصول مع اتفاقهم على منع النقل، والرواية به، فمعظم المحديثين والفقهاء من المالكية وغيرهم لا يرون العمل به». وانظر: الإلماع: ١٢٠.

(٤) انظر: الإلماع: ١٢٠، وشرح التبصرة والتذكرة ٤٥٩/١.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩١.

(٦) عنى بذلك الجويني وكلامه في البرهان ٤١٦/١ (٥٩٢).

(٧) في (ش): «حصوله».

(٨) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩١.

(٩) في (ش) و(ف) و(ع): «شروط».

الأنبياء، قَالَ^(١): «وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ». قَالُوا: فَتَحْنُ. قَالَ: «وَكَيْفَ لَا تُؤْمِنُونَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ». قَالُوا: فَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يَحْدُونَ صُحُفًا يُؤْمِنُونَ بِمَا فِيهَا...»^(٢) وَقَدْ ذَكَرْنَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ وَلَفْظِهِ فِي (شَرْحِ الْبُخَارِيِّ) - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَدْحٌ مِنْ عَمَلٍ بِالْكِتَابِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِمُجَرِّدٍ^(٣) الْوَجَادَةِ لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).



(١) في (ش) و(ف) و(ع): «فقال».

(٢) أخرجه البزار كما في كشف الأستار «٢٨٤٠» من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أنس، به. قال البزار عَقِبَهُ: «غريبٌ من حديث أنس». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦٥/١٠: «فيه سعيد بن بشير، وقد اختلف فيه، فوثقه قومٌ وضعفه آخرون، وبقية رجاله ثقات». انظر: ميزان الاعتدال ١٢٨/٢ - ١٣٠ (٣١٤٣).

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «بمجرد».

(٤) جاء في هذا الموضع من خط ابن كثير: «بلغ كتابه الفقير إلى الله عبد الرحيم سماعًا ومقابلةً مع الأصل كتبه ابن كثير الشافعي» وهذا دليل على اعتناء ابن كثير بهذه النسخة وبكاتبها، والحمد لله على توفيقه.

النوع الخامس والعشرون في كتابة الحديث وضبطه وتقييده^(١)

قَدْ وَرَدَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)^(٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا سِوَى الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ».

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣) وَمِمَّنْ رَوَيْنَا عَنْهُ كَرَاهَةً ذَلِكَ: عُمَرُ^(٤) وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ، وَأَبُو مُوسَى وَأَبُو سَعِيدٍ^(٥)، فِي جَمَاعَةٍ آخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

قَالَ: وَمِمَّنْ رَوَيْنَا عَنْهُ إِبَاحَةً ذَلِكَ أَوْ فَعَلَهُ: عَلِيٌّ^(٦)

(١) لم ترد في (ش) و(ف). (٢) صحيح مسلم ٢٢٩/٨ (٣٠٠٤).

وأخرجه أحمد ١٢/٣ و٢١ و٣٩ و٤٦ و٥٦، والدارمي (٤٥٦)، والنسائي في الكبرى (٨٠٠٨)، وفي فضائل القرآن (٣٣) جميعهم من طريق همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، به مرفوعًا.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٢.

(٤) قال الزركشي ٥٥٦/٣: «هكذا قال ابن شاهين في كتاب النسخ والمنسوخ. وقد جاء عن عمر الجواز»، قال الحاكم في مستدركه ١٠٦/١: قد صحَّت الرواية عن عمر بن الخطاب أنه قال: «فَيَدُّوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ».

(٥) عَقَّبَ الزركشي على ذلك فقال في نكته ٥٥٨/٣: «بل جاء عن أبي سعيد أنه استأذن النبي ﷺ في كِتَابِ الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ» رواه الخطيب في كتاب تقييد العلم. قلت: انظر: تقييد العلم: ٣٦، وقد رواه أيضًا الدارمي (٤٥٧)، والترمذي (٢٦٦٥) فعزَّوه إليهما أفضل.

(٦) رواه عنه البخاري في صحيحه ٣٨/١ (١١١)، والخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٨٨-٩١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧١/١.

وَابْنُهُ الْحَسَنُ^(١)، وَأَنَسُ^(٢) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ^(٣)، فِي جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

قُلْتُ: وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اُكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»^(٤)، وَقَدْ تَحَرَّرَ هَذَا الْفَضْلُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِنَا (الْمُقَدِّمَاتِ)، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ: لَعَلَّ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ كَانَ حِينَ يُخَافُ^(٥) التَّبَاسُّهُ بِالْقُرْآنِ، وَالْإِذْنَ فِيهِ حِينَ أُمِنَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦).

وَقَدْ حُكِيَ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَعْصَارِ الْمُتَأَخِّرَةِ عَلَى تَسْوِيعِ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُسْتَفِيزٌ، شَائِعٌ ذَائِعٌ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.

(١) رواه عنه الخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٩١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٨٢/١.

(٢) رواه عنه الدارمي (٤٩٧)، والرامهرمزي في المحدث الفاضل: ٣٦٦ و٣٦٨، والخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٩٤-٩٧، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧٣/١، والقاضي عياض في الإلماع: ١٤٧.

(٣) رواه عنه الإمام أحمد في مسنده ١٦٢/٢، والدارمي (٤٩٠)، (٤٩٢)، وأبو داود (٣٦٤٦)، والحاكم في المستدرک ١٠٥-١٠٦، والخطيب البغدادي في تقييد العلم: ٧٤، ٨٢، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧١/١، والقاضي في الإلماع: ١٤٦.

(٤) جزء من حديث طويل، أخرجه أحمد ٢٣٨/٢، والبخاري ٣٨/١ - ٣٩ (١١٢) و٣/١٦٤ - ١٦٥ (٢٤٣٤) و٦/٩ (٦٨٨٠)، ومسلم ٤/١١٠-١١١ (١٣٥٥)، وأبو داود (٢٠١٧) و(٣٦٤٩) و(٤٥٠٥)، والترمذي (٢٦٦٧)، وابن حبان (٣٧١٥)، والدارقطني ٩٨-٩٦/٣، والبيهقي ٥٢/٨، وفي دلائل النبوة ٨٤/٥، والخطيب في الفقيه والمتفقه ٩١/١ كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

(٥) هكذا في الأصل و(ش) و(ف) و(ع) وأشار في الحاشية من الأصل إلى تصحيحها بـ «يخشى» ولعلها من تصحيحات ابن كثير وأبقيتها كما هي؛ لأنه لم يضرب عليها، والله أعلم.

(٦) ينظر معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٣.

٢٢ أ فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَيَنْبَغِي لِكَاتِبِ الْحَدِيثِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ أَنْ يَضْبِطَ مَا يُشَكِّلُ مِنْهُ، أَوْ قَدْ يُشَكِّلُ عَلَى بَعْضِ الطَّلَبَةِ، فِي أَصْلِ الْكِتَابِ نَقْطًا وَشَكْلًا وَإِعْرَابًا، بِمَا^(١) هُوَ الْمُضْطَلَحُ عَلَيْهِ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَوْ قِيلَ^(٢) فِي الْحَاشِيَةِ لَكَانَ حَسَنًا.

وَيَنْبَغِي تَوْضِيحُهُ، وَيُكْرَهُ الدَّقِيقُ^(٣) وَالتَّعْلِيلُ^(٤) فِي الْكِتَابِ لِغَيْرِ عُدْرٍ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لابْنِ عَمِّهِ حَنْبَلٍ - وَقَدْ رَأَاهُ يَكْتُبُ دَقِيقًا -: لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّهُ يَحُونُكَ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ^(٥).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٦) وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ دَائِرَةٌ^(٧)، وَمِمَّنْ بَلَغَنَا عَنْهُ^(٨) ذَلِكَ: أَبُو الرُّنَادِ^(٩)، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ^(١٠).

قُلْتُ: قَدْ رَأَيْتُهُ فِي خَطِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(١١): «وَيَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ الدَّائِرَةُ غُمْلًا، فَإِذَا قَابَلَهَا نَقْطٌ فِيهَا نَقْطَةٌ».

(١) في (ش) و(ف) و(ع): «على ما».

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «قيد».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «التدقيق».

(٤) في (ف): «التعليل» والتعليق خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها، وذهاب أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه، وطمس ما ينبغي إظهار بياضه ونحو ذلك. انظر: فتح المغيث ٢/ ٢٥٠.

(٥) أخرجه الخطيب في الجامع (٥٣٧)، وابن السمعاني في أدب الإملاء: ١٦٧.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٧-٢٩٨.

(٧) انظر: الجامع لأخلاق الراوي ٢٧٢/١ قبيل (٥٧٠).

(٨) كذا في الأصل و(ش) و(ف) و(ع)، وأشار ناسخ الأصل في الحاشية إلى تصحيحها بـ «منه» ولعلها من تصحيحات ابن كثير، والله أعلم.

(٩) المحدثات الفاضل: ٦٠٦ (٨٨٢)، والجامع لأخلاق الراوي ٢٧٢/١ (٥٧١).

(١٠) الجامع لأخلاق الراوي ٢٧٣/١. (١١) الجامع لأخلاق الراوي ٢٧٣/١.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١): وَيُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فُلَانٍ. فَيَجْعَلَ (عَبْدُ) فِي^(٢) آخِرِ سَطْرِ، وَالْجَلَالَةَ فِي أَوَّلِ السَّطْرِ، بَلْ يَكْتُبُهُمَا فِي سَطْرٍ وَاحِدٍ^(٣).

قَالَ: وَلِيَحَافِظَ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ^(٤) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ فَلَا يَسَاءُ^(٥)، فَإِنَّ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا^(٦).

قَالَ: وَمَا وَجَدَ مِنْ خَطِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الرُّوَايَةَ^(٧).

قَالَ الْخَطِيبُ: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٨) نُظْقًا لَا خَطَأَ^(٩).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١٠): وَلْيُكْتَبِ الصَّلَاةُ وَالتَّسْلِيمُ مُجْلَسَةً لَا رَمَزًا قَالَ: وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ: عَلَيْهِ السَّلَامُ. يَعْنِي: وَلْيُكْتَبَ: ﷺ وَأُضِحَّةً كَامِلَةً.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٨.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف).

(٣) انظر: الجامع لأخلاق الراوي ٢٦٨/١، ونكت الزركشي ٥٧٥/٣، والتقييد: ٢٠٨.

(٤) لم ترد في الأصل و(ع) وأشار محقق (ع) إلى أنها زيادة في المطبوع.

(٥) انظر: نكت الزركشي ٥٧٦/٣-٥٧٩، والمحاسن: ١٧٥.

(٦) قال النووي: «وكذا التَّزْهِي والتَّزْهِي على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار». انظر: التقريب مع التدريب ٧٦/٢.

(٧) قال الزركشي ٥٧٩/٣: «ويَدُلُّ على ذلك أنه كان لا يرى تبديلَ لفظ: النبي بالرسول في الرواية، وإن لم يختلف المعنى».

(٨) في الأصل: «صلى عليه وسلم».

(٩) قال البلقيني في المحاسن: ١٧٦: «لا يقال: لعلَّ سببه أنه كان يكتب عَجَلًا لأمر اعتاده، فيترك ذلك للعجلة لا للتقييد بالرواية وشبهها؛ لأننا نقول: ترك مثل هذا الثواب بسبب الاستعجال، لا ينبغي أن يُنسب للعلماء الجبال».

(١٠) ينظر معرفة أنواع علم الحديث: ٢٩٩.

قَالَ: وَلِيُقَابِلَ^(١) أَصْلُهُ بِأَصْلٍ مُعْتَمَدٍ^(٢) مَعَ^(٣) نَفْسِهِ أَوْ^(٤) غَيْرِهِ مِنْ^(٥) مَوْثُوقٍ بِهِ ضَابِطٍ. قَالَ: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ شَدَّدَ وَقَالَ: لَا يُقَابِلُ إِلَّا مَعَ نَفْسِهِ، قَالَ: وَهَذَا مَرْفُوضٌ مَرْدُودٌ^(٦).

وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّخْرِيجِ وَالتَّضْيِيبِ وَالتَّضَحِيحِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الإِصْطِلَاحَاتِ الْمُطْرَدَةِ وَالْخَاصَّةِ، مَا أَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ جَدًّا^(٧).

وَتَكَلَّمَ عَلَى كِتَابَةِ (ح) بَيْنَ الإِسْنَادَيْنِ، وَأَنَّهَا (ح) مُهْمَلَةٌ، مِنَ التَّحْوِيلِ أَوْ الْحَائِلِ بَيْنَ الإِسْنَادَيْنِ، أَوْ عِبَارَةً عَنْ قَوْلِهِ الْحَدِيثَ.

قُلْتُ: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا خَاءٌ مُعْجَمَةٌ، أَيْ إِسْنَادٌ آخَرُ، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ، وَحَكَى بَعْضُهُمُ الإِجْمَاعَ عَلَيْهِ.



(١) قال الزركشي ٥٨٢/٣: «ويقال: قَابَلَ بِالْكَتَابِ قِبَالًا وَمُقَابَلَةً، أَيْ: جَعَلَهُ قُبَالَتَهُ، وَجَعَلَ فِيهِ كَلِمًا فِي الْآخِرِ، وَمِنْهُ: مَنَازِلُ الْقَوْمِ تَتَقَابَلُ، أَيْ: يُقَابِلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَعَارَضَةِ، يُقَالُ: عَارَضْتُ بِالْكِتَابِ الْكِتَابَ، أَيْ: جَعَلْتُ مَا فِي آخِرِهَا مِثْلَ مَا فِي الْآخِرِ، مَأْخُودٌ مِنْ: عَارَضْتُهُ بِالثَّوبِ، إِذَا أَعْطَيْتُهُ وَأَخَذْتَ غَيْرَهُ».

(٢) انظر: نكت الزركشي ٥٨٠/٣.

(٣) فِي (ش) وَ(ف): «وَمَعَ».

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ(ع): «وَمَعَ»، وَأَشَارَ مُحَقِّقُ (ع) إِلَى أَنَّهَا «أَوْ» فِي الْمَطْبُوعِ فَقَطْ.

(٥) لَمْ تَرِدْ فِي (ش).

(٦) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٠٠-٣٠٢.

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٠٦.

النوع السادس والعشرون

في "صفة رواية الحديث"^(١)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣): شَدَّدَ قَوْمٌ فِي الرُّوَايَةِ، فَاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ الرُّوَايَةُ مِنْ حِفْظِ الرَّاويِ أَوْ تَذَكُّرِهِ، وَحَكَاهُ عَنْ مَالِكٍ^(٤)، وَأَبِي حَنِيفَةَ^(٥)، وَأَبِي بَكْرٍ الصَّيْدَلَانِيِّ^(٦) الْمَرْوَزِيِّ^(٧).

وَاکْتَفَى آخَرُونَ -وَهُمُ الْجُمْهُورُ- بِثُبُوتِ سَمَاعِ الرَّاويِ لِذَلِكَ الَّذِي يَسْمَعُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ يَحْطُ غَيْرِهِ، وَإِنْ غَابَتْ عَنْهُ النُّسْخَةُ، إِذَا كَانَ الْعَالِبُ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتَهَا مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ^(٨).

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) انظر في صفة رواية الحديث:

إرشاد طلاب الحقائق ١/ ٢٧٣-٣٣٣، والتقريب مع التدريب ٢/ ٩٢، والمنهل الروي: ٦٣، والخلاصة: ٨٨، ومحاسن الاصطلاح: ١٨٦، والتقيد والإيضاح: ١٣٦، ونزهة النظر: ١٨٥-١٩٩، والمختصر: ١٥٥، وفتح المغيث ١/ ٢٦٢، وألفية السيوطي: ٩٦-١١٢، وتوضيح الأفكار ٢/ ١١٤، وظفر الأمان: ٧٨.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٣١٧.

(٤) الكفاية: (٣٣٧ ت، ٢٢٧ هـ)، والإلماع: ١٣٦.

(٥) الكفاية: (٣٤٢ ت، ٢٣١ هـ).

(٦) حكاة عنه العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٣.

(٧) أضاف محقق (ش) وناشر (ف) بعد هذا: «الشافعي».

(٨) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣١٩.

وَتَسَاهَلَ آخَرُونَ فِي الرُّوَايَةِ مِنْ نُسْخٍ لَمْ تُقَابَلْ، وَبِمُجَرَّدِ قَوْلِ الطَّالِبِ: هَذَا مِنْ رِوَايَتِكَ. مِنْ غَيْرِ تَثْبُتٍ، وَلَا نَظَرٍ فِي النُّسْخَةِ، وَلَا تَقْقِدِ طَبَقَةَ سَمَاعِهِ.

قَالَ^(١) وَقَدْ عَدَّهُمُ الْحَاكِمُ فِي طَبَقَاتِ الْمَجْرُوحِينَ.

فَرَعٌ:

قَالَ الْخَطِيبُ الْبُغْدَادِيُّ: وَالسَّمَاعُ عَلَى الضَّرِيرِ أَوْ الْبَصِيرِ الْأُمِّيِّ، إِذَا كَانَ مُثَبَّتًا بِحِطِّ غَيْرِهِ أَوْ قَوْلِهِ، فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّاسِ^(٢)، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ مَنَعَ الرُّوَايَةَ عَنْهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهَا.

فَرَعٌ آخَرٌ: إِذَا رَوَى كِتَابًا كَالْبُخَارِيِّ مَثَلًا عَنْ شَيْخٍ، ثُمَّ وَجَدَ نُسْخَةً بِهِ لَيْسَتْ مُقَابِلَةً عَلَى أَضَلِّ شَيْخِهِ، أَوْ لَمْ يَجِدْ أَضَلَّ سَمَاعِهِ فِيهَا عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ تَسَكَّنَ نَفْسُهُ إِلَى صِحَّتِهَا، فَحَكَّى الْخَطِيبُ عَنْ عَامَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ مَنَعُوا مِنَ الرُّوَايَةِ بِذَلِكَ^(٣)، وَمِنْهُمْ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ^(٤) بَنُ الصَّبَّاحِ الْفَقِيه، وَحُكِّيَ عَنْ أَيُّوبَ وَمُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ الْبُرْسَانِيِّ أَنَّهُمَا رَحَّصَا فِي ذَلِكَ^(٥).

قُلْتُ: وَإِلَى هَذَا أَجَنَحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٣١٧.

(٢) الكفاية: (٣٣٨ ت، ٢٢٨ هـ)، قال الزركشي في نكتته ٦٠١/٣: «هما وجهان لأصحاب الشافعي، حكاهاما الرافي في كتاب الشهادات، وقال: إِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى الْقَبُولِ. قَالَ: وَهَذَا الْخِلَافُ فِيمَا سَمِعَهُ بَعْدَ الْعَمَى، فَأَمَّا مَا سَمِعَهُ قَبْلَهُ فَلَهُ أَنْ يَرَوِيَهُ بِلَا خِلَافٍ، وَذَكَرَ الْخَطِيبُ أَنَّ عِلَّةَ الْمَانِعِينَ هِيَ جَوَازُ الْإِدْخَالِ عَلَيْهِمَا مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِمَا، قَالَ: وَهِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا مَالِكٌ فِيمَنْ لَهُ كُتُبٌ وَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ فِيهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ مَا تَضَمَّنَتْ».

(٣) انظر: الكفاية: (٣٧٦-٣٧٧ ت، ٢٥٧ هـ).

(٤) ذكره العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٥٠٥/١.

(٥) حكاها عنهما الخطيب في الكفاية: (٣٧٧ ت، ٢٥٧ هـ).

وَقَدْ تَوَسَّطَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ الصَّلَاحِ فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ لَهُ مِنْ شَيْخِهِ إِجَازَةٌ جَازَتْ رِوَايَتُهُ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ^(١).

فَرْعٌ آخَرُ:

إِذَا اخْتَلَفَ حِفْظُ^(٢) الْحَافِظِ وَكِتَابُهُ، فَإِنْ كَانَ اغْتِمَادُهُ فِي حِفْظِهِ عَلَى كِتَابِهِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَلْيَرْجِعْ إِلَى حِفْظِهِ، وَحَسَنٌ أَنْ يُنَبِّهَ عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ مَعَ ذَلِكَ، كَمَا رُوِيَ عَنْ شُعْبَةَ^(٣)، وَكَذَلِكَ إِذَا خَالَفَهُ غَيْرُهُ مِنَ الْحَفَاطِ، فَلْيُنَبِّهْ عَلَى^(٤) ذَلِكَ عِنْدَ رِوَايَتِهِ، كَمَا فَعَلَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرْعٌ آخَرُ:

لَوْ وَجَدَ طَبَقَةَ سَمَاعِهِ فِي كِتَابٍ: إِمَّا بِخَطِّهِ، أَوْ خَطِّ مَنْ يَثْبُقُ بِهِ، وَلَمْ يَتَذَكَّرْ سَمَاعُهُ لِذَلِكَ؛ فَقَدْ حُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الرِّوَايَةِ^(٦). وَالْجَادَّةُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ -وَبِهِ يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبُو يُوسُفَ- الْجَوَازُ^(٧)، اغْتِمَادًا عَلَى مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، وَكَذَا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَذَكَّرَ سَمَاعُهُ لِكُلِّ حَدِيثٍ^(٨) أَوْ ضَبْطُهُ، كَذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ تَذَكُّرُهُ لِأَصْلِ سَمَاعِهِ.

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٢٠.

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) انظر الرواية عن شعبة في الكفاية: (٣٣٣-٣٣٤ ت، ٢٢٤ هـ).

(٤) جاء في الأصل: «مع» ولكنه صححها في الحاشية «على» ولعلها من تصحيحات ابن كثير، والله أعلم.

(٥) انظر الكفاية: (٣٣٤ ت، ٢٢٥ هـ).

(٦) مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعية حكاه القاضي عياض في الإلماع: ١٣٩.

(٧) حكاه القاضي عياض في الإلماع: ١٣٩، ونسبه الخطيب في الكفاية: (٥٣٩ ت، ٣٨٠ هـ).

إلى عامة أصحاب الحديث والفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وجمهور المتكلمين.

(٨) «حديث» مكررة في (ش) و(ف) و(ع).

قُلْتُ: وَهَذَا يُشْبِهُ مَا إِذَا نَسِيَ الرَّاوي سَمَاعَهُ، فَإِنَّهُ تَجُوزُ رِوَايَتُهُ عَنْهُ لِمَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ، وَلَا يَضُرُّ نِسْيَانُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.^(١)

فَرَعَ آخَرُ:

وَأَمَّا رِوَايَتُهُ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ الرَّاوي غَيْرَ عَالِمٍ وَلَا عَارِفٍ بِمَا يُحِيلُ الْمَعْنَى فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ لَهُ رِوَايَةُ^(٢) الْحَدِيثِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ^(٣)، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ، بَصِيرًا بِالْأَلْفَاظِ وَمَذْلُولَاتِهَا وَبِالْمُتَرَادِفِ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَقَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ جُمْهُورُ النَّاسِ سَلَفًا وَخَلَفًا^(٤)، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ كَمَا هُوَ الْمُشَاهَدُ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ وَغَيْرِهَا.

ب ٢٣

فَإِنَّ الْوَاقِعَةَ تَكُونُ وَاحِدَةً، وَتَجِيءُ بِالْأَلْفَاظِ مُتَعَدِّدَةً مِنْ وُجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ مُتَبَايِنَةٍ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا قَدْ يُوقِعُ فِي تَغْيِيرِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَنَعَ مِنَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى طَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ، وَشَدَّدُوا فِي ذَلِكَ أَكْثَرَ التَّشْدِيدِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، وَلَكِنْ لَمْ يَتَّفِقْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٥) وَأَبُو الدَّرْدَاءِ^(٦) وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ^(٧) يَقُولُونَ إِذَا

(١) من قوله «قلت» إلى هنا لم ترد في (ش) و(ف). (٢) في (ش) و(ف): «روايته».

(٣) وممن نقل مثل هذا الخطيب في الكفاية: (٣٠٠، ١٩٨هـ)، والقاضي عياض في الإلماع: ١٧٤.

(٤) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/٥٠٦-٥٠٧.

(٥) رواه عنه ابن ماجه (٢٣)، وابن عدي في الكامل ١/٩٤، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٧٩، والخطيب في الكفاية: (٣١٠، ٢٠٥هـ).

(٦) رواه عنه الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٥٠٥، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٧٨، والخطيب في الكفاية: (٣١٠، ٢٠٥هـ).

(٧) رواه عنه ابن ماجه (٢٤)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٥٠٥، والخطيب في الكفاية: (٣١١، ٢٠٦هـ)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٧٩.

رَوَوْا^(١) الْحَدِيثَ: أَوْ نَحَوْ هَذَا، أَوْ شَبَّهَهُ، أَوْ قَرَّبًا مِنْهُ.

فَرْعٌ آخَرُ:

وَهَلْ يَجُوزُ اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، فَيُحَذَفُ بَعْضُهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَحْذُوفُ مُتَعَلِّقًا بِالْمَذْكُورِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ^(٢): فَالَّذِي عَلَيْهِ صَنِيعُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ اخْتِصَارُ الْأَحَادِيثِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمَاكِنِ، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَإِنَّهُ يَسُوقُ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ وَلَا يَقْطَعُهُ، وَلِهَذَا رَجَحَهُ كَثِيرٌ مِنْ حُفَاطِ الْمَغَارِبَةِ، وَاسْتَرْوَحَ إِلَى شَرْحِهِ آخَرُونَ؛ لِسُهولةِ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَتَفْرِيقِهِ الْحَدِيثَ فِي أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ بِحَسَبِ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ جُمُهُورُ النَّاسِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا. قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ: مَسْأَلَةٌ حَذْفِ بَعْضِ الْخَبَرِ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ إِلَّا فِي الْغَايَةِ وَالْإِسْتِنَاءِ وَنَحْوِهِ. فَأَمَّا^(٣) إِذَا حَذَفَ الزِّيَادَةَ لِكَوْنِهِ شَكٌّ فِيهَا فَهَذَا سَائِعٌ؛ كَانَ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤)- يَفْعَلُ ذَلِكَ كَثِيرًا تَوَرُّعًا^(٥)، بَلْ كَانَ يَقْطَعُ إِسْنَادَ الْحَدِيثِ إِذَا شَكَّ فِي وَصْلِهِ^(٦). وَقَالَ مُجَاهِدٌ: انْقُصَ الْحَدِيثَ وَلَا تَزِدْ فِيهِ^(٧).

فَرْعٌ آخَرُ:

يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالْعَرِيَّةِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(٨): أَخْشَى عَلَيْهِ

(١) في الأصل: «ورد».

(٢) انظر: تفصيل هذه الأقوال في شرح التبصرة والتذكرة ٥٠٩/١-٥١٠.

(٣) في (ش) و(ف): «أما».

(٤) «رحمه الله» لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٦) انظر: جامع بيان العلم وفضله ٨١/١.

(٧) أسنده الخطيب في الكفاية: (٢٨٩ ت، ١٨٩ هـ).

(٨) كلام الأصمعي ذكره ابن حبان في روضة العقلاء (٢٢٣)، والخطابي في غريب الحديث =

إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْعَرَبِيَّةَ أَنْ يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١)؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ^(٢) لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ^(٣). وَأَمَّا التَّضْحِيفُ فَدَوَاؤُهُ أَنْ يَتَلَقَّاهُ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَشَايِخِ الضَّابِطِينَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

وَأَمَّا إِذَا لَحَنَ الشَّيْخُ، فَالْصَّوَابُ^(٤) أَنْ يَرْوِيَهُ السَّامِعُ عَلَى الصَّوَابِ وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ^(٥) وَابْنِ الْمُبَارَكِ^(٦) وَالْجُمْهُورِ^(٧)، وَحُكِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَأَبِي مَعْمَرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ أَنَّهُمَا قَالَا: يَرْوِيهِ كَمَا سَمِعَهُ مِنَ الشَّيْخِ مَلْحُونًا^(٨). قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٩): وَهَذَا غُلُوٌّ فِي مَذْهَبِ اتِّبَاعِ اللَّفْظِ. وَعَنِ الْقَاضِي عِيَاضٍ^(١٠): أَنَّ الَّذِي اسْتَمَرَ عَلَيْهِ عَمَلُ أَكْثَرِ الْأَشْيَاخِ أَنْ يَنْقُلُوا الرِّوَايَةَ كَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِمْ،

= ٦٣/١، وابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٣٢٦، والقاضي عياض في الإلماع: ١٨٣-١٨٤، والسيوطي في تدريب الراوي ١٠٦/٢، والصنعاني في توضيح الأفكار ٣٩٣-٣٩٤/٢، وقال عقبه: «قلت: وإنما قال الأصمعي «أخاف» ولم يجزم؛ لأنَّ مَنْ لم يعلم بالعربية، وإنَّ لَحَنَ، لم يكن مُتَعَمِّدًا للكذب».

(١) حديث صحيح متواتر خرَّجناه بتوسع في التعليق على شرح التبصرة والتذكرة ١٤٨/١.

(٢) الصلاة على النبي من (ش) و(ف) و(ع).

(٣) أضاف مُحَقِّقُ (ش) وناشر (ف) بعد هذا: «فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ» وجعلاه بين معكوفتين، وأشار مُحَقِّقُ (ش) إلى أنها تَبَيَّنَتْ كلام الأصمعي ولم تَرُدَّ في أصله.

(٤) في الأصل: «والصواب».

(٥) انظر: الكفاية: (٢٩٦ ت، ١٩٥ هـ)، والجامع ٢٣/٢.

(٦) انظر: الكفاية: (٢٩٧ ت، ١٩٦ هـ).

(٧) وإليه ذهب الأعمش، والشعبي، وحماد بن سلمة، ويحيى بن معين، وأحمد بن صالح، والحسن بن محمد الزعفراني، وعلي بن المديني، وغيرهم. انظر: الكفاية: (٢٩٥-٣٠٠ ت ١٩٤، ١٩٧ هـ).

(٨) انظر الروايات عنهم في الكفاية: (٢٨٥ ت، ١٨٦ هـ).

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٢٧.

(١٠) الإلماع: ١٨٥.

وَلَا يُعَيِّرُوهَا فِي كُتُبِهِمْ، حَتَّى فِي أَحْرَفٍ مِنَ الْقُرْآنِ اسْتَمَرَّتِ الرَّوَاةُ فِيهَا عَلَى خِلَافِ
الْتِلَاوَةِ، وَمِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِيءَ ذَلِكَ فِي الشُّوَادِّ، كَمَا وَقَعَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالْمَوْطَأِ،
لَكِنَّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ مِنْهُمْ يُنَبِّهُونَ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ السَّمَاعِ وَفِي الْحَوَاشِي. وَمِنْهُمْ مَنْ جَسَرَ
عَلَى تَغْيِيرِ الْكُتُبِ وَإِضْلَاحِهَا، مِنْهُمْ: أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ الْكِنَانِيُّ الْوَقْشِيُّ^(١)؛
لِكثْرَةِ مُطَالَعَتِهِ وَافْتِنَانِهِ. قَالَ: وَقَدْ غَلَطَ فِي أَشْيَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِمَّنْ سَلَكَ
مَسْلَكَهُ. قَالَ: وَالْأَوَّلَى سَدُّ بَابِ التَّغْيِيرِ وَالْإِضْلَاحِ؛ لِئَلَّا يَجْسَرَ عَلَى ذَلِكَ مَنْ
لَا يُحْسِنُ، وَيُنَبِّهَ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ السَّمَاعِ^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُضْلِحُ اللَّحْنَ الْفَاحِشَ وَيَسْكُتُ
عَلَى الْخَفِيِّ السَّهْلِ^(٣).

قُلْتُ: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ إِذَا سَمِعَ الْحَدِيثَ مَلْحُونًا عَنِ الشَّيْخِ تَرَكَ رِوَايَتَهُ عَنْهُ^(٤)؛
لَأَنَّهُ إِنْ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ فَالْتَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ فِي كَلَامِهِ، وَإِنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَلَى
الصَّوَابِ فَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ^(٥) كَذَلِكَ.

فَرَعٌ:

وَإِذَا سَقَطَ مِنَ السَّنَدِ أَوْ الْمَثْنِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ فَلَا بَأْسَ بِالْحَاقِيقَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا انْدَرَسَ
بَعْضُ الْكِتَابِ فَلَا بَأْسَ بِتَجْدِيدِهِ عَلَى الصَّوَابِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ
الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(٦).

(١) بفتح الواو وتشديد القاف وشين معجمة نسبة إلى وقش: وهي مدينة بالأندلس من أعمال
طليطلة. معجم البلدان ٤/ ٤٦٠.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٢٩.

(٣) أخرجه: الخطيب بسنده إلى الإمام أحمد. انظر: الكفاية: (٢٨٦-٢٨٧ ت، ١٨٧ هـ).

(٤) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٥) لم ترد في الأصل. (٦) البقرة: ٢٢٠.

فَرْعٌ آخَرُ:

وَإِذَا رُوِيَ الْحَدِيثُ عَنْ شَيْخَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَبَيَّنَّ أَلْفَاظَهُمْ تَبَايُنًا، فَإِنْ رَكَّبَ السِّيَاقَ مِنْ الْجَمِيعِ، كَمَا فَعَلَ الزُّهْرِيُّ^(١) فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ، حِينَ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةَ وَغَيْرِهِمَا عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ: «كُلُّ قَدْ»^(٢) حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ، فَدَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ^(٣). وَسَاقَهُ بِتَمَامِهِ، فَهَذَا سَائِعٌ، فَإِنَّ الْأَئِمَّةَ قَدْ تَلَقَّوْهُ مِنْهُ^(٤) بِالْقَبُولِ، وَخَرَّجُوهُ فِي كُتُبِهِمُ الصَّحَاحِ وَغَيْرِهَا.

وَلِلرَّأْيِ أَنْ يُمَيِّزَ رِوَايَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٥) عَنِ الْآخَرَى، وَيَذْكُرَ مَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ، وَتَحْدِيثٍ وَإِخْبَارٍ وَإِنْبَاءٍ، وَهَذَا مِمَّا يُغْنَى بِهِ مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ)، وَيُبَالِغُ فِيهِ، وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَلَا يُعَرِّجُ غَالِبًا^(٦) عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَلْتَمِثُ إِلَيْهِ، وَرَبَّمَا تَعَاظَاهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ^(٧) وَهُوَ نَادِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٨).

٢٤ ب

فَرْعٌ^(٨):

وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الرَّأْيِ، إِذَا بَيَّنَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنْ عِنْدِهِ وَهَذَا مَحْكِيٌّ عَنْ

(١) قال الزركشي في نكتة ٣/٦٣٥: «مَا ذَكَرَهُ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الزُّهْرِيَّ قَالَ فِيهِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا ذَكَرَ: الَّذِي حَدَّثَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ. وَسَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ - وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ».

(٢) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٣) الحديث أخرجه البخاري ٣/٢١٩ (٢٦٣٧) و٣/٢٢٧ (٢٦٦١) و٤/٤٠ (٢٨٧٩) و٥/١١٠ (٤٠٢٥) و٥/١٤٨ (٤١٤١) و٦/٩٥ (٤٦٩٠) و٦/١٢٧ (٤٧٥٠) و٨/١٧٢ (٦٦٧٩) و٩/١٧٦ (٧٥٠٠) و٩/١٩٣ (٧٥٤٥)، ومسلم ٨/١١٨ (٢٧٧٠) (٥٦).

(٤) في (ش) و(ع): «عنه» ولم ترد في (ف).

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «أَنْ يَبَيِّنَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا».

(٦) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٧-٧) في (ش) و(ف) و(ع): «وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَهُوَ نَادِرٌ».

(٨) في (ش) و(ف): «فَرْعٌ آخَرُ».

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَجُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

فَرْعٌ:

جَرَتْ عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا قَرَأُوا يَقُولُونَ: أَخْبَرَكَ^(٢) فُلَانٌ، قَالَ: أَنْبَأَنَا^(٣) فُلَانٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْدِثُ لَفْظَةَ قَالَ^(٤)، وَهُوَ سَائِغٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ^(٥).

وَمَا كَانَ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ، كُنُسَخَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَمْرٍو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَبَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَنَحْوُ^(٦) ذَلِكَ، فَلَهُ إِعَادَةُ الْإِسْنَادِ عِنْدَ كُلِّ حَدِيثٍ، وَلَهُ أَنْ يَذْكَرَ الْإِسْنَادَ عِنْدَ أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْهَا، ثُمَّ يَقُولَ: وَبِالْإِسْنَادِ - أَوْ بِهِ - أَنْ^(٧) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَذَا وَكَذَا. ثُمَّ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ كَمَا سَمِعَهُ، وَلَهُ أَنْ يَذْكَرَ عِنْدَ كُلِّ حَدِيثٍ الْإِسْنَادَ^(٨).

قُلْتُ: وَالْأَمْرُ فِي هَذَا قَرِيبٌ سَهْلٌ يَسِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا إِذَا قَدَّمَ ذِكْرَ الْمَثْنِ عَلَى الْإِسْنَادِ كَمَا إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِهِ، وَأَسْنَدُهُ. فَهَلْ لِلرَّائِي عَنْهُ أَنْ يُقَدِّمَ الْإِسْنَادَ أَوَّلًا، وَيَتَّبِعَهُ بِذِكْرِ مَثْنِ الْحَدِيثِ؟ فِيهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ^(٩) وَابْنُ^(١٠) الصَّلَاحِ^(١١)، وَالْأَشْبَهُ عِنْدِي جَوَازُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ

(١) ينظر الكفاية: (٣٢٣، ت، ٢١٥ هـ).

(٢) في (ف): «أخبرنا».

(٣) في باقي النسخ: «أخبرنا».

(٤) انظر: نكت الزركشي ٦٢٨/٣.

(٥) ينظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٣٦-٣٣٧.

(٦) في (ش) و(ف): «إلى».

(٧) في (ش) و(ف): «وغير».

(٨) انظر: الكفاية: (٣٢٢، ت، ٢١٤-٢١٥ هـ). (٩) الكفاية: (٣١٩، ت، ٢١١-٢١٢ هـ).

(١٠) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٣٨.

(١١) في (ف): «ابن» بدون الواو.

أَعْلَمُ. وَلِهَذَا يُعِيدُ مُحَدِّثُو زَمَانِنَا إِسْنَادَ الشَّيْخِ بَعْدَ فَرَاغِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْمَعُ مِنْ أَثْنَائِهِ بِقُوَّةٍ، فَيَتَّصِلُ لَهُ سَمَاعُ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْخِ، وَلَهُ رِوَايَتُهُ عَنْهُ كَمَا يَشَاءُ مِنْ تَقْدِيمِ إِسْنَادِهِ وَتَأْخِيرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرْعٌ:

إِذَا رَوَى حَدِيثًا بِسَنَدِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِإِسْنَادٍ لَهُ آخَرَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: مِثْلُهُ. أَوْ: نَحْوُهُ. وَهُوَ ضَابِطٌ مُحَرَّرٌ، فَهَلْ يَجُوزُ رِوَايَتُهُ^(١) لَفْظُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ بِإِسْنَادٍ الثَّانِي؟ قَالَ شُعْبَةُ: لَا. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: نَعَمْ. حَكَاهُ عَنْهُمَا وَكَيْعُ^(٢)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ: مِثْلُهُ. وَلَا يَجُوزُ فِي: نَحْوُهُ^(٣). قَالَ الْخَطِيبُ^(٤): إِذَا قِيلَ بِالرِّوَايَةِ عَلَى^(٥) الْمَعْنَى فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: مِثْلُهُ، أَوْ: نَحْوُهُ. وَمَعَ هَذَا اخْتَارَ قَوْلَ ابْنِ مَعِينٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَّا إِذَا أُوْرِدَ السَّنَدَ، وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَدِيثُ. أَوْ: الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ. أَوْ: بِطَوْلِهِ. أَوْ: إِلَى آخِرِهِ. كَمَا جَرَتْ^(٦) عَادَةُ كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ، فَهَلْ لِلْسَّامِعِ أَنْ يَسُوقَ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ؟ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَمَنَعَ مِنْهُ آخَرُونَ، مِنْهُمْ: الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ الْفَقِيهُ الْأَصُولِيُّ^(٧)، وَسَأَلَ أَبُو بَكْرٍ

٢٥ أ

(١) في (ش) و(ف): «روايته».

(٢) رواه الخطيب في الكفاية: (٣١٩ ت، ٢١٣ هـ)، وابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٣٣٩-٣٤٠.

(٣) أسنده الخطيب في الكفاية: (٣٢٠-٣٢١ ت، ٢١٣-٢١٤ هـ).

(٤) الكفاية: (٣٢١ ت، ٢١٤ هـ).

(٥) بعد هذا في (ش) و(ف) زيادة كلمة: «هذا» وذكر محقق (ع) أنها زيادة في المطبوع ولا أصل لها في النسخة الخطية.

(٦) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «به».

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٤١.

الْبَرْقَانِيُّ شَيْخَهُ أَبَا بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيَّ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ الشَّيْخُ وَالْقَارِئُ يَعْرِفَانِ الْحَدِيثَ فَأَرْجُو أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ، وَالْبَيَانُ أَوَّلَى^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): قُلْتُ: وَإِذَا جَوَزْنَا ذَلِكَ فَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ يَكُونُ بِطَرِيقِ الْإِجَازَةِ الْأَكِيدَةِ اللَّغْوِيَّةِ.

^(٣) قُلْتُ أَنَا: وَيَنْبَغِي أَنْ يُفْصَلَ فَيُقَالَ: إِنْ كَانَ قَدْ سَمِعَ الْحَدِيثَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ قَبْلَ^(٤) ذَلِكَ عَلَى الشَّيْخِ، فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَوْ فِي غَيْرِهِ، فَتَجُوزُ الرَّوَايَةُ، وَتَكُونُ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ قَدْ^(٥) سَلَفَ بَيَانُهُ، وَتَحَقَّقَ سَمَاعُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرْعٌ^(٦):

إِبْدَالُ لَفْظِ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ، أَوْ النَّبِيِّ بِالرَّسُولِ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَإِنْ جَارَتْ الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى^(٧)، يَعْنِي لِاخْتِلَافِ مَعْنِيَيْهِمَا، وَنُقِلَ عَنْ^(٨) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُشَدِّدُ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ فِي الْكِتَابِ: النَّبِيُّ، فَكَتَبَ الْمُحَدِّثُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ضَرَبَ عَلَى: رَسُولٍ. وَكَتَبَ: النَّبِيُّ^(٩). قَالَ الْخَطِيبُ: وَهَذَا مِنْهُ اسْتِحْبَابٌ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُ التَّرْخُصُ^(١٠) فِي ذَلِكَ^(١١). قَالَ صَالِحٌ:

(١) انظر الكفاية: (٤٤٥ ت، ٣١١ هـ).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٤١.

(٣-٣) «قُلْتُ أَنَا» لم ترد في (ش) و(ف).

(٤) في الأصل: «قِيلَ» والمثبت من (ش) و(ف) و(ع). (٥) «قد» كررت في (ش).

(٦) لم ترد في (ش) و(ف). (٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٤١.

(٨) لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين وأشار إلى أنها سقطت من المطبوع.

(٩) أسنده الخطيب في الكفاية: (٣٦٠ ت، ٢٤٤ هـ).

(١٠) في (ش) و(ف): «الترخيص». (١١) الكفاية: (٣٦٠ ت، ٢٤٤ هـ).

سَأَلْتُ أَبِي عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَرَجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ^(١). وَرُويَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، أَنَّ عَفَّانَ وَبَهْرًا كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمَا: أَمَّا أَنْتُمَا فَلَا تَفْقَهَانِ أَبَدًا^(٢).

فَرَعٌ^(٣):

الرُّوَايَةُ فِي حَالِ الْمُذَاكَرَةِ، هَلْ تَجُوزُ الرُّوَايَةُ بِهَا؟ حَكَى ابْنُ الصَّلَاحِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَابْنِ الْمُبَارِكِ وَأَبِي زُرْعَةَ الْمَنْعَ مِنَ التَّحْدِيثِ بِهَا؛ لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ الْمَسَاهَلَةِ، وَالْحِفْظِ خَوَانٍ^(٤). قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَلِهَذَا امْتَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْلَامِ الْحِفَاطِ مِنْ رِوَايَةِ مَا يَحْفَظُونَهُ إِلَّا مِنْ كُتُبِهِمْ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٥). قَالَ: فَإِذَا حَدَّثَ بِهَا فَلْيَقُلْ: حَدَّثَنَا فَلَانٌ مُذَاكَرَةً. أَوْ: فِي الْمُذَاكَرَةِ. وَلَا يُطْلَقُ ذَلِكَ فَيَقَعُ فِي نَوْعٍ مِنَ التَّدْلِيلِ^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَعٌ^(٧):

وَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنِ اثْنَيْنِ جَارَ ذِكْرُ ثِقَةٍ مِنْهُمَا وَإِسْقَاطُ الْآخَرِ؛ ثِقَّةٌ كَانَ أَوْ ضَعِيفًا، وَهَذَا صَنِيعُ مُسْلِمٍ فِي ابْنِ لَهْيَعَةَ غَالِبًا^(٨)، وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَلَا يُسْقِطُهُ، بَلْ يَذْكُرُهُ^(٩)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١٠).



(١) أسنده الخطيب في الكفاية: (٣٦٠ ت، ٢٤٤ هـ).

(٢) أخرجه: الخطيب في الكفاية: (٣٦١ ت، ٢٤٤-٢٤٥ هـ)، وانظر: محاسن الاصطلاح: ٢٠١.

(٣) لم ترد في (ش) و(ف).

(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣٦٠/٢-٣٧، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٣٤٢.

(٥) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٢/٢-١٣.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٤٢. (٧) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٨) انظر: تهذيب الكمال ٢٥٥/٤-٢٥٦. (٩) انظر: الكفاية: (٥٣٧ ت، ٣٧٨ هـ).

(١٠) كتب ناسخ الأصل: «بلغ مقابلة على المصنف».

النوع السابع والعشرون في^(١) آداب المحدث

وَقَدْ أَلَفَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا سَمَّاهُ (الْجَامِعُ لِآدَابِ الرَّاوِي)^(٢)
وَالسَّامِعِ).

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ مُهِمَّاتٌ فِي عُيُونِ الْأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةِ.

قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ وَغَيْرُهُ: يَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَلَّا يَتَّصِدَّ لِلتَّحْدِيثِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِكْمَالِ
خَمْسِينَ سَنَةً^(٣). وَقَالَ غَيْرُهُ: أَرْبَعِينَ سَنَةً^(٤). وَقَدْ أَنْكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ ذَلِكَ، بِأَنَّ
أَقْوَامًا حَدَّثُوا قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ، بَلْ قَبْلَ^(٥) الثَّلَاثِينَ مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، أَرَزَحَمَ النَّاسُ
عَلَيْهِ، وَكَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخِهِ أَحْيَاءُ^(٦).

قَالَ ابْنُ خَلَّادٍ: فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ أَحَبَّبْتُ لَهُ^(٧) أَنْ يُمَسِكَ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ قَدْ
اخْتَلَطَ^(٨).

(٢) في (ش) و(ف): «الشيخ».

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٣) المحدث الفاصل: ٣٥٢، ونقله عنه القاضي في الإلماع: ٢٠٠، والخطيب في الجامع
١/ ٣٢٣ (٧١٦).

(٤) انظر: المحدث الفاصل: ٣٥٣، والجامع لأخلاق الراوي ١/ ٣٢٣ (٧١٦)، والإلماع:
٢٠٠، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٣٤٥.

(٦) ينظر الإلماع: ٢٠٠-٢٠٤.

(٥) في الأصل: «وقبل».

(٧) لم ترد في الأصل.

(٨) المحدث الفاصل: ٣٥٤ رقم (٢٨٩).

وَقَدْ اسْتَدْرَكُوا عَلَيْهِ بِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ حَدَّثُوا بَعْدَ هَذِهِ السَّنِ، مِنْهُمْ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، وَخَلْقٌ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، وَقَدْ حَدَّثَ آخَرُونَ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ مِائَةِ سَنَةٍ، مِنْهُمْ: الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْهَجِيمِيُّ^(١)، وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ، أَحَدُ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ.

قُلْتُ^(٢): وَجَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ^(٣).

لَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِعْتِمَادُ عَلَى حِفْظِ الشَّيْخِ الرَّائِي، فَيَنْبَغِي الْإِحْتِرَازُ مِنْ اخْتِلَاطِهِ إِذَا طَعَنَ فِي السَّنِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِعْتِمَادُ عَلَى حِفْظِ غَيْرِهِ وَخَطِّهِ وَضَبْطِهِ، فَهَهُنَا كُلَّمَا كَانَ السَّنُ عَالِيًا كَانَ النَّاسُ أَرْغَبَ فِي السَّمَاعِ عَلَيْهِ، كَمَا اتَّفَقَ لِشَيْخِنَا أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ الْحَجَّارِ، فَإِنَّهُ جَاوَزَ الْمِائَةَ مُحَقِّقًا، وَكَانَ عَامِيًّا^(٤)، سَمِعَ عَلَى الزَّيْدِيِّ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَسِتِّمِائَةٍ (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ)، وَأَسَمَعَهُ فِي سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ^(٥)، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا عَامِيًّا لَا يَضْبِطُ شَيْئًا، وَلَا يَتَعَقَّلُ كَثِيرًا مِنَ الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ، وَمَعَ هَذَا تَدَاعَى النَّاسُ إِلَى السَّمَاعِ مِنْهُ عِنْدَ تَفَرُّدِهِ عَنِ الزَّيْدِيِّ، فَسَمِعَ مِنْهُ نَحْوَ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(٦). قَالُوا: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُحَدِّثُ جَمِيلَ الْأَخْلَاقِ، حَسَنَ الطَّرِيقَةِ، صَحِيحَ النِّيَّةِ، فَإِنْ عَزَبَتْ نِيَّتُهُ فِي الْخَيْرِ فَلْيُسْمَعْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يُرْشِدُ إِلَيْهِ^(٧). قَالَ بَعْضُ

(١) انظر قصة جرت له في مجلس تحديث في: نكت الزركشي ٦٤١/٣، وشرح التبصرة والتذكرة ٢٢/٢.

(٢) سقطت من (ش) و(ف).

(٣) انظر: نكت الزركشي ٦٣٨-٦٤٢.

(٤) «وكان عاميًا» لم ترد في (ش) و(ف) و(ع). (٥) في (ش) و(ف): «سبع ومائة».

(٦) انظر: قريبًا من هذا الكلام في شذرات الذهب ٩٣/٦.

(٧) انظر: نكت الزركشي ٦٤٢-٦٤٣.

السَّلَفُ^(١): طَلَبْنَا الْعِلْمَ لِعِغْرِ اللَّهِ، فَأَبَى أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ^(٢). قَالُوا^(٣): وَلَا^(٤) يَنْبَغِي أَنْ يُحَدِّثَ بِحَضْرَةِ [مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ]^(٥)، سِنًا أَوْ سَمَاعًا^(٦)، بَلْ كَرِهَ بَعْضُهُمُ التَّحْدِيثَ لِمَنْ فِي الْبَلَدِ أَحَقُّ مِنْهُ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَيُرْشِدَ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةَ^(٧). قَالُوا: وَيَنْبَغِي^(٨) عَقْدُ مَجْلِسِ التَّحْدِيثِ، وَلِيَكُنِ الْمُسْمَعُ^(٩) عَلَى أَكْمَلِ الْهَيئَاتِ كَمَا كَانَ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- إِذَا حَضَرَ مَجْلِسَ الْحَدِيثِ تَوَضَّأَ، وَرَبَّمَا اغْتَسَلَ وَتَطَيَّبَ، وَلَبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَعَلَاهُ الْوَقَارُ وَالْهَيْبَةُ، وَتَمَكَّنَ فِي جُلُوسِهِ وَزَبَرَ مَنْ يَرْفَعُ صَوْتَهُ^(١٠).

وَيَنْبَغِي افْتِتَاحُ ذَلِكَ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ^(١١) تَبَرُّكًا وَتَيْمُّنًا بِتِلَاوَتِهِ، ثُمَّ بَعْدَهُ التَّحْمِيدُ الْحَسَنُ التَّامُّ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلِيَكُنِ الْقَارِئُ حَسَنَ الصَّوْتِ، جَيِّدَ الْأَدَاءِ، فَصِيحَ الْعِبَارَةِ، وَكُلَّمَا مَرَّ بِذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ^(١٢). قَالَ الْخَطِيبُ^(١٣): وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ، وَإِذَا مَرَّ بِصَحَابِيٍّ تَرْضَى عَنْهُ، وَحَسُنَ أَنْ يُثْنِيَ عَلَى شَيْخِهِ، كَمَا

(١) منهم: معمر، أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه ٢٥٦/١١ رقم (٢٠٤٧٥)، والخطيب في جامعه (٧٧٥)، ومنهم أيضًا: سفيان بن عيينة أسنده الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ١٨٣.

(٢) في (ش): «الله».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «لا» بدون واو.

(٥) ما بين المعكوفتين تكررت في الأصل.

(٦) انظر: نكت الزركشي ٦٤٢/٣.

(٧) إشارة إلى قول النبي ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ». انظر: جامع الترمذي (١٩٢٦).

(٨) في (ش) و(ف): «لا ينبغي».

(٩) في الأصل: «المستمع».

(١٠) أسنده الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٤٠٦/١.

(١١) انظر: أدب الإملاء: ٩٨، ونكت الزركشي ٦٥١-٦٥٠/٣.

(١٢) بعد هذا في (ف): «قال».

(١٣) جملة: «صلى عليه وسلم» ألحقها الناسخ في الحاشية، وقد سقطت من (ش).

(١٤) الجامع لأخلاق الراوي ١٠٣/٢.

كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَبْرُ الْبَحْرُ ابْنُ عَبَّاسٍ^(١). وَكَانَ وَكِيعٌ يَقُولُ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ^(٢). وَيَنْبَغِي أَلَّا يَذْكَرَ أَحَدًا بِلَقَبٍ يَكْرَهُهُ، فَأَمَّا لَقَبُ يَتَمَيَّزُ بِهِ فَلَا بَأْسَ.



(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٨٥/٢.

(٢) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٨٦/٢.

النوع الثامن والعشرون في أدب طالب الحديث^(١) طالب الحديث^(٢) (٣)

يَنْبَغِي لَهُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْلَاصُ النِّيَّةِ لِلَّهِ ﷻ فِيمَا يُحَاوِلُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَكُنْ قَصْدُهُ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي (الْمُقَدِّمَاتِ)^(٤) الزَّجَرَ الشَّدِيدَ، وَالتَّهْدِيدَ الْأَكِيدَ عَلَى ذَلِكَ.

وَلِيُبَادِرَ إِلَى سَمَاعِ الْعَالِي فِي بَلَدِهِ، فَإِذَا اسْتَوْعَبَ ذَلِكَ انْتَقَلَ إِلَى أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى أَعْلَى مَا يُوجَدُ مِنَ الْبُلْدَانِ، وَهُوَ الرِّحْلَةُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي (الْمُقَدِّمَاتِ)^(٥) مَشْرُوعِيَّةَ ذَلِكَ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدَهَمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-^(٦): إِنَّ اللَّهَ لَيَدْفَعُ الْبَلَاءَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِرِحْلَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ^(٧).

(١) لم ترد في (ش) و(ف). (٢) في (ش) و(ف) و(ع): «آداب».

(٣) انظر في ذلك: الإلماع: ٤٥ وما بعدها، والإرشاد ١/ ٥٢١-٥٢٨، والتقريب مع التدريب ١٤٠/ ٢، والاقتراح: ٢٨٠-٢٨٤، والمنهل الروي: ١٠٨، والشذا الفياح: ١/ ٤١٨-٤٠٠، والمقنع ١/ ٤٠٧-٤١٨، ونزهة النظر: ٢٠٤، وفتح المغيث ٢/ ٣١١-٣٤٦، وقواعد التحديث: ٢٣٣-٢٣٦.

(٤) في (ش) و(ف): «المهمات»، وفي الأصل «المبهمات» كذلك؛ لكن صحح في الحاشية «بالمقدمات» وأشار بعلامة التصحيح فوقها.

(٥) في (ش) و(ف): «المهمات»، وفي الأصل: «المبهمات»، وجعل تحتها: «المقدمات» وأشار بعلامة التصحيح فوقها.

(٦) «رحمه الله» لم ترد في الأصل.

(٧) أسنده الخطيب في الرحلة: ٤٧.

قَالُوا: وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا يُمَكِّنُهُ مِنْ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ.

كَانَ بَشْرُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَافِي يَقُولُ: يَا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، أَدُّوا زَكَاةَ الْحَدِيثِ: مِنْ كُلِّ مِائَتِي حَدِيثٍ خَمْسَةَ أَحَادِيثٍ^(١). وَقَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمُلَائِي: «إِذَا بَلَغَكَ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ فَاغْمَلْ بِهِ، وَلَوْ مَرَّةً تَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ»^(٢)، وَقَالَ^(٣) وَكَيْعٌ: «إِذَا أَرَدْتَ حِفْظَ الْحَدِيثِ فَاغْمَلْ بِهِ»^(٤). قَالُوا: وَلَا يُطَوَّلُ فِي السَّمَاعِ عَلَى الشَّيْخِ^(٥) حَتَّى يَضْجِرَهُ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: «إِذَا طَالَ الْمَجْلِسُ كَانَ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَصِيبٌ»^(٦).

وَلْيُفِدْ غَيْرُهُ مِنَ الطَّلَبَةِ، وَلَا يَكْتُمُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ، فَقَدْ جَاءَ الرَّجْرُ عَنْ ذَلِكَ.

قَالُوا: وَلَا يَسْتَنْكِفُ أَنْ يَكْتَبَ عَمَّنْ هُوَ دُونَهُ فِي الرَّوَايَةِ وَالِدِّرَايَةِ.

قَالَ وَكَيْعٌ: «لَا يَنْبُلُ الرَّجُلُ حَتَّى^(٧) يَكْتَبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَمَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَمَنْ هُوَ دُونُهُ»^(٨)، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَلَيْسَ بِمُوقِفٍ مَنْ ضَبَعَ شَيْئًا مِنْ وَقْتِهِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنَ الشُّيُوخِ، لِمَجَرَّدِ الْكَثْرَةِ وَصِيَّتِهَا. قَالَ: وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ: إِذَا كَتَبْتَ قَقْمَشَ^(٩)، وَإِذَا حَدَّثْتَ قَقْمَشَ»^(١٠).

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١٨١)، وأدب الإملاء والاستملاء: ١١٠.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٠٢/٥، والخطيب في الجامع (١٨٢).

(٣) في (ش) و(ف): «قال» بدون واو.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (١٧٨٨) و(١٧٨٩).

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «على الشيخ في السماع» بالتقديم والتأخير.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي (١٣٨٥)، وأدب الإملاء والاستملاء: ٦٨.

(٧) في الأصل: «عن أي». (٨) أخرجه الخطيب في الجامع (١٦٥٥).

(٩) القَمَشُ: جَمْعُ الشَّيْءِ مِنْ ههنا وههنا، وكذلك التَقْمِيشُ: انظر: الصحاح ١٠١٦/٣، وتاج العروس ٣٤٠/١٧.

(١٠) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٥٦، وكلام أبي حاتم أخرجه الخطيب في الجامع (١٦٧٠).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «ثُمَّ لَا يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مُجَرَّدِ سَمَاعِهِ وَكُتُبِهِ، مِنْ غَيْرِ فَهْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، فَيَكُونُ قَدْ أَتْعَبَ نَفْسَهُ، وَلَمْ يَظْفَرْ بِطَائِلٍ»^(١).

ثُمَّ حَثَّ عَلَى سَمَاعِ الْكُتُبِ الْمُفِيدَةِ مِنَ الْمَسَانِيدِ^(٢) وَالسُّنَنِ وَغَيْرِهَا.



(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٥٨.

(٢) في الأصل: «المساند».

النوع التاسع والعشرون معرفة الإسناد العالي والنازل^(١)

وَلَمَّا كَانَ الْإِسْنَادُ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ^(٢)، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ
يُمْكِنُهَا أَنْ تُسْنِدَ عَنْ نَبِيِّهَا إِسْنَادًا مُتَّصِلًا غَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ فَلِهَذَا كَانَ طَلَبُ الْإِسْنَادِ
الْعَالِيِّ مُرَغَّبًا فِيهِ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: الْإِسْنَادُ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ
سَلَفٌ^(٣).

وَقِيلَ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ: مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: بَيْتٌ خَالٍ، وَإِسْنَادٌ
عَالٍ^(٤).

وَلِهَذَا تَدَاعَتْ رَغَبَاتُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَيِّمَةِ النَّقَادِ، وَالْجَهَابِذَةِ الْحَفَاطِ إِلَى الرَّحْلَةِ إِلَى
أَفْطَارِ الْبِلَادِ، طَلَبًا لِعُلُوِّ الْإِسْنَادِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ مَنَعَ مِنْ جَوَازِ الرَّحْلَةِ بَعْضُ الْجَهْلَةِ مِنَ

(١) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث: ٥-١٤، والجامع لأخلاق الراوي ١/١١٥ وما بعدها، وجامع
الأصول ١/١١٥-١١٠، والإرشاد: ٥٢٩-٥٣٧، والتقريب مع التدريب ٢/١٥٩،
والاقتراح: ٣٠١-٣٠٨، والشذا الفياح ٢/٤١٩-٤٣٤، والمقنع ٢/٤٢١-٤٢٦، ونزهة
النظر: ١٥٦، وفتح المغيث ٣/٣-٢٦، وتوضيح الأفكار ٢/٣٩٥-٤٠١.

(٢) انظر: شرف أصحاب الحديث: ٤٠-٤٣، والملل والنحل ٢/٨١-٨٤، والإرشاد للنووي
٢/٥٢٩، وتدريب الراوي ٢/١٥٩، وفتح المغيث ٣/٤.

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع (١١٧).

(٤) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٦٣.

الْعَبَادِ، كَمَا ^(١) حَكَاهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْفَاصِلِ) ^(٢).

ثُمَّ إِنَّ غُلُوَّ الْإِسْنَادِ أَبْعَدُ ^(٣) مِنَ الْخَطَا وَالْعِلَّةِ مِنْ نُزُولِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: كُلَّمَا طَالَ الْإِسْنَادُ كَانَ النَّظَرُ فِي التَّرَاجِمِ وَالْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ أَكْثَرَ، فَيَكُونُ الْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ ^(٤)، وَهَذَا لَا يُقَابِلُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَشْرَفَ أَنْوَاعِ الْعُلُوفِ: مَا كَانَ قَرِيبًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَمَّا الْعُلُوُّ لِقُرْبِهِ إِلَى إِمَامٍ حَافِظٍ، أَوْ مُصَنِّفٍ، أَوْ مُتَقَدِّمٍ ^(٥) السَّمَاعِ، فَتِلْكَ أُمُورٌ نَسِيَّةٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو هُنَا ^(٦) عَلَى الْمُوَافَقَةِ: وَهِيَ انْتِهَاءُ الْإِسْنَادِ إِلَى شَيْخٍ مُسْلِمٍ مَثَلًا.

وَالْبَدَلُ: وَهُوَ انْتِهَاؤُهُ إِلَى شَيْخٍ شَيْخِهِ أَوْ مِثْلِ شَيْخِهِ.

وَالْمُسَاوَاةُ: وَهُوَ أَنْ تُسَاوِيَ فِي إِسْنَادِكَ الْحَدِيثَ لِمُصَنِّفٍ.

وَالْمُصَافَحَةُ: وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ نُزُولِكَ عَنْهُ بِدَرَجَةٍ حَتَّى كَأَنَّهُ صَافَحَكَ بِهِ وَسَمِعْتَهُ مِنْهُ ^(٧).

وَهَذِهِ الْفُنُونُ تُوجَدُ كَثِيرًا فِي كَلَامِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ، وَقَدْ ^(٨) صَنَّفَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي ذَلِكَ مُجَلَّدَاتٍ، وَعِنْدِي أَنَّهُ نَوْعٌ قَلِيلُ الْجَدْوَى بِالنَّسْبَةِ إِلَى بَقِيَّةِ الْفُنُونِ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَالِيَّ مِنَ الْإِسْنَادِ مَا صَحَّ سَنَدُهُ وَإِنْ كَثُرَتْ رِجَالُهُ.

(١) فِي (ش) وَ(ف): «فِيمَا».

(٢) الْمَحْدَثُ الْفَاصِلُ: ٢١٧.

(٣) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ صَحَّحَهَا: «بَعِيدٌ».

(٤) الْمَحْدَثُ الْفَاصِلُ: ٢١٦.

(٥) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «بِتَقَدُّمٍ».

(٦) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «هَهُنَا».

(٧) انْظُرْ: مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٣٦٥-٣٦٦.

(٨) فِي (ش) وَ(ف): «قَدْ».

فَهَذَا اضْطِلَاحٌ خَاصٌّ، وَمَاذَا يَقُولُ هَذَا الْقَائِلُ فِيمَا إِذَا صَحَّ الْإِسْنَادَانِ، لَكِنْ هَذَا^(١)
أَقْرَبُ رِجَالًا؟ وَهَذَا الْقَوْلُ مُحْكَمٌ عَنِ الْوَزِيرِ نِظَامِ الْمُلْكِ، وَعَنِ الْحَافِظِ السَّلَفِيِّ^(٢).
وَأَمَّا النَّزُولُ فَهُوَ ضِدُّ الْعُلُوِّ، وَهُوَ مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعُلُوِّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
رِجَالُ الْإِسْنَادِ النَّازِلِ أَجَلٌّ مِنْ رِجَالِ الْعَالِي، وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ ثِقَاتٍ. كَمَا قَالَ وَكِيعٌ
لأَصْحَابِهِ: أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ: الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. أَوْ سُفْيَانُ،
عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ^(٣) إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ؟ فَقَالُوا: الْأَوَّلُ. فَقَالَ:
الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ: شَيْخٌ عَنْ شَيْخٍ. وَسُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: فَقِيهٌ عَنْ فَقِيهِ. وَحَدِيثٌ يَتَدَاوَلُهُ الْفُقَهَاءُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا
يَتَدَاوَلُهُ الشُّيُوخُ^(٤).



(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٦٨، وسير أعلام النبلاء ٣٧/٢١.

(٣) لم ترد في (ف).

(٤) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى: ٩٤-٩٥، والخطيب في الكفاية: ٤٣٦هـ.

النوع الثلاثون (١) معرفة المشهور

وَالشُّهُرَةُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، فَقَدْ يَشْتَهَرُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ يَتَوَاتَرُ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ بِالْكُلِّيَّةِ (٢).

ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْمَشْهُورُ مُتَوَاتِرًا أَوْ مُسْتَفِضًّا، وَهُوَ مَا زَادَ نَقْلُهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ.
وَعَنِ الْقَاضِي الْمَآوَرِدِيِّ أَنَّ الْمُسْتَفِضَّ أَقْوَى مِنَ الْمُتَوَاتِرِ. وَهَذَا اضْطِلَاحٌ مِنْهُ.
وَقَدْ يَكُونُ الْمَشْهُورُ صَحِيحًا؛ كَحَدِيثِ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (٣) وَحَسَنًا.

وَقَدْ تَشْتَهَرُ (٤) بَيْنَ النَّاسِ أَحَادِيثٌ لَا أَصْلَ لَهَا، أَوْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ بِالْكُلِّيَّةِ، وَهَذَا

(١) انظر في معرفة المشهور:

معرفة علوم الحديث: ٩٢-٩٤، والإرشاد ٥٣٨/٢-٥٤٤، والتقريب مع التدريب ١٧٣/٢، والاقتراح: ٣١٠، والشذا الفياح ٤٣٤-٤٤٥، والمقنع ٤٢٧/٢-٤٤٠، ونزهة النظر: ٦٢-٧١، وفتح المغيث ٢٧/٣-٤١، وتوضيح الأفكار ٤٠١/٢-٤١١، وظفر الأمان: ٣٩-٧٦.

(٢) وقد يُرادُ بالمشهور ما اشتهَرَ عَلَى الألسنة، وقد أفرَدَ له العلماءُ مؤلفاتٍ، انظرها في الرسالة المستطرفة: ١٩١، ومقدمة المقاصد الحسنة، والمشهورُ قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا أو ضعيفًا، أو موضوعًا، أو لا أصلَ له.

(٣) أخرجه الحميدي (٢٨)، وأحمد ٢٥/١ و٤٣، والبخاري ٢/١ (١) و٢١/١ (٥٤) و٣/١٩٠ (٢٥٢٩) و٥/٧٢ (٣٨٩٨) و٤/٧ (٥٠٧٠) و٨/١٧٥ (٦٦٨٩) و٩/٢٩ (٦٩٥٣)، ومسلم ٤٨/٦ (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، والترمذي (١٦٤٧).

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «يَشْتَهَرُ».

كثير جداً، ومن نظر في كتاب (الموضوعات) لأبي الفرج بن الجوزي عرف ذلك، وقد روي عن الإمام أحمد^(١) أنه قال: أربعة أحاديث تدور بين الناس في الأسواق لا أصل لها: «من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة»^(٢) و«من أذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة»^(٣) و«نحركم يوم صومكم»^(٤) و«للسائل حق، وإن جاء على فرس»^(٥).

حاشية^(٦): الحديث الرابع وهو قوله: «للسائل حق، وإن جاء على فرس». رواه أبو داود في (سننه)^(٧)، وإن كان في إسناده مقال^(٨).



(١) هذا النص عن أحمد أوردته ابن الجوزي في الموضوعات ٢/٢٣٦ قال: «ونقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء، قال: نقلت من خط أبي حفص البرمكي، قال: سمعت أبا بكر أحمد بن محمد الصيدلاني، يقول: سمعت أبا بكر المروزي يقول: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل، يقول... فذكره».

(٢) لا أصل له، انظر: تذكرة الموضوعات: ١١٦، واللائح المصنوعة ٧٨/٢.

(٣) بهذا اللفظ أخرجه الخطيب في تاريخه ٨/٣٧٠ من طريق العباس بن أحمد المذكري، قال: حدثنا داود بن علي بن خلف، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله. واستكره، وذكر الحمل فيه على المذكري، وساقه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/٢٣٦ بسنده عن شيخه القزاز، عن الخطيب، وانظر تنزيه الشريعة ٢/١٨١، واللائح ٧٨/٢، والأسرار: ٤٨٢.

(٤) الحديث «يوم نحركم يوم صومكم» لا أصل له. انظر: كشف الخفاء ٢/٣٩٨.

(٥) أخرجه أحمد ١/٢٠١، والطبراني في الكبير (٢٨٩٣)، والبيهقي ٧/٢٣، وابن عبد البر في التمهيد ٥/٢٩٦، وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٧٩ من طريق فاطمة بنت الحسين، عن أبيها مرفوعاً، وأخرجه مالك في الموطأ (٢٨٤٦) عن زيد بن أسلم، مرفوعاً: «أعطوا السائل وإن جاء على فرس». قال ابن عبد البر في التمهيد ٥/٢٩٤: «لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً بين رواة مالك، وليس في هذا اللفظ مستند صحيح يحتاج به فيما علمت».

(٦) هذه الحاشية لم ترد في (ش) و(ف) و(ع). (٧) (١٦٦٥).

(٨) المقال الذي أشار إليه الحافظ ابن كثير، هو أن في سنده يعلى بن أبي يحيى وهو مجهول، وورد في سنن آخر وفيه رجل مبهم، والله أعلم.

النوع الحادي والثلاثون

معرفة الغريب والعزيز^(١)

أَمَّا الْغَرَابَةُ فَقَدْ تَكُونُ فِي الْمَثْنِ، بِأَنْ يَتَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ، أَوْ فِي بَعْضِهِ، كَمَا إِذَا زَادَ فِيهِ وَاحِدٌ زِيَادَةً لَمْ يَقُلْهَا غَيْرُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ.

وَقَدْ تَكُونُ الْغَرَابَةُ فِي الْإِسْنَادِ، كَمَا إِذَا كَانَ أَضَلُّ الْحَدِيثِ مَحْفُوظًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَوْ وَجُوهٍ، وَلَكِنَّهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَرِيبٌ.

فَالْغَرِيبُ مَا تَفَرَّدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ ثِقَّةً، وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفًا، وَلِكُلِّ حُكْمُهُ. فَإِنْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ فِي رِوَايَةٍ^(٢) عَنِ الشَّيْخِ، سُمِّيَ «عَزِيزًا»، فَإِنْ رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ، سُمِّيَ «مَشْهُورًا»^(٣)، كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).



(١) انظر في معرفة الغريب والعزيز:

معرفة علوم الحديث: ٩٤-٩٦، وجامع الأصول ١/١٧٤-١٧٨، والإرشاد ٢/٥٤٥-٥٤٩، والتقريب مع التدريب ٢/١٨٠، والاقتراح: ٣٠٩-٣١٠، والموقظة: ٤٣، والشذا الفياح ٢/٤٤٦-٤٥٠، والمقنع ٢/٤٤١-٤٤٢، ونزهة النظر: ٦٤-٧١، وطبعة عتر: ٢٤-٢٨، وفتح المغيث ٣/٢٧-٤١، وتوضيح الأفكار ٢/٤٠١-٤١١، وظفر الأمان: ٦٨-٧٦.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «روايته».

(٣) انظر: شروط الأئمة الستة للمقدسي: ٢٣.

(٤) كتب ابنٌ كثير في هذا الموضوع: «بلغ كاتبه... سماعًا عليّ ومقابلةً معي بالأصل كتبه ابنٌ كثير».

النوع الثاني والثلاثون معرفة غريب ألفاظ الحديث^(١)

وَهُوَ مِنَ الْمُهَمَّاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِلَفْظِ^(٢) الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِهِ، لَا بِمَعْرِفَةِ صِنَاعَةِ الْإِسْنَادِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ النَّضْرُ^(٣) بْنُ شُمَيْلٍ^(٤). وَقَالَ غَيْرُهُ: أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى^(٥).

وَأَحْسَنُ شَيْءٍ وُضِعَ فِي ذَلِكَ كِتَابُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ ابْنُ قُتَيْبَةَ أَشْيَاءَ^(٦)، وَتَعَقَّبَهُمَا الْحَطَّابِيُّ، فَأَوْرَدَ زِيَادَاتٍ. وَقَدْ صَنَّفَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ الْمُتَقَدِّمُ^(٧) وَسُلَيْمُ الرَّازِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ فِي ذَلِكَ كُتُبًا^(٨)، وَأَجَلُ كِتَابٍ يُوجَدُ فِيهِ مَجَامِعُ

(١) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث: ٨٨-٩١، والإرشاد ٢/٥٥٠-٥٥٣، والتقريب مع التدريب ٢/١٨٤، والشذا الفياح ٢/٤٥١-٤٥٥، والمقنع ٢/٤٤٣-٤٤٦، ونزهة النظر: ١٣٠، وطبعة عتر: ٥٠، وفتح المغيث ٣/٤٣-٥٢، وتوضيح الأفكار ٢/٤١٢-٤١٣، ومقدمة النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٣-٨.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «بفهم».

(٣) في الأصل: «النظر».

(٤) معرفة علوم الحديث: ٨٨.

(٥) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/٨٥، وإليه ذهب ابن الأثير الجَزْري في النهاية ١/٥.

(٦) ينظر: شرح التبصرة ٢/٨٥.

(٧) في الأصل: «المقدم».

(٨) قوله: «في ذلك كتباً» لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

ذَلِكَ كِتَابُ (الصَّحَاحِ) لِلجَّوَهَرِيِّ، وَكِتَابُ (النُّهَايَةِ) لابْنِ الأَثِيرِ،
رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى (١).



(١) «تعالى» لم ترد في (ش) و(ف).

النوع الثالث والثلاثون معرفة المسلسل^(١)

٢٨ ب

وَقَدْ يَكُونُ فِي صِفَةِ الرَّوَايَةِ، كَمَا إِذَا قَالَ كُلُّ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ. أَوْ: حَدَّثَنَا. أَوْ: ^(٢) أَخْبَرَنَا. وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ فِي صِفَةِ الرَّاوي، بِأَنْ يَقُولَ: حَالَةُ الرَّوَايَةِ قَوْلًا قَدْ قَالَهُ شَيْخُهُ لَهُ، أَوْ يَقْعَلُ فِعْلًا فَعَلَ شَيْخُهُ مِثْلَهُ.

ثُمَّ قَدْ يَتَسَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ يَنْقَطِعُ بَعْضُهُ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ. وَفَائِدَةُ التَّسَلُّلِ بُعْدُهُ مِنَ التَّدْلِيلِ وَالانْقِطَاعِ، وَمَعَ هَذَا قَلَّمَا يَصِحُّ حَدِيثٌ بِطَرِيقِ مُسَلَّسٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر في المسلسل:

معرفة علوم الحديث: ٢٩-٣٤، والإرشاد ٢/٥٥٤-٥٥٨، والتقريب مع التدريب ٢/١٨٧، والاقتراح: ٢٠١-٢٠٥، والموقظة: ٤٣-٤٤، والشذا الفياح ٢/٤٥٦-٤٥٩، والمقنع ٢/٤٤٧-٤٤٩، ونزهة النظر: ١٦٧ وطبعة عتر: ٦٤-٦٥، وفتح المغيث ٣/٥٣-٥٨، وفتح الباقي ٢/٢٨٩-٢٨٤، وتوضيح الأفكار ٢/٤١٤-٤١٦، وظفر الأمان: ٢٨٧-٣٢٣. والمسلسل: اسم مفعول، يقال: سَلَّسَ الْأَشْيَاءَ، وَصَلَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، كَأَنَّهَا سِلْسَلَةٌ، وَالْمَاءُ وَنَحْوُهُ: صَبَّ شَيْئًا فَشَيْئًا فِي حُدُورٍ وَاتِّصَالٍ، وَتَسَلَّلَ: تَتَابَعَ، يُقَالُ: تَسَلَّلَ الْمَاءُ: جَرَى فِي حُدُورٍ وَاتِّصَالٍ، وَشَيْءٌ مُسَلَّلٌ: مُتَّصِلٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

انظر: المقاييس ٣/٦٠، واللسان ١١/٣٤٥، والمعجم الوسيط ١/٤٤٢.

(٢) «أو» لم ترد في الأصل.

النوع الرابع والثلاثون

معرفة نسخ الحديث ومنسوخه^(١)

وَهَذَا الْقَنْ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِ هَذَا الْكِتَابِ، بَلْ هُوَ بِأُصُولِ الْفِقْهِ أَشْبَهُ.
وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي هَذَا^(٢) كُتُبًا كَثِيرَةً مُفِيدَةً، مِنْ أَجْلِهَا وَأَنْفَعِهَا^(٣) كِتَابُ
الْحَافِظِ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ الْحَازِمِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَدْ كَانَتْ لِلشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي ذَلِكَ الْيَدِ الطُّوْلَى، كَمَا وَصَفَهُ بِهِ الْإِمَامُ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٤)، ثُمَّ النَّاسِخُ قَدْ يُعْرَفُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَقَوْلِهِ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ
زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا»^(٥)، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالتَّارِيخِ وَعِلْمِ السَّيَرَةِ، وَهُوَ

(١) انظر فيه :

معرفة علوم الحديث: ٨٥-٨٨، وجامع الأصول ١/ ١٤٥-١٥٢، والإرشاد ٢/ ٥٥٩-٥٦٥،
والتقريب مع التدريب ٢/ ١٨٩، والشذا الفياح ٢/ ٤٦٠-٤٦٦، والمقنع ٢/ ٤٥٠-٤٦٨،
ونزهة النظر: ١٠٥-١٠٦، وطبعة عتر: ٣٩، وفتح المغيث ٣/ ٥٩-٦٦، وتوضيح الأفكار
٤١٦-٤١٩.

قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٩٦: «النَّسْخُ يُطْلَقُ لُغَةً عَلَى الْإِزَالَةِ، وَعَلَى
التَّحْوِيلِ. وَأَمَّا نَسْخُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهُوَ الْمَحْدُودُ هُنَا فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ رَفْعِ الشَّارِعِ حُكْمًا
مِنْ أَحْكَامِهِ سَابِقًا، بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ لَاحِقٍ». ثُمَّ شَرَعَ فِي شَرْحِ هَذَا التَّعْرِيفِ، فَرَاجَعَهُ. وَانْظُرْ
عَنْ مَعَانِي النِّسْخِ اللَّغَوِيَّةِ: الصَّحاح ١/ ٤٣٣، وتاج العروس ٧/ ٣٥٥.

(٢) فِي (ش) وَ(ف): «ذَلِكَ».

(٣) لَمْ تَرِدْ فِي (ش) وَ(ف)، وَجَعَلَهَا مُحَقِّقُ (ع) بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ.

(٤) انظر: حلية الأولياء ٩/ ٩٧، والاعتبار للحازمي: ٣.

(٥) صحيح مسلم ٣/ ٦٥ (٩٧٧) و٦/ ٨٢ (١٩٧٧) (٣٧) و٦/ ٩٨ (٩٧٧) (٦٣)، وانظر تمام =

مِنْ أَكْبَرَ الْعَوْنِ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا سَلَكَهُ الشَّافِعِيُّ فِي حَدِيثٍ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ»^(١) وَذَلِكَ^(٢) فِي زَمَنِ الْفَتْحِ^(٣)، فِي شَأْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ قُتِلَ بِمُؤْتَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ بِأَشْهُرٍ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «اِخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرَمٌ»^(٤)، وَإِنَّمَا أَسْلَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعَ أَبِيهِ فِي الْفَتْحِ. فَأَمَّا قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: هَذَا نَاسِخٌ هَذَا^(٥). فَلَمْ يَقْبَلْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ^(٦)؛ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْاجْتِهَادِ، وَقَدْ يُخْطِئُ فِيهِ، وَقَبِلُوا قَوْلَهُ: هَذَا كَانَ قَبْلَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ نَاقِلٌ، وَهُوَ ثِقَّةٌ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ^(٧).



= تخريجه في شرح التبصرة ٩٨/٢.

(١) أخرجه: أحمد ١٢٣/٤ و١٢٤، والدارمي (١٧٣٧)، وأبو داود (٢٣٦٨) و(٢٣٦٩)، وابن ماجه (١٦٨١)، والنسائي في الكبرى (٣١٣٨) و(٣١٥٥).

(٢-٢) في (ش) و(ف): «قبل الفتح» انظر: المسند الأحمدي ١٢٣-١٢٢/٤.

(٣) أخرجه: الطيالسي (٢٧٠٠)، وعبد الرزاق (٧٥٤١)، والحميدي (٥٠١)، وأبو داود (٢٣٧٣)، والترمذي (٧٧٧).

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «لهذا».

(٥) انظر: الإبهاج ٢٦٢/٢.

(٦) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٩٩/٢.

النوع الخامس والثلاثون

معرفة ضبط ألفاظ الحديث متناً وإسناداً

والاحتراز من النصيف^(١) فيها^(٢)(٣)

فَقَدْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ كَثِيرٌ لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْحُفَاطِ وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ تَوَسَّعَ^(٤)
بِصَنَاعَةِ الْحَدِيثِ وَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَقَدْ^(٥) صَنَّفَ الْعَسْكَرِيُّ فِي ذَلِكَ مُجَلِّدًا كَبِيرًا^(٦).

(١) في (ش): «التصنيف».

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «فيها».

(٣) انظر في هذا:

معرفة علوم الحديث: ١٤٦-١٥٢، والإرشاد ٥٦٦/٢-٥٧٠، والتقريب مع التدريب
١٩٣/٢، والشذا الفياح ٤٦٧-٤٧٠، والمقنع ٤٦٩-٤٧٩، ونزهة النظر: ١٢٧-١٢٨،
وطبعة عتر: ٤٩، وفتح المغيث ٦٧/٣-٧٤، وتوضيح الأفكار ٤١٩/٢-٤٢٢، وظفر
الأمانى: ٢٨٢-٢٨٧.

ولا بد من الإشارة إلى أن المتقدمين - ومنهم ابن الصلاح ومتابعوه - كانوا يُطلقون المصحف
والمحرف جميعاً على شيء واحد، ولكن الحافظ ابن حجر جعلهما شيئين وخالف بينهما،
وقد جرى على اصطلاحه السيوطي. قال ابن حجر في النزهة: ١٢٧: «إن كانت المخالفة بتغيير
حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط
فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف». انظر: تدريب الراوي ١٩٥/٢، وألفية
السيوطي: ٢٠٣، وتوضيح الأفكار ٤١٩/٢ مع حاشية محيي الدين عبد الحميد.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «ترسم».

(٥) في الأصل: «ولكن» والمثبت من باقي النسخ.

(٦) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٠٢/٢.

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ ذَلِكَ لِمَنْ أَخَذَ مِنَ الصُّحُفِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْخٌ حَافِظٌ يُوقِفُهُ^(١) عَلَى ذَلِكَ.

وَمَا يَنْقُلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، أَنَّهُ كَانَ يُصَحِّفُ فِي^(٢) قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَغَرِيبٌ جِدًّا؛ لِأَنَّ لَهُ كِتَابًا فِي التَّفْسِيرِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ أَشْيَاءٌ لَا تَصُدُّرُ عَنْ صِبْيَانِ الْمَكَاتِبِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ لِبَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ ذَلِكَ، فَمِنْهُ مَا يَكَادُ اللَّيْبُ يَضْحَكُ مِنْهُ، كَمَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ جَمَعَ طُرُقَ حَدِيثٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النَّعْمِيُّ؟»^(٣) ثُمَّ أَمْلَاهُ فِي مَجْلِسِهِ عَلَى مَنْ حَضَرَهُ مِنَ النَّاسِ، فَجَعَلَ يَقُولُ: يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ الْبَعِيرُ؟ فَانْتَضَحَ عِنْدَهُمْ وَأَرْخَوْهَا عَنْهُ. وَكَذَا اتَّفَقَ لِبَعْضِ مُدَرِّسِي النِّظَامِيَّةِ بِبَغْدَادَ أَنَّهُ أَوَّلَ يَوْمٍ إِجْلَاسِهِ أَوْرَدَ الْحَدِيثَ: «صَلَاةٌ فِي إِثْرِ صَلَاةٍ كِتَابٌ فِي عِلِّيْنِ»^(٤) فَقَالَ: كَنَارٍ^(٥) فِي عُلَسٍ. فَلَمْ يَفْهَمِ الْحَاضِرُونَ مَا يَقُولُ، حَتَّى أَخْبَرَهُمْ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ تَصَحَّفَ عَلَيْهِ مِنْ^(٦): «كِتَابٌ فِي عِلِّيْنِ». وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا. وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٧) أَشْيَاءَ كَثِيرَةً هَهُنَا^(٨).

(١) في (ش): «يوقفه».

(٢) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٣) أخرجه البخاري ٣٧/٨ (٦١٢٩) ٥٥/٨ (٦٢٠٣)، ومسلم ١٢٧/٢ (٦٥٩) و١٧٦/٦ (٢١٥٠) و٧٤/٧ (٢٣١٠) (٥٥). وانظر تمام تخريجه وفوائده فقهه في تعليقي على شمائل النبي ﷺ (٢٣٦).

(٤) هو حديث أبي أمامة أخرجه: أحمد ٢٦٨/٥، وأبو داود (٥٥٨) و(١٢٨٨)، والطبراني في الكبير (٧٧٣٤) و(٧٧٣٥) و(٧٧٤١) و(٧٧٥٣) و(٧٧٥٤) و(٧٧٥٥) و(٧٧٦٤)، والبيهقي ٦٣/٣، والبغوي في شرح السنة (٤٧٢) من طريق يحيى بن الحارث، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة، به.

(٥) في (ش) و(ف): «كناز».

(٦) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٨٤-٣٨٨.

(٨) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ الْكَبِيرُ الْجِهْبَذُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ هَذَا الْمَقَامِ، وَمِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ أَدَاءً لِلْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، بَلْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ - فِيمَا نَعْلَمُ - مِثْلُهُ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَيْضًا. وَكَانَ إِذَا تَغَرَّبَ عَلَيْهِ أَحَدٌ بِرِوَايَةٍ^(١)، مِمَّا يَذْكُرُهُ بَعْضُ شُرَّاحِ^(٢) الْحَدِيثِ^(٣) عَلَى خِلَافِ الْمَشْهُورِ عِنْدَهُ يَقُولُ: هَذَا مِنَ التَّضْحِيفِ الَّذِي لَمْ يَقِفْ صَاحِبُهُ إِلَّا عَلَى مُجَرَّدِ الصُّحُفِ وَالْأَخْذِ مِنْهَا.



(١) بعد هذا في (ش) و(ف): «شيء» وقد جعلها بين معكوفتين.

(٢) في (ش) و(ف): «الشُّرَّاح».

(٣) لم ترد في (ش) و(ف).

النوع السادس والثلاثون

معرفة مختلف الحديث^(١)

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ فَضْلاً طَوِيلاً مِنْ كِتَابِهِ (الْأُمُّ) نَحْوًا مِنْ مُجَلَّدٍ، وَكَذَلِكَ ابْنُ قُتَيْبَةَ لَهُ فِيهِ مُجَلَّدٌ مُفِيدٌ، وَفِيهِ مَا هُوَ غَثٌّ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ. وَالتَّعَارُضُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ قَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِوَجْهِ كَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، فَيَصَارُ إِلَى النَّاسِخِ، وَيُتْرَكُ الْمَنْسُوخُ، وَقَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ، وَلَكِنْ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ وَجْهُ التَّرْجِيحِ بِنَوْعٍ مِنْ أَقْسَامِهِ^(٢)، أَوْ يَهْجُمُ فَيُفْتِي بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَوْ يُفْتِي بِهِذَا فِي وَقْتٍ وَبِهَذَا فِي وَقْتٍ،

(١) انظر فيه: معرفة علوم الحديث: ١٢٢-١٢٨، وإرشاد طلاب الحقائق ٥٧١/٢-٥٧٥، والتقريب مع التدريب ١٩٦/٢، والشذا الفياح ٤٧١/٢-٤٧٦، والمقنع ٤٨٠/٢-٤٨٢، وفتح المغيب ٧٥-٧٨، وتوضيح الأفكار ٤٢٣-٤٢٦.

ولا بد من الإشارة إلى أن المراد بـ «مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ» يَخْتَلِفُ فِي الْإِصْطِلَاحِ بِاخْتِلَافِ ضَبْطِ كَلِمَةٍ: «مُخْتَلَفٌ» فَمِنْ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ ضَبَطَهَا بِكَسْرِ اللَّامِ، عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ. وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِـ «مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» عَلَى هَذَا: «الْحَدِيثُ الَّذِي عَارَضَهُ -ظَاهِراً- مِثْلُهُ».

ومِنْهُمْ مَنْ ضَبَطَهَا بِفَتْحِ اللَّامِ، عَلَى أَنَّهُ مُصْدَرٌ مِمِّيٌّ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ الْحَدِيثُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ حِينَئِذٍ بِـ «مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ»، «أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِراً»، أَيْ أَنَّ التَّعْرِيفَ عَلَى الضَّبْطِ الْأَوَّلِ يُرَادُ بِهِ الْحَدِيثُ نَفْسُهُ، فِي حِينِ يُرَادُ بِالتَّعْرِيفِ عَلَى الضَّبْطِ الثَّانِي التَّضَادُّ وَالْإِخْتِلَافُ نَفْسُهُ، وَيُلَاحَظُ تَقْيِيدُ التَّعَارُضِ -فِي التَّعْرِيفِ- بِكَوْنِهِ ظَاهِراً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّعَارُضَ: «الْحَقِيقِي» فِي الثَّابِتِ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُحَالٌ. انظر: مختلف الحديث بين المحدِّثين والأصوليين والفقهاء: ٢٥-٢٦.

(٢) عد الحازمي هذه الأقسام خمسين قِسْماً فِي كِتَابِهِ الْإِعْتِبَارُ: ٧-١٥، وَنَقَلَهَا عَنْهُ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ١١٠/٢-١١٢. وَانْظُرْ: التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ: ٢٨٦-٢٨٩.

كَمَا يَفْعَلُ أَحْمَدُ فِي الرُّوَايَاتِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خُزَيْمَةَ يَقُولُ: لَيْسَ ثَمَّ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَمَنْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلْيَأْتِنِي لِأَوَّلَفَ لَهُ بَيْنَهُمَا^(١).



(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩١، وشرح التبصرة والتذكرة ١٠٩/٢.

النوع السابع والثلاثون

معرفة المزيد في الأسانيد^{(١) (٢)}

وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ رَأَوْ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلًا لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي أَحَادِيثَ مُتَعَدِّدَةٍ، وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا حَافِلًا^(٣)، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَفِي بَعْضِ مَا ذَكَرَهُ نَظَرٌ^(٤). وَمَثَلُ ابْنِ الصَّلَاحِ هَذَا النَّوعِ بِمَا رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ^(٥) يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عَبْدِ^(٦) اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثِدَةَ الْغَنَوِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ^(٧): «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا». وَرَوَاهُ آخَرُونَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، لَمْ يَذْكُرُوا سُفْيَانَ^(٨)، وَقَالَ

(١) في الأصل: «اللاحق والسابق» والمثبت من باقي النسخ.

(٢) انظر في هذا النوع:

الإرشاد ٥٧٦/٢-٥٨٠، والتقريب مع التدريب ٢/٢٠٣، والشذا الفياح ٤٧٧/٢-٤٧٨، والمقنع ٤٨٣/٢-٤٨٦، وفتح المغيث ٣/٧٩-٨٢، وتوضيح الأفكار ٢/٦٤-٦٧.

(٣) وهو كتاب: تمييز المزيد في متصل الأسانيد.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٣. وفيه: «وفي كثير مما ذكرناه نظر».

(٥) كذا في الأصل وفي (ش) و(ف) و(ع): «عبد الله بن». والصواب أنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عُثْبَةَ السلمي. انظر: تهذيب الكمال ٤/٤٨٩، والتقريب (٤٠٤١).

(٦) كذا في الأصل وفي (ش) و(ف). والصواب: «بُسْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيِّ». انظر: تهذيب الكمال ١/٣٤١، والتقريب (٦٦٧).

(٧) لم ترد في الأصل.

(٨) منهم عتاب عند أحمد ٤/١٣٥، وعلي بن إسحاق عند أحمد ٤/١٣٥، وزكريا بن عدي =

أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: وَهَمَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي إِدْخَالِهِ أَبَا إِدْرِيسَ فِي الْإِسْنَادِ^(١). فَهَاتَانِ زِيَادَتَانِ.



= عند عبد بن حميد (٤٧٢)، وحسين بن الربيع البجلي عند مسلم ٦٢/٣ (٩٧٢) (٩٨)، وهناد عند الترمذي (١٠٥٠)، وعبد الرحمن بن مهدي عند الترمذي (١٠٥٠)، وابن خزيمة (٧٩٤). جميعهم: روه عن عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، به ليس فيه سفيان.

(١) العلل لابن أبي حاتم ٨٠/١ (٢١٣) و٣٤٩/١ (١٠٢٩).

والذي يدل على وهم ابن المبارك بهذه الزيادة أن الحديث أخرجه: أحمد ١٣٥/٤، ومسلم ٦٢/٣ (٩٧٢) (٩٧)، والترمذي (١٠٥١)، والنسائي ٦٧/٢، وابن خزيمة (٧٩٣)، والطبراني ١٩/ (٤٣٣) من طريق الوليد بن مسلم، وأخرجه أبو داود (٣٢٢٩) من طريق عيسى بن يونس، وأخرجه الطبراني ١٩/ (٤٣٣) من طريق صدقة بن خالد. ثلاثتهم: عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، به ليس فيه أبو إدريس الخولاني، فتبينت مخالفة عبد الله بن المبارك، وهمه في هذا الحديث. قال الترمذي عقب تحريجه الحديث: «قال محمد: وحديث ابن المبارك أخطأ فيه ابن المبارك وزاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني. وإنما هو: بسر بن عبيد الله عن واثلة، هكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. وليس فيه: عن أبي إدريس، وبسر بن عبيد الله قد سمع من واثلة بن الأسقع».

النوع الثامن والثلاثون

معرفة الخفي من المراسيل^(١)

وَهُوَ يَعُمُّ الْمُنْقَطِعَ وَالْمُعْضَلَ أَيْضًا، وَقَدْ صَنَّفَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابَهُ الْمُسَمَّى (التَّفْصِيلُ لِمُبْهَمِ الْمَرَاكِيلِ)^(٢).

وَهَذَا النَّوعُ إِنَّمَا يُذَكِّرُكَ نَقَاذَ الْحَدِيثِ وَجَهَابِذَتَهُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ الْمِزِّي إِمَامًا فِي ذَلِكَ، وَعَجَبًا مِنَ الْعَجَبِ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ، وَبَلَّ بِالْمَغْفِرَةِ ثَرَاهُ.

فَإِنَّ الْإِسْنَادَ إِذَا عُرِضَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِمَّنْ لَمْ^(٣) يُذَكِّرْكَ ثِقَاتِ الرِّجَالِ وَضَعْفَاءَهُمْ، قَدْ يَغْتَرُّ بِظَاهِرِهِ، وَيَرَى رِجَالَهُ ثِقَاتٍ، فَيَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ، وَلَا يَهْتَدِي لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِنْقِطَاعِ، أَوِ الْإِعْضَالِ، أَوِ الْإِزْسَالِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُمَيِّزُ الصَّحَابِيَّ مِنَ التَّابِعِيِّ، وَاللَّهُ الْمُلْهِمُ لِلصَّوَابِ. وَمَثَلُ هَذَا النَّوعِ ابْنُ الصَّلَاحِ بِمَا رَوَى الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ بِلَالٌ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ نَهَضَ وَكَبَّرَ»^(٤). قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «لَمْ يَلْقَ الْعَوَّامُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى»^(٥)، يَعْنِي: فَيَكُونُ

(١) انظر في هذا النوع: الكفاية في علم الرواية: (٥٤٦ ت-٣٨٤ هـ)، والإرشاد ٢/٥٨١-٥٨٣، التقريب مع التدريب ٢/٢٠٥، والشذا الفياح ٢/٤٧٩-٤٨٢، والمقنع ٢/٤٨٧-٤٨٩، ونزهة النظر ١٠٩-١١٢، وطبعة عتر: ٤٣-٤٤، وفتح المغيث ٣/٧٩-٨٢.

(٢) ينظر شرح التبصرة والتذكرة ٢/١١٦.

(٣) لم ترد في الأصل، وأثبت من (ش) و(ف) و(ع) لضرورة السياق.

(٤) أخرجه البزار (كما في كشف الأستار ١/٢٥٢)، والبيهقي ٢/٢٢ وقال عقيبه: «وهذا لا يرويه

إلا الحجاج بن قروخ، وكان يحيى بن معين يُضَعِّفُهُ». وانظر: مجمع الزوائد ٢/١٠٣.

(٥) جامع التحصيل: ٢٤٩ (٥٩٦).

مُنْقَطَعًا بَيْنَهُمَا فَيُضَعَّفُ الْحَدِيثُ؛ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ ضَعِيفٍ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



النوع التاسع والثلاثون

معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين^(١)

وَالصَّحَابِيُّ: مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَالِ إِسْلَامِ الرَّائِي^(٢)، وَإِنْ لَمْ تَطْلُ صُحْبَتُهُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْعْتُهُ شَيْئًا، هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا^(٣).

وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ كَافٍ فِي إِطْلَاقِ الصُّحْبَةِ الْبُخَارِيُّ^(٤) وَأَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، مِمَّنْ صَنَّفَ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ؛ كَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٥)، وَابْنُ مَنْدَةَ وَأَبِي مُوسَى الْمَدِينِيُّ، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي كِتَابِهِ (الْغَابَةُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ)^(٦)، وَهُوَ أَجْمَعُهَا وَأَكْثَرُهَا فَوَائِدَ وَأَوْسَعُهَا، أَثَابَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٧): وَقَدْ شَانَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كِتَابَهُ (الِاسْتِيعَابُ) بِذِكْرِهِ مَا شَجَرَ ٣٠ ب

(١) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث: ٢٢-٢٥، والكفاية: (٩٣-١٠٢ ت، ٤٦-٥٢ هـ)، والإرشاد ٢/٥٨٤-٦٠٥، والتقريب مع التدريب ٢/٢٠٦، والشذا الفياح ٢/٤٨٣ - ٥١٨، والمقنع ٢/٤٩٠-٥٠٥، وفتح المغيث ٣/٨٣-١٣٨، وتوضيح الأفكار ٢/٤٢٦-٤٧١، وظفر الأمانى ٤٩٦-٥١٣.

(٢) في (ش) و(ف): «الراوي».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «خَلَفًا وَسَلَفًا» بالتقديم والتأخير.

(٤) صحيح البخاري ٢/٥ قُبَيْل (٣٦٤٩)، وأورده الخطيبُ مُسْنَدًا في الكفاية: (٩٩ت-٥١هـ).

(٥) انظر: الاستيعاب ١/٢٤.

(٦) كذا في الأصل و(ش) و(ف) و(ع)، واسم الكتاب: أَسْدُ الْغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٥.

بَيْنَ الصَّحَابَةِ، مِمَّا تَلَقَّاهُ مِنْ كُتُبِ الْأَخْبَارِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا بُدَّ فِي إِطْلَاقِ الصُّحْبَةِ مَعَ الرُّؤْيَةِ أَنْ يَرَوْيَ عَنْهُ^(١) حَدِيثًا أَوْ حَدِيثَيْنِ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَصْحَبَهُ سَنَةً أَوْ سَتَتَيْنِ، أَوْ يَغْزُوَ مَعَهُ غَزْوَةً أَوْ غَزَوَتَيْنِ^(٢). وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ مُوسَى السَّبْلَانِيِّ^(٣) -وَأُنْتَى عَلَيْهِ خَيْرًا- قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ: هَلْ بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدٌ غَيْرُكَ؟ قَالَ: بَقِيَ^(٤) نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ رَأَوْهُ، فَأَمَّا مَنْ صَحَبَهُ فَلَا^(٥). رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِحَضْرَةِ أَبِي زُرْعَةَ، وَهَذَا إِنَّمَا نَفَى فِيهِ الصُّحْبَةَ الْخَاصَّةَ، وَلَا يَنْفِي مَا اضْطَلَحَ عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ أَنْ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ^(٦) كَافٍ فِي إِطْلَاقِ الصُّحْبَةِ؛ لِشَرَفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ وَقَدْرِ مَنْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ^(٧): «تَغْزُونَ فَيَقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(٨)؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَفْتَحُ لَكُمْ، حَتَّى ذَكَرَ مَنْ رَأَى مَنْ

(١) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٢) أسنده إليه الخطيب في الكفاية: (٩٩ت، ٥٠هـ)، قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٢٥/٢: «وَلَا يَصِحُّ هَذَا عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، فِيهِ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الْوَاقِدِيُّ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ».

(٣) كذا في الأصل و(ش) و(ف) و(ع) ومعرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٧، وفي التقييد: ٣٩٩ «السبلاني» بالياء المثناة من تحت ومثله في شرح التبصرة ١٢٤/٢، وفي تاريخ دمشق وتهذيب الكمال: «السبلاني». انظر: الأنساب ٣/٣٩٢، واللباب ٢/١٧٠.

(٤) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

(٥) أسنده ابن عساكر في تاريخ دمشق ٩/٣٧٩، وهو في تهذيب الكمال ١/٢٩٥.

(٦) في الأصل: «الرواية».

(٧) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٨) الصلاة على النبي لم ترد في الأصل.

رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ^(١)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٢) فِي مُعَاوِيَةَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَيَوْمٍ شَهِدَهُ مُعَاوِيَةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ.

فَرَعُ:

وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُذُولٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لِمَا أَتَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَبِمَا نَطَقَتْ بِهِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ مِنْ^(٣) الْمَدْحِ لَهُمْ فِي جَمِيعِ أَخْلَاقِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَمَا بَذَلُوهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَرْوَاحِ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ وَالْجَزَاءِ الْجَمِيلِ^(٤)، وَأَمَّا مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٥)، فَمِنْهُ مَا وَقَعَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ كَيَوْمِ الْجَمَلِ، وَمِنْهُ مَا كَانَ عَلَى اجْتِهَادٍ كَيَوْمِ صِفِّينَ، وَالْاجْتِهَادُ^(٦) يُخْطِئُ^(٧) وَيُصِيبُ، وَلَكِنَّ صَاحِبَهُ مَعذُورٌ -وإنْ أَخْطَأَ- وَمَأْجُورٌ أَيْضًا، وَأَمَّا الْمُصِيبُ فَلَهُ أَجْرَانِ اثْنَانِ. وَكَانَ عَلَيَّ وَأَصْحَابُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْحَقِّ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَقَوْلُ الْمُعْتَرِلَةِ: الصَّحَابَةُ عُذُولٌ إِلَّا مَنْ قَاتَلَ عَلِيًّا. قَوْلٌ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ وَمَرْدُودٌ،

(١) أخرجه: البخاري ٤٤/٤ (٢٨٩٧) و٢٣٩/٤ (٣٥٩٤) و٢/٥ (٣٦٤٩)، ومسلم ١٨٣/٧ (٢٥٣٢) (٢٠٨) و١٨٤/٧ (٢٥٣٢) (٢٠٩) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) جملة: «وقال بعضهم» تكررت في الأصل.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «في».

(٤) قال ابن عبد البر في الاستيعاب ٩/١: «ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كُفِينَا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ على أنهم كلهم عُذُولٌ...». وانظر: الإحكام للآمدي ٣٣٣/٢، ومتهى الوصول: ٨٠.

(٥) في (ش) و(ف): «عليه الصلاة والسلام».

(٦) في (ف): «الاشتهار».

(٧) تكررت في الأصل.

فَقَدْ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ عَنِ ابْنِ ابْتِهَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ -وَكَانَ مَعَهُ عَلَى الْمِنْبَرِ-: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُضْلِحُ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَوَضَّعَ مُصَدِّقُ ذَلِكَ فِي نُزُولِ الْحَسَنِ لِمُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَمْرِ^(٢) بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ عَلِيٍّ، فَاجْتَمَعَتْ^(٣) الْكَلِمَةُ عَلَى مُعَاوِيَةَ، وَسُمِّيَ عَامَ الْجَمَاعَةِ، وَذَلِكَ سَنَةً أَرْبَعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ، فَسُمِّيَ الْجَمِيعُ مُسْلِمِينَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأَوْصِلُوا بَيْنَهُمَا...﴾^(٤)، فَسَمَّاهُمْ مُؤْمِنِينَ مَعَ الْإِقْتِتَالِ، وَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ مُعَاوِيَةَ يُقَالُ: لَمْ يَكُنْ فِي الْفَرِيقَيْنِ مِائَةً مِنَ الصَّحَابَةِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: وَلَا ثَلَاثُونَ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَجَمِيعُهُمْ صَحَابَةٌ فَهُمْ عُذُولٌ كُلُّهُمْ، وَأَمَّا طَوَائِفُ الرِّوَاغِصِ وَجَهْلُهُمْ وَقِلَّةُ عَقْلِهِمْ وَدَعْوَاهُمْ^(٦) أَنَّ الصَّحَابَةَ كَفَرُوا إِلَّا سَبْعَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا وَسَمَّوْهُمْ، فَهُوَ مِنَ الْهَدْيَانِ بِلا دَلِيلٍ، إِلَّا مُجَرَّدَ الرَّأْيِ الْفَاسِدِ عَنْ ذِهْنٍ بَارِدٍ وَهَوًى مُتَّبِعٍ، وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ^(٧)، وَالْبُرْهَانُ عَلَى خِلَافِهِ أَظْهَرُ وَأَشْهَرُ، بِمَا عَلِمَ مِنْ امْتِنَالِهِمْ أَوْامِرَهُ بَعْدَهُ ﷺ^(٨)، وَفَتْحِهِمُ الْأَقَالِيمَ وَالْأَفَاقَ، وَتَبْلِيغِهِمْ عَنْهُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَهَدَايَتِهِمُ النَّاسَ

(١) ٢٤٣/٣ و (٢٧٠٤) و ٢٤٩/٤ و (٣٦٢٩) و ٣٢/٥ و (٣٧٤٦) و ٧١/٩ و (٧١٠٩) من حديث

أبي بكرة نفيح بن الحارث.

(٢) في الأصل: «الأم».

(٣) في (ش) و(ف): «واجتمعت».

(٤) الحجرات: ٩.

(٥) «وعن أحمد: ولا ثلاثون» لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٦) في (ش) و(ف): «ودعواهم».

(٧) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٨) في (ش) و(ف): «عليه الصلاة والسلام».

إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ، وَمُواظَبَتِهِمْ^(١) عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالزَّكَوَاتِ وَأَنْوَاعِ الْقُرْبَاتِ، فِي سَائِرِ الْأَحْيَانِ وَالْأَوْقَاتِ، مَعَ الشَّجَاعَةِ وَالْبِرَاعَةِ وَالْكَرَمِ وَالْإِيثَارِ، وَالْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي^(٢) أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ بَعْدَهُمْ مِثْلَهُمْ فِي ذَلِكَ رَضِيَ^(٣) اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ يَتَّبِعُهُمُ الصَّادِقُ وَيُصَدِّقُ الْكَاذِبِينَ، آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ، بَلْ أَفْضَلُ الْخَلْقِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُثْمَانَ^(٤) التَّيْمِيُّ، خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسُمِّيَ بِالصَّدِيقِ لِمُبَادَرَتِهِ إِلَى تَصْدِيقِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٥) قَبْلَ النَّاسِ كُلِّهِمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا دَعَوْتُ أَحَدًا إِلَى الْإِيمَانِ إِلَّا كَانَتْ لَهُ كِبْوَةٌ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَتْلَعْنِمُ»^(٦). وَقَدْ ذَكَرْتُ سِيرَتَهُ وَفَضَائِلَهُ فِي مُسْنَدِهِ^(٧)، وَافْتَاوَى عَنْهُ فِي مُجَلَّدٍ عَلَى حِدَةٍ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. هَذَا رَأْيُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، حَتَّى^(٨) جَعَلَ عُمَرُ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ شُورَى بَيْنَ سِتَّةٍ، فَاِنْحَصَرَ فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، وَاجْتَهَدَ فِيهِمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلِيَالِيهَا، حَتَّى سَأَلَ النِّسَاءَ فِي خُذُورِهَا^(٩) وَالصَّبِيَّانَ فِي الْمَكَاتِبِ، فَلَمْ يَرَهُمْ يَعْذِلُونَ بِعُثْمَانَ

(١) في الأصل: «مواظبتهم».

(٢) لم ترد في الأصل وأثبتت من (ش) و(ف) و(ع) لضرورة السياق.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «فرضي».

(٤) بعد هذا في (ش) و(ف): «أبي قحافة»، وجعلها بين معكوفتين.

(٥) في الأصل و(ع): «عليه السلام» والمثبت من باقي النسخ.

(٦) رواه ابن إسحاق مرسلًا. انظر: سيرة ابن هشام ٩١/٢، والرياض النضرة ٤١٥/١ (٢٨).

(٧) في (ش) و(ع): «ومسنده».

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «حين» وأشار في حاشية الأصل إليها.

(٩) في (ش) و(ف) و(ع): «خدورها».

أَحَدًا، فَقَدَّمَهُ عَلَى عَلِيٍّ، وَوَلَّاهُ الْأَمْرَ قَبْلَهُ، وَلِهَذَا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ فَقَدْ أَرَزَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ^(١). وَصَدَّقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَكْرَمَ مَثْوَاهُ، وَجَعَلَ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ مَأْوَاهُ. وَالْعَجَبُ أَنَّهُ قَدْ^(٢) ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى تَقْدِيمِ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ، وَيُحْكِي عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، لَكِنْ يُقَالُ: إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ^(٣). وَنُقِلَ مِثْلُهُ عَنْ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَنَصَرَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْخَطَّابِيُّ^(٤)، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَرْدُودٌ بِمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ بَقِيَّةُ الْعَشْرَةِ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ، ثُمَّ أَهْلُ أُحُدٍ، ثُمَّ أَهْلُ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ^(٥)، وَأَمَّا السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ، فَقِيلَ: هُمْ مَنْ صَلَّى^(٦) الْقِبْلَتَيْنِ^(٧). وَقِيلَ: أَهْلُ بَدْرٍ^(٨). وَقِيلَ: أَهْلُ^(٩) بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ^(١٠). وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١١).

(١) روي ذلك عن سفيان أنه قال: «مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ فَقَدْ أَرَزَى عَلَى اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، الَّذِينَ أَجْمَعُوا عَلَى بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ». تاريخ دمشق ٥٠٦/٣٩. وروي عن الإمام أحمد أنه قال: «مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ فَقَدْ أَرَزَى بِأَصْحَابِ الشُّورَى؛ لِأَنَّهُمْ قَدَّمُوا عُثْمَانَ» تاريخ دمشق ٥٠٨/٣٩.

(٢) لم ترد في (ف).

(٣) قال الخطابي في معالم السنن ١٨/٧: «وقد نبئت عن سفيان أنه قال في آخر قوله: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي».

(٤) انظر: معالم السنن ١٨/٧.

(٥) انظر: أصول الدين لأبي منصور البغدادي: ٣٠٤.

(٦) بعد هذا في (ش) و(ف): «إلى» وجعلها المحقق والناشر بين قوسين.

(٧) وهو قول سعيد بن المسيب، وابن سيرين. انظر: تفسير الطبري ٧/١١، والاستيعاب لابن عبد البر ٧-٦/١.

(٨) وهو قول محمد بن كعب القرظي، وعطاء بن يسار. انظر: الاستيعاب ٧/١. قال السيوطي في التدريب ٢٢٤/٢: «روى ذلك سُنيَّدٌ عنهما بسنَدٍ فيه مجهولٌ وضعيفٌ، وسُنَيَّدٌ ضعيفٌ أيضًا».

(٩) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(١٠) وهو قول الشعبي. انظر: تفسير الطبري ٦/١١، والاستيعاب ٧/١.

(١١) قال الحسن: «إِنَّهُمْ مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ». انظر: التدريب ٢٢٤/٢.

فَرَعُ:

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَحْوُ مِنْ سِتِّينَ أَلْفًا. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ^(١): شَهِدَ مَعَهُ حَجَّةَ الْوَدَاعِ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَكَانَ مَعَهُ بِتَبُوكَ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَقُبِضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢) عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا^(٣) مِنَ الصَّحَابَةِ^(٤). قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَأَكْثَرُهُمْ رِوَايَةً سِتَّةٌ: أَنَسٌ وَجَابِرٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةُ^(٥).

قُلْتُ: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو سَعِيدٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَلَكِنَّهُ تُوْفِّي قَدِيمًا؛ وَلِهَذَا لَمْ يَعُدَّهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي الْعَبَادِلَةِ، بَلْ قَالَ: الْعَبَادِلَةُ أَرْبَعَةٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَابْنُ الْعَاصِ^(٦).

فَرَعُ:

وَأَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مُطْلَقًا^(٧). وَمِنَ الْوِلْدَانِ عَلِيٌّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مُطْلَقًا^(٨). وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنْ

(١) في الأصل: «الداري».

(٢) في الأصل و(ع): «عليه السلام». (٣) بعد هذا في الأصل: «من ألفًا».

(٤) أسنده إليه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع: (١٩٠٤) و(١٩٠٥).

(٥) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٣١/٢.

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٣٩٩، ونقله النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٧/١.

(٧) روي ذلك عن ابن عباس، وحسان بن ثابت، وإبراهيم النخعي وابن المنكدر، وربيعة وغيرهم. انظر: الاستيعاب ٢٨/٢ و٢٤٥، والإصابة ٣٤٣/٢-٣٤٤.

(٨) وروي ذلك عن زيد بن أرقم، وأبي ذر، والمقداد، وسلمان الفارسي، وخباب وغيرهم. انظر: الاستيعاب ٢٧/٣، وقال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٣: «قال الحاكم أبو عبد الله: «لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي بن أبي طالب أولهم إسلاماً». واستنكر هذا من الحاكم».

وَجْهٍ يَصُحُّ. وَمِنَ الْمَوَالِي زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَمِنَ الْأَرْقَاءِ بِلَالٌ، وَمِنَ النِّسَاءِ خَدِيجَةُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مُطْلَقًا. وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقَاتِ فِي أَوَّلِ الْبَعْثَةِ، وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ صَاحِبِ الْمَغَازِي، وَجَمَاعَةٍ^(١)، وَادَّعَى الثَّعْلَبِيُّ الْمُفَسِّرُ عَلَى ذَلِكَ الْإِجْمَاعَ، قَالَ: وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهَا^(٢).

فَرَعُ:

وَأَخِرُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ^(٣) مَوْتَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، ثُمَّ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيِّ^(٤). قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِمَكَّةَ^(٥). فَعَلَى هَذَا هُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ^(٦). وَيُقَالُ: آخِرُ مَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ ابْنُ عُمَرَ. وَقِيلَ: جَابِرٌ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ جَابِرًا مَاتَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ آخِرَ مَنْ مَاتَ بِهَا^(٧). وَقِيلَ: سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ^(٨). وَقِيلَ: السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ^(٩). وَبِالْبَصْرَةِ أَنَسُ^(١٠)، وَبِالْكُوفَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

ب ٣٢

(١) انظر: الاستيعاب ٥٤٨/١ و ٢٨٢/٤.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٣.

(٣) «على الإطلاق» لم ترد في (ش) و(ف) وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٤) قال ابن عبد البر في الاستيعاب ٧٣/١: «ما أَعْلَمُ أَحَدًا مَاتَ بَعْدَهُ مِمَّنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَبَا الطُّفَيْلِ». وانظر: التقييد والإيضاح: ٣١٢-٣١٣.

(٥) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٤، وذكر ذلك ابن حبان في ثقافته ٢٩١/٣.

(٦) «من الصحابة» لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٣.

(٨) الثقات ١٦٨/٣.

(٩) الإصابة ١٢/٢.

(١٠) وهو قول قتادة، وأبي هلال، والفلاس، وابن المديني، وأبي زكريا بن منده، ونقله ابن سعد. انظر: الطبقات الكبرى ٢٥-٢٦، ووفيات ابن زبير ٢٢٢/١، وتاريخ دمشق ٣٧٨/٩ و ٣٨٤، وشرح التبصرة والتذكرة ١٥١/٢.

أَبِي أَوْفَى^(١)، وَبِالشَّامِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ^(٢) بِحِمَصَ، وَبِدِمَشْقَ وَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ^(٣)،
وَبِمِصْرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ^(٤) الرُّبَيْدِيُّ^(٥)، وَبِالْيَمَامَةِ الْهَرْمَاسُ بْنُ زِيَادٍ^(٦)،
وَبِالْجَزِيرَةِ الْعُرْسُ بْنُ عَمِيرَةَ^(٧)، وَبِإِفْرِيقِيَّةَ^(٨) رُوَيْفَعُ بْنُ ثَابِتٍ^(٩)، وَبِالْبَادِيَةِ سَلَمَةُ بْنُ
الْأَكْوَعِ^(١٠) 

(١) وهو قول قتادة، والفلاس، وابن حبان، وابن زبير، وابن عبد البر، وأبي عبد الله بن منده.
انظر: الطبقات الكبرى ٣٠٢/٤، والتاريخ الكبير ٢٤/٥ (٤٠)، والثقات لأبي زرعة
(٢٤١)، والثقات لابن حبان ٢٢٢/٣، ووفيات ابن زبير ٢١٣/١، والاستيعاب لابن
عبد البر ٢٦٥/٢، وتاريخ دمشق ٣١/٣٧.
وقد قال ابن المديني: آخرهم موتًا بالكوفة: أبو جُحيفة. انظر: شرح التبصرة والتذكرة
١٥٣/٢.

(٢) وهو قول الأحوص بن حكيم، وعلي بن المديني، وخليفة بن خياط، وابن حبان، وابن
قانع، وابن عبد البر، والمزي، والذهبي: انظر: طبقات خليفة: ٣٠١، والثقات لابن حبان
٢٣٣/٣، والاستيعاب ٢٦٧/٢، وتاريخ دمشق ١٥٩/٢٧، وتهذيب الكمال ٩٤/٤ (٣١٦٨).
وقيل: إن آخر من مات بالشام منهم: أبو أمامة صدي بن عجلان الباهلي. والأول أصح،
انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٥٤-١٥٥.

(٣) انظر في ذلك: تاريخ دمشق ٣٦٦/٦٢، وتهذيب الكمال ٤٤٦/٧ (٧٢٥٤)، وشرح التبصرة
والتذكرة ١٥٥/٢.

(٤) وهو قول سفيان بن عيينة، وعلي بن المديني، وأبي زكريا بن منده. انظر: تهذيب الكمال
١٠٧/٤، وشرح التبصرة والتذكرة ١٥٦/٢.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٦) قاله أبو زكريا بن منده. انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٥٧/٢.

(٧) وهو العُرسُ بن عَمِيرَةَ الكندي. قال ذلك أبو زكريا بن منده، انظر: شرح التبصرة والتذكرة
١٥٦/٢.

(٨) «بإفريقية» كررت في الأصل.

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٤. وقال ابن الصلاح: «وقوله رُوَيْفَعُ بِإِفْرِيقِيَّةَ لا يصح إنما
مات بِحَضْرَةِ بَرْقَةَ». انظر: تهذيب الكمال ٤٩٧/٢، وشرح التبصرة والتذكرة ١٥٧/٢.

(١٠) وهو قول أبي زكريا بن منده. وقال إياس بن سلمة، ويحيى بن بكير، وأبو عبد الله بن منده =

قُرْع:

وَتُعْرَفُ صُحْبَةُ الصَّحَابِيِّ تَارَةً بِالتَّوَاتُرِ، وَتَارَةً بِأَخْبَارِ مُسْتَفِيضَةٍ، وَتَارَةً بِشَهَادَةِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَهُ، وَتَارَةً بِرَوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سَمَاعًا أَوْ مُشَاهَدَةً مَعَ الْمُعَاصِرَةِ^(١)، فَأَمَّا إِذَا قَالَ الْمُعَاصِرُ الْعَدْلُ: أَنَا صَحَابِي. فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ: اخْتَمَلَ الْخِلَافَ. يَعْنِي لِأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، كَمَا لَوْ قَالَ فِي النَّاسِخِ: هَذَا نَاسِخٌ لِهَذَا لِاخْتِمَالِ خَطِئِهِ فِي ذَلِكَ. أَمَّا لَوْ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَذَا. أَوْ: رَأَيْتُهُ فَعَلَ كَذَا. أَوْ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَنَحْوَ هَذَا فَهَذَا مَقْبُولٌ لَا مَحَالَةَ، إِذَا صَحَّ السَّنَدُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مِمَّنْ عَاصَرَهُ ﷺ^(٢).



= أنه مات بالمدينة. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٤، وتهذيب الكمال ٢٥١/٣، وشرح التبصرة والتذكرة ١٥٧/٢.

(١) انظر: الكفاية: (١٠٠ ت، ٥٢ هـ)، ومحاسن الاصطلاح: ٢٤٣.

(٢) جاء في الحاشية عند هذا الموضع: «بلغ مُقَابَلَةً عَلَى الْمُصَنِّفِ أَمْتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ».

النوع المونى أربعين

معرفة التابعين^(١)

قَالَ الْخَطِيبُ^(٢): التَّابِعِيُّ مَنْ صَحَبَ الصَّحَابِيَّ^(٣). وَفِي كَلَامِ الْحَاكِمِ مَا يَقْتَضِي إِطْلَاقَ التَّابِعِيِّ عَلَى مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ وَرَوَى عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ^(٤).

قُلْتُ: وَلَمْ^(٥) يَكْتَفُوا بِمُجَرَّدِ رُؤْيَيْهِ الصَّحَابِيِّ، كَمَا اكْتَفَوْا فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الصَّحَابِيِّ عَلَى مَنْ رَأَاهُ^(٦)، وَالْفَرْقُ عَظَمَةٌ شَرَفَ^(٧) رُؤْيَيْهِ^(٨).

وَقَدْ قَسَمَ الْحَاكِمُ طَبَقَاتِ التَّابِعِينَ إِلَى خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً^(٩)، فَذَكَرَ أَنَّ أَعْلَاهُمْ

(١) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث: ٤٦-٤١، والإرشاد ٦٠٦-٦١٦، والتقريب مع التدريب ٢٣٤/٢، والشذا الفياح ٥١٩-٥٣٤، والمقنع ٥٠٦-٥١٧، وفتح المغيث ١٣٩-١٥٦، وتوضيح الأفكار ٤٧١-٤٧٣، وظفر الأمانى: ٥١٣-٥١٤.

(٢) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «البغدادى».

(٣) الكفاية: (٥٩ ت، ٢٢ هـ)، وانظر: التقييد ٣١٧.

(٤) معرفة علوم الحديث: ٤٢، وقال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٥ «والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما»، وقال النووي: «إنه الأظهر». انظر: التقريب مع التدريب ٢٣٤/٢، وشرح التبصرة والتذكرة ١٦٠/٢.

(٥) في (ش) و(ف): «لم» من غير واو. (٦) في (ش) و(ف): «وشرف».

(٧) راجع: محاسن الاصطلاح: ٢٥٢.

(٨) انظر: معرفة علوم الحديث: ٤٢.

مَنْ رَوَى عَنِ الْعَشْرَةِ، وَذَكَرَ مِنْهُمْ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ، وَقَيْسَ بْنَ عُبَادٍ، وَأَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ، وَأَبَا وَائِلٍ، وَأَبَا رَجَاءَ الْعُطَارِدِيَّ، وَأَبَا سَاسَانَ الْحَضِيْنَ بْنَ الْمُنْذِرِ^(١) وَغَيْرَهُمْ، وَعَلَيْهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ دَخَلُ كَثِيرٍ؛ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ الْعَشْرَةِ^(٢) سِوَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ. قَالَ ابْنُ حِرَاشٍ^(٣). وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ^(٤): لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٥).

وَأَمَّا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَلَمْ يُدْرِكِ الصَّدِيقَ، قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ لِسِتَيْنِ مَضَتْ أَوْ بَقِيَّتَا؛ وَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ عُمَرَ^(٦). قَالَ الْحَاكِمُ: أَدْرَكَ عُمَرَ، فَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْعَشْرَةِ^(٧).

(١) الْحَضِيْنَ، بضاد معجمة، مصغر، ابن المنذر بن الحارث. التقريب (١٣٩٧).

(٢) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «من التابعين».

(٣) في الأصل: «جراش» بالخاء المهملة وهي في (ش) و(ف) و(ع) ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٦، وشرح التبصرة والتذكرة ١٦١/٢ «جراش» بالخاء المعجمة وهو الصواب. انظر: تاريخ بغداد ٢٨٠/١٠، وسير أعلام النبلاء ٥٠٨/١٣.

وقوله نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٩/٤٦١، والمزي في تهذيب الكمال ٦/١٣٠.

(٤) كذا في الأصل، و(ش) و(ف) و(ع). والذي في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٦، وشرح التبصرة والتذكرة ١٦١/٢، وسؤالات الأجري، وتاريخ دمشق أن القائل هو: «أبو داود» وليس «ابن أبي داود».

(٥) سؤالات الأجري (٤٥)، وانظر: تاريخ دمشق ٤٩/٤٦١. والناحية النظرية لا تَمْنَعُ وقوع سماعه من عبد الرحمن؛ لكونه سَمِعَ مِمَّنْ هو أَقْدَمُ وفاة من عبد الرحمن مثل أبي بكر وعمر، وعبد الرحمن توفي سنة (٣٢ هـ)، وَمَنْ نَفَاهُ إِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ الْوُقُوعِ، وهو غير مستلزم لنفي الإمكان.

(٦) قال يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي: لم يسمع من عمر. انظر: تاريخ يحيى بن معين ٢/٢٠٧ (٩٩٩)، والجرح والتعديل ٤/٥٩، والمراسيل لابن أبي حاتم (١١٤)، وشرح التبصرة والتذكرة ١٦٢/٢.

(٧) معرفة علوم الحديث: ٢٥. قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٥٣: «الذي رأيته في =

وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَشْرَةِ سِوَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَكَانَ آخِرَهُمْ وَفَاةً^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْحَاكِمُ: وَيَلِي^(٢) هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ^(٣) الَّذِينَ وُلِدُوا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَبْنَاءِ الصَّحَابَةِ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَأَبِي أَمَامَةَ أَسْعَدَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ وَأَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ^(٤).

= كلام الحاكم في الكلام على النوع الثامن: معرفة المراسيل، وقد أدرك سعيدٌ أبا بكر وعمرَ فعَدَّ العشرة... والذي في المطبوع من معرفة علوم الحديث، وكذلك في أصل المخطوط، لم يذكر أبا بكر، فلا أدري على أي نسخة اعتمد الشيخ البلقيني. أمّا بشأن سماع سعيد من عمر فإنه قد سَمِعَ منه، ولكنه كان صغيراً، ولم يكن سماعه منه شيء كثير؛ لذا نفاه مَنْ نفاه، وقد صحَّ عنه أنه قال: «وُلِدْتُ لَسِتَيْنِ مَضْتَا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ». المراسيل: ٧٣، وأخرج البخاري في التاريخ الصغير ٥٦/١ و٢١٦ عنه أنه قال: «إِنِّي لَأَذْكُرُ يَوْمَ نَعَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الثُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ عَلَى الْمَنْبَرِ»، وقد قال الإمام أحمد حين سأله أبو طالب صاحبه: «سعيدٌ عن عُمَرَ حُجَّةٌ؟ قال: هو عندنا حُجَّة، قد رأى عمرَ وسمعَ منه، إذا لم يُقْبَلْ سَعِيدٌ عَنْ عُمَرَ، فَمَنْ يُقْبَلُ؟» الجرح والتعديل ٦١/٤.

(١) هذا القول ليس بشيء، فحديثه عن عثمان وعلي في الصحيحين. تهذيب الكمال ١٩٩/٣. وصحَّ عنه أنه قال: «شَهِدْتُ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ». أخرجه أحمد في العلل: ٢٠٥٣.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «وبين».

(٣) في معرفة أنواع علم الحديث: «التابعون».

(٤) حصل في نقل ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٧ هذا الكلام عن الحاكم إبهامٌ وإلباسٌ؛ إذ اعترضَ البلقيني عليه في محاسن الاصطلاح: ٢٥٣ فقال: «هذا الكلام ليس بالمستقيم معنى ولا نقلاً: أمّا معنى: فكيف يُجعل مَنْ وُلِدَ في حياة رسولِ الله ﷺ يلي مَنْ وُلِدَ بعده ﷺ؟ والصواب أن يكون مَنْ وُلِدَ في حياته مُقَدِّمًا، وأن تلك الطبقة تَلِيهِ، لا أنه يَلِيهَا.

وأما النقل: فلم يذكرِ الحاكم ذلك، لكنه عَدَّ الْخَضَرَمِينَ، ثم قال: «ومن التابعين بعد الخضرين طبقةٌ وُلِدُوا في زمانِ رسولِ الله ﷺ ولم يَسْمَعُوا منه». وذكر مَنْ سبق أبا أمامة فقط، وعَدَّ من مُجْلِثِهِمْ يوسفَ بنَ عبدِ الله بنِ سلام، ومحمدَ بنَ أبي بكرٍ الصديق... إلخ» انظر: معرفة علوم الحديث: ٤٥ و٤٩. وقد قال السيوطي في تدريب الراوي: ٥١١، متعجباً بعد كلام ابن الصلاح: «كذا قال ابنُ الصلاح». فنقل كلام البلقيني، ثم قال: =

قُلْتُ: وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ فَلَمَّا وَلِدَ ذَهَبَ بِهِ أَخُوهُ لِأُمِّهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَنَكَهُ وَبَرَكَ عَلَيْهِ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ^(١)، وَمِثْلُ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ فِي^(٢) صِغَارِ الصَّحَابَةِ لِمُجَرَّدِ الرُّؤْيَةِ، وَقَدْ عُدُّوا فِيهِمْ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقُ، وَإِنَّمَا وَلِدَ عِنْدَ الشَّجَرَةِ وَفَتَ الإِحْرَامَ بِحَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَلَمْ يُدْرِكْ مِنْ حَيَاتِهِ ﷺ إِلَّا نَحْوًا مِنْ مِائَةِ يَوْمٍ، وَلَمْ يُذَكَّرْ^(٣) أَنَّهُ أَحْضَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا رَأَى، فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ أَوْلَى أَنْ يُعَدَّ مِنْ^(٤) صِغَارِ الصَّحَابَةِ مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَاكِمُ: التَّعْمَانَ وَسُوَيْدَ ابْنِي مُقَرِّنٍ فِي^(٦) التَّابِعِينَ^(٧) وَهُمَا صَحَابِيَّانِ. وَأَمَّا الْمُخَضَّرُمُونَ: وَهُمْ الَّذِينَ أَسْلَمُوا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَرَوْهُ. وَالْخَضْرَمَةُ: الْقَطْعُ، فَكَأَنَّهُمْ قُطِعُوا عَنْ نَظَرَائِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٨)، وَقَدْ عَدَّ مِنْهُمْ مُسْلِمٌ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ نَفْسًا^(٩)، مِنْهُمْ: أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ^(١٠)، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، وَأَبُو الْحَلَالِ الْعَتَكِيُّ، وَعَبْدُ خَيْرِ بْنِ يَزِيدَ

= «وَأَمَّا أولاد الصحابة فلم يذكرهم -أي الحاكم- إلا بعد المخضرمين، فقدَّمه ابنُ الصلاح والمصنَّف -أي النووي- هنا فحصل فيه وهمٌ والباس».

(١) أخرج هذه القصة أحمد ١٧٥/٣ و١٩٦ و٢٨٧، والبخاري في الأدب المفرد (١٢٥٤)، ومسلم ١٤٥/٧ (٢١٤٤) (٢٢)، وأبو داود (٤٩٥١) من حديث أنس بن مالك.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «من».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «في» وكذا كانت في الأصل وصححت في الحاشية إلى «من».

(٤) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٥٤.

(٥) في (ش) و(ف): «من».

(٦) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٧ وتعلقنا عليه.

(٧) ذكرهم نقلًا عن الإمام مسلم الحاكم في معرفة علوم الحديث: ٤٤-٤٥، وانظر: التقييد والإيضاح: ٣٢٤، وشرح التبصرة والتذكرة ١٦٥/٢.

(٨) في الأصل: «الشيناني»، وما أثبت من (ش) و(ف) و(ع) ومعرفة أنواع علم الحديث، وانظر: التقييد (٢٢٣٣).

الْخَيَوَانِي، وَرَبِيعَةُ بْنُ زُرَّارَةَ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَمِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْهُ مُسْلِمٌ: أَبُو مُسْلِمٍ الْحَوْلَانِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَوْبٍ^(١).

قُلْتُ: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ وَالْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ^(٢).

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَفْضَلِ التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، قَالَه أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٣) وَغَيْرُهُ^(٤). وَقَالَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ: الْحَسَنُ. وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ: عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ. وَقَالَ بَعْضُ^(٥) أَهْلِ مَكَّةَ: عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ^(٦)، وَسَيِّدَاتُ النِّسَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ: حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ وَعَمْرَةُ بِنْتُ

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٨ وعبد الله بن ثوب: بضم المثناة وفتح الواو بعدها موحدة. التقريب (٨٣٦٧).

(٢) راجع: محاسن الاصطلاح: ٢٥٧، وشرح التبصرة والتذكرة ١٦٧/٢.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ٢٠٠/٣، ونقل عن أحمد أنه قال: «لا أعلم في التابعين ومثله أبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم»، وقال أيضًا: «أفضل التابعين: قيس، وأبو عثمان وعلقمة، ومسروق هؤلاء كانوا فاضلين ومن عليّة التابعين». انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٩.

(٤) منهم علي بن المديني؛ إذ قال: «هو عندي أجَلُّ التابعين». وأبو حاتم الرازي الذي قال: «ليس في التابعين أنبل من ابن المسيب»، وقال ابن حبان: «هو سيد التابعين». انظر: الثقات لابن حبان ٢٧٤/٤، وتهذيب الكمال ٢٠٠/٣، وشرح التبصرة والتذكرة ١٦٢/٢.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٦) قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: ٤٠٩: «وَأَعْجَبَنِي مَا وَجَدْتُهُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَفِيفِ الزَّاهِدِ الشِّيرَازِيِّ فِي كِتَابِ لَهُ، قَالَ: «اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَفْضَلِ التَّابِعِينَ؛ فَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ. وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَقُولُونَ: أُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ. وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَقُولُونَ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ». وَبَلَّغْنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَكْثَرَ فَتَوَى مِنَ الْحَسَنِ وَعَطَاءٌ»، يَعْنِي: مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَالَ أَيضًا: «كَانَ عَطَاءٌ مُفْتِي مَكَّةَ، وَالْحَسَنُ مُفْتِي الْبَصْرَةِ، فَهَذَانِ أَكْثَرُ النَّاسِ عَنْهُمْ رَأْيُهُمْ...». وَقَالَ الْبَلْقِينِيُّ فِي مُحَاسَنِ الْإِسْلَامِ: ٢٥٨ «وَالْأَحْسَنُ فِي تَفْضِيلِ التَّابِعِينَ أَنْ يُقَالَ: مَنْ حَيْثُ الزَّهْدُ وَالْوَرَعُ: =

عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأُمُّ الدَّرْدَاءِ الصُّغْرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ^(١)، وَمِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ
الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةُ بِالْحِجَازِ وَهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ
زَيْدٍ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، وَالسَّابِغُ
سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٢)، وَقِيلَ: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ^(٣)، وَقِيلَ:
أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ^(٤)، وَقَدْ أَدْخَلَ بَعْضُهُمْ^(٥) فِي التَّابِعِينَ
مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، كَمَا أَخْرَجَ آخَرُونَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مَعْدُودٌ فِيهِمْ، وَكَذَلِكَ ذَكَرُوا فِي
الصَّحَابَةِ مَنْ لَيْسَ صَحَابِيًّا، كَمَا عَدُّوا جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ فِيمَنْ ظَنُّوهُ تَابِعِيًّا، وَذَلِكَ
يَحْسَبُ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ لِلصَّوَابِ.



= أَوْسَى، وَمَنْ حَيْثُ حِفْظُ الْخَبَرِ وَالْأَثَرِ: سَعِيدٌ...».

(١) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٤٠٩: «وَبَلَّغَنَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ
قَالَ: «سَيِّدَتَا التَّابِعِينَ مِنَ النِّسَاءِ: حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، وَعُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَثَالِثُهُمَا
-وَلَيْسَتْ كَهُمَا- أُمُّ الدَّرْدَاءِ...»، وَانْظُرْ مُحَاسِنَ الْإِصْطِلَاحِ: ٢٥٨.

(٢) ذَكَرَ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْفُقَهَاءَ السَّبْعَةَ وَسَابِغُهُمْ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. انْظُرْ: الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ
لِلْفُسَوِيِّ ٣٢٥/١، وَالمَدْخَلُ إِلَى السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (١٥٧)، وَمَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ
الْحَدِيثِ: ٤٠٨.

(٣) نَسَبَهُ الْحَاكِمُ لِأَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ. مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ٤٣.

(٤) قَالَ ذَلِكَ أَبُو الزِّنَادِ. انْظُرْ: الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ ٣٢٥/١، وَمَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ٤٣،
والمَدْخَلُ إِلَى السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٥٦).

(٥) جَاءَ فِي (ش) وَ(ف) تَسْمِيَةُ هَذَا الْعَادِّ وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ بِدَلِّ كَلِمَةِ: «بَعْضُهُمْ».

النوع الاحادي والاربعون

أ ٣٤

في معرفة رواية الاكابر عن الاصاغر^(٢)

قَدْ يَزُوِي الْكَبِيرُ الْقَدْرُ أَوْ السَّنُّ أَوْ هُمَا عَمَّنْ هُوَ^(٣) دُونَهُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ فِيهِمَا.
وَمِنْ أَجَلٍ مَا يُذَكَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ذَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ عَنْ تَمِيمِ
الدَّارِيِّ، مَا^(٤) أَخْبَرَهُ بِهِ عَنْ رُؤَيْتِهِ^(٥) الدَّجَالَ فِي تِلْكَ الْجَزِيرَةِ الَّتِي فِي الْبَحْرِ،
وَالْحَدِيثُ فِي^(٦) الصَّحِيحِ^(٧).

وَكَذَلِكَ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)^(٨) رِوَايَةُ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ مَالِكِ بْنِ

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) انظر في هذا: معرفة علوم الحديث: ٤٨-٤٩، والإرشاد ٦١٧/٢-٦١٩، والتقريب مع التدريب ٢٤٣/٢، والشذا الفياح ٥٣٥-٥٤٠، والمقنع ٥١٨/٢-٥٢٠، ونزهة النظر: ١٦٠-١٦١، وطبعة عتر: ٦٢، وفتح المغيث ١٥٧-١٥٩، وتوضيح الأفكار ٤٧٣/٢-٤٧٤.

(٣) سقطت من (ش) و(ف). (٤) في (ش) و(ف): «مما».

(٥) في (ش) و(ف): «رؤية».

(٦) سقطت من (ش)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٧) صحيح مسلم ٢٠٣/٨ (٢٩٤٢)، وقال النووي عند شرحه لهذا الحديث: «هذا معدود في مناقب تميم؛ لأن النبي ﷺ رَوَى عَنْهُ هَذِهِ الْقِصَّةَ، وَفِيهِ: رِوَايَةُ الْفَاضِلِ عَنِ الْمَفْضُولِ، وَرِوَايَةُ الْمُتَّبِعِ عَنْ تَابِعِهِ، وَفِيهِ: قَبُولُ خَيْرِ الْوَاحِدِ». شرح النووي ٨٠٢/٥.

(٨) ٢٥٢/٤ (٣٦٤١) و١٦٧/٩ (٧٤٦٠) عن الحُمَيْدِيِّ، عن الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، عن عُمَيْرِ بْنِ هَانئٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ. فذكر الحديث وقال عُمَيْرُ عَقِبَهُ: فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُحَايِمٍ: قَالَ مُعَاذٌ وَهُمْ بِالشَّامِ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ وَهُمْ بِالشَّامِ.

يُخَامِرَ، عَنْ مُعَاذٍ، وَهُمْ بِالشَّامِ، فِي حَدِيثٍ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَقَدْ رَوَى الْعَبَادِلَةُ عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ.

قُلْتُ: وَقَدْ حَكَى عَنْهُ عُمَرُ وَعَلِيٌّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ^(٣) وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٤)، وَقَدْ رَوَى الزُّهْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَهُمَا مِنْ شُيُوخِهِ، وَكَذَا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ^(٥)، قِيلَ: إِنَّهُمْ نِيفٌ وَعِشْرُونَ^(٦). وَيُقَالُ: بَضِعَ وَتَسْعُونَ^(٧). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ سَرَدْنَا جَمِيعَ مَا وَقَعَ مِنْ هَذَا لَطَالَ الْفَضْلُ جِدًّا، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَفِي التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفَائِدَةِ مَعْرِفَةُ قَدْرِ^(٨) الرَّاوي عَلَى الْمَرْوِي عَنْهُ، قَالَ: وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ^(٩).

(١) في الأصل بعد هذا: «حتى» وضرب عليها الناسخ وهي موجودة في (ع).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٢.

(٣) لم يرد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

(٤) ينظر: محاسن الاصطلاح: ٢٦١.

(٥) في (ش) و(ف): «من الصحابة والتابعين».

(٦) قال العراقي في التقييد: ٣٣٢: «ليس بجيد، فإنَّ عبدَ الغني عَدَّهُمْ في الجزء المذكور أربعين نَفْسًا إلا واحدًا...».

(٧) كذا في الأصل. والصواب: «بضع وسبعون» كما في (ش) و(ف) و(ع). ونقل ابن الصلاح ذلك عن الحافظ أبي محمد الطبرسي. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٢.

(٨) لم ترد في (ش) ولا (ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين، وهي ضرورية، وانظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤١١.

(٩) معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٠. قال العراقي مُعَقِّبًا في التقييد والإيضاح: ٣٢٨-٣٢٩ =



= «جَزَمَ المصنّف -أي ابن الصلاح- بصحّة حديث عائشة، وفيه نظر؛ فإنّ مُسلّمًا -رحمه الله - ذكره في مقدمة صحيحه بغير إسناد بصيغة التمريض، فقال: ذُكِرَ عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فذكره. وقد رواه أبو داود في سننه برقم (٤٨٤٢)، في أفرادهِ من رواية ميمون بن أبي شيبَةَ، عن عائشة قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْزَلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ» ثم قال أبو داود بعد تخريجه: ميمون بن أبي شيبَةَ لم يُدرك عائشة. فلم يَسْكُتْ عليه أبو داود، بل أَعْلَلَهُ بالانقطاع، فلا يكونُ صحيحًا عنده، ولكنّ المصنّف -أي ابن الصلاح- تَبِعَ في تصحيحه الحاكم، فإنه قال في علوم الحديث من النوع السادس عشر منه: فقد صَحَّتِ الروايةُ عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها... فذكره» انظر: مقدمة صحيح مسلم ٥/١، ومعرفة علوم الحديث: ٤٩.

النوع الثاني والأربعون معرفة المدبج^(١)

وَهُوَ رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ سِنًا وَسَنَدًا، وَاکْتَفَى الْحَاكِمُ بِالْمُقَارَنَةِ فِي السَّنَدِ، وَإِنْ

(١) بضم الميم، وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة المفتوحة، وآخره جيم، قال الحافظ العراقي في التقييد: ٣٣٤: «ما المناسبة المقتضية لتسمية هذا النوع بالمدبج؟ ومن أي شيء اشتقاقه؟ لَمْ أَرْ من تعرض لذلك، إلا أن الظاهر أنه سمي بذلك لحسنه، فإن المدبج لغة هو المُرَيَّن. قال صاحب المحكم: الدَّبَجُ: النَّقْشُ والتزيين، فارسي مُعَرَّبٌ قال: ودِبَاجُهُ الوجه حُسْنُ بَشَرَتِهِ، ومنه تسمية ابن مسعود الحواميم دِبَاجَ الْقُرْآنِ، وإذا كان هذا منه، فإنَّ الإسنادَ الذي يجتمع فيه قرينان، أو أحدهما أكبرُ والآخرُ من رواية الأصاغر عن الأكابر، إنما يَقَعُ ذلك غالبًا فيما إذا كانا عالمَيْنِ أو حافظَيْنِ، أو فيهما أو في أحدهما نوعٌ من وجوه الترجيح، حتى عَدَلَ الراوي عن العلوِّ للمساواة، أو النزول لأجل ذلك، فحصل للإسناد بذلك تحسينٌ وتزيينٌ، كرواية أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين، ورواية ابن معين عن أحمد، وإنما يقع رواية الأقربان غالبًا من أهل العلم المتميزين بالمعرفة، ويُحْتَمَلُ أن يُقَالَ: إنَّ الْقَرَيْنَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ فِي الْمَدْبُجِ فِي طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ. فشبها بالخَدَيْنِ، فإنَّ الْخَدَيْنِ يُقَالُ لهما: الدِّيَابِجَتَانِ، كما قاله صاحب «المحكم» و«الصحاح»، وهذا المعنى يَتَجَهُّ عَلَى ما قاله الحاكم وابن الصلاح، أن المدبج مُخْتَصَّ بِالْقَرَيْنَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ سُمِّيَ بِذلك لِنزول الإسناد؛ فإنهما إن كانا قرينين نزل كلُّ منهما درجةً، وإن كان من رواية الأكابر عن الأصاغر نزل درجتَيْنِ، وقد رَوَيْنَا عن يحيى بن معين، قال: الإسنادُ النازلُ قرحةً في الوجه، ورَوَيْنَا عن علي بن المدني وأبي عمرو المستملي قالا: التَّزْوِيلُ شَوْمٌ، فعلى هذا لا يكون المدبج مدحًا له، ويكون ذلك من قولهم: رَجُلٌ مَدْبُجٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ وَالْهَامَةِ حكاة صاحب المحكم، وفيه بُعْدٌ. والظاهر: أنه إنما هو مَدْحٌ لهذا النوع، أو يكون من الاحتمال الثاني، والله أعلم». انتهى. وانظر: المستدرک ٤٣٧/٢، والجامع لأخلاق الراوي =

تَفَاوَتَتِ الْأَسْنَانُ^(١)، فَمَتَى رَوَى كُلُّ مِنْهُمَا^(٢) عَنِ الْآخِرِ سُمِّيَ: «مُدَبَّجًا»؛
كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ، وَالزُّهْرِيَّ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ
حَنْبَلٍ وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ^(٣)، فَمَا لَمْ يَرَوْ كُلُّ^(٤) عَنِ الْآخِرِ لَا يُسَمَّى «مُدَبَّجًا»، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.



= ١/١٢٣، ١٢٤، والصحاح ١/٣١٢، ولسان العرب ٢/٦٥، ونزهة النظر: ١٦٠، وطبعة
عتر: ٦١-٦٢، وفتح المغيث ٣/١٦٠، وتدريب الراوي ٢/٢٤٧.

وانظر في المدبج:

معرفة علوم الحديث: ٢١٥-٢٢٠، والإرشاد ٢/٦٢٠-٦٢٢، والتقريب مع التدريب
٢/٢٤٦، والاقتراح: ٣١١-٣١٣، والشذا الفياح ٢/٥٤١-٥٤٦، والمقنع ٢/٥٢١-٥٢٣،
وشرح التبصرة ٢/١٧٣، وتوضيح الأفكار ٢/٤٧٥-٤٧٦.

(١) معرفة علوم الحديث: ٢١٥.

(٢) في (ش) و(ف): «منهم».

(٣) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٦٢-٢٦٣.

(٤) لم ترد في (ش) و(ف)، وجعلها محقق (ع) بين معكوفتين.

النوع الثالث والأربعون

معرفة الإخوة والأخوات من الرواة^(١)

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ^(٢).

فَمِنْ أَمْثِلَةِ الْأَخْوَانِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَخُوهُ عُتْبَةُ، عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَأَخُوهُ هِشَامٌ، زَيْدٌ^(٣) بْنُ ثَابِتٍ وَأَخُوهُ يَزِيدٌ^(٤).

وَمِنْ التَّابِعِينَ: عَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيلٍ أَبُو مَيْسَرَةَ وَأَخُوهُ أَرْقَمٌ كِلَاهُمَا مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ أَيْضًا هُزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلٍ وَأَخُوهُ أَرْقَمٌ^(٥).

ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ: سَهْلٌ وَعَبَادٌ وَعُثْمَانُ، بَنُو حُنَيْفٍ^(٦). عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ وَأَخَوَاهُ عُمَرُ وَشُعَيْبٌ. عَبْدُ الرَّحْمَنِ^(٧) بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ وَأَخَوَاهُ أُسَامَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ.

(١) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث: ١٥٢-١٥٧، والإرشاد ٢/٦٢٣-٦٣١، والتقريب مع التدريب ٢/٢٤٩، والشذا الفياح ٢/٥٤٧-٥٥٧، والمقنع ٢/٥٢٤-٥٣٤، ونزهة النظر: ٢٠٤، وطبعة عتر: ٧٩، وفتح المغيث ٣/١٦٣-١٦٩، وتوضيح الأفكار ٢/٤٧٦-٤٧٧.

(٢) نسبة إلى بلدة بخراسان يقال لها: نسا. الأنساب ٥/٣٨٠.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «وزيد».

(٤) راجع: محاسن الاصطلاح: ٢٦٥.

(٥) راجع: محاسن الاصطلاح: ٢٦٦.

(٦) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٦٧: «لكن سَهْلٌ وعُثْمَانُ صحابيَّان».

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «وعبد الرحمن». (٨) لم ترد في (ش) ولا (ف).

أَرْبَعَةٌ إِخْوَةٌ: سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ وَإِخْوَتُهُ^(١): عَبْدُ اللَّهِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ عَبَّادٌ وَمُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ.

خَمْسَةٌ إِخْوَةٌ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَإِخْوَتُهُ الْأَرْبَعَةُ: إِبْرَاهِيمُ وَآدَمُ وَعِمْرَانُ وَمُحَمَّدٌ^(٢). قَالَ الْحَاكِمُ: سَمِعْتُ الْحَافِظَ أَبَا عَلِيٍّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ -يَعْنِي النِّسَابُورِيَّ- يَقُولُ: كُلُّهُمْ حَدَّثُوا^(٣).

سِتَّةٌ إِخْوَةٌ: وَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَإِخْوَتُهُ: أَنَسٌ وَمَعْبُدٌ وَيَحْيَى وَحَفْصَةُ وَكَرِيمَةُ^(٤). كَذَا ذَكَرَهُمُ النَّسَائِيُّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَيْضًا^(٥)، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ أَبُو عَلِيٍّ النِّسَابُورِيَّ فِيهِمْ كَرِيمَةً^(٦)، فَعَلَى هَذَا يَكُونُونَ مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ^(٧)، وَكَانَ مَعْبُدٌ

(١) في الأصل: «أخوه».

(٢) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٣٨.

(٣) معرفة علوم الحديث: ١٥٥.

(٤) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٦٩: «وَمُقْتَضَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مَعَ كَرِيمَةٍ بِنْتُ سِيرِينَ سَبْعَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ زِيَادَةُ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ، وَمَثَلْنَا بِهِمُ لِلتَّسْعَةِ» وَكَانَ الْبَلْقِينِيُّ قَدْ مَثَلَ لِلْأَخَوَةِ التَّسْعَةِ مِنَ التَّابِعِينَ بِأَلِ سِيرِينَ وَذَكَرَ مَعَ السَّتَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ (خَالِدٌ وَعُمَرَةُ وَسُوَيْدٌ) فَأَصْبَحَ مَجْمُوعُهُمْ تَسْعَةً. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ: ٣٣٩ رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ فِي أَنَّهُمْ عَشْرَةٌ إِخْوَةٌ: «الْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَشْهُورَ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ -أَيُّ ابْنِ الصَّلَاحِ- مِنْ أَنَّهُمْ سِتَّةٌ. وَأَمَّا السَّابِعُ فَهُوَ خَالِدٌ؛ فَإِنَّ الْمَصْنُفَ قَدْ ذَكَرَهُ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ، مَعَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ لَهُ رَوَايَةً، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِي: خَالِدُ بْنُ سِيرِينَ لَمْ يُخَرِّجْ حَدِيثُهُ. أَمَّا الطَّبْرَانِيُّ فَقَالَ: كُلُّهُمْ قَدْ حَدَّثُوا بَعْدَ أَنْ عَدَّ فِيهِمْ خَالِدُ بْنُ سِيرِينَ، وَأَمَّا عُمَرَةُ وَأَمَّ سُلَيْمٌ وَسَوْدَةُ فَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُنَّ رَوَايَةً، فَلَا يَرْدُنَّ عَلَى الْمَصْنِفِ».

(٥) وكذا ذكرهم الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١٥٥.

(٦) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٦.

(٧) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٧٧/٢: «لَكِنَّهُ نَقَلَ -أَيُّ الْحَاكِمِ- فِي التَّارِيخِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَافِظِ تَسْمِيَتَهُمْ، فَزَادَ فِيهِمْ خَالِدُ بْنُ سِيرِينَ مَكَانَ كَرِيمَةٍ...» فَعَلَى هَذَا فَإِنَّ أَبَا عَلِيٍّ النَّسَابُورِيَّ أَبْدَلَ مَكَانَ كَرِيمَةِ خَالِدًا، فَلَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُهُمْ فِي الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ -أَيُّ الْخَمْسَةِ إِخْوَةِ مِنَ التَّابِعِينَ- كَمَا ادَّعَى الْمَصْنِفُ.

أَكْبَرَهُمْ وَحَفْصَةُ أَصْغَرَهُمْ، وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ أَخِيهِ يَحْيَى عَنْ أَخِيهِ أَنَسٍ عَنْ مَوْلَاهُم أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْتَكَ حَقًّا حَقًّا تَعْبُدًا وَرِقًّا»^(١). وَمِثَالُهُ^(٢).

سَبْعَةُ إِخْوَةٍ: النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرِّنٍ، وَإِخْوَتُهُ: سِنَانٌ وَسُوَيْدٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعَقِيلٌ وَمَعْقِلٌ، وَلَمْ يُسَمَّ السَّابِعُ^(٣)، هَاجَرُوا وَصَحَّبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَيُقَالُ: إِنَّهُمْ شَهِدُوا الْخَنْدَقَ كُلَّهُمْ^(٤).

أ ٣٥

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ: لَمْ يُشَارِكْهُمْ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ^(٥).

قُلْتُ: وَثَمَّ سَبْعَةُ أُخْوَةٍ صَحَابَةٍ، شَهِدُوا كُلُّهُمْ بَدْرًا، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَهِئُوا عَفَاءً بِنْتُ

(١) أخرجه البزار (كما في كشف الأستار ١٣/٢) مرفوعاً وموقوفاً وأبهم شيخه في المرفوع قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٢٣/٣. وأخرج الحديث الرامهرمزي في المحدث الفاصل: ٦٢٤ (٩٠٤)، والصوري في فوائده: ٧٧ (٣٦)، والخطيب في تاريخ بغداد ١٤/٢١٥ من طريق الحكم بن سنان، والنضر بن شميل (منفردين) كلاهما عن محمد بن سيرين، بهذا الإسناد.

سقط ذكر أنس بن سيرين في رواية الخطيب، وكلام الخطيب بعده يقتضي ذكره.

وأخرجه الصوري في الفوائد المنتقاة: ٧٦ (٣٥) و٨٧ (٤٥) من طريق محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، عن أخيه معبد، عن أخيه أنس بن سيرين، قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٧٨/٢: «فعلى هذا اجتمع منهم أربعة في إسناد واحد، وهو غريب».

(٢) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٦٩.

(٣) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٧٨/٢: «قد سَمَّاهُ ابْنُ فَتْحُونَ فِي ذِيلِ الْاِسْتِيعَابِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُقَرِّنٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى مِيسِرَةِ أَبِي بَكْرٍ فِي قِتَالِ الرَّدَّةِ، وَأَنَّ الطَّبْرِي ذَكَرَهُ كَذَلِكَ وَذَكَرَ ابْنُ فَتْحُونَ قَوْلًا: أَنَّ بَنِي مُقَرِّنٍ عَشْرَةٌ...» انظر: تاريخ الطبري ٢/٢٥٤ و٣١٦، والإصابة ٢/٣٧٣، وذكر ابنُ الملقِّن في المقنع ٢/٥٢٩: «والذي لم يُسَمَّ هو: نَعِيمُ بْنُ مُقَرِّنٍ».

(٤) ذكره ابن سعد في الطبقات ٦/٢٠. (٥) الاستيعاب ٣/٤١٢.

عُبَيْدٌ، تَزَوَّجَتْ أَوَّلًا بِالْحَارِثِ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، فَأَوْلَدَهَا مُعَاذًا وَمُعَوِّذًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ طَلَاقِهِ لَهَا بِالْبُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ نَاشِبٍ، فَأَوْلَدَهَا إِبَاسًا وَخَالِدًا وَعَاقِلًا وَعَامِرًا، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى الْحَارِثِ، فَأَوْلَدَهَا عَوْفًا^(١)، فَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ أَشْقَاءُ وَهُمْ بَنُو الْبُكَيْرِ، وَثَلَاثَةٌ أَشْقَاءُ وَهُمْ بَنُو الْحَارِثِ، وَسَبْعَتُهُمْ شَهِدُوا بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمُعَاذٌ وَمُعَوِّذٌ ابْنَا عَفْرَاءَ هُمَا اللَّذَانِ أَثَبَتَا أَبَا جَهْلٍ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْمَخْزُومِيَّ^(٢)، ثُمَّ اخْتَرَّ رَأْسَهُ وَهُوَ طَرِيحٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ الْهُذَلِيُّ ﷺ^(٣).



(١) في (ش) و(ف): «عونا».

(٢) في سيرة ابن هشام ٦٣٤/١: أَنَّ اللَّذَيْنِ قَتَلَا أَبَا جَهْلٍ هُمَا مُعَاذُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ، وَمُعَوِّذُ ابْنِ عَفْرَاءَ، وَالَّذِي فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُمَا ابْنَا عَفْرَاءَ، وَلَمْ يُسَمَّيَا. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٩٤/٥ (٣٩٦٢) ٩٥/٥ (٣٩٦٣) ١٠٩/٥ (٤٠٢٠)، وَمُسْلِمٌ ١٨٣/٥ (١٨٠٠) وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٣٥٩/٢ أَنَّهُمَا مُعَاذٌ وَعَوْفٌ، وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ أَيْضًا أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُمَا مُعَاذُ ابْنِ عَفْرَاءَ، وَمُعَاذُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ. اللَّذِينَ وَرَدَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١١١/٤ (٣١٤١) ٩٥/٥ (٣٩٦٤) وَ١٠٠/٥ (٣٩٨٨)، وَمُسْلِمٌ ١٤٨/٥ (١٧٥٢).

(٣) انظر محاسن الاصطلاح: ٢٧٠، والتقييد والإيضاح: ٣٤٣-٣٤٥.

النوع السراج والأربعون

معرفة رواية الآباء عن الأبناء^(١)

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ كِتَابًا^(٢)، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوَازِيِّ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ^(٣) أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَوَى عَنِ ابْنَتِهِ عَائِشَةَ، وَرَوَتْ عَنْهَا أُمُّهَا أُمُّ رُومَانَ أَيْضًا^(٤).

قَالَ: وَرَوَى الْعَبَّاسُ عَنِ ابْنَتِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْفَضْلِ^(٥).

قَالَ^(٦): وَرَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ عَنِ ابْنِهِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ^(٧)، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ ابْنَتِهِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ^(٨)، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ:

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٦٣٢-٦٣٦، والتقريب مع التدريب ٢/٢٥٤، والشذا الفياح ٥٥٨/٢-٥٦٢، والمقنع ٥٣٥-٥٣٩، ونزهة النظر: ١٦٠-١٦١، وطبعة عتر: ٦٢، وفتح المغيـث ١٧٠/٣-١٨٢، وتوضيح الأفكار ٤٧٧/٢-٤٨٠.

(٢) اسمه: «رواية الآباء عن الأبناء». الرسالة المستطرفة: ١٦٣، وانظر: فتح المغيـث ١٧٠/٣.

(٣) في كتابه التلقيح: ٧٠٤. وانظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٨٤/٢.

(٤) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٧٢، والتقيد والإيضاح: ٣٤٦.

(٥) ذكر ابن الصلاح مثلاً لذلك حديث العباس بن عبد المطلب، عن ابنه الفضل رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ. معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٨، ولم نجد له تخريجاً بهذا السند، إنما هو في صحيح مسلم ٧٤/٤ من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٦) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٠.

(٧) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٠.

(٨) انظر: فتح الباقي ٢/٢٢٥.

وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ ابْنِهِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْرُوا الْأَحْمَالَ؛ فَإِنَّ الْيَدَ مُغْلَقَةٌ وَالرَّجُلَ مُوثَقَةٌ»^(١).

قَالَ الْخَطِيبُ: لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(٢). قَالَ: وَرَوَى أَبُو عَمَرَ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الدُّورِيُّ الْمُقَرِّيُّ عَنْ ابْنِهِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ سِتَّةَ عَشَرَ حَدِيثًا أَوْ نَحْوَهَا، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا وَقَعَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَنْ ابْنِهِ، ثُمَّ رَوَى الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْمُظَفَّرِ عَبْدَ الرَّحِيمِ ابْنَ الْحَافِظِ أَبِي سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِهِ أَبِي الْمُظَفَّرِ بِسَنَدِهِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: «أَحْضَرُوا مَوَائِدَكُمْ الْبَقْلَ؛ فَإِنَّهُ مَطْرَدَةٌ لِلشَّيْطَانِ مَعَ التَّسْمِيَةِ»^(٣). سَكَتَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (الْمَوْضُوعَاتِ)^(٤)، وَأَخْلَقَ بِهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رُوِيَ عَنْ

(١) رواه أبو القاسم بن الجراح الوزير في المجلس السابع من الأمالي (١/٢)، وابن صاعد في جزء من أحاديثه (٢/٩)، والمُخْلِصُ في الثاني من السادس من الفوائد المتقاة (١٨٨/أ)، عن سفیان بن عیینة، عن وائل بن داود بهذا الإسناد. إفادة من السلسلة الصحيحة (١١٣٠)، قال الشيخ الألباني: «وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله كلُّهم ثقاتٌ رجالٌ مسلمٌ غيرُ وائل بن داود وهو ثقة، كما قال الحافظ. وقد تابعه قيس عن بكر بن وائل، به».

وأخرجه الترمذي في العلل الكبير (٧٠٦)، والبخاري في كشف الأستار (١٠٨١)، وأبو يعلى (٥٨٥٢)، والطبراني في الأوسط (٤٥٠٨)، والبيهقي في الكبرى ١٢٢/٦، والخطيب في تاريخ بغداد ٤٥/١٣ من طريق قيس بن الربيع، عن بكر بن وائل، عن الزهري، بهذا الإسناد. وانظر في الكلام على هذا الحديث تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٨-٤١٩، وشرح التبصرة والتذكرة ١٨١/٢-١٨٢.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤١٨.

(٣) أخرجه: ابن حبان في المجروحين ١٨٦/٢، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ٢١٦/٢ من طريق مكحول، عن أبي أمامة، به.

وقال ابن حبان: «كان العللاء يروون الموضوعات عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به».

(٤) ٢٩٨/٢، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا أصل له، وعلته العللاء بن سلمة».

أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ»^(١). فَهُوَ غَلَطٌ، إِنَّمَا رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنْ عَائِشَةَ^(٢). قَالَ: وَلَا نَعْرِفُ أَرْبَعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى نَسَقِ سِوَى هَؤُلَاءِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ^(٣)، وَكَذَا^(٤) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٥) وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ.

قُلْتُ: وَيَلْتَحِقُ بِهِمْ تَقْرِيْبًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، أُمُّهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَهُوَ أَسَنُ وَأَشْهُرُ فِي الصَّحَابَةِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٦). قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَقَدْ رَوَى حَمْرَةُ وَالْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ ابْنِ أَخِيهِمَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٧)، وَرَوَى مُضْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ عَنْ ابْنِ أَخِيهِ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ ابْنِ أَخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ أُخْتِهِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ^(٨).



(١) هكذا ساقه المنجنيقي في كتابه: رواية الأكابر عن الأصاغر، كما قال ابن حجر في فتح الباري ١٧٨/١٠ ط. دار السلام.

(٢) هكذا أخرجه البخاري ١٦٠/٧ (٥٦٧٨)، وابن ماجه (٣٤٤٩).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٠-٤٢١ وقائل هذا هو موسى بن عقبة.

(٤) في (ش) و(ف): «وكذلك».

(٥) تلقيح فهوم أهل الأثر: ٥١٦.

(٦) انظر: الشذا الفياح ٥٦٠/٢.

(٧) تلقيح فهوم أهل الأثر: ٥٢١، وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٢٧٢: «وفي هذا التمثيل نظر».

(٨) انظر: تلقيح فهوم أهل الأثر: ٥٢١.

النوع الخامس والأربعون في رواية الأبناء عن الآباء^(١)

وَذَلِكَ كَثِيرٌ جِدًّا، أَمَّا^(٢) رِوَايَةُ الْإِبْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، فَكَثِيرٌ^(٣) أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ^(٤) دُونَ الْأَوَّلِ، وَهَذَا كَعَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ^(٥) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ شُعَيْبٌ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، لَا مَا عَدَاهُ، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ فِي كِتَابِنَا (التَّكْمِيلِ)، وَفِي (الْأَحْكَامِ الْكَبِيرِ) وَ(الصَّغِيرِ)^(٦).

وَمِثْلُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ^(٧)، وَمِثْلُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ^(٨)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ كَعْبٍ،

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٢/٦٣٢-٦٣٦، والتقريب مع التدريب: ٢/٢٥٦، والشذا الفياح ٢/٥٥٨-٥٦٢، والمقنع ٢/٥٣٥-٥٣٩، ونزهة النظر: ١٦٠-١٦١، وطبعة عتر: ٦٢، وفتح المغيث ٣/١٧٠-١٨٢، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/١٨٧-١٨٨، وتوضيح الأفكار ٢/٤٧٧-٤٨٠.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «وأما».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «فكثيرة».

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «ولكنها».

(٥) سقطت من (ش) و(ف).

(٦) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٧٣، وشرح التبصرة والتذكرة ٢/١٨٧-١٨٨.

(٧) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٧٤.

(٨) بصاد مهملة، وراء مكسورة، وآخره فاء. الإكمال ٧/١٩٨.

وَقِيلَ: كَغَبُّ بْنُ عَمْرٍو^(١)، وَاسْتِقْصَاءُ ذَلِكَ يَطُولُ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْحَافِظُ أَبُو نَضْرٍ الْوَائِلِيُّ كِتَابًا حَافِلًا^(٢)، وَزَادَ عَلَيْهِ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ أَشْيَاءَ مُهِمَّةَ نَفِيسَةٍ، وَقَدْ يَقَعُ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ: فُلَانٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
أَبِيهِ. وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ^(٣)، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ وَقَلَّ مَا يَصِحُّ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الْيَامِيُّ بفتح الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، هذه النسبة إلى يَامٍ، وهو بطن من همدان.
الأنساب ٥/٥٩٤.

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة: ١٦٣.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١١/٣٢، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٢، وشرح التبصرة والتذكرة
١٩٠-١٩١/٢.

النوع السادس والأربعون

في معرفة روايته السابق واللاحق^(١)

وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ الْخَطِيبُ كِتَابًا^(٢)، وَهَذَا إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، ثُمَّ يَرَوِي عَنِ الْمُرَوِّيِّ عَنْهُ مُتَأَخِّرٌ.

كَمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ تَلْمِيزِهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَقَدْ تُوفِّيَ الزُّهْرِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَمِمَّنْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ زَكْرِيَّا بْنُ دُوَيْدَ الْكِنْدِيِّ^(٣)، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بَعْدَ

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٢/ ٦٤٠-٦٤٢، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٦٢، والشذا الفياح ٢/ ٥٧٠-٥٧٢،
والمقنع ٢/ ٥٤٧-٥٤٨، ونزهة النظر ١٦٢، وطبعة عتر ٦٢، وفتح المغيث ٣/ ١٨٣-١٨٦،
وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٠-٤٨١.

(٢) وهو كتاب: «السابق واللاحق»، وهو مطبوع في دار طبية بالرياض، بتحقيق: محمد مطر الزهراني.

(٣) زكريا هذا قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٧٢ (٢٨٧٤): «كَذَّابٌ، ادَّعَى السَّمَاعَ مِنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَالْكَبَارِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ ابْنُ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً وَذَلِكَ بَعْدَ السِّتِينَ وَمِائَتَيْنِ». فعلى هذا كان في التمثيل بزكريا نظراً، وكان الأجدرُ بالمصنّف أن يذكّر أحمد بن إسماعيل أبا حذافة السهمي، قال العراقي في التقييد والإيضاح: ٣٥١: «وَصَرَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقَاطِ بِأَنَّهُ أَخْرَجَ مَنْ سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو حَذَافَةَ السَّهْمِيِّ، وَبِهِ جَزَمَ الْحَافِظَانِ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ فِي التَّهْذِيبِ (١/ ٣٠)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْذَّهَبِيُّ فِي الْعَبَرِ (١/ ٣٧٢)، وَتُوفِّيَ السَّهْمِيُّ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَالسَّهْمِيُّ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ قَدْ شَهِدَ لَهُ أَبُو مُصْعَبٍ بِأَنَّهُ كَانَ مَعَهُمْ فِي الْعَرَضِ عَلَى مَالِكٍ، فَقَدْ صَحَّ سَمَاعُهُ مِنْ مَالِكٍ بِخِلَافِ زَكْرِيَا بْنِ دُوَيْدٍ...».

وَفَاةِ الزُّهْرِيِّ بِمِائَةٍ وَسَبْعٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١).

وَهَكَذَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ، وَرَوَى عَنِ السَّرَّاجِ أَبُو الْحُسَيْنِ^(٢) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَفَّافُ^(٣) النَّيْسَابُورِيُّ، وَبَيْنَ وَفَاتِهِمَا مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً؛ فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ تُوُفِّيَ سَنَةً سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوُفِّيَ الْخَفَّافُ سَنَةً أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةً^(٤). كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٥).

قُلْتُ: وَقَدْ أَكْثَرَ مِنَ التَّعَرُّضِ لِذَلِكَ شَيْخُنَا الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ فِي كِتَابِهِ (التَّهْذِيبُ)^(٦)، وَهُوَ مِمَّا يَتَحَلَّى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُهْمَّاتِ فِيهِ.



(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٤-٤٢٥.

(٢) في (ش) و(ف) وطبعة معرفة أنواع علم الحديث بتحقيق د. نور الدين عتر: «حسن» وكذا في شذرات الذهب، ولعله تصحيف، وفي الأصل و(ع) ونسختنا الخطية لمعرفة أنواع علم الحديث والشذرات الفياح والتقيد والإيضاح: «الحسين».

(٣) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الفاء الأولى، هذه الحرفة لعمل الْخَفَّافِ التي تُلَبَّسُ. انظر: الأنساب ٤٤٢/٢.

(٤) انظر: السابق واللاحق: ٣٢٥.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٤.

(٦) انظر على سبيل المثال تهذيب الكمال ١/٣٨٣ و٢/٢٠٢ و٢٧٧ و٣/١٧٦.

النوع السابع والأربعون

معرفه من لم يزود عنه إلا راوٍ واحد^(١) من صحابي وتابعي وغيرهم^(٢)

وَلِمُسْلِمٍ بَنِ الْحَجَّاجِ مُصَنَّفٌ^(٣) فِي ذَلِكَ^(٤).

تَفَرَّدَ عَامِرُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: عَامِرُ بْنُ شَهْرٍ^(٥)،

(١) ويُطلق عليه أيضًا مصطلح: «الْوُحْدَان». بضم الواو. جمع واحد. انظر: تدريب الراوي ١٥٠/٢، وشرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر: ٢٥١، وتوضيح الأفكار ٤٨١/٢.

(٢) انظر في ذلك:

معرفه علوم الحديث: ١٥٧-١٦١، والإرشاد ٦٤٣-٦٥٠/٢، والتقريب مع التدريب: ٢٦٤/٢، والشذا الفياح ٥٧٣-٥٧٩، والمقنع ٥٤٩-٥٦١، وفتح المغيث ١٨٧/٣-١٨٩، وتوضيح الأفكار ٤٨١/٢-٤٨٢.

(٣) في (ش) و(ف): «تصنيف».

(٤) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة ١٩٥/٢: «وَصَنَّفَ فِيهِ مُسْلِمٌ كِتَابَهُ الْمُسَمَّى بِكِتَابِ الْمُنْفَرِدَاتِ وَالْوُحْدَانِ، وَعِنْدِي بِهِ نَسْخَةٌ بِخَطِّ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ، وَلَمْ يَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ كَمَا ذَكَرَ».

قُلْتُ: وهذا الكتابُ مطبوعٌ، وقد حَصَلَ خِلَافٌ فِي اسْمِهِ. انظره في مقدمة محقق كتاب التمييز، لمسلم: ١٠٩.

(٥) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ: ٣٥٢: «إِنَّ عَامَرَ بْنَ شَهْرٍ، وَإِنْ كَانَ مَا رَوَى عَنْهُ الْحَدِيثَ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ إِلَّا الشَّعْبِيُّ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ قِصَّةَ رَوَاهَا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ فِي الرَّدَّةِ قَالَ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ الْأَعْلَمُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ وَكَابَرَهُ عَامِرُ بْنُ شَهْرٍ الْهَمْدَانِيُّ فِي نَاحِيَّتِهِ. فَهَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ رَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ عَنْهُ، =

وَعُرْوَةُ بْنُ مَضْرُسٍ^(١)، وَمُحَمَّدُ [بْنُ]^(٢) صَفْوَانَ الْأَنْصَارِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَيْفِي الْأَنْصَارِيِّ^(٣)، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمَا وَاحِدٌ^(٤)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا اثْنَانِ^(٥)، وَوَهْبُ بْنُ خُبَشٍ^(٦)، وَيُقَالُ: هَرِمُ بْنُ خُبَشٍ^(٧) أَيْضًا^(٨)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَفَرَّدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ^(٩) بِالرَّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَكَذَلِكَ حَكِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ^(١٠)، وَكَذَلِكَ شَتِيرُ بْنُ شَكْلٍ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ.

= وَأَيْضًا فَهَوَّ مشهورٌ في غير الرواية، فإنه كَانَ أَحَدَ عُمَالِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْيَمَنِ. ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ. انظر: الاستيعاب ٧٩٢/٢.

(١) بمعجمة، ثُمَّ رَأَى مَشْدَدَةً مَكْسُورَةً، ثُمَّ مَهْمَلَةً. التَّقْرِيب (٤٥٦٨)، قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ: ٣٥٢: «إِنَّ عُرْوَةَ بْنَ مَضْرُسٍ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ الشَّعْبِيُّ، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا ابْنُ عَمِّهِ حُمَيْدُ بْنُ مُنْهَبٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ خُرَيْمٍ بْنِ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَأْمٍ الطَّائِيُّ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَزِينِيُّ فِي التَّهْذِيبِ (١٥٩/٥)، وَتَبَعَ الْمُصَنِّفُ -أَي: ابْنُ الصَّلَاحِ- الْحَاكِمَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ...». انظر: معرفة علوم الحديث: ١٥٨، ومحاسن الاصطلاح: ٢٨٠.

(٢) لَمْ تَرِدْ فِي الْأَصْلِ، وَهِيَ فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع) وَالْمَعْرِفَةِ.

(٣) انظر: التقيد: ٣٥١.

(٤) قَالَهُ الْبُغْوِيُّ. انظر: الإصَابَةُ ٨٠/٥ ط. الْفَكَرِ. (٥) انظر: الاستيعاب ١٣٧٠/٣.

(٦) بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَكْسُرٍ، بَعْدَهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ، وَبَاءٌ مَفْتُوحَةٌ مَعْجَمَةٌ بِوَاحِدَةٍ، وَآخِرُهُ شَيْنٌ مَعْجَمَةٌ. انظر: الْإِكْمَالُ ٣٤١/٢، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ١٩٥/١٧.

(٧) كَذَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ١٥٨.

(٨) لَمْ تَرِدْ فِي (ش) وَلَا (ف).

(٩) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الزَّايِ. التَّقْرِيب (٦٧٧٤).

(١٠) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي التَّقْيِيدِ: ٣٥٣: «بَلْ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا عُرْوَةُ بْنُ رُوَيْمٍ اللَّحْمِيُّ وَحُمَيْدُ الْمَزِينِيُّ، فَأَمَّا رِوَايَةُ عُرْوَةَ بْنِ رُوَيْمٍ عَنْهُ فَذَكَرَهَا الْمَزِينِيُّ فِي التَّهْذِيبِ (١٥٢/٧)، وَأَمَّا رِوَايَةُ حُمَيْدِ الْمَزِينِيِّ عَنْهُ، فَذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (٤٣١/٨) ١٥٠٢٨»، وَالْمَزِينِيُّ (التَّهْذِيبُ ١٥٢/٧) أَيْضًا.

وَكَذَلِكَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^(١) الْمُزَنِيِّ، وَصُنَائِحِ^(٢) بْنِ الْأَعْسَرِ، وَمِرْدَاسِ بْنِ مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ صَحَابَةٌ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣) «وَقَدْ ادَّعَى الْحَاكِمُ فِي (الإكلیل)^(٤) أَنَّ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يُخْرِجَا فِي صَحِيحَيْهِمَا شَيْئًا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ».

قَالَ: وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَتَقَضَّ بِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥) وَمُسْلِمٌ^(٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَرَوْ^(٧) عَنْهُ غَيْرُهُ فِي وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مِرْدَاسِ الْأَسْلَمِيِّ حَدِيثٌ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ؛ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ»^(٨). وَبِرَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبٍ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُهُ حَدِيثٌ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ»^(٩) .

(١) في (ش) و(ف): «سعد» وفي المعرفة كما أثبتناه، وذكر الحافظ ابن حجر في التقريب (١٨٢٨) أَنَّهُ سَعْدُ أَوْ سَعِيدٍ.

(٢) بضم أوله، ثم نون، وموحدة، ومهملة. التقريب (٢٩٥٣).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٦.

(٤) المدخل إلى الإكلیل: ٣٣.

(٥) صحيح البخاري ١١٩/٢ (١٣٦٠).

(٦) صحيح مسلم ٤٠/١ (٢٤).

(٧) في (ش) و(ف): «يروه».

(٨) أخرجه البخاري ١١٤/٨ (٦٤٣٤)، والبيهقي ١٠/١٢٢.

(٩) أخرجه البخاري ١٣/٢ (٩٢٣) و١١٤/٤ (٤١٣٥) و١٩١/٩ (٧٥٣٥).

وأخرجه أيضًا أحمد ٦٩/٥ من طريق جرير بن حازم، عن الحسن، قال: حدثنا عمرو بن تَغْلِبٍ، به.

وأخرج البخاري له ٥١/٤ حديثًا آخر من طريق جرير، عن الحسن قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا يَتَّعِلُونَ نِعَالَ الشَّعْرِ...».

قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ١٩٧/٢: «وقال ابن عبد البر: إِنَّهُ رَوَى عَنْهُ - أي =

وَرَوَى مُسْلِمٌ^(١) حَدِيثَ الْأَعْرُ الْمُرْنِيِّ: «إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي». وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي بُرْدَةَ، وَحَدِيثَ رِفَاعَةَ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ^(٢)، وَحَدِيثَ أَبِي رِفَاعَةَ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ الْعَدَوِيِّ^(٣)، وَغَيْرُ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا، ثُمَّ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهَذَا مَصِيرٌ مِنْهُمَا إِلَى أَنَّهُ تَرْتَفِعُ الْجَهَالَةُ عَنِ الرَّاوي بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ عَنْهُ»^(٤).

قُلْتُ: أَمَّا رِوَايَةُ الْعَدَلِ عَنْ شَيْخٍ، فَهَلْ هِيَ تَعْدِيلٌ أَمْ لَا؟ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ. نَالِثُهَا: إِنْ اشْتَرَطَ الْعَدَالَةَ فِي شُيُوخِهِ؛ كَمَا لِكَ وَنَحْوِهِ فَتَعْدِيلٌ، وَإِلَّا فَلَا، وَإِذَا لَمْ نَقُلْ إِنَّهَا تَعْدِيلٌ فَلَا تَضُرُّ جَهَالَةَ الصَّحَابِيِّ؛ لَأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عُدُولٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ، فَلَا يَصِحُّ مَا اسْتَدْرَكَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو، رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ جَمِيعٌ مَنْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُمْ صَحَابَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا التَّابِعُونَ فَقَدْ تَفَرَّدَ جَمَاعَةٌ فِي ابْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعُشْرَاءِ^(٥) الدَّارِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ بِحَدِيثِهِ^(٦): «أَمَّا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي اللَّبَّةِ؟ فَقَالَ: أَمَّا لَوْ طُعِنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجَزَأَ عَنْكَ»^(٧). وَيُقَالُ: إِنَّ الزُّهْرِيَّ تَفَرَّدَ عَنْ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ تَابِعِيًّا، وَكَذَلِكَ تَفَرَّدَ عَمْرُو بْنُ

١٣٨

= عَنْ عَمْرٍو بْنِ تَغْلِبٍ - أَيْضًا الْحَكُمُ بْنُ الْأَعْرَجِ. وَلَمْ أَرْ لَهُ رِوَايَةً عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ أَحَادِيثِ عَمْرٍو بْنِ تَغْلِبٍ، فَلِذَلِكَ مَثَّلْتُ بِهِ. انظر: المفردات والوُحْدَان: ٤٦-٤٩، ومعرفة علوم الحديث: ١٥٩، والاستيعاب: ٥١٨/٢.

(١) صحيح مسلم ٧٢/٢ (٢٧٠٢). (٢) أخرجه مسلم ١١٦/٣ (١٠٦٧) (١٥٨).

(٣) أخرجه مسلم ١٥/٣ (٨٧٦).

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٧، وقد اعترض عليه العراقي عدَّة اعتراضات على الأمثلة المتقدمة. انظر: التقييد والإيضاح: ٣٥٤-٣٥٥.

(٥) بضم أوله، وفتح المعجمة، والراء، والمد، انظر: التقريب (٨٢٥١).

(٦) في (ش) و(ف) و(ع): «بحديث».

(٧) أخرجه الطبراني في الكبير (٦٧٢٢)، والخطيب في تاريخ بغداد ٥٧/٩ من طريق عبد الرحمن بن قيس، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، بِهِ.

دِينَارٍ وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ
مِنَ التَّابِعِينَ^(١).

قَالَ الْحَاكِمُ: وَتَفَرَّدَ مَالِكٌ عَنْ زُهَاءٍ عَشْرَةَ مِنْ شُيُوخِ الْمَدِينَةِ، لَمْ يَرَوْ عَنْهُمْ
غَيْرُهُ^(٢).



(١) انظر: معرفة علوم الحديث: ١٦٠.

(٢) معرفة علوم الحديث: ١٦٠.

النوع الثامن والأربعون معرفة من له أسماء متعددة^(١)

فَيُظَنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُمْ أَشْخَاصٌ عِدَّةٌ^(٢)، أَوْ يُذَكَّرُ بِبَعْضِهَا، أَوْ بِكُنْيَتِهِ، فَيَعْتَقِدُ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ ذَلِكَ مِنَ الْمُدَلِّسِينَ، يَتَغَرَّبُونَ^(٣) عَلَى النَّاسِ، فَيَذْكُرُونَ الرَّجُلَ بِاسْمٍ لَيْسَ هُوَ مَشْهُورًا بِهِ، أَوْ يُكُونُهُ، لِيُبْهِمُوهُ^(٤) عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُهَا^(٥)، وَذَلِكَ كَثِيرٌ. وَقَدْ صَنَّفَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا^(٦)، وَصَنَّفَ النَّاسُ كُتُبَ الْكُنَى، وَفِيهَا إِرْشَادٌ إِلَى حَلِّ مُتَرَجِّمِ هَذَا الْبَابِ^(٧). وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَبِالْأَخْبَارِ، فَمِنْهُمْ

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٢/ ٦٥١-٦٥٥، والتقريب مع التدريب ٢/ ٢٦٨، والشذا الفياح ٢/ ٥٨٠-٥٨٣، والمقنع ٢/ ٥٦٢-٥٦٤، ونزهة النظر: ١٩٤، وطبعة عتر: ٧٥-٧٦، وفتح المغيث ٣/ ١٩٠-١٩٤، وتوضيح الأفكار ٢/ ٤٨٢، وظفر الأمان: ١١١.

(٢) في (ش) و(ف): «مُتَعَدِّدٌ». (٣) في (ش) و(ف) و(ع): «يُغَرَّبُونَ بِهِ».

(٤) كَانَ فِي الْأَصْلِ: «لِيُبْهِمُوهُ»، وَهُوَ خِلَافُ الْجَادَةِ.

(٥) وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ. انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ١٩٨.

(٦) وَكِتَابُهُ إِيضَاحُ الْإِشْكَالِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبَصُّرَةِ ٢/ ١٩٨.

(٧) فِي (ش) وَ(ف): «إِلَى إِظْهَارِ تَدْلِيسِ الْمُدَلِّسِينَ».

مَنْ يُصْرِّحُ بِاسْمِهِ هَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: حَمَادُ^(١) بْنُ السَّائِبِ^(٢). وَمِنْهُمْ مَنْ يُكْنِيهِ بِأَبِي النَّضْرِ^(٣)، وَمِنْهُمْ مَنْ يُكْنِيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهُوَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ التَّفْسِيرَ، مُوَهِّمًا أَنَّهُ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ»^(٤).

وَكَذَلِكَ سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ الْمَعْرُوفُ بِسَبْلَانَ، الَّذِي يَرْوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَنْسُبُونَهُ فِي وَلَائِهِ إِلَى جِهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا، وَالتَّدْلِيسُ أَقْسَامٌ كَثِيرَةٌ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في الأصل: «عَبَادُ بْنُ السَّائِبِ».

(٢) وهو أبو أسامة، الذي روى عن حماد بن السائب حديث: «ذُكَاةٌ كُلُّ مَسْلِكٍ دِبَاعُهُ» أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء ٢٠٠/١، والحاكم في المستدرک ١٢٤/٤.

(٣) ومثال ذلك ما وقع في حديث تميم الداري الذي أخرجه الترمذي (٣٠٥٩)، والطبري في تفسيره ١١٥/٧، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٢٣) من طريق محمد بن إسحاق، عن أبي النضر، عن باذان مولى أم هانئ، عن ابن عباس، عن تميم الداري، به.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٢٩.

النوع التاسع والأربعون معرفة الأسماء المفردة والكُنَى التي لا يكون منها في كل حرف سواه^(١)

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِجِيُّ^(٢) وَغَيْرُهُ، وَيُوجَدُ ذَلِكَ
كَثِيرًا فِي كِتَابِ (الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ) لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرِهِ، وَفِي كِتَابِ (الإِكْمَالِ)
لَأَبِي نَصْرِ بْنِ مَآكُولَا كَثِيرًا.

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ^(٣) طَائِفَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ، مِنْهُمْ:
- أَجْمَدُ - بِالْجِيمِ - بْنُ «عُجَيَّانَ» عَلَى وَزْنِ «عُلَيَّانَ»، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٤):
وَرَأَيْتُهُ يَخْطُ ابْنَ الْفُرَاتِ^(٥) مُخَفَّفًا عَلَى وَزْنِ «سُفَيَّانَ». ذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ
فِي الصَّحَابَةِ.

(١) انظر في هذا النوع:

معرفة علوم الحديث: ١٧٧-١٨٢، والإرشاد ٢/٦٥٦-٦٦٧، والتقريب مع التدريب
٢/٢٧١، والشذا الفياح ٢/٥٨٤-٥٩٥، والمقنع ٢/٥٦٥-٥٧٠، ونزهة النظر:
١٩٩-٢٠٠، وطبعة عتر: ٧٧-٧٨، وفتح المغيث ٣/١٩٥-١٩٨، وتوضيح الأفكار
٢/٤٨٢-٤٨٣، وظفر الأمانى: ١١٧-١١٨.

(٢) وهو كتاب الأسماء المفردة، وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق: عبدة علي كوشك عَن دار
المأمون سنة ١٤١٠هـ.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣١. (٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣١.

(٥) في الأصل: «ابن أبي الفُرَاتِ»، وما أُثْبِتَ من (ش) و(ف) و(ع) ومعرفة أنواع علم الحديث.

- أَوْسَطُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجَلِيٍّ، تَابِعِيٌّ.
- تَدُومُ بْنُ صُبْحٍ^(١) الْكَلَاعِيُّ، عَنْ نُبَيْعِ الْجَمِيرِيِّ ابْنِ امْرَأَةٍ كَعْبِ الْأَخْبَارِ.
- جُبَيْبٌ - بِالْجِيمِ -^(٢) بْنُ الْحَارِثِ، صَحَابِيٌّ.
- جِيلَانُ بْنُ فَرْوَةَ أَبُو الْجَلْدِ^(٣)، الْأَخْبَارِيُّ تَابِعِيٌّ.
- دُجَيْنٌ^(٤) بْنُ ثَابِتٍ أَبُو الْغَضَنِ، يُقَالُ: إِنَّهُ جَحَا. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٥):
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ غَيْرُهُ^(٦).
- زَرْ بْنُ حُبَيْشٍ^(٧).
- سَعِيرٌ^(٨) بْنُ الْخُمْسِ.
- سَنْدَرُ الْخَصِيِّ، مَوْلَى زَنْبَاعِ الْجَذَامِيِّ، لَهُ صُحْبَةٌ^(٩).

(١) كذا في الأصل و(ع)، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٣١، وفي (ش) و(ف): «صبيح» بالتصغير.

(٢) سقطت من (ش) و(ف).

(٣) ضبطه النووي في الإرشاد ٦٥٨/٢، بفتح الجيم وإسكان الياء، أما في المنهل الروي: ١٣٣، فقال: بفتح الجيم واللام.

(٤) في (ش) و(ف): «الدُّجَيْن».

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٢.

(٦) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦١.

(٧) زَرْ - بكسر أوله وتشديد الراء - وحُبَيْش، بمهملة وموحدة ومعجمة مصغراً. التقريب (٢٠٠٨).

(٨) قال في التقريب (٢٤٣٢): «سَعِير، آخره راء، مُصَغَّرٌ، ابن الْخُمْسِ - بكسر المعجمة وسكون الميم ثُمَّ مهملة - انظر: تهذيب الكمال ٢١٢/٣، والتقييد: ٣٦٢.

(٩) انظر: التقييد: ٣٦٢.

- شَكْلُ بْنُ حُمَيْدٍ، صَحَابِيٌّ^(١).
- شَمْعُونُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو رِيحَانَةَ، صَحَابِيٌّ - بِالشَّيْنِ وَالْغَيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ^(٢) - وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِالْغَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.
- صُدِّيُّ بْنُ عَجَلَانَ أَبُو أَمَامَةَ، صَحَابِيٌّ.
- صُنَابِحُ بْنُ الْأَعْسَرِ.
- ضُرَيْبُ بْنُ نُقَيْرٍ.
- أَبُو السَّلِيلِ^(٣) الْعَدَوِيُّ^(٤) الْبَصْرِيُّ^(٥)، يَرْوِي عَنْ مُعَاذَةَ.
- عَزْوَانُ - بِالْغَيْنِ الْمُهْمَلَةِ - بْنُ زَيْدٍ الرَّقَاشِيِّ، أَحَدُ الزُّهَادِ، تَابِعِيٌّ^(٦).
- كَلْدَةُ بْنُ الْحَنْبَلِ^(٧)، صَحَابِيٌّ.
- لُبَيُّْ بْنُ لَبَا، صَحَابِيٌّ.
- ابْنُ بَعْكَكَ لَيْدُ رَبِّهِ^(٨) أَبُو السَّنَابِلِ صَحَابِيٌّ.
- لِمَازَةُ بْنُ زَبَّارٍ تَابِعِيٌّ.

(١) سقطت من (ع).

(٢) هكذا في الأصل، وفي (ش) و(ف) و(ع): «شَمْعُونُ - بِالشَّيْنِ وَالْغَيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ - ابْنُ زَيْدٍ أَبُو رِيحَانَةَ صَحَابِيٌّ».

(٣) بفتح المهملة وكسر اللام. التقريب (٢٩٨٤).

(٤) سقطت من (ع).

(٥) في (ش) و(ف): «ضُرَيْبُ بْنُ نُقَيْرٍ ابْنُ سُمَيْرٍ كُلُّهَا بِالتَّصْغِيرِ، أَبُو السَّلِيلِ الْقَيْسِيُّ الْبَصْرِيُّ».

(٦) انظر: التقييد: ٣٦٤.

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «حَنْبَلٍ».

(٨) جملة: «ابْنُ بَعْكَكَ لَيْدُ رَبِّهِ» لَمْ تَرِدْ فِي (ش) وَلَا (ف) وَلَا (ع).

- مُسْتَمِرُّ بْنُ الرَّيَّانِ، رَأَى أَنَسًا^(١).
- نَيْشَةُ الْخَيْرِ^(٢)، صَحَابِيٌّ.
- نَوْفُ الْبِكَالِيِّ^(٣)، تَابِعِيٌّ.
- وَابِصَةُ بْنُ مَعْبُدٍ، صَحَابِيٌّ.
- هُبَيْبُ بْنُ مُغْفَلٍ.
- هَمْدَانُ، بَرِيدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَقِيلَ: الْمُعْجَمَةُ.
- وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِهِ: مَسْأَلَةٌ: هَلْ تَعْرِفُونَ رَجُلًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَا يُوْجَدُ مِثْلُ أَسْمَاءِ آبَائِهِ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ بْنُ مُسْرَبَلٍ بْنُ مُعْرَبَلٍ بْنُ مُطْرَبَلٍ بْنُ أَرْنَدَلٍ بْنُ عَرْنَدَلٍ بْنُ مَاسِكِ الْأَسَدِيِّ.
- قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَأَمَّا الْكُنَى الْمُفْرَدَةُ فَمِنْهَا:
- أَبُو الْعَبِيدَيْنِ وَأَسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَبْرَةَ^(٤) مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ.
- أَبُو الْعُشْرَاءِ الدَّارِمِيُّ^(٥)، تَقَدَّمَ.
- أَبُو الْمُدَلِّةِ^(٦)، مِنْ شُيُوخِ الْأَعْمَشِ وَغَيْرِهِ، لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ، وَزَعَمَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ أَنَّ اسْمَهُ عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ^(٧).

أ ٣٨

(٢) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٤.

(١) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٤.

(٣) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٤.

(٤) بفتح المهملة وسكون الموحدة. التقريب (٦٧٥٦). (٥) تقدم في ص (٣١٢).

(٦) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٤٣٣: «بكسر الدال المهملة وتشديد اللام».

(٧) قَالَ الْبَلْقِينِيُّ فِي مُحَاسِنِ الْأَصْطِلَاحِ: ٢٨٩: «لَمْ يَنْفَرِدْ أَبُو نُعَيْمٍ بِذَلِكَ، فَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ جَبَّانٍ». انظر: الثقات لابن حبان ٧٢/٥.

- أَبُو مُرَايَةَ الْعَجْلِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو تَابِعِيٍّ.

- أَبُو مُعَيْدٍ حَفْصُ بْنُ غِيلَانَ الدَّمَشْقِيُّ عَنْ مَكْحُولٍ^(١).

قُلْتُ: وَقَدْ رَوَى عَنْهُ نَحْوُ مِنْ عَشْرَةٍ، وَمَعَ هَذَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: هُوَ مَجْهُولٌ. لَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى مَعْرِفَتِهِ وَمَنْ رَوَى عَنْهُ، فَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالْجَهَالَةِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ، كَمَا جَهَلَ التِّرْمِذِيُّ صَاحِبَ الْجَامِعِ، فَقَالَ: وَمَنْ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ؟

وَمِنْ الْكُنَى الْمُفْرَدَةِ أَبُو السَّنَابِلِ لَيْدُ رَبِّهِ^(٢) بْنُ بَعْكَك، رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، صَحَابِيٍّ، اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَكُنْيَتُهُ مِنَ الْأَفْرَادِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَأَمَّا الْأَفْرَادُ مِنَ الْأَلْقَابِ، فَمِثْلُ: سَفِينَةَ الصَّحَابِيِّ، اسْمُهُ مِهْرَانُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

- مَثَلُ^(٣) بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ وَاسْمُهُ عَمْرُو.

- سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ، صَاحِبُ الْمُدَوَّنَةِ اسْمُهُ عَبْدُ السَّلَامِ.

- مُطَيِّنٌ^(٤).

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٣-٤٣٤.

المحلى ٦/٧ و ١٠٠/١٠ ط. دار إحياء التراث العربي.

(٢) كذا في الأصل و(ع)، وفي (ش) و(ف): «عَبِيدُ رَبِّهِ». وما أثبتناه هو الصواب. انظر: الإصابة ١٢٨/٥ ط. دار الفكر، والتقريب (٨١٤٩).

(٣) مثل الميم ساكن الثاني. التقريب (٦٨٨٣)، وانظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٧.

(٤) بضم الميم، وفتح الطاء المهملة، وتشديد الياء المفتوحة، لُقِبَ بذلك؛ لأنَّ أبا نُعَيْمٍ الْفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ الْمَلَائِيَّ مَرَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ بِالطِّينِ، وَقَدْ طَيَّنُوهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا مُطَيِّنُ، قَدْ آنَ لَكَ أَنْ تَسْمَعَ الْحَدِيثَ. انظر: الإكمال ٢٠١/٧، والأنساب ٢١٦/٥، واللباب ٢٢٧/٣.

- مُشْكِدَانَةٌ^(١) الْجُعْفِيُّ، فِي جَمَاعَةِ آخِرِينَ، سَنَدُكُرْهُمُ فِي نَوْعِ الْأَلْقَابِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ أَعْلَمُ^(٢).



-
- (١) بضم الميم وسكون الشين المعجمة وضم الكاف، وقيل بفتحها أيضًا.
انظر: السير ١١/١٥٦، والمنهل الروي: ١٢٠، والمقنع ٢/٥٩٠، والتقريب (٣٤٩٣)،
وتدريب الراوي ٢/١٥٩.
- (٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٤-٤٣٥.

النوع^(١) المُوَني خمسين

معرفة الأسماء والكنى^(٢)

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ، مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالدُّوَلَابِيُّ، وَابْنُ مَنْدَه، وَالْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ، وَكِتَابُهُ فِي ذَلِكَ مُفِيدٌ جِدًّا، كَثِيرُ النَّفْعِ^(٣).

وَطَرِيقَتُهُمْ أَنْ يَذْكُرُوا الْكُنْيَةَ وَيُنَبِّهُوا عَلَى اسْمِ صَاحِبِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُعْرِفُ اسْمَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْتَلَفُ فِيهِ.

وَقَدْ قَسَمَهُمُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ إِلَى أَقْسَامٍ عِدَّةٍ^(٤):

أَحَدُهَا: مَنْ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ سِوَى الْكُنْيَةِ: كَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٥) بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ الْمَخْزُومِيِّ الْمَدَنِيِّ، أَحَدِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَيُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْضًا، وَهَكَذَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ

(١) كتب ناسخ الأصل قبل هذا: «بلغ»، وهو دليل بلوغ المقابلة والسماع.

(٢) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث: ١٧٧-١٩٠، والإرشاد ٢/٦٦٨-٦٧٨، والتقريب مع التدريب

٢/٢٧٨، والشذا الفياح ٢/٥٩٦-٦٠٤، والمقنع ٢/٥٧١-٥٨٠، ونزهة النظر: ١٩٤،

وطبعة عتر: ٧٥-٧٦، وفتح المغيث ٣/١٩٩-٢٠٥، وتوضيح الأفكار ٢/٤٨٢-٤٨٣.

(٣) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٩٠.

(٤) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٥.

(٥) راجع: التقييد: ٣٦٨، ومحاسن الاصطلاح: ٢٩٠.

الْمَدَنِي، وَيُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ أَيْضًا^(١). قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ:
وَلَا نَظِيرَ لَهُمَا فِي ذَلِكَ، وَقَدْ^(٢) قِيلَ: لَا كُنْيَةَ لِابْنِ حَزْمٍ هَذَا.

وَمِمَّنْ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ سِوَى كُنْيَةٍ فَقَطَّ: أَبُو بِلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ شَرِيكَ
وَعِيره وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ: اسْمِي كُنْيَتِي^(٣)، وَأَبُو حُصَيْنٍ بْنُ يَحْيَى بْنُ
سُلَيْمَانَ الرَّازِي، شَيْخُ أَبِي حَاتِمٍ^(٤) وَعِيره.

٣٨ ب

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَنْ لَا يُعْرَفُ بِعِيره كُنْيَتِهِ^(٥) وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى اسْمِهِ، مِنْهُمْ:

- أَبُو أَنَاسٍ - بِالنُّونِ - صَحَابِيٌّ.

- أَبُو مُوَيْهَبَةَ صَحَابِيٌّ.

- أَبُو شَيْبَةَ الْخُدْرِيُّ، الَّذِي^(٦) قُتِلَ فِي مُحَاصَرَةِ^(٧) الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ، وَدُفِنَ
هُنَاكَ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

- أَبُو الْأَبْيَضِ عَنْ أَنَسٍ^(٨).

- أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ شَيْخُ مَالِكٍ.

- أَبُو النَّجِيبِ - بِالنُّونِ الْمَفْتُوحَةِ - وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بِالنَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقُ
مَضْمُومَةٍ^(٩)، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

- أَبُو حَرْبٍ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ^(١٠).

(١) لم ترد في الأصل.

(٢) سقطت من (ش) و(ف).

(٣) الجرح والتعديل ٤١١/٩ (١٥٦٦).

(٤) الجرح والتعديل ٤٢١/٩ (١٦٦٣).

(٥) في الأصل: «مَنْ لَا تُعْرَفُ كُنْيَتُهُ».

(٦) في (ش) و(ف): «المدني».

(٧) انظر: التقييد والإيضاح: ٣٦٩.

(٨) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٩١-٢٩٢.

- أَبُو حَرِيرٍ الْمَوْقِفِيُّ^(١) شَيْخُ ابْنِ وَهْبٍ، وَالْمَوْقِفُ مَحَلَّةٌ بِمِصْرَ.

الثَّالِثُ: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ إِحْدَاهُمَا لَقَبٌ، مِثَالُهُ:

- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كُنْيَتُهُ أَبُو الْحَسَنِ، وَيُقَالُ لَهُ: أَبُو تُرَابٍ لَقَبًا.

- أَبُو الزُّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو الزُّنَادِ لَقَبٌ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَعْضَبُ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

- أَبُو الرَّجَالِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو الرَّجَالِ لَقَبٌ^(٣)؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ عَشْرَةُ أَوْلَادٍ رِجَالًا.

- أَبُو تَمِيمَةَ يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ، كُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ.

- أَبُو الْأَذَانِ الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، يُكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ، وَلَقَبَ بِأَبِي الْأَذَانِ لِكِبَرِ أَدْنِيهِ.

- أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ الْحَافِظُ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ لَقَبٌ.

- أَبُو حَازِمٍ الْعَبْدَرِيُّ^(٤) الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ، كُنْيَتُهُ أَبُو حَفْصٍ، وَأَبُو حَازِمٍ لَقَبٌ، قَالَهُ الْفَلَكِيُّ فِي (الْأَلْقَابِ)^(٥).

(١) بفتح الميم والواو الساكنة والقاف المكسورة. انظر: الأنساب ٣٠٤/٥، ومراصد الاطلاع ١٣٣٥/٣.

(٢) انظر: تاريخ دمشق ٥١/٢٨.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «لَقَبٌ لَهُ».

(٤) في (ع): «العبدي».

(٥) هو كتاب: معرفة ألقاب المحدثين للفلكي. انظر: الأنساب ٣٧٩/٤، وسير أعلام النبلاء ٥٠٢/١٧.

الرَّابِعُ: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ كَابْنِ جُرَيْجٍ، كَانَ يُكْنَى بِأَبِي خَالِدٍ وَبِأَبِي الْوَلِيدِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ يُكْنَى بِأَبِي الْقَاسِمِ، وَتَرَكَهَا وَاکْتَفَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قُلْتُ: وَكَانَ السَّهْلِيُّ يُكْنَى بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَكَانَ لِشَيْخِنَا مَنْصُورِ بْنِ أَبِي الْمَعَالِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ حَفِيدِ الْفَرَاوِيِّ ثَلَاثُ كُنَى: أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الْفَتْحِ وَأَبُو الْقَاسِمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

الخَامِسُ: مَنْ لَهُ اسْمٌ مَعْرُوفٌ، وَلَكِنْ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ، فَاجْتَمَعَ لَهُ كُنْيَتَانِ، وَأَكْثَرُ مِثَالِهِ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ^(٢) مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ، فَقِيلَ: أَبُو خَارِجَةَ. وَقِيلَ: أَبُو زَيْدٍ. وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ. وَهَذَا كَثِيرٌ يَطُولُ اسْتِفْصَاؤُهُ.

الْقِسْمُ^(٣) السَّادِسُ: مَنْ عُرِفَتْ كُنْيَتُهُ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، كَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ عَلَى أَزِيدٍ مِنْ عَشْرِينَ قَوْلًا^(٤)، وَاخْتَارَ ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ، وَصَحَّحَ ذَلِكَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ^(٥)، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ.

- أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا، وَصَحَّحَ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ اسْمَهُ شُعْبَةُ، وَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ^(٦)،

(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٨.

(٢) ذكر المصنّف هنا زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، والصوابُ أَنَّ الذي اختلف في كنيته هو أسامة بن زيد بن حارثة. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٣٩، وشرح التبصرة والتذكرة ٢١٠/١، والإصابة ٥٢/١.

(٣) لم ترد في (ش) ولا (ف). (٤) انظر: محاسن الاصطلاح: ٢٩٣-٢٩٤.

(٥) انظر: الاستيعاب ٢٠٦/٤ و٢٠٧، والإرشاد ٦٧٥/٢.

(٦) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: ١/٤٤٥.

وَرَجَّحَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ: «لَأَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ»^(١).

السَّابِعُ: مَنْ اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ وَفِي كُنْيَتِهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ كَسَفِينَةَ، قِيلَ: اسْمُهُ مِهْرَانُ. وَقِيلَ: عُمَيْرٌ. وَقِيلَ: صَالِحٌ. وَكُنْيَتُهُ قِيلَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَقِيلَ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ.

الثَّامِنُ: مَنْ اشْتَهَرَ بِاسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ كَالْأَيِّمَةِ الْأَرْبَعَةِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ.

التَّاسِعُ: مَنْ اشْتَهَرَ بِكُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ، وَإِنْ كَانَ^(٢) اسْمًا مُعَيَّنًا مَعْرُوفًا، كَأَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ^(٣) عَائِدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

- أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُوْبٍ^(٤).

- أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ عَمْرُو^(٥) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

- أَبُو الضُّحَى مُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحٍ.

- أَبُو الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيُّ شَرَّاحِيلُ بْنُ آدَةَ.

- أَبُو حَازِمٍ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا.



(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٠.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «وكان».

(٣) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفي آخرها نون. الأنساب ٤٧٨/٢.

(٤) بضم المثلثة وفتح الواو بعدها موحدة، وقيل: بإشباع الواو، وقيل: ابن أُنُوبَ بمثلثة وزن أحمر، وقيل غير ذلك. انظر: التقريب (٨٣٦٧).

(٥) في (ش): «عمر».

النوع الحادي وأخمسون معرفة من اشتهر بالاسم دون الكنية

وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو مِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ جَمَاعَةٌ مِّنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَحُوَيْطُبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزَى، وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُحَيْنَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ صَاحِبُ الْأَذَانِ^(١)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، وَمَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ^(٢)، ^(٣) وَقِيلَ: يَسَارٌ^(٣).

وَذَكَرَ مَنْ يُكْنَى مِنْهُمْ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَبِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.
وَلَوْ تَقَصَّيْنَا ذَلِكَ لَطَالَ الْفَضْلُ جِدًّا، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّوعُ قِسْمًا عَاشِرًا مِّنَ الْأَقْسَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي النَّوعِ قَبْلَهُ.



(١) حديثه في الأذان أخرجه أحمد ٤/٤٢، وابن خزيمة (٣٧٣)، وغيرهما.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٢-٤٤٤.

(٣-٣) لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

النوع الثاني واخمسون

معرفة الألقاب^(١)

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّيرَازِيُّ، وَكُتَابُهُ فِي ذَلِكَ مُفِيدٌ كَثِيرُ النَّفْعِ، ثُمَّ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ الْفَلَاحِيِّ الْحَافِظُ.

وَفَائِدَةُ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ أَلَّا يُظَنَّ أَنَّ هَذَا اللَّقَبَ لِغَيْرِ صَاحِبِ الْإِسْمِ.

وَإِذَا كَانَ اللَّقَبُ مَكْرُوهًا إِلَى صَاحِبِهِ، فَإِنَّمَا يَذْكُرُهُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ وَالتَّمْيِيزِ، لَا عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ وَاللَّعْنِ وَالتَّنَابُزِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

قَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمَصْرِيُّ: رَجُلَانِ جَلِيلَانِ لَزِمَهُمَا لَقَبَانِ قَبِيحَانِ: مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الضَّالُّ^(٢)، وَإِنَّمَا ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيفُ^(٣)،

(١) وهذه الألقاب تكون تارة بالفاظ الأسماء كأشهب، وبالصفات والحرف كالقبال وبالصفات كالأعمش، والكنى كأبي بطن والأنساب إلى القبائل والبلدان وغيرها. انظر: فتح المغيـث ١٧٨/٣.

انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث: ٢١٠-٢١٥، والإرشاد ٢/٦٨٦-٦٩٥، والتقريب مع التدريب: ٢٨٩/٢، والاقتراح: ٣١٥-٣١٧، والشذا الفياح ٢/٦١١-٦١٦، والمقنع ٢/٥٨٣-٥٩١، ونزهة النظر: ٢٠٢، وطبعة عتر: ٧٨، وفتح المغيـث ٣/٢٠٦-٢١٠، وتوضيح الأفكار ٢/٤٨٢-٤٨٣، وظفر الأمانى: ١١٨.

(٢) انظر: الأنساب ٨/٣٧٠، واللباب ٢/٢٥٧، ونزهة الألباب ١/٤٣٥.

(٣) انظر: الأنساب ٨/٢٩٥، واللباب ٢/٢٦٤، ونزهة الألباب ١/٤٣٦.

وَلِنَّمَا كَانَ ضَعِيفًا فِي جِسْمِهِ، لَا فِي حَدِيثِهِ^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢) وَثَالِثٌ، وَهُوَ عَارِمٌ^(٣) أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيِّ^(٤)، وَكَانَ عَبْدًا صَالِحًا بَعِيدًا مِنَ الْعَرَامَةِ^(٥)، وَالْعَارِمُ: الشَّرِيرُ الْمُفْسِدُ.

عُنْدَرُ^(٦)، لَقَّبَ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْبَصْرِيِّ الرَّائِي عَنْ شُعْبَةَ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الرَّازِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظِ الْجَوَالِ، شَيْخِ الْحَافِظِ أَبِي نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ وَغَيْرِهِ^(٧)، وَلِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ دُرَّانٍ^(٨) الْبَغْدَادِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ الْجُمَحِيِّ وَلِغَيْرِهِمْ.

غُنْجَارُ^(٩)، لَقَّبَ لِعَيْسَى بْنِ مُوسَى التَّمِيمِيِّ أَبِي مُحَمَّدٍ^(١٠) الْبُخَارِيِّ؛ وَذَلِكَ

(١) أوردَ هذا القولَ السَّمْعَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ ٣٩٥/٨.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٥.

(٣) انظر: الجامع لأخلاق الرَّاوِي ٧٥/٢ عقيب (١١٢٥)، والأَنْسَابِ ٨٨/٤، والإكمال ٢٠/٦.

(٤) بضم الدال المهملة، والواو بين السنين المهملتين، أولاهما مفتوحة. الأَنْسَابِ ٢٥٨/٣.

(٥) هي الفساد كما قاله النَّوَوِيُّ، أو الشَّرَاسَةُ كما قاله المحبُّ الطبريُّ، وهي النفور وسوء الخلق، ويجوز أن تكون مما ذكره ابن سيده إذ قال: «عَرَمَ يَغْرُمُ عَرَامَةً وَعُرَامَةً اشْتَدَّ، وعند القَزَّاز: بَلَغَ مَنْزَلَةً» المقنع ٥٨٤/٢، وانظر: التقريب (١٧٨)، واللسان ٣٩٥/١٢ ومحاسن الاصطلاح: ٢٩٧، ومتن اللغة ٨٥/٤. وقال ابن الجارود في المنتقى (١٩٨): «حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قال: حدَّثنا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ، ولقبه عَارِمٌ، وكان بعيدًا عن العَرَامَةِ ثِقَةً صَدُوقًا مُسْلِمًا...».

(٦) بضم الغين المعجمة، وسكون النون، وفتح الدال المهملة، انظر: الأَنْسَابِ ٢٨٧/٤،

ونزهة الألباب ٥٧/٢، ومحاسن الاصطلاح: ٢٩٧، وتاج العروس ٢٦٩/١٣.

(٧) ذكر الحافظ ابن حجر في نزهة الألباب ٥٨-٥٩ أَحَدَ عَشَرَ رَاوِيًا لِقَبِّ بَغْدَادِيٍّ.

(٨) في (ع): «دزان» وهو تصحيف.

(٩) بضم الغين وسكون النون وفي آخرها الراء. انظر: الأَنْسَابِ ٢٨٤/٤، ونزهة الألباب

٥٦/٢، وتاج العروس ٢٦٧/١٣.

(١٠) كذا في الأصل، وفي (ش) و(ف) و(ع) والمعرفة: «أبي أحمد».

لِحُمْرَةٍ وَجَتَّتِي^(١)، رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

عُنْجَارٌ آخَرُ مُتَأَخِّرٌ، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبُخَارِيُّ الْحَافِظُ،
صَاحِبُ (تَارِيخِ بُخَارَى)، تُوفِّيَ سَنَةَ ثِنْتِي عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

صَاعِقَةُ، لُقِّبَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ؛ لِقُوَّةِ حِفْظِهِ وَحُسْنِ
مُذَاكَرَتِهِ.

شَبَابٌ^(٢)، هُوَ خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطِ الْمُرَّخِ.

زُنَيْجٌ^(٣)، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الرَّازِيِّ شَيْخُ مُسْلِمٍ.

رُسْتَه^(٤)، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ.

سُنَيْدٌ^(٥)، هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ الْمُفَسِّرِ.

بُنْدَارٌ^(٦)، مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ شَيْخُ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بُنْدَارَ الْحَدِيثِ^(٧).

(١) الأنساب ٢٨٤/٤، ومعرفة علوم الحديث: ٢١٣.

(٢) بفتح الشين وتخفيف المعجمة كسحاب. انظر: الإكمال ١٥/٥، ونزهة الألباب ١/٣٩٣،
والتاج ٩٨/٣.

(٣) كزبير بضم الزاي، وفتح النون مُصَغَّرًا. تاج العروس ١٩/٦.

(٤) قَالَ الْبَلْقِينِي فِي مُحَاسِنِ الْإِسْطِلَاحِ: ٢٩٨: «رُسْتَه بلسانهم: النبات من القمح وغيره في
ابتدائه، وَهُوَ بضم الراء، وإسكان المهملة، وفتح التاء المثناة من فوق، وآخرها هاء ساكنة».

(٥) بنون ثُمَّ دال مُصَغَّرًا. التقريب (٢٦٤٦).

(٦) بضم الباء الموحدة، وسكون النون، وفتح الدال المهملة، وفي آخرها الراء، هذه النسبة
إلى مَنْ يَكُونُ مُكْثَرًا مِنْ شَيْءٍ، يَشْتَرِي مِنْهُ مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ، أَوْ أَخْفَ حَالًا وَأَقْلَ مَالًا
منه، ثُمَّ يَبِيعُ مَا يَشْتَرِي مِنْهُ غَيْرَهُ.

الأنساب ٤٢١/١، وانظر: الإكمال ٣٥٦/١، وقال في التاج ٢٥١/١٠: «وَبُنْدَارٌ مَعْنَاهُ

الحافظ»، ومثله في السير ١٤٤/١٢.

(٧) انظر: تهذيب الكمال ٢٤٧/٦ (٥٦٧٥).

قَيْصَرُ، لَقَبُ أَبِي النَّضْرِ هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ شَيْخِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.
الْأَخْفَشُ، لَقَبُ لَجْمَاعَةٍ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ، رَوَى ^(١) عَنْ
زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ وَلَهُ (غَرِيبُ الْمُوَطَّأِ). قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(٢): «وَفِي النَّحْوِيِّينَ أَخْفَشُ ثَلَاثَةٌ
مَشْهُورُونَ: أَكْبَرُهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ سَبْيُوهُ
فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ. وَالثَّانِي: أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ رَاوِي كِتَابِ سَبْيُوهِ عَنْهُ.
وَالثَّالِثُ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ تَلْمِيزُ أَبِي الْعَبَّاسِ: أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبِي،
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبَرِّدُ ^(٣)».

مُرَبَّعٌ ^(٤)، لَقَبُ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَافِظِ الْبَغْدَادِيِّ.

جَزْرَةٌ ^(٥)، صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ الْبَغْدَادِيِّ.

كَيْلَجَةٌ ^(٦)، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْحَافِظِ الْبَغْدَادِيِّ أَيْضًا.

مَاعِمَةٌ ^(٧)، عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَافِظُ، وَيُقَالُ: عَلَانُ مَاعِمَةٍ،
فَيَجْمَعُ لَهُ بَيْنَ لَقْبَيْنِ.

(١) فِي (ع): «وَرَوَى».

(٢) مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٤٤٨.

(٣) بَضْمُ الْمِيمِ، وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَالرَّاءُ الْمَشْدُودَةُ، وَبَعْدَهَا دَالٌ مَهْمَلَةٌ، وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ
٣٢١/٤.

(٤) بَضْمُ الْمِيمِ، وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ الْمَفْتُوحَةِ: كَمَعْظَمٍ. انْظُرْ: الْإِكْمَالُ
١٨١/٧، وَالتَّبْصِيرُ ١٢٧٢/٤، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٥٢/٢١.

(٥) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالزَّايِ وَالرَّاءِ، وَفِي الْإِرْشَادِ لِلنَّوِيِّ ٦٩٣/٢: «بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكُسْرِهَا»، انْظُرْ:
الْإِكْمَالُ ٤٦١/٧، وَالْمَقْنَعُ ٥٨٩/٢، وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّي: ١٢٠، وَالتَّاجُ ٤١٦/١٠.

(٦) بِكُسْرِ الْكَافِ وَفَتْحِ اللَّامِ، وَضَبَطَتِ الْكَافَ بِالْفَتْحِ أَيْضًا. انْظُرْ: الْإِرْشَادُ لِلنَّوِيِّ ٦٩٤/٢،
وَاللِّسَانُ ١٦٢/٢، وَالْمَنْهَلُ الرَّوِّي: ١٢٠، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ١٧٥/٦.

(٧) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي الْمَعْرِفَةِ: ٤٤٩: «بَلْفِظِ النَّفْيِ لِفَعْلِ الْغَمِّ».

عُبَيْدُ الْعَجَل^(١)، لَقَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَاتِمِ الْبَغْدَادِيِّ
الْحَافِظِ أَيْضًا. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢): وَهَؤُلَاءِ الْخَمْسَةُ الْبَغْدَادِيُّونَ الْحَفَاطُ كُلُّهُمْ مِنْ
تَلَامِذَةِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَهُوَ الَّذِي لَقَّبَهُمْ بِذَلِكَ^(٣).

٤٠ ب سَجَّادَةُ، الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ مِنْ أَصْحَابِ وَكِيعٍ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ شَيْخُ
ابْنِ عَلِيٍّ.

عَبْدَانُ، لَقَبُ جَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ^(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، فَهَؤُلَاءِ مِمَّنْ
ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو، وَاسْتَفْصَاءُ ذَلِكَ يَطُولُ جِدًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) بتنوين عُبيد، ويضم العجل صفة له. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٣٥٧ و ٤٤٩.
(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٤٩.
(٣) انظر: معرفة علوم الحديث: ٢١٢، وتاريخ بغداد ٣٨٨/١.
(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «فمنهم».

النوع الثالث والخمسون

معرفة المؤلف والمختلف

في الأسماء والأنساب وما أشبه^(١) ذلك^(٢)

وَمِنْهُمْ مَا تَتَّفِقُ فِي الْحِطِّ صُورَتُهُ، وَتَفْتَرِقُ فِي اللَّفْظِ صِيغَتُهُ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٣): وَهُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ، مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ كَثُرَ عَثَارُهُ، وَلَمْ يَعْدَمْ مُحَجَّجًا، وَقَدْ صُنِّفَ فِيهِ كُتُبٌ مُفِيدَةٌ، مِنْ أَكْمَلِهَا (الإِكْمَالُ) لابْنِ مَأْكُولٍ عَلَى إِعْوَازٍ فِيهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ نُقْطَةَ^(٤) كِتَابًا قَرِيبًا مِنَ (الإِكْمَالِ)، فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ^(٥). وَلِلْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ مِنَ الْمَسَائِخِ الْمُتَأَخِّرِينَ كِتَابٌ مُفِيدٌ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَابِ. وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ: «سَلَامٌ وَسَلَامٌ»، «عِمَارَةٌ^(٦)»، «عِمَارَةٌ»، «حِزَامٌ»،

(١) في (ع): «معرفة المؤلف والمختلف وما أشبه ذلك في الأسماء والأنساب».

(٢) انظر في ذلك:

الإرشاد ٦٩٦/٢-٧٢٩، والتقريب مع التدريب ٢/٢٩٧، والاقتراح: ٣١٣-٣١٤، والمنهل الروي: ١٢١-١٢٧، والموقظة: ٩٢، والشذا الفياح ٢/٦١٧-٦٦١، والمقنع ٢/٥٩٢-٦١٣، ونزهة النظر: ١٧٦، وطبعة عتر: ٦٨، وفتح المغيث ٣/٢١١-٢٤٤، وتوضيح الأفكار ٢/٤٨٧-٤٨٨، وظفر الأمان: ٩٨-١٠٢.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٥٠.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «الحافظ عبد الغني بن نقطة».

(٥) انظر: محاسن الاصطلاح: ٣٠٠. (٦) في (ع): «وعِمارة».

حَرَامٌ، «عَبَّاسٌ، عَبَّاشٌ»، «غَنَامٌ، عَنَّاَمٌ»، «بَشَّارٌ، يَسَارٌ»، «بِشْرٌ، بُشْرٌ»، «بَشِيرٌ،
يُسِيرٌ، نُسِيرٌ»، «حَارِثَةٌ، جَارِثَةٌ»، «جَرِيرٌ، حَرِيرٌ»، «حَبَّانٌ، حَيَّانٌ»، «رِيَّاحٌ، رَبَّاحٌ»،
«سُرَيْجٌ، شُرَيْجٌ»، «عَبَادٌ، عُبادٌ» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَكَمَا يُقَالُ: «الْعَنْسِيُّ وَالْعَيْشِيُّ وَالْعَبْسِيُّ»، «الْحَمَّالُ وَالْجَمَّالُ»، «الْخَيَّاطُ
وَالْحَنَّاطُ وَالْخَبَّاطُ»، «الْبَزَّازُ وَالْبَزَّازُ»، «الْأُبْلِيُّ وَالْأَيْلِيُّ»، «الْبَصْرِيُّ وَالنَّصْرِيُّ»،
«الثَّوْرِيُّ وَالتَّوْزِيُّ»، «الْجَرِيرِيُّ وَالْجَرِيرِيُّ وَالْحَرِيرِيُّ»، «السَّلْمِيُّ وَالسَّلْمِيُّ»،
«الْهَمْدَانِيُّ وَالْهَمْدَانِيُّ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَهَذَا إِنَّمَا يَنْضَبُطُ^(١) بِالْحِفْظِ
مُحَرَّرًا فِي مَوَاضِعِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُعِينُ الْمُسِيرُ، وَبِهِ^(٢) الْمُسْتَعَانُ.



(١) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «يُضْبَطُ».

(٢) فِي (ش) وَ(ف) وَ(ع): «بِهِ» بَدُونِ وَاو.

النوع الرابع والخمسون معرفة المنفق والمنفرد^(١) من الأسماء والأنساب

٤١ أ

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ الْخَطِيبُ كِتَابًا حَافِلًا.

وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو أَقْسَامًا^(٢):

أَحَدُهَا: أَنْ يَتَّفَقَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي الْإِسْمِ، وَاسْمِ الْأَبِ، مِثَالُهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ^(٣) سَيِّئَةٌ:

أَحَدُهُمْ: النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ عِلْمَ الْعُرُوضِ، قَالُوا: وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِأَحْمَدَ قَبْلَ أَبِي الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، إِلَّا أَبَا السَّفَرِ سَعِيدَ بْنَ أَحْمَدَ، فِي قَوْلِ ابْنِ مَعِينٍ، وَقَالَ غَيْرُهُ: سَعِيدُ بْنُ يُحْمَدَ^(٤)، قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٣٠-٧٤٣، والتقريب مع التدريب ٣١٦/٢، والاقتراح: ٣١٤-٣١٥، والمنهل الروي ١٢٧-١٢٩، والشذا الفياح ٦٦٢-٦٨٢، والمقنع ٦١٤-٦٢١، ونزهة النظر: ١٧٥-١٧٦، وطبعة عتر: ٦٨، وفتح المغيـث ٢٤٥-٢٥٨، وتوضيح الأفكار ٤٨٨-٤٩٣، وظفر الأمان: ٨٩-٩٨.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٦٣-٤٦٦. (٣) انظر: التقييد: ٤٠٦.

(٤) قال ابن الملقن في المقنع ٦١٥/٢: «يعترض بـ أحمد بن حفص بن المغيرة الصحابي على أحد الأقوال في اسمه، وأما أجمد بن عجيـان الصّحابي فهو بالجيم، ومن ادّعى أنه =

الثاني: أبو بشر المُرَني، بصريٌّ أيضًا، روى عن المُستَنيرِ بنِ أخضرَ عن معاوية، وعنه عباسُ العنبريُّ وجماعة.

والثالث^(١): أصفهانيٌّ، روى^(٢) عن روح بن عبادة وغيره.

الرابع^(٣): أبو سعيد السُّجزيُّ، القاضي الفقيه الحنفيُّ المشهورُ بِخِراسانَ روى عن ابنِ خزيمة وطبقته.

الخامس: أبو سعيد البُستيُّ القاضي، حدث عن الذي قبله، وروى عنه البيهقيُّ.

السادس: أبو سعيد البُستيُّ أيضًا، شافعيٌّ، أخذ عن الشيخ أبي حامد الإسفراييني، ودخل بلادَ الأندلس.

القسم الثاني: أحمدُ بنُ جعفر بن حمدان أربعة: القطيعي^(٤)، والبصريُّ والدينوريُّ والطرسوسيُّ. محمدُ بنُ يعقوب بن يوسف، اثنان من نيسابور شافعيَّان^(٥): أبو العباس الأصم، وأبو عبد الله بن الأخرم.

الثالث: أبو عمران الجونيُّ اثنان: عبد الملك بن حبيب تابعيٌّ، وموسى بن

= بالحاء فقد صحَّفه. وانظر: محاسن الاصطلاح: ٣١٣-٣١٤، والإصابة ٢٢/١ و ١٣٩/٤.

(١) قال العراقي في شرح التبصرة ٢/٢٦١: «وقد أسقطت من الستة الذين ذكرهم ابن الصلاح واحدًا، وهو الخليل بن أحمد، أصفهانيٌّ، يروي عن روح بن عبادة؛ لأنه وهم فيه، وإنما هو الخليل بن محمد، وهم فيه قبله ابن الجوزي، وأبو الفضل الهرويُّ، فإنه عدّه فيمن اسمه الخليل بن أحمد، وهو في تاريخ أصفهان لأبي نُعيم على الصواب: الخليل بن محمد أبو العباس العجليُّ». وانظر: تاريخ أصفهان ٣٠٧/١-٣٠٨.

(٢) لم ترد في الأصل، وأثبتها من (ش) و(ف) و(ع).

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «والرابع».

(٤) بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وسكون الياء. انظر: الأنساب ٥٠٧/٤.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

سَهْلٌ يَرَوِي عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ. أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ ثَلَاثَةٌ: الْقَارِئُ
الْمَشْهُورُ، وَالسَّلَمِيُّ الْبَاجِدَائِيُّ^(١) صَاحِبُ (غَرِيبِ الْحَدِيثِ)^(٢)،
تُوفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَآخَرُ حِمَاصِيٍّ مَجْهُولٌ.
الرَّابِعُ: صَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ أَرْبَعَةٌ^(٣).

الخَامِسُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ^(٤) اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا الْمَشْهُورُ صَاحِبُ
الْجُزْءِ، وَهُوَ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، وَالْآخَرُ ضَعِيفٌ يُكْنَى بِأَبِي سَلَمَةَ، وَهَذَا
بَابٌ وَاسِعٌ كَثِيرٌ كَثِيرُ الشُّعْبِ، يَتَحَرَّرُ بِالْعَمَلِ وَالْكَشْفِ عَنِ الشَّيْءِ فِي
أَوْقَاتِهِ.



- (١) «بفتح الباء الموحدة والجيم وبينهما الألف والdal المشددة المهملة، هذه النسبة إلى
باجدًا، وهي قرية في نواحي بغداد». انظر: الأنساب ٢٥٥/١، ومعجم البلدان ٣١٣/١.
(٢) انظر تعليقنا على معرفة أنواع علم الحديث: ٤٦٥ هامش (٤).
(٣) قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة ٢٦٧/٢: «ولم يذكر الخطيب في كتابه إلا الثلاثة
الأوليين». انظر: المتفق والمفترق (١٩/١-٢٠/أ ب).
(٤) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٠٦.

النوع الخامس والخمسون

(١) نوع بتركب من النوعين قبله

وَلِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ فِيهِ كِتَابُهُ الَّذِي وَسَمَهُ (بِتَلْخِصِ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ) (٢)،
 مِثَالُهُ: مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ - يَفْتَحِ الْعَيْنَ - (٣) جَمَاعَةً، وَمُوسَى (٤) بْنُ عَلِيٍّ - يَضُمُّهَا - (٥)،
 مِصْرِيٌّ يَرْوِي عَنْ التَّابِعِينَ. وَمِنْهُ الْمُخَرَّمِيُّ وَالْمَخْرَمِيُّ. وَمِنْهُ ثَوْرٌ بْنُ يَزِيدَ الْحَمِصِيُّ
 وَثَوْرٌ بْنُ زَيْدِ الدَّيْلِيِّ الْحِجَازِيِّ. وَأَبُو عَمْرٍو (٦) الشَّيْبَانِيُّ النَّحْوِيُّ إِسْحَاقُ بْنُ مِرَّارٍ،
 وَيَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ، عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ النَّيْسَابُورِيُّ شَيْخُ مُسْلِمٍ (٧) وَعُمَرُ (٨)
 ابْنُ زُرَّارَةَ الْحَدَّثِيُّ (٩) يَرْوِي عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ.



(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٤٩/٢-٧٥٠، والتقريب مع التدريب ٣٢٩/٢، والمنهل الروي: ١٣٠، والشذا
 الفياح ٦٩٣/٢-٦٩٤، والمقنع ٦٢٥/٢، ونزهة النظر: ١٨٠-١٨٤، وطبعة عتر: ٧٠،
 وفتح المغيث ٢٦٤-٢٦٥، وتوضيح الأفكار ٤٩٥/٢.

(٢) طبع بمجلدين في دمشق عن دار طلاس، بتحقيق سكيئة الشهابي ١٩٨٥م.

(٣) انظر: التقييد: ٤١٧.

(٤) في (ش) و(ف): «موسى» بدون واو.

(٥) انظر: تلخيص المتشابه ٥٤/١.

(٦) في (ش) و(ف): «عمر».

(٧) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٢١، والمقنع ٦٢٣/٢.

(٨) في (ش) و(ف): «عمرو».

(٩) بفتح الحاء والدال المهملتين ثم ثاء، نسبة إلى الحدث وهي قلعة حصينة. انظر: مراصد
 الاطلاع ٣٨٥/١.

النوع السادس والخمسون

في صنف آخر مما تقدم

ومضمونه في المنشأ بهين في الاسم واسم الاب أو النسبة،
مع المفارقة في المفارقة، هذا متقدم وهذا متأخر^(١)

مثاله:

يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ خُزَاعِيٌّ صَحَابِيٌّ، وَيَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيُّ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ
وَسَكَنَ الشَّامَ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةُ^(٢).

وَأَمَّا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، فَذَاكَ تَابِعِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشَقِيُّ، تَلَمِذُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَشَيْخُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَهُمْ آخَرُ
بَصْرِيٌّ تَابِعِيٌّ.

فَأَمَّا مُسْلِمُ بْنُ^(٣) الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ فَذَاكَ مَدَنِيٌّ، يَرَوِي عَنْهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ،

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٤٩/٢، والتقريب مع التدريب ٣٣٤/٢، والمنهل الروي: ١٣٠، والشذا الفياح
٦٩٣/٢، والمقنع ٦٢٥/٢، ونزهة النظر: ٧٠، وطبعة عتر: ١٨٠، وفتح المغيث ٢٦٤/٣،
وتوضيح الأفكار ٤٩٥/٢.

(٢) أسند هذه القصة ابن عساكر في تاريخ دمشق ١١٢/٦٥.

(٣) «بن» لم ترد في (ش) و(ف).

وَقَدْ وَهَمَ الْبُخَارِيُّ فِي تَسْمِيَّتِهِ لَهُ فِي تَارِيخِهِ^(١) بِالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَقَدْ اعْتَنَى شَيْخُنَا الْحَافِظُ الْمِزِّي فِي تَهْذِيبِهِ بَيَانِ ذَلِكَ، وَمَيَّزَ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِ
وَالْمُتَأَخِّرِ بَيَانًا حَسَنًا، وَقَدْ زِدْتُ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ فِي كِتَابِي (التَّكْمِيلُ)، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.



(١) تاريخه ٣٥٣/٨ الترجمة (٢٥٣٤).

(٢) وممن أخذ عليه أبو زرعة وأبوحاتم الرازيان، كما روى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه «بيان خطأ البخاري في تاريخه» عن أبي زرعة، فقال في كتابه: ١٣٠ بعد أن ساق قول البخاري مُعَقَّبًا عليه: «الوليد بن مسلم بن أبي رباح مولى آل أبي ذباب، وإنما هو مسلم بن الوليد بن رباح. سمعتُ أبي يقول كما قال».

وقال أيضًا في كتابه الجرح والتعديل ١٩٧/٨ الترجمة (٨٦٤) بعد أن ترجم لمسلم بن الوليد: «وكان البخاري أَخْرَجَ هذا الاسم في باب الوليد بن مسلم بن أبي رباح فقال أبو زُرْعَةَ: إنما هو مسلم بن الوليد، وكذا قال أبي». انتهى.

النوع السابع والخمسون

معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم^(١)

وَهُمْ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا: الْمَنْسُوبُونَ إِلَى أُمَّهَاتِهِمْ؛ كَمُعَاذٍ وَمُعَوِّذٍ، ابْنَيْ عَفْرَاءَ، وَهُمَا اللَّذَانِ
أَثْبَتَا أَبَا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأُمُّهُنَّ هَذِهِ عَفْرَاءُ بِنْتُ عُبَيْدٍ، وَأَبُوهُنَّ الْحَارِثُ بْنُ رِفَاعَةَ
الْأَنْصَارِيِّ، وَلَهُمَا^(٢) آخَرُ شَقِيقٍ لَهُمَا وَهُوَ عَوْذٌ، وَيُقَالُ: عَوْنٌ، وَقِيلَ: عَوْفٌ^(٣).
وَاللَّهُ^(٤) أَعْلَمُ.

بِلَالُ ابْنِ حَمَامَةَ الْمُؤَدَّنُ، أَبُوهُ رَبَاحٌ.

ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى^(٥) الْمُؤَدَّنُ أَيْضًا، وَقَدْ كَانَ يُؤْمُ أَحْيَانًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فِي^(٦) غَيْبَتِهِ، قِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَائِدَةَ. وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ. وَقِيلَ غَيْرُ
ذَلِكَ^(٧).

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٥١-٧٥٧، والتقريب مع التدريب ٣٣٦/٢، والمنهل الروي: ١٣٠، والشذا
الفياح ٦٩٩-٦٩٥/٢، والمقنع ٦٢٩-٦٢٦/٢، وشرح التبصرة ٢١٩-٢٢٤/٣، ونزهة النظر:
١٩٥، وطبعة عتر: ٧٦، وفتح المغيث ٢٦٦-٢٦٩/٣، وتوضيح الأفكار ٤٩٥/٢، وظفر
الأمانى: ١١٢-١١٣.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «لَهُمْ».

(٣) الاستيعاب ١٣١/٣.

(٤) انظر: التقييد: ٤٣٠.

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «فَاللَّهُ».

(٦) لم ترد في الأصل، واستدرسته من (ش) و(ف) و(ع).

(٧) انظر: الإصابة ١٩٨/٣ (٤٦٧٦) ط. دار الفكر.

عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ اللَّتْبِيَةِ^(١)، وَيُقَالُ: ابْنُ^(٢) الْأُتْبِيَةِ صَحَابِيٌّ.

سُهَيْلُ ابْنُ بَيْضَاءَ وَأَخَوَاهُ مِنْهَا سَهْلٌ وَصَفْوَانٌ، وَاسْمُ بَيْضَاءَ: دَعْدٌ، وَاسْمُ أَبِيهِمْ: وَهَبٌ.

شُرَحْبِيلُ ابْنُ حَسَنَةَ أَحَدُ أَمْرَاءِ الصَّحَابَةِ عَلَى الشَّامِ، هِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ^(٣) الْمُطَاعِ الْكِنْدِيُّ.

عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُحَيْنَةَ وَهِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ^(٤) مَالِكُ بْنُ الْقَيْسِ^(٥) الْأَسَدِيُّ.

سَعْدُ ابْنُ حَبْتَةَ وَهِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ بُجَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ.

وَمِنْ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ:

مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ، وَاسْمُهَا خَوْلَةُ، وَأَبُوهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ هِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ إِبْرَاهِيمُ، وَهُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَمِنْ كِبَارِ الصَّالِحِينَ.

قُلْتُ: فَأَمَّا ابْنُ عَلِيَّةَ الَّذِي يَعُزُّو إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَقِّهَاءِ فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ^(٦) هَذَا وَقَدْ كَانَ مُبْتَدِعًا يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ^(٧).

(١) هو عبد الله ابن اللتبية الأزدي الذي استعمله النبي ﷺ على الصدقة. انظر تجريد أسماء الصحابة ١/ ٣٣٢ (٣٥١١)، والفتا ٣/ ٢٣٨.

(٢) «ابن» لم ترد في (ش) و(ف).

(٣) بعد هذا في الأصل: «أبي».

(٤) في الأصل: «وأبو»، وما أثبتته من (ش) و(ف) و(ع).

(٥) بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة. التقريب (٣٥٦٧).

(٦) في (ش) و(ف): «إسماعيل بن إبراهيم».

(٧) انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٢٠ (٤٢).

ابْنُ هَرَّاسَةَ: هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَّاسَةَ، قَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ: هِيَ أُمُّهُ، وَاسْمُ أَبِيهِ سَلَمَةُ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَدْ يُنسَبُ إِلَى جَدَّتِهِ كَيْعَلَى ابْنِ مُنْيَةَ، قَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ: هِيَ أُمُّ أَبِيهِ أُمِّيَّةٌ^(١).

وَبَشِيرُ ابْنِ الْخَصَاصِيَّةِ، اسْمُ أَبِيهِ مَعْبُدٌ، وَالْخَصَاصِيَّةُ أُمُّ جَدِّهِ الثَّالِثُ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو^(٢): مِنْ^(٣) أَخَذَتْ ذَلِكَ عَهْدًا شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ يُعْرِفُ بِابْنِ سَكِينَةَ وَهِيَ أُمُّ أَبِيهِ.

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هِيَ أُمُّ أَحَدِ أَجْدَادِهِ الْأَبْعَدِينَ وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُنسَبُ إِلَى جَدِّهِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَى الْبُعْلَةِ يَرْكُضُهَا إِلَى نَحْوِ الْعَدُوِّ وَهُوَ يُنَوِّهُ بِاسْمِهِ يَقُولُ:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٤)

وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَرَّاحِ الْفَهْرِيُّ أَحَدُ الْعَشْرَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ لُقِّبَ بِأَمِيرِ الْأَمْرَاءِ بِالسَّامِ، وَكَانَتْ وَلَايَتُهُ بَعْدَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٢٤-٤٢٥. (٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٧٦.

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «ومن».

(٤) أخرجه البخاري ٣٧/٤ (٢٨٢٤) و٣٩/٤ (٢٨٦٤) و٥٢/٤ (٢٩٣٠) و٨١/٤ (٣٠٤٢)

و٥/١٩٥ (٤٣١٧)، ومسلم ١٦٨/٥ (٧٧٦) من حديث البراء بن عازب.

وانظر تمام تخريجه في تعليقي على شمائل النبي ﷺ للترمذي (٢٤٥).

مُجَمِّعٌ^(١) بَنُ جَارِيَّةٍ، وَهُوَ مُجَمِّعُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَّةٍ.
 ابْنُ جُرَيْجٍ، هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ.
 ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَنْبٍ.
 أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ.
 أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ - إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ -
 الْعَبْسِيُّ وَهُوَ صَاحِبُ الْمُصَنَّفِ، وَكَذَا أَخَوَاهُ عُثْمَانُ الْحَافِظُ وَالْقَاسِمُ.
 أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ صَاحِبُ (تَارِيخِ مِصْرَ)، هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ
 ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدْفِيُّ.
 وَمِمَّنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ: الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، هُوَ الْمِقْدَادُ بْنُ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ
 الْكِنْدِيُّ الْبَهْرَانِيُّ، وَالْأَسْوَدُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ يَعْقُوثَ الزُّهْرِيُّ، وَكَانَ زَوْجَ أُمِّهِ وَهُوَ رَيْبِيُّهُ،
 فَتَبَنَّاهُ فَنُسِبَ إِلَيْهِ.
 الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ، هُوَ الْحَسَنُ بْنُ وَاصِلٍ، وَدِينَارُ زَوْجُ أُمِّهِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي
 حَاتِمٍ: الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ بِنِ^(٢) وَاصِلٍ^(٣).



(١) قال ابن حجر: «بضم أوله وفتح الجيم وتشديد الميم المكسورة. التقريب (٦٤٨٧). وقال
 النووي: «بفتح الميم الثانية وكسرهما». الإرشاد ٧٥٥/٢.
 (٢) في الأصل: «وابن»، وما أثبتته من (ش) و(ف) و(ع).
 (٣) الجرح والتعديل ١٢/٣ (٣٧).

النوع الثامن من الخمسون في النسب النبوي على خلاف ظاهرها^(١)

وَذَلِكَ كَأَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْبَدْرِيِّ^(٢) زَعَمَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ مِمَّنْ شَهِدَ
بَدْرًا^(٣)، وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ^(٤)، فَقَالُوا: إِنَّمَا سَكَنَ بَدْرًا فَتُنْسَبُ إِلَيْهَا.

سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْحَانَ التَّيْمِيُّ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمْ، فَتُنْسَبُ إِلَيْهِمْ^(٥)،
وَقَدْ كَانَ مِنْ مَوَالِي بَنِي مُرَّةَ.

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٥٨/٢-٧٦١، والتقريب مع التدريب: ٣٤٠/٢، والمنهل الروي: ١٣١، والشذا
الفياح ٧٠٠-٧٠٢/٢، والمقنع ٦٣٠-٦٣١/٢، ونزهة النظر: ١٩٦، وطبعة عتر: ٧٦، وفتح
المغيث ٢٧٠-٢٧٣/٣، وتوضيح الأفكار ٤٩٦-٤٩٧/٢، وظفر الأمان: ١١٤.

(٢) البدري: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الدال المهملة وفي آخرها الراء، هذه النسبة
إلى بدر، وهي اسم بئر بين مكة والمدينة، كانت بها الوقعة المشهورة للنبي ﷺ. انظر:
الأنساب ٢٠٦/١.

(٣) فقد استدل بأحاديث أخرجه في صحيحه في بعضها التصريح بأنه شهدها، منها: حديث
عروة بن الزبير عن بشير بن أبي مسعود قال: أخرج المغيرة العصر، فدخل عليه أبو مسعود
عقبة بن عمرو، جد زيد بن الحسن، وكان شهد بدراً... أخرجه في صحيحه (٣٧٨٥)، وقد
اختاره مسلم. انظر: الكنى والأسماء ٧٧٨/١ (٣١٦٩).

(٤) منهم: الواقدي، وابن سعد، وابن معين، والسمعاني... وآخرون كثير. انظر: تاريخ
دمشق ١١٨/٤٣ (٤٨٢٥)، وقال الذهبي في السير ٤٩٤/٢: «ولم يشهد بدراً على
الصحيح، وإنما نزل ماء بدر، فشهّر بذلك».

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩٥/٦.

أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ^(١) بَطْنٌ مِنْ هَمْدَانَ، نَزَلَ فِيهِمْ أَيْضًا، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ مَوَالِي بَنِي أَسَدٍ.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيِّ^(٢) إِنَّمَا نَزَلَ شِعْبَ الْخُوزِ بِمَكَّةَ.

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرْزَمِيُّ^(٣): وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ فَزَارَةَ، نَزَلَ فِي جَبَّانَتِهِمْ^(٤) بِالْكُوفَةِ.

مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوْقِيُّ^(٥): بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَهُوَ بَاهِلِيُّ، لَكِنَّهُ نَزَلَ عِنْدَهُمْ بِالْبَصْرَةِ.

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيِّ: شَيْخٌ مُسْلِمٌ، هُوَ أَزْدِيٌّ، وَلَكِنَّهُ نُسِبَ إِلَى قَبِيلَةِ أُمِّهِ^(٦)، وَكَذَلِكَ حَفِيدُهُ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ^(٧) بْنُ نُجَيْدٍ السُّلَمِيِّ، وَحَفِيدُ^(٨) هَذَا

(١) بفتح الدال المشددة المهملة وفي آخرها النون هذه النسبة إلى بني دالان، وهي قبيلة من همدان. انظر: الأنساب ٢/٢١٤.

(٢) بضم الخاء وسكون الواو في آخرها زاي، هذه النسبة إلى موضعين: أحدهما خوزستان، والثاني نسبة إلى شعب الخوز بمكة، ينسب إليه أبو إسماعيل إبراهيم بن يزيد الخوزي من أهل مكة مولى عمر بن عبد العزيز، نزل الشعب فنسب إليه. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١/٣١٧-٣١٨.

(٣) العرزمي: بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي المعجمة هذه النسبة إلى (عرزم)، وظني أنه بطن من فزارة وجبالة. انظر: الأنساب ٣/٣٣٣.

(٤) جَبَّانَةُ: بالفتح، ثم التشديد، والجبان في الأصل الصحراء، وأهل الكوفة يسمون المقبرة الجبالة. وبالكوفة محال تسمى بها، فمنها جَبَّانَةُ كِنْدَةَ... وجبالة عَرْزَمٌ.. مراد الاطلاع ١/٣١٠.

(٥) الْعَوْقِيُّ: بفتح العين المهملة والواو بعدها قاف، هذه النسبة إلى عَوْقَةَ وهو موضع بالبصرة، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، والمشهور بهذه النسبة محمد بن سنان العوقي الباهلي من أهل البصرة. انظر: الأنساب ٣/٣٨١.

(٦) تهذيب الكمال ١/٩١، وقد ذكره السمعاني في الأنساب ٣/٣٠٢ ولم يبين ذلك.

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «إسماعيل». (٨) في (ف): «حفيد» من غير واو.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ الصُّوفِيُّ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ مِقْسَمٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ لِلزُّومِ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ^(٢).

وَخَالِدُ الْحَذَّاءُ^(٣)؛ إِنَّمَا قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِجُلُوسِهِ عِنْدَهُمْ^(٤).

وَيَزِيدُ الْفَقِيرُ^(٥)؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْلَمُ مِنْ فَقَارِ ظَهْرِهِ.



(١) انظر: الأنساب ٤٤٧/١.

(٢) انظر: الطبقات لابن سعد ٢٩٥/٥، والتاريخ الكبير ٣٣/٨ (٢٠٥٧).

(٣) بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة المشددة، هذه النسبة إلى حذو النعل وعمله.

(٤) وقيل: تزوّج امرأة، فنزّل عليها في الحذاءين، ف قيل له ذلك. انظر: اللباب في تهذيب

الأنساب ٢٣٨/١.

(٥) بفتح الفاء بعدها قاف. انظر: التقريب (٧٧٣٣).

النوع التاسع وأخمسون

في معرفة المبهمات من أسماء الرجال والنساء^(١)

وَقَدْ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ^(٢)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ^(٣)، وَغَيْرُهُمَا^(٤).

وَهَذَا إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ رِوَايَةٍ أُخْرَى مِنْ طَرِيقٍ لِلْحَدِيثِ^(٥)، كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْحَجُّ كُلُّ عَامٍ؟»^(٦). الْأَقْرَعُ^(٧) بْنُ حَابِسٍ كَمَا جَاءَ فِي

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٦٢-٧٦٨/٢، والتقريب مع التدريب ٣٤٢/٢، والمنهل الروي: ١٣٦، والشذا الفياح ٧٠٣-٧١٢/٢، والمقنع ٦٣٢-٦٤٣/٢، وفتح المغيث ٢٧٤-٢٧٨/٣، وتوضيح الأفكار ٤٩٧-٤٩٨/٢.

(٢) اسم كتابه: الغوامض والمبهمات توجد منه نسخة خطية. انظر: الفهرس الشامل ١١٣٥/٢.

(٣) اسم كتابه: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة وقد طبع.

(٤) منهم: ابن بشكوال، واسم كتابه: غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، وقد طبع. قال العراقي في شرح التبصرة ٢٨٨/٢: «وهو أكبر كتاب»، وقال ابن الملقن في المقنع ٦٣٢/٢: «وأكثر من جمع فيه».

(٥) في (ش) و(ف) و(ع): «طرق الحديث».

(٦) الرواية المبهمة أخرجها الطيالسي (٢٦٦٩)، وأحمد ٢٩٢/١ و٣٠١ و٣٢٣ و٣٢٥، والدارمي (١٧٩٦)، وابن الجارود (٤١٠)، والدارقطني ٢٨١/٢، والخطيب في الأسماء المبهمة: ١٣، وابن بشكوال في الغوامض ٥٢٧/٢.

(٧) من «ابن حابس» إلى «أخرى» لم ترد في (ع).

رَوَايَةٌ أُخْرَى^(١)، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّهُمْ مَرُّوا بِحَيٍّ قَدْ لُدَّ سَيْدُهُمْ، فَرَقَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ»^(٢). هُوَ أَبُو سَعِيدٍ نَفْسُهُ^(٣)، فِي أَشْبَاهٍ لِهَذَا كَثِيرَةٌ^(٤) يَطُولُ ذِكْرُهَا^(٥).

وَقَدْ اعْتَنَى ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِهِ (جَامِعُ الْأُصُولِ) بِتَخْرِيرِهَا، وَاخْتَصَرَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَاوِيُّ كِتَابَ الْخَطِيبِ فِي ذَلِكَ.

وَهُوَ فَرْقٌ قَلِيلٌ الْجَدْوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يَتَحَلَّى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَهْمُ مَا فِيهِ مَا رَفَعَ إِبْهَامًا فِي إِسْنَادٍ، كَمَا إِذَا وَرَدَ فِي سَنَدٍ: عَنْ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ، أَوْ عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَمِّهِ، أَوْ أُمِّهِ. فَوَرَدَ تَسْمِيَةُ هَذَا الْمُبْهَمِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، فَإِذَا هُوَ ثِقَةٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ مِمَّنْ يُنْظَرُ فِي أَمْرِهِ فَهَذَا أَنْفَعُ مَا فِي هَذَا النَّوعِ.



(١) هذه الرواية أخرجهما أحمد ٢٥٥/١ و ٢٩٠ و ٣٥٢ و ٣٧٠ و ٣٧١، وعبد بن حميد (٦٧٧)، والدارمي (١٧٩٥)، وأبو داود (١٧٢١)، وابن ماجه (٢٨٨٦)، والنسائي ١١١/٥، والدارقطني ٢٧٩/٢ و ٢٨٠، والحاكم ٤٤١/١، والبيهقي ٣٢٦/٤، والخطيب في الأسماء المبهمة: ١٣، وابن بشكوال ٥٢٧/٢-٥٢٨.

(٢) أخرجه البخاري ١٢١/٣ (٢٢٧٦) و ٢٣١/٦ (٥٠٠٧) و ١٧٠/٧ (٥٧٣٦) و ١٧٣/٧ (٥٧٤٩)، ومسلم ١٩/٧ (٢٢٠١) و ٦٥ (٢٢٠١) و ٢٠/٧ (٢٢٠١) و ٦٦، وأبو داود (٣٤١٩)، وابن ماجه (٢١٥٦)، والترمذي (٢٠٦٣) و (٢٠٦٤)، والنسائي في الكبرى (٧٥٢٣).

(٣) انظر تعقب الحافظ العراقي في التقييد: ٤٢٧-٤٢٨ على ابن الصلاح.

(٤) في الأصل و(ع): «كثير»، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٠-٤٨١.

النوع المويّسّتين

معرفه وفيك الرواه ومواليدهم ومقدار اعمارهم^(١)

لِيَعْرِفَ مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُدْرِكْهُمْ مِنْ كَذَّابٍ أَوْ مُدَلِّسٍ، فَيَتَحَرَّرَ الْمُتَنَقِّطُ وَالْمُتَّصِلُ^(٢) وَغَيْرُ ذَلِكَ.

قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاهُ الْكَذِبَ اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّأْرِيخَ^(٣).

وَقَالَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: إِذَا اتَّهَمْتُمُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ^(٤).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: لَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْكَشِّي^(٥)، فَحَدَّثَ عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلِدِهِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِنَا: إِنَّهُ

(١) انظر في ذلك:

معرفه علوم الحديث: ٢٠٢-٢١٠، والإرشاد ٢/٧٦٩-٧٨١، والتقريب مع التدريب ٣٤٩/٢، والمنهل الروي ١٤٥، والشذا الفياح ٢/٧١٣-٧٣٨، والمقنع ٢/٦٤٤-٦٥٦، وفتح المغيث ٣/٢٨٠-٣١٣، وتوضيح الأفكار ٢/٤٩٨-٥٠٠، وظفر الأمان: ١٠٤.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «المتصل والمنقطع» بالتقديم والتأخير.

(٣) أسنده ابن عدي في مقدمة الكامل ١/١٦٩، ومن طريقه الخطيب في الكفاية: (١٩٣) ت، (١١٩هـ).

(٤) أسنده الخطيب في الكفاية: (١٩٣) ت، (١١٩-١٢٠هـ).

(٥) بفتح الكاف وشين مشددة معجمة، نسبة إلى قرية قريبة من سمرقند ويقال أيضًا: بكسر الكاف والسين المهملة المشددة، غير أن المشهور الأول. انظر: الأنساب ٤/٦٢٥ و٦٣٢، ومراصد الاطلاع ٣/١١٦٥ و١١٦٧، وتاج العروس ١٧/٣٦٣.

يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً^(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(٢) شَخْصَانِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَاشَ كُلُّ مِنْهُمَا سِتِّينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسِتِّينَ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُمَا حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ^(٣)، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ^(٤) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وَحُكَيِّ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، أَنَّ حَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ^(٥) عَاشَ^(٦) كُلُّ مِنْهُمَا مِائَةَ وَعِشْرِينَ سَنَةً^(٧)، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ: وَلَا يُعْرَفُ هَذَا لِغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ^(٨).

قُلْتُ: قَدْ عُمِّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ أَرْبَعَةَ نَسَقًا يَعِيشُ كُلُّ مِنْهُمَا مِائَةَ وَعِشْرِينَ سَنَةً، لَمْ يَتَّفِقْ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ. وَأَمَّا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ فَقَدْ حَكَى الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ الْبَحْرَانِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ عَاشَ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً^(٩).

(١) المدخل إلى الإكليل: ٦١، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/١٣٢.

(٢) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٧.

(٣) انظر: التاريخ الكبير ١١/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٤/٣.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٥١٢/٢. (٥) في (ع): «حزام».

(٦) يعني حَسَّانًا وَأَبَاهُ وَجَدَّهُ وَأَبِيهِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَاشَ عِشْرِينَ وَمِائَةَ سَنَةً. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٧، وكذا قَالَ الترمذي في كتاب: تسمية أصحاب رسول الله ﷺ (١٢٤).

(٧) لم ترد في الأصل.

(٨) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٣١١/٢.

(٩) انظر قوله في سير أعلام النبلاء ٥٥٥/١، وقال الذهبي: «وقد فَتَشْتُ فَمَا ظَفَرْتُ فِي سِنِّهِ بِشَيْءٍ سِوَى قَوْلِ الْبَحْرَانِيِّ، وَذَلِكَ مُنْقَطِعٌ لَا إِسْنَادَ لَهُ، وَمَجْمُوعُ أَمْرِهِ وَأَحْوَالِهِ -أَي سَلْمَانَ- يُنبِئُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُعَمَّرٍ وَلَا هَرِمٍ... فَلَعَلَّهُ عَاشَ بَعْضًا وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَمَا أَرَاهُ بَلَغَ الْمِائَةَ.. وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي تَارِيخِي الْكَبِيرِ أَنَّهُ عَاشَ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَأَنَا السَّاعَةَ لَا أَرْتَضِي ذَلِكَ وَلَا أَصَحُّهُ».

وَقَدْ أوردَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَفَيَاتِ أَعْيَانٍ مِنَ النَّاسِ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تُوفِّيَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً عَلَى الْمَشْهُورِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ
الثَّانِي عَشَرَ مِنْ رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنَ الْهِجْرَةِ.

وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ أَيْضًا فِي جُمَادَى ^(١) سَنَةِ ثَلَاثٍ عَشْرَةَ.

وَعُمَرُ عَنْ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ أَيْضًا فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ^(٢).

قُلْتُ: وَكَانَ عُمَرُ أَوَّلَ مَنْ أَرَّخَ التَّأْرِيخَ الْإِسْلَامِيَّ بِالْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى

الْمَدِينَةِ، كَمَا بَسَطْنَا ذَلِكَ فِي سِيرَتِهِ، وَفِي كِتَابِنَا التَّأْرِيخِ ^(٣)، وَكَانَ أَمْرُهُ بِذَلِكَ فِي سَنَةِ
سِتِّ عَشْرَةَ مِنَ الْهِجْرَةِ.

وَقُتِلَ عُثْمَانُ ^(٤)، وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ، وَقِيلَ: بَلَغَ التُّسْعِينَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ

خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ^(٥).

وَعَلِيٌّ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ أَرْبَعِينَ عَنْ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ فِي قَوْلٍ ^(٦).

وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ قُتِلَا يَوْمَ الْجَمَلِ سَنَةِ سِتِّ وَثَلَاثِينَ ^(٧).

قَالَ الْحَاكِمُ ^(٨): وَسِنَّ كُلُّ مِنْهُمَا أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً، وَتُوفِّيَ سَعْدٌ عَنْ ثَلَاثٍ

(١) بعد هذا في (ش) و(ف): «الأولى».

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٦.

(٣) المقصود به: البداية والنهاية.

(٤) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «بن عفان».

(٥) انظر: الاستيعاب ٨١/٣.

(٦) انظر: التاريخ الكبير ٢٥٩/٦، وتاريخ دمشق ٥٧٠/٤٢.

(٧) انظر: تاريخ الإسلام وفيات (٣٦): ٤٩٦ و ٥٢٢.

(٨) معرفة علوم الحديث: ٢٠٣.

وَسَبْعِينَ، سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ^(١)، وَكَانَ آخِرَ مَنْ تُوفِّيَ مِنَ الْعَشْرَةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَلَهُ ثَلَاثٌ أَوْ أَرْبَعٌ وَسَبْعُونَ^(٢)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَثَلَاثِينَ^(٣)، وَأَبُو عُبَيْدَةَ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ^(٤) وَلَهُ ثَمَانٍ وَخَمْسُونَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

قُلْتُ: وَأَمَّا الْعَبَادِلَةُ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ^(٥)، وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ^(٦)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ^(٧)، وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَلَيْسَ مِنْهُمْ. قَالَه أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٨) خِلَافًا لِلْجَوْهَرِيِّ؛ حَيْثُ عَدَّهُ مِنْهُمْ، وَقَدْ كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ^(٩).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: الثَّالِثُ: أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْخَمْسَةِ الْمَتَّبِعَةِ^(١٠): سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ تُوفِّيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةً وَلَهُ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً^(١١)، وَتُوفِّيَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً، وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ^(١٢)، أَبُو

(١) انظر: الطبقات الكبرى ١٤٩/٣ و١٢/٦ و١٣.

(٢) انظر: الطبقات الكبرى ٣٨٥/٣. انظر: تاريخ دمشق ٣٥/٣٠٧.

(٣) انظر: الثقات ٢١٧/٢، والاستيعاب ٤/٣.

(٤) انظر: التقريب (٣٤٠٩).

(٥) انظر: التقريب (٣٣١٩) و(٣٤٩٠).

(٦) اختلفت الروايات في وفاته. انظر: تهذيب الكمال ٢٢٣-٢٢٤/٤.

(٧) انظر قوله في المنهل الروي: ١١٣.

(٨) جاء في البداية والنهاية: سنة ٢٣، البداية والنهاية ١٤٧/٧، وانظر: تاريخ خليفة بن

خياط: ٩٧، وتهذيب التهذيب ٢٦-٢٧.

(٩) انظر: محاسن الاصطلاح: ٣٣٠-٣٣١.

(١٠) انظر: طبقات ابن سعد ٣٧١/٦، وتاريخ بغداد ٧١/٩، ومحاسن الاصطلاح: ٣٣٠.

(١١) انظر: سير أعلام النبلاء ٨/٣٠.

(١٢) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وتوفي».

حَنِيفَةَ بَبْغَدَادَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَلَهُ سَبْعُونَ سَنَةً^(١)، الشَّافِعِيُّ^(٢) مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بِمَضَرَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ عَنْ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً^(٣)، أَحْمَدُ^(٤) بْنُ حَنْبَلٍ بَبْغَدَادَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً^(٥).

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الشَّامِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَوْزَاعِيِّ نَحْوًا مِنْ مِائَتَيْنِ سَنَةً، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ بِبَيْرُوتَ مِنْ سَاحِلِ الشَّامِ، وَلَهُ مِنَ الْعُمَرِ بِضْعٌ وَسِتُّونَ^(٦)، وَكَذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه^(٧)، قَدْ كَانَ إِمَامًا مُتَّبَعًا، لَهُ طَائِفَةٌ يُقْلَدُونَهُ وَيَجْتَهِدُونَ عَلَى مَسْلَكِهِ يُقَالُ لَهُمُ الْإِسْحَاقِيَّةُ، وَقَدْ كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ بِضْعِ^(٨) وَسَبْعِينَ سَنَةً^(٩).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: الرَّابِعُ: أَصْحَابُ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْخَمْسَةُ: الْبُخَارِيُّ مَوْلِدُهُ^(١٠) سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَمَاتَ لَيْلَةَ عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١١) بِقَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا خَرْتَنُكُ^(١٢)، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ

(١) التاريخ الكبير ٨/ ٨١، وثقات ابن حبان ٩/ ٣١، وتاريخ بغداد ١٣/ ٤٢١.

(٢) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وتوفي».

(٣) ثقات ابن حبان ٩/ ٣١، وتاريخ بغداد ٢/ ٧٠.

(٤) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وتوفي».

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٤٢٢، ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٧.

(٦) انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٤٨٨، وسير أعلام النبلاء ٧/ ١٠٧، وشذرات الذهب ١/ ٢٤٢.

ووقع في (ش) و(ف): «سبعون».

(٧) في (ش): «زاهويه».

(٨) في (ش): «سبع».

(٩) انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٣٤٥، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٣٥٨.

(١٠) في (ش) و(ف) و(ع): «ولد».

(١١) انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٦، ووفيات الأعيان ٤/ ١٨٨، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩١، فكان

عمره اثنتين وستين سنة.

(١٢) بالفتح، ثم السكون، وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة وكاف، وقال العراقي في =

وَمَائَتَيْنِ عَنْ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً^(١)، أَبُو دَاوُدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمَائَتَيْنِ^(٢)،
وَالْتِّرَمِذِيُّ بَعْدَهُ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ^(٣)، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ سَنَةَ
ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ^(٤).

قُلْتُ: وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ، صَاحِبُ السُّنَنِ الَّتِي كَمَّلَ
بِهَا الْكُتُبَ السُّنَّةَ وَالسُّنَنَ^(٥) الْأَرْبَعَةَ بَعْدَ الصَّحِيحَيْنِ، الَّتِي اعْتَنَى بِأَطْرَافِهَا الْحَافِظُ ابْنُ
عَسَاكِرَ، وَكَذَلِكَ^(٦) شَيْخُنَا الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ اعْتَنَى بِرِجَالِهَا وَأَطْرَافِهَا، وَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ
قَوِيٌّ التَّبْوِيغِ فِي الْفِقْهِ، وَقَدْ كَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَمَائَتَيْنِ^(٧)، رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

قَالَ: الْخَامِسُ سَبْعَةٌ مِنَ الْحُقَاطِ انْتَفَعَ بِتَصَانِفِهِمْ فِي أَغْصَارِنَا: أَبُو الْحَسَنِ
الدَّارَقُطْنِيُّ تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ عَنْ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً^(٨).

= شرح التبصرة ٣١٩/٢: «وَذَكَرَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْإِلَامِ أَنَّهَا بِكسر الخاء، والمعروف
فتحها وكذا ذَكَرَهُ السَّمْعَانِيُّ»، وَهِيَ قَرْيَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَمَرْقَنْدَ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخٍ. انظر: الْأَنْسَابُ
٣٩١/٢، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣٥٦/٢.

(١) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التَّبْصَرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ٣٢٠/٢: «وَاخْتُلِفَ فِي مَبْلَغِ سَنِهِ، فَقِيلَ: خَمْسُ
وَخَمْسُونَ. وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ (مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٤٨٨)، وَقِيلَ: سِتُونَ. وَبِهِ
جَزَمَ الذَّهَبِيُّ فِي الْعَبَرِ (٢٣/٢)، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ مَوْلَدَهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمَائَتَيْنِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ
عَمْرُهُ بَيْنَ السَّنِينَ الْمَذْكُورِينَ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بَنِيْسَابُورَ».

قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ مَوْلَدُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمَائَتَيْنِ، فَإِنَّ عَمْرَهُ سَبْعٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَانْظُرْ:
تَارِيخُ بَغْدَادَ ١٠٣/١٣، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٩٧/٧.

(٢) انظر: تَارِيخُ بَغْدَادَ ٥٦/٩.

(٣) انظر: الْإِكْمَالُ ٣٩٦/٤، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢٧٨/٤، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٢٧٧/١٣، وَشَرْحُ
التَّبْصَرَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ ٣٢٠/٢.

(٤) مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ: ٤٨٨-٤٨٩. وَانظر: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٧٨/١.

(٥) فِي (ش) وَ(ف): «السُّنَنِ» بِدُونِ وَاو. (٦) مَكْرُورَةٌ فِي الْأَصْلِ.

(٧) انظر: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢٧٩/٤، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٢٧٧/١٣.

(٨) انظر: تَارِيخُ بَغْدَادَ ٤٠/١٢.

الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ تُوفِّيَ فِي صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ^(١).

عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدِ الْمِصْرِيِّ فِي صَفَرِ سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ بِمُضَرَ عَنْ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً^(٢).

الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَلَهُ سِتٌّ وَتِسْعُونَ سَنَةً^(٣).

وَمِنْ الطَّبَقَةِ الْأُخْرَى الشَّيْخُ أَبُو عُمَرَ^(٤) (بُنْ عَبْدِ الْبَرِّ) النَّمِرِيُّ، تُوفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ عَنْ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً^(٥)، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ، تُوفِّيَ بِنَيْسَابُورَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ عَنْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً^(٦)، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، تُوفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ^(٧) عَنْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ سَنَةً^(٨).

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ مَعَ هَؤُلَاءِ جَمَاعَةٌ اشْتَهَرَتْ تَصَانِيفُهُمْ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(٩)،

(١) انظر: تاريخ بغداد ٤٧٣/٥.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢٢٣/٣، وتذكرة الحفاظ ١٠٤٨/٣.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٩١/١، وسير أعلام النبلاء ٤٦٣/١٧.

(٤-٥) لم ترد في (ش) و(ف). انظر: سير أعلام النبلاء ١٥٩/١٨.

(٦) انظر: وفيات الأعيان ٧٥/١، وسير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ٩٢-٩٣/١، وسير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٨.

(٨) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٨٩-٤٩٠. (٩) في الأصل: «من».

(١٠) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٣٣١-٣٣٢: «ليس المراد استيعاب أصحاب التصانيف في الحديث، ولا ذَكَرَ غَالِيَهُمْ، ولا كَثِيرِهِمْ، بل ذلك بِحَسَبِ مَا اتَّفَقَ، أو لاشتهار تصانيف هؤلاء، وثُمَّ تصانيف في الحديث مشهورة، وغير مشهورة لِمُتَقَدِّمٍ وَمُتَأَخِّرٍ لَمْ تُذَكَّرْ».

كَالطَّبْرَانِيِّ^(١) صَاحِبِ^(٢) الْمَعَاجِمِ الثَّلَاثَةِ وَغَيْرِهَا، وَالْحَافِظِ أَبِي يَعْلَى^(٣) الْمَوْصِلِيِّ^(٤)، وَالْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ^(٥) الْبَزَّارِ^(٦)، وَإِمَامِ الْأَيْمَةِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنَ خُزَيْمَةَ^(٧) صَاحِبِ الصَّحِيحِ^(٨)، وَكَذَلِكَ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ الْبُسْتِيُّ^(٩) صَاحِبِ الصَّحِيحِ^(١٠) أَيْضًا، وَالْحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ^(١١) بْنُ عَبْدِ^(١٢) صَاحِبِ (الكَامِلِ)^(١٣).



- (١) وُلِدَ الطَّبْرَانِيُّ سَنَةَ سِتِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَدْ عَاشَ مِائَةً عَامٍ وَعَشْرَةَ أَشْهُرٍ. انظر: وفيات الأعيان ٤٠٧/٢، وسير أعلام النبلاء ١١٩/١٦.
- (٢) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وقد تُوفِّيَ سَنَةَ سِتِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ».
- (٣) وُلِدَ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ سَنَةَ عَشْرِ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَدْ عَاشَ سَبْعًا وَتِسْعِينَ سَنَةً. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧٤/١٤.
- (٤) بعد هذا في (ش) و(ف): «تُوفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ».
- (٥) بعد هذا في (ش) و(ف): «تُوفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ».
- (٦) وُلِدَ الْبَزَّارُ سَنَةَ عَشْرِ وَنِيفَ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوفِيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ. وَقَدْ عَاشَ ثَمَانِينَ وَتِسْعًا. انظر: تاريخ بغداد ٣٣٤/٤، وسير أعلام النبلاء ٥٥٤/١٣.
- (٧) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «تُوفِيَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ».
- (٨) وَلَدَ ابْنُ خُزَيْمَةَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَدْ عَاشَ تِسْعًا وَثَمَانِينَ سَنَةً. انظر: طبقات الشيرازي: ١٠٥، وسير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٤.
- (٩) وَلَدَ سَنَةَ بَضْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: «تُوفِيَ ابْنُ حَبَّانَ بِسَجِسْتَانَ بِمَدِينَةِ بَسْتٍ فِي شَوَالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَهُوَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ». انظر: الأنساب ٢٠٩/٢، وسير أعلام النبلاء ١٠٢/١٦.
- (١٠) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ».
- (١١) في (ش): «حمد».
- (١٢) وَلَدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَتُوفِيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَدْ عَاشَ ثَمَانِ وَثَمَانِينَ سَنَةً. انظر: الأنساب ٢٢٦/٣، وسير أعلام النبلاء ١٥٤/١٦.
- (١٣) بعد هذا في (ش) و(ف) و(ع): «تُوفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ».

النوع الحادي والستون

في معرفة الثقات والضعفاء من الرواة وغيرهم^(١)

وَهَذَا الْفَنُّ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ وَأَعْلَاهَا وَأَنْفَعِهَا؛ إِذْ بِهِ تُعْرَفُ صِحَّةُ سَنَدِ الْحَدِيثِ مِنْ ضَعْفِهِ.

وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا كُتِبَا كَثِيرَةً، مِنْ أَنْفَعِهَا كِتَابُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِ حِبَّانَ كِتَابَانِ نَافِعَانِ: أَحَدُهُمَا فِي الثَّقَاتِ، وَالْآخَرُ فِي الضَّعَفَاءِ، وَكِتَابُ (الْكَامِلِ) لِابْنِ عَدِيٍّ.

وَالْتَوَارِيخُ الْمَشْهُورَةُ، وَمِنْ أَجْلَهَا (تَارِيخُ بَغْدَادَ) لِلْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْخَطِيبِ، وَ(تَارِيخُ دِمَشْقَ) لِلْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَسَاكِرٍ^(٢)، وَتَهْذِيبُ شَيْخِنَا الْحَافِظِ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمِزِّيِّ، وَمِمِيزَانُ شَيْخِنَا الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيِّ، وَقَدْ جَمَعْتُ بَيْنَهُمَا، وَزِدْتُ فِي تَحْرِيرِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَيْهِمَا فِي كِتَابٍ، وَسَمَّيْتُهُ (التَّكْمِيلَ فِي مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ وَالضَّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ)، وَهُوَ مِنْ أَنْفَعِ شَيْءٍ لِلْفَقِيهِ الْبَارِعِ، وَكَذَلِكَ لِلْمُحَدِّثِ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي جَرْحِ الرِّجَالِ عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ^(٣) بِغَيْبَةٍ، بَلْ يُثَابُ مُتَعَاطِي ذَلِكَ إِذَا قَصَدَ بِهِ ذَلِكَ، وَقَدْ قِيلَ

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٧٢-٧٨٦، والتقريب مع التدريب ٣٦٨/٢، والمنهل الروي: ١٣٧، والشذا الفياح ٧٣٩-٧٤٣، والمقنع ٦٥٧-٦٦١، وفتح المغيث ٣١٤-٣٣٠، وتوضيح الأفكار ٥٠٠-٥٠٢.

(٢) انظر كلامًا نافعا عن هذه الكتب في بحوث في تاريخ السنة: ٩٠-١٢٣.

(٣) في (ش) و(ف): «والمؤمنين».

لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: لَيْتَنِي يَكُونُوا خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَصْمِي يَوْمَئِذٍ^(١). وَقَدْ سَمِعَ أَبُو ثَرَابٍ النَّخْشَبِيُّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ فِي بَعْضِ الرُّوَاةِ، فَقَالَ لَهُ: أَتَغْتَابُ الْعُلَمَاءَ؟ فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ هَذَا نَصِيحَةٌ، لَيْسَ هَذَا غِيبةً^(٢).

وَيُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ تَصَدَّى لِلْكَلامِ فِي الرُّوَاةِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَتَبِعَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، ثُمَّ تَلَامِيذُهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ^(٣) الْفَلَّاسُ^(٤) وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ^(٥). وَقَدْ قَالَ ﷺ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ»^(٦). وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِهِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدَاوَةِ الْمَعْلُومَةِ، وَقَدْ ذَكَرُوا^(٧) مِنْ أُمَثِلَةٍ ذَلِكَ كَلَامَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَكَذَا كَلَامَ مَالِكٍ فِيهِ. وَقَدْ وَسَّعَ السُّهَيْلِيُّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ حِينَ مَنَعَهُ مِنْ حُضُورِ مَجْلِسِهِ، وَكَذَلِكَ كَلَامُ النَّسَائِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ^{(٨)(٩)}.



(١) أورده ابن عدي بسنده في مقدمة الكامل ١/١٨٦، والخطيب في الكفاية: (٩٠ ت، ٤٤ هـ).

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية (٩٢ ت، ٤٥ هـ)، وانظر: محاسن الاصطلاح: ٣٣٣-٣٣٤.

(٣) لم ترد في (ش) و(ف).

(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٦١٢)، ومحاسن الاصطلاح: ٣٣٣.

(٥) لم ترد في (ش) و(ف).

(٦) أخرجه مسلم ١/٥٣ (٥٥) (٩٥) و(٩٦) و١/٥٤ (٥٥) (٩٦)، وأبو داود (٤٩٤٤)،

والنسائي ٧/١٥٦ وفي الكبرى، له (٧٨٢٠) و(٧٨٢١) و(٨٧٥٣) من طريق سهيل بن

أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، به.

(٧) في (ش) و(ف): «ذكرنا».

(٨) في (ش) و(ف) و(ع): «وكذلك كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري حين منعه من

حضور مجلسه».

(٩) انظر: الإرشاد ١/٤٢٤، ومحاسن الاصطلاح: ٣٣٤.

النوع الثاني والستون

في معرفة من اختلط في آخر عمره^(١)

إِمَّا لِحَوْفٍ أَوْ ضَرَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَرَضٍ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهَيْعَةَ، لَمَّا ذَهَبَتْ كُتُبُهُ
اِخْتَلَطَ فِي عَقْلِهِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْ هَؤُلَاءِ قَبْلَ اِخْتِلَاطِهِمْ قُبِلَتْ رِوَايَتُهُمْ، وَمَنْ سَمِعَ بَعْدَ
ذَلِكَ أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ.

وَمِمَّنْ اِخْتَلَطَ بِأَخْرَةٍ: عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ^(٢)، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ^(٣)، قَالَ

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٨٧/٢-٧٩٦، والتقريب مع التدريب ٣٧١/٢، والمنهل الروي: ١٣٧، والشذا
الفياح ٧٤٤/٢-٧٨٠، والمقنع ٦٦٢/٢-٦٦٧، وفتح المغيث ٣٣١/٣-٣٥٠، وتوضيح
الأفكار ٥٠٢/٢-٥٠٣.

(٢) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٤٤.

(٣) قال العراقي في التقييد والإيضاح: ٤٤٥: «فيه أمورٌ: أحدها: أَنَّ صَاحِبَ المِيزَانِ أَنْكَرَ
اِخْتِلَاطَهُ فَقَالَ: شَاخٌ وَنَسِي، وَلَمْ يَخْتَلِطْ. قَالَ: وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، وَقَدْ تَغَيَّرَ
قَلِيلًا.

الأمْرُ الثَّانِي: أَنَّ المِصْنَفَ -يعني ابنَ الصَّلاح- ذَكَرَ كَوْنَ سَمَاعِ ابْنِ عَيْنَةَ مِنْهُ بَعْدَمَا اِخْتَلَطَ
بِصِبْغَةِ التَّمْرِضِ، وَهُوَ حَسَنٌ؛ فَإِنْ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ لَابْنِ عَيْنَةَ لَيْسَ
صَرِيحًا فِي ذَلِكَ. قَالَ يَعْقُوبُ الفَسَوِيُّ: قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ فِي المَسْجِدِ لَيْسَ مَعَنَا
ثَالِثٌ. قَالَ الفَسَوِيُّ: فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: كَانَ قَدْ اِخْتَلَطَ، وَإِنَّمَا تَرَكُوهُ مَعَ ابْنِ عَيْنَةَ
لَاخْتِلَاطِهِ.

الأمْرُ الثَّالِثُ: أَنَّ المِصْنَفَ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا قِيلَ عَنْهُ: إِنْ سَمَاعُهُ مِنْهُ بَعْدَ الاِخْتِلَاطِ إِلَّا ابْنَ عَيْنَةَ.
الأمْرُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ فِي الصَّحِيحَيْنِ لِمَجَاعَةٍ مِنْ رِوَايَتِهِمْ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، =

الْحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ: وَإِنَّمَا سَمِعَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ^(١). وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَكَانَ سَمَاعُ وَكِيعٍ وَالْمُعَاوِيُّ بْنُ عِمْرَانَ مِنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ^(٢)، وَالْمَسْعُودِيُّ^(٣)، وَرَبِيعَةُ^(٤)، وَصَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ^(٥)، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قَالَه النَّسَائِيُّ^(٦)، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِنِينَ^(٧). قَالَه يَحْيَى الْقَطَّانُ^(٨)، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ. قَالَه ابْنُ مَعِينٍ^(٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: اخْتَلَطَ بَعْدَمَا عَمِيَ، فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَمَا عَمِيَ فَلَا شَيْءَ^(١٠).

= وهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وشعبة، وعمر بن أبي زائدة، ويوسف ابن أبي إسحاق. وأخرج البخاري من رواية جرير بن حازم عنه. وأخرج مسلم من رواية إسماعيل بن أبي خالد، ورقبة بن مصقلة، وسليمان بن مهران الأعمش، وسليمان بن معاذ، وعمار بن رزيق، ومالك بن مغول، ومسعر بن كدام عنه. وقد تقدم أن إسرائيل وزكريا وزهيرا سمعوا منه بأخرة.

(١) الإرشاد ٣٥٥/١.

(٢) انظر: الكفاية (٢١٧ت، ١٣٦هـ) ومعرفة أنواع علم الحديث: ٤٩٦.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١٠/٢٢١، وللعراقي في هذا اعتراضات عدة راجعها في التقييد: ٤٥٢-٤٥٤.

(٤) للحافظ العراقي اعتراضٌ مطول على هذا راجعه في التقييد: ٤٥٥.

(٥) بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة. التقريب (٢٨٩٢)، وانظر: المجروحين ٣٦٦/١، والتقييد والإيضاح: ٤٥٦.

(٦) الضعفاء والمتروكون (١٣٠). وللحافظ العراقي في التقييد: ٤٥٦-٤٥٨ مناقشات طويلة حول هذه الترجمة.

(٧) في (ش) و(ف) و(ع): «بسنين».

(٨) تهذيب الكمال ٣/٢٢٨ الترجمة (٢٣٩٧)، وانظر: التقييد والإيضاح: ٤٥٩.

(٩) الجرح والتعديل ٦/٨٩ (٣٦٩)، وانظر: التقييد والإيضاح: ٤٥٨.

(١٠) فصل الحافظ العراقي في التقييد: ٤٥٩-٤٦٠ فذكر من سمع من عبد الرزاق بعد التغير، وانظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي (٣٧٩).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^(١) وَقَدْ وَجَدْتُ فِيْمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
الدَّبَرِيِّ^(٢)، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً، فَلَعَلَّ سَمَاعَهُ كَانَ مِنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ،
وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ أَنَّ الدَّبَرِيَّ كَانَ عُمُرُهُ حِينَ مَاتَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ سِتًّا أَوْ سَبْعَ سِنِينَ،
وَعَارِمٌ اخْتَلَطَ بِأَخْرَةٍ^(٣)، وَمِمَّنْ اخْتَلَطَ مِمَّنْ بَعْدَ هَؤُلَاءِ أَبُو قِلَابَةَ الرَّقَاشِيُّ^(٤)، وَأَبُو
أَحْمَدَ الْغَطَرِيْفِيُّ^(٥)، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ خَرِفَ، حَتَّى كَانَ^(٦) لَا يَذَرِي مَا
يُقْرَأُ عَلَيْهِ^(٧).



(١) معرفة أنواع علم الحديث: ٤٩٨.

(٢) بفتح الدال والباء المنقوطة بنقطة من تحت والراء المهملة بعدها، هذه النسبة إلى الدبر،
وهي قرية من قرى صنعاء اليمن. الأنساب ٥١٦/٢.

(٣) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٦١-٤٦٢.

(٤) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٦٢-٤٦٣.

(٥) انظر: التقييد والإيضاح: ٤٦٣.

(٦) لم ترد في (ع).

(٧) نفى العراقي صحة ذلك في نقاش طويل. راجع التقييد والإيضاح: ٤٦٥.

وكلمة: «عليه» لم ترد في (ش) و(ف) و(ع).

النوع الثالث والستون معرفة الطبقات^(١)

وَذَلِكَ أَمْرٌ اضْطِلَاحِيٌّ، فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَرَى^(٢) الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ طَبَقَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ التَّابِعُونَ [بَعْدَهُمْ أُخْرَى، ثُمَّ مَنْ^(٣) بَعْدَهُمْ كَذَلِكَ، وَقَدْ يَسْتَشْهَدُ^(٤) عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٥). فَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُقَسِّمُ الصَّحَابَةَ إِلَى طَبَقَاتٍ، وَكَذَلِكَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ كُلَّ قَرْنٍ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

وَمِنْ أَجْلِ الْكُتُبِ فِي هَذَا طَبَقَاتُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ كَاتِبِ الْوَأَقِدِيِّ، وَكَذَلِكَ كِتَابُ (التَّارِيخِ) لِشَيْخِنَا الْعَلَامَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَلَهُ كِتَابُ (طَبَقَاتِ الْحُقَاطِ)، مُفِيدٌ^(٦) أَيْضًا جَدًّا.

(١) انظر في ذلك:

الإرشاد ٧٩٧-٧٩٩، والتقريب مع التدريب ٣٨٠/٢، والمنهل الروي: ١١٥، والشذا الفياح ٧٨١-٧٨٢، والمقنع ٦٦٨-٦٦٩، وفتح المغيث ٣٥١-٣٥٤، وتوضيح الأفكار ٥٠٣-٥٠٤، وظفر الأمانى: ١٠٣-١٠٤.

(٢) في (ش) و(ف): «يروي».

(٣) ما بين المعكوفتين لم يرد في (ش) و(ف). (٤) في (ش) و(ف): «ويستشهد».

(٥) أخرجه أحمد ٣٧٨/١ و٤١٧، والبخاري ١١٣/٨ (٦٤٢٩)، ومسلم ١٨٤/٧ (٢٥٣٣).

(٢١١)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، والترمذي (٣٨٥٩).

(٦) في (ش) و(ف): «مفيدًا» بالنصب على الحالية.

النوع الرابع والستون

في معرفة الموالى^(١) من الرواة والعلماء^(٢)

وَهُوَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ، فَرَبَّمَا نُسِبَ أَحَدُهُمْ إِلَى الْقَبِيلَةِ، فَيَعْتَقِدُ السَّامِعُ أَنَّهُ مِنْهُمْ

(١) الموالى: جمع مولى، واسم المولى: يقع على معانٍ كثيرة، قال ابن الأثير: «هو الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد والصهر والعبد والمعتق والمنعم عليه. وأكثرها قد جاءت في الحديث، فيضاف كل واحد إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه، وكل من ولي أمرًا، أو قام به فهو مولاه ووليّه». ثم ذكر صورة الاختلاف فيها، واستدل لكل منها. النهاية ٢٢٨/٥، وانظر: الصحاح ٢٥٢٩/٦، والمقاييس ١٤١/٦، واللسان ٤٠٩/١٥.

أقول موضحًا: الولاء في اللغة القرابة، والعلاقة التي تكون بين اثنين أو أكثر، والولاء بأنواعه من محاسن الإسلام، فكلما زادت الروابط والعلاقات بين الناس كان ذلك أدعى إلى المحبة والوفاق وعدم التنازع والخصام.

ولا بُدَّ أن أُشير إلى أن الأصل في نسبة الراوي إلى قبيلة أن يكون منهم صليبة، كقولهم: قرشي. أي: من أولاد قریش، وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء أضافوا كلمة مولى، فقالوا: مولى قریش، أو القرشي مولاهم. والولاء أنواع ثلاثة:

النوع الأول: ولأء العتاقة، وهو ما يكون بين المعتق والمعتق، وقد كان معروفًا في الجاهلية، فجاء الإسلام فأقره، وشرط له بعض الشروط، وهذا النوع هو الأكثر.

النوع الثاني: ولأء التناصر والتعاون، وقد كان في الجاهلية، ولكن الإسلام جعله تناصراً على الحق والخير، لا على البغي والظلم وتقاطع الأرحام.

النوع الثالث: ولأء الإسلام، فكل من أسلم على يد شخص فولأه له، وهذا مما ابتدئ في الإسلام، ولم يكن معروفًا من قبل.

وقد ضرب ابن الصلاح أمثلة لكل نوع. انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٥٠١ وما بعدها، ومنهج النقد: ١٧٥، والوسيط في علوم الحديث ٦٨٨/٢.

(٢) انظر في ذلك:

صَلِيَّةٌ^(١)، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ مَوَالِيهِمْ، فَيَمِيزُ ذَلِكَ لِيُعْلَمَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ^(٢): «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ^(٤) الطَّائِيُّ، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ، وَهُوَ مَوْلَاهُمْ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِيُّ^(٥)، وَكَذَلِكَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدِ الْفَهْمِيِّ^(٦)، وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبِ الْقُرَشِيِّ، وَهُوَ مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ كَاتِبِ اللَّيْثِ، وَهَذَا كَثِيرٌ^(٧).

فَأَمَّا مَا يُذَكِّرُ فِي تَرْجَمَةِ الْبَخَّارِيِّ أَنَّهُ مَوْلَى الْجُعْفِيِّينَ؛ فَلِإِسْلَامِ جَدِّهِ^(٨) الْأَعْلَى عَلَى يَدَيِ بَعْضِ الْجُعْفِيِّينَ.

وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى الْمَاسَرَجِيِّ^(٩) يُنسَبُ إِلَى وَلَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ، وَكَانَ نَضْرَانِيًّا.

= معرفة علوم الحديث: ١٩٦-٢٠٢، والإرشاد ٢/٨٠٠-٨٠٣، والتقريب مع التدريب ٢/٣٨٢، والمنهل الروي: ١٣٥، والشذا الفياح ٢/٧٨٣-٧٨٧، والمقنع ٢/٦٧٠-٦٧٣، وفتح المغيث ٣/٣٥٥-٣٥٨، وتوضيح الأفكار ٢/٥٠٤.

(١) المراد من ولد الصلب أي: من صلبهم ونسبهم. انظر: فتح المغيث ٣/٢٩٦، والمعجم الوسيط ١/٥١٩.

(٢) «الصحيح» لم ترد في (ش) و(ف). (٣) أخرجه البخاري ٨/١٩٣ (٦٧٦١).

(٤) بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة. التقريب (٢٣٨٠).

(٥) الرياحي: بكسر الراء والتحتانية. التقريب (١٩٥٣).

(٦) بفتح الفاء وسكون الهاء. الأنساب ٤/٣٩٢.

(٧) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ٥٠٣.

(٨) الذي ذكره غير واحد ممن ترجم للبخاري أن جَدَّ الْبَخَّارِيِّ: «المغيرة» كان مجوسياً؛ فأسلم على يدي يَمَانِ الْجُعْفِيِّ. انظر: تاريخ بغداد ٢/٦، الأنساب ٢/٩٤، السير ١٢/٣٩٢، هدي الساري: ٤٧٧.

(٩) بفتح الميم والسين المهملة، وسكون الراء، وكسر الجيم. الأنساب ٥/٤٨.

وَقَدْ يَكُونُ الْوَلَاءُ^(١) بِالْحَلْفِ، كَمَا يُقَالُ فِي نَسَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: مَوْلَى التَّيْمِيِّينَ، وَهُوَ حَمِيرِيُّ أَصْبَحِيٍّ صَلْبِيَّةً^(٢)، وَلَكِنْ كَانَ جَدُّهُ مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ حَلِيفًا لَهُمْ، وَقَدْ كَانَ عَسِيفًا^(٣) عِنْدَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيْمِيِّ^(٤) أَيْضًا، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ لِذَلِكَ.

وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ سَادَاتِ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَنِ السَّلَفِ مِنَ الْمَوَالِي، وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ^(٥): أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا تَلَقَّاهُ نَائِبُ مَكَّةَ إِلَى^(٦) أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، قَالَ لَهُ: مَنْ اسْتَخْلَفْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي؟ قَالَ: ابْنُ أَبْزَى، قَالَ: وَمَنْ ابْنُ أَبْزَى؟ قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْمَوَالِي. فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْعِلْمِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ».

وَذَكَرَ الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ لَهُ: مَنْ يَسُودُ أَهْلَ^(٧) مَكَّةَ؟ فَقُلْتُ: عَطَاءٌ. قَالَ: فَأَهْلُ الْيَمَنِ؟ قُلْتُ: طَاوُسٌ. قَالَ: فَأَهْلُ الشَّامِ؟ قُلْتُ: مَكْحُولٌ. قَالَ: فَأَهْلُ مِصْرَ؟ قُلْتُ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ. قَالَ: فَأَهْلُ الْجَزِيرَةِ؟ قُلْتُ: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ. قَالَ: فَأَهْلُ خُرَاسَانَ؟ قُلْتُ: الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ. قَالَ: فَأَهْلُ الْبَصْرَةِ؟ فَقُلْتُ: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ. قَالَ: فَأَهْلُ الْكُوفَةِ؟ فَقُلْتُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ. وَذَكَرَ أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ: أَمِنَ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْمَوَالِي؟ فَيَقُولُ: مِنَ الْمَوَالِي. فَلَمَّا

(١) لم ترد في (ش) و(ف).

(٢) أي: من صلبهم ونسبهم، كما تقدم.

(٣) أي: أجيرًا.

(٤) في (ش) و(ف) و(ع): «التيمي».

(٥) صحيح مسلم ٥٥٩/١ (٨١٧).

(٦) لم ترد في (ش) و(ف).

(٧) لم ترد في (ش) و(ف).

انْتَهَى قَالَ: يَا زُهْرِيُّ، وَاللَّهِ لَتَسُودَنَّ الْمَوَالِي عَلَى الْعَرَبِ، حَتَّى يُخْطَبَ لَهَا عَلَى الْمَنَابِرِ، وَالْعَرَبُ تَحْتَهَا. فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّمَا هُوَ أَمْرُ اللَّهِ وَدِينُهُ، فَمَنْ حَفِظَهُ سَادَ، وَمَنْ ضَيَّعَهُ سَقَطَ^(١).

قُلْتُ: وَسَأَلَ بَعْضُ الْأَعْرَابِ لِرَجُلٍ^(٢) مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: مَنْ هُوَ سَيِّدُ هَذِهِ الْبَلَدَةِ؟ فَقَالَ^(٣): الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ. قَالَ: أَمَوْلَى هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَبِمَ سَادَهُمْ؟ فَقَالَ: بِحَاجَتِهِمْ إِلَى عِلْمِهِ، وَعَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى دُنْيَاهُمْ. فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: هَذَا لَعَمْرُ أَبِيكَ هُوَ السُّؤْدُودُ.



(١) هذه القصة أسندها الحاكم في معرفة علوم الحديث: ١٩٨-١٩٩، من طريق الوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، وقد أعلاها إمام المؤرخين الذهبي في السير ٨٥/٥، فقال: «الحكاية منكروة، والوليد واه».

(٢) في (ش) و(ف): «رجلاً».

(٣) في (ش) و(ف) و(ع): «قال».

النوع الخامس والستون

(١) معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

وَهُوَ مِمَّا يَعْتَنِي بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَرُبَّمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ فَوَائِدُ مُهِمَّةٌ.
مِنْهَا مَعْرِفَةُ شَيْخِ الرَّاوي، فَرُبَّمَا اشْتَبَهَ بغيره، فَإِذَا عَرَفْنَا بَلَدَهُ تَعَيَّنَ بَلَدِيَّةُ غَالِبًا،
وَهَذَا مُهِمٌّ جَلِيلٌ.

وَقَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ إِنَّمَا يَنْتَسِبُونَ^(٢) إِلَى الْقَبَائِلِ وَالْعَمَائِرِ وَالْعَشَائِرِ وَالْبُيُوتِ،
وَالْعَجَمُ إِلَى شُعُوبِهَا وَرَسَائِيقِهَا وَبُلْدَانِهَا، وَبَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى أَسْبَاطِهَا، فَلَمَّا جَاءَ
الْإِسْلَامُ وَانْتَشَرَ النَّاسُ فِي الْأَقَالِيمِ، نُسِبُوا إِلَيْهَا، أَوْ إِلَى مُدُنِهَا أَوْ قُرَاهَا.

فَمَنْ كَانَ مِنْ قَرْيَةٍ فَلَهُ الْإِنْتِسَابُ إِلَيْهَا بِعَيْنِهَا، وَإِلَى مَدِينَتِهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -
أَوْ إِقْلِيمِهَا، وَمَنْ كَانَ مِنْ بَلَدَةٍ ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا فَلَهُ الْإِنْتِسَابُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ،
وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَذْكُرَهُمَا، فَيَقُولَ مَثَلًا: الشَّامِيُّ ثُمَّ الْعِرَاقِيُّ، أَوْ الدَّمَشْقِيُّ ثُمَّ
الْمِصْرِيُّ^(٣)، وَنَحْوُ ذَلِكَ^(٤).

(١) انظر في ذلك:

معرفة علوم الحديث ١٩٠-١٩٦، والإرشاد ٢/٨٠٤-٨١٥، والتقريب مع التدريب
٣٨٤/٢، والمنهل الروي: ١٣٩، والشذا الفياح ٢/٧٨٨-٧٩٢، والمقنع ٢/٦٧٤-٦٧٨،
وفتح المغني ٣/٣٥٩-٣٦٢، وتوضيح الأفكار ٢/٥٠٤-٥٠٦، وظفر الأمان: ١٠٥.

(٢) في (ش) و(ف) و(ع): «ينسبون».

(٣) راجع: محاسن الاصطلاح: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) قال الإمام النووي: «عادة الأئمة الخدّاق المصنّفين في الأسماء والأنساب أن ينسبوا =

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَسُوعُ الْإِنْتِسَابُ إِلَى الْبَلَدِ إِذَا أَقَامَ فِيهِ أَرْبَعَ سِنِينَ فَأَكْثَرَ،
وَفِي هَذَا نَظَرُ وَاللَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَهَذَا آخِرُ مَا يَسْرُهُ اللَّهُ -تَعَالَى- مِنْ (عُلُومِ^(١) الْحَدِيثِ).

٤٧ ب

قَالَ مُصَنِّفُهُ - أَمْتَعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ: وَهَذَا آخِرُ مَا يَسْرُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ اخْتِصَارِ عُلُومِ

= الرجل النسب العام ثم الخاص؛ ليحصل في الثاني فائدة لم تكن في الأول، فيقولون مثلاً: فلان بن فلان القرشي الهاشمي؛ لأنه لا يلزم من كونه قرشياً كونه هاشمياً، ولا يعكسون فيقولون: الهاشمي القرشي. فإنه لا فائدة في الثاني حيثئذ، فإنه يلزم من كونه هاشمياً كونه قرشياً.

فإن قيل: فينبغي ألا يذكرنا القرشي، بل يقتصروا على الهاشمي. فالجواب: أنه قد يخفى على بعض الناس كون الهاشمي قرشياً ويظهر هذا الخفاء في البطون الخفية كالأشهل من الأنصار، فيقال: الأنصاري الأشهلي، ولو اقتصروا على الأشهلي لم يعرف كثير من الناس أن الأشهلي من الأنصار أم لا، وكذا ما أشبهه، فذكروا العام ثم الخاص؛ لدفع هذا الوهم، وقد يقتصرون على الخاص، وقد يقتصرون على العام، وهذا قليل. ثم إنهم قد ينسبون إلى البلد بعد القبيلة، فيقولون: القرشي المكي أو المدني. وإذا كان له نسب إلى بلدين بأن يستوطن أحدهما ثم الآخر نسبوه غالباً إليهما، وقد يقتصرون على أحدهما، وإذا نسبوه إليهما قدموا الأول، فقالوا: المكي الدمشقي. والأحسن: المكي ثم الدمشقي. وإذا كان من قرية بلدة نسبوه تارة إلى القرية، وتارة إلى البلدة، وتارة إليهما، وحيث يقدمون البلدة؛ لأنها أعم كما سبق في القبائل، فيقولون فيمن هو من أهل (حرسا) قرية من قرى الغوطة التي هي كورة من كور دمشق: فلان الدمشقي الحرساني. وقد يقولون في مثله: فلان الشامي الدمشقي الحرساني. فينسبونه إلى الإقليم، ثم البلدة، ثم القرية، وقد ينسبونه إلى الكورة، فيقولون الغوطي الحرساني، أو الشامي الدمشقي الغوطي الحرساني - ثم قال -: وينسبون إلى القبيلة مؤلاهم لقوله ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». وسواء كان مولى عتاقة، وهو الأكثر أو مولى جلف ومناصرة، أو مولى إسلام؛ بأن أسلم على يد واحد من القبيلة، كالبخاري الإمام مولى الجعفيين، أسلم بعض أجداده على يد واحد من الجعفيين. وقد ينسبون إلى القبيلة مولى مولاها». تهذيب الأسماء واللغات ١٣/١، وانظر: محاسن الاصطلاح: ٣٤٤.

(١) قبل هذا في (ش) و(ف) و(ع): «اختصار».

الحديث، وَاتَّفَقَ ذَلِكَ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يُسْفِرُ صَبَاحُهَا عَنِ الثَّامِنِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَوَّالِ
سَنَةِ ثِنْتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، كَتَبَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ الْقُرَشِيُّ الْحَوْرَانِيُّ الْبُصْرِيُّ ثُمَّ
الدَّمَشْقِيُّ، عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم
تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا.

قَرَأْتُ جَمِيعَ هَذَا الْمُخْتَصَرِ عَلَى شَيْخِنَا مُصَنِّفِهِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ
الْمُتَّقِنِ الْمُحَقِّقِ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ أَبِي الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلَ عِمَادِ الدِّينِ بْنِ كَثِيرٍ، أَمْتَعَ اللَّهُ
الْمُسْلِمِينَ بِحَيَاتِهِ فِي مَوَاعِيدِ مُتَفَرِّقَةٍ، آخِرُهَا يَوْمُ الثَّلَاثَاءِ خَامِسَ عَشَرَ شَعْبَانَ سَنَةِ ثِنْتَيْنِ
وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ.

كَتَبَهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ عَبْدُ الْكَرِيمِ النَّوَوِيُّ^(١).



(١) كتب ابن كثير في آخر الورقة: «صَحَّحَ ذَلِكَ وَكَتَبَ ابْنُ كَثِيرٍ»، ولله الحمد والمِنَّةُ على هذه
النسخة الجيدة.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس الطوائف
- فهرس الأماكن
- فهرس الأيام
- فهرس الكتب
- ثبت المصادر والمراجع
- الموضوعات

فهرس الآيات

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾	سُورَةُ الْبَقَرَةِ	٢٢٠	٢٣٧
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ... ﴾	سُورَةُ الْعَمَرَانِ	١٠٢	٥
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّيْرَ... ﴾	سُورَةُ النَّسَاءِ	١	٥
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	سُورَةُ الْحَجَرِ	٩	٧ ، ٦
﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾	سُورَةُ الْبَقَرَةِ	٤٤	٧
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾	سُورَةُ الْأَحْزَابِ	٧٠ ، ٧١	٥

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سُورَةُ الْجُحُورِ		
﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾		٩	٢٧٨
	سُورَةُ الْفَجْرِ		
﴿ أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مُّثَمِّنَةً ﴾		٢٨	٣٨



فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١١٦	عدة صحابة	الأذنان من الرأس
١٤٣	شداد بن أوس	اللهم إني أسألك الثبات
١٩٢	عدة رواة	يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله
٢٠٠	أبو هريرة	قضى بالشاهد واليمين
٢٠١	ابن عباس	إن أحق ما أخذتم
٢٠٥	محمود بن الربيع	أنه عقل مجة مجها
٢١٣	عبد الله بن عمر	حتى ينادي ابن أم مكتوم
٢٢٢	أنس	أي الخلق أعجب إليكم
٢٢٢	أنس	قوم يأتون من بعدكم
٢٢٣	أنس	وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم
٢٣٨	عائشة	حديث الإفك
٢٥٦	زيد بن أسلم	للسائل حق
٢٥٦	-	من بشرني بخروج آذار
٢٥٦	-	نحركم يوم صومكم
٢٦٣	عبد الله بن مسعود	كنت نهيتكم عن زيارة القبور

اختصار علوم الحديث

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
أفطر الحاجم والمحجوم	أبو هريرة	٢٦٤
صلاة في إثر صلاة	أبو أمامة	٢٦٦
يا أبا عمير ما فعل النغير	أنس بن مالك	٢٦٦
لا تجلسوا على القبور	أبو مرثد الغنوي	٢٧١
إن ابني هذا سيد	أبو بكرة نفيح بن الحارث	٢٧٨
لا تزال طائفة من أمتي	معاذ بن جبل	٢٩٢
أحضروا موائدكم البقل	أبو أمامة	٣٠٢
في الحبة السوداء شفاء	عائشة	٣٠٣
يذهب الصالحون الأول فالأول	مرداس الأسلمي	٣١١
أما تكون الزكاة إلا في اللبة	أبو العشاء الدارمي	٣١٢
أنهم مروا بحي قد لدغ سيدهم	أبو سعيد الخدري	٣٥٦
خير القرون قرني	-	٣٧١
مولى القوم من أنفسهم	أنس بن مالك	٣٧٤
الأعمال بالنيات	عمر بن الخطاب	١٦٠، ٢٥٥
الدين النصيحة	أبو هريرة	٣٦٦
احتجم وهو صائم محرم	عبد الله بن عباس	٢٦٤
اكتبوا لأبي شاه	أبو هريرة	٢٢٦
أخروا الأحمال فإن اليد مغلقة	أبو هريرة	٣٠٢
أمر بلال أن يشفع الأذان	أنس	١٣٢

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الراوي	رقم الصفحة
أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم	عائشة	٢٩٢
أنا النبي لا كذب	البراء بن عازب	٣٤٩
إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي	عمرو بن تغلب	٣١١
أيما امرأة نكحت نفسها	عائشة	٢٠٠
إن الله يرفع بهذا العلم أقواما	عمر بن الخطاب	٣٧٥
أن رجلا قال يا رسول الله: الحج كل عام؟	ابن عباس	٣٥٥
إن رسول الله ﷺ دخل مكة	أنس	١٦١
إن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر	ابن عمر	١٧٢
إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء	ابن عمر	١٦١
إن وليتموها أبا بكر فقيوي	حذيفة بن اليمان	١٤١
الأعمال بالنيات	عمر	١٦٠، ٢٥٥
إنه سيكذب علي	-	١٨٥
إنه ليغان على قلبي	الأغر المزني	٣١٢
تغزون فيقال: هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟	أبو سعيد الخدري	٢٧٦
جعلت لي الأرض مسجداً	حذيفة	١٧٣
ذهب به أخوه لأمه أنس بن مالك إلى رسول الله ﷺ فحنكه	أنس بن مالك	٢٨٨
كان رسول الله ﷺ إذا قال بلال	عبد الله بن أبي أوفى	٢٧٣

رقم الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٠٠	أبو هريرة	كفى بالمرء إثماً أن يحدث
٢٩٩	أنس بن مالك	لبيك حقاً حقاً تعبدًا ورقاً
٢٧٩	-	ما دعوت أحداً إلى الإيمان إلا كانت له كبوة
٢٥٦	عبد الله بن مسعود	من آذى ذمياً
٢٢٥	أبو سعيد	من كتب عني شيئاً
١٨٤، ٢٣٦	عبد الله بن عمرو	من كذب عليّ متعمداً



فهرس الآثار

الأثر	الراوي	رقم الصفحة
إذا أردت حفظ الحديث فاعمل	وكيع	٢٤٨
إذا بلغك شيء من الخير فاعمل	عمرو بن قيس الملائي	٢٤٨
إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب	الزهري	٢٤٨
إن الله ليدفع البلاء	إبراهيم بن أدهم	٢٤٧
بقي ناس من الأعراب	أنس بن مالك	٢٧٦
حدثني الحبر البحر ابن عباس	عطاء	٢٤٦
لأن أزنني أحب إلي من أن أدلس	شعبة	١٥٣
ويقال للرجل يوم القيامة	الشعبي	١٤٦
لا يتبل الرجل حتى يكتب	وكيع	٢٤٨
يا أصحاب الحديث أدوا زكاة الحديث	بشر الحافي	٢٤٨



فهرس الأعلام

١

٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،
٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ،
٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ،
٢٧٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ،
٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ،
٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩

ابن الفرات ٣١٧
ابن الملقن ٦٦
ابن أبي حاتم ٣٥٠ ، ٣١٧
ابن أبي داود .. ١٥٧ ، ٢١٦ ، ٢٨٦ ، ٣٠١
ابن أبي ذئب ٣٥٠ ، ٢٠٨
ابن أبي شيبة ٣٥٠ ، ٧٦
ابن أم مكتوم ٢١٣
ابن تيمية ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ١١١ ، ٣٤٩
ابن حامد ١١١
ابن حبان ١٠٠ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٣٦٤
ابن حزم ١٠٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣
ابن خراش ٢٨٦

ابن الأثير ١٣٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٥ ، ٣٦٥
ابن الأنباري ٢٥٩
ابن الجوزي ٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٠
ابن الحاجب ٢٧ ، ٣٣ ، ١٩٥ ، ٢٣٥ ،
٢٨٤
ابن الزاغوني ١١١
ابن السكن ١٠٣
ابن الصباغ ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٠
ابن الصلاح ٧ ، ٨ ، ١١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ،
٦٣ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
٧٥ ، ٧٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ،
١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ،
١١٦ ، ١١٨ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،
١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ،
١٥٧ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،
٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ،
٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨

الأغر المزني ٣١٢	ابن خزيمة ١٠٠ ، ١٧٣ ، ٢٨٠ ، ٣٤٠
الأقرع بن حابس ٣٥٥	ابن سكينه ٤٧ ، ٣٤٩
الأوزاعي ٢٠٩ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٩٦ ، ٣٦١ ، ٣٤٥	ابن عبد البر .. ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٩١ ، ٢٧٥ ، ٢٩٩ ، ٣٢٦
البخاري ٢١ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٧٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٧٤	ابن عدي ٦ ، ٢١١ ، ٣٣٥ ، ٣٦٤
البرث الأحمر ١٠٣	ابن عساكر ٤٩ ، ٣٦٢
البرقاني ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٣١ ، ٢٤١	ابن عقدة ٢١٧
البغوي ١١٩ ، ٣٤٣	ابن فورك ١١٢
البكير بن عبد يا ليل ٣٠٠	ابن قتيبة ٢٥٩ ، ٢٦٩
البويطي ٢١٩	ابن ماجه ١٠٠ ، ٣٦٢
البيهقي .. ٣٣ ، ٩٠ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ٢١١ ، ٢٢٦ ، ٣٤٠ ، ٣٦٣	ابن ماكولا ٣١٧ ، ٣٣٧
الترمذي . ٧٥ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٧٢ ، ٣٢١ ، ٣٦٢	ابن منده ١٦٠ ، ٢٧٥ ، ٣٢٣
الثعلبي ٢٨٢	ابن نقطة ٣٣٧
الجوهري ٢٠٦	ابن هراسة ٣٤٩
الحارث بن رفاعه الأنصاري . ٣٠٠ ، ٣٤٧	ابن يونس ٣١٧ ، ٣٥٠
الحارث بن مسكين ٢١٤	الأحنف بن قيس ٣٨٩
	الأخفش ٣٣٤
	الأسود بن عبد يغوث ٣٥٠
	الأسود بن يزيد ٣٤٥
	الأشعث بن قيس ٣٢٩
	الأصمعي ٢٣٥
	الأعمش ٩٧ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ٢١٣ ، ٢٥٣ ، ٣٢٠

الخليل بن أحمد ٣٣٩	الحاكم ٧، ٨٩، ٩٠، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٢٤، ١٣١، ١٣٦، ١٦٠، ١٩٥، ٢١٠، ٢١٨، ٢٣٢، ٢٥٩، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٣
الدارقطني ١٦٨، ١١٧، ١١١	الحسن البصري ٣٧٦
١٧٠، ١٧٦، ٢١١، ٢١٧، ٢٨٠، ٣٦٢	الحسن بن حماد ٣٣٥
الدجال ٢٩١	الحسن بن دينار ٣٥٠
الدولابي ٣٢٣	الحسن بن عرفة ٢٤٤
الذهبي ٢٤	الحسن بن علي ٣٢٩، ٢٧٨
٢٧، ٢٨، ٣٠، ٦٥، ١٠٢، ٣٦٥، ٣٧١	الحسن بن عيسى ٣٧٤
الرامهرمزي ٧، ٢٥٢	الحسين بن أحمد ٣٣٥
الربيع ٢١٤	الحسين بن داود المفسر ٣٣٣
الزبيدي ٢٨٣، ٢٤٤	الحسين بن محمد ٣٣٥
الزبير بن العوام ٣٥٩	الحضين بن المنذر ٢٨٦
الزبير بن بكار ٣٤٩، ٣٠٣	الحميدي ١٩٩
الزهري ٩٧، ١٥٢، ١٦١، ١٦٢، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٨، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٨٢	الخصاصية ٣٤٩
٢٩٢، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٧٥	الخطابي ١١٣، ١١٥، ١١٦، ٢٥٩، ٢٨٠
السائب بن يزيد ٢٨٢	الخطيب ٧، ٨، ٣٥، ٨٩، ١٠٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٧، ١٧١، ١٧٢، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٧
السرخسي ١١١	 ٣٢٤، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٥
السلفي ١٠٤، ٢٥٣	
السهيلي ٣٢٦، ٣٦٦	
الشافعي ٢٠، ٢٨، ٢٩، ٤٣، ٤٥، ٩٨، ١٣١، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٢، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٨١، ٣٢٧	
الشعبي ١٨٦، ١٩٦، ٢١٨	

المستنير بن أخضر ٣٤٠	الضحاك بن عثمان ١٧٢
المسعودي ٣٦٨	الضحاك بن مزاحم ٣٧٥
المسيب بن حزن ٣١٠	الطبراني . ٢٧ ، ١٠٠ ، ١٣١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩
المعافى بن عمران ٣٦٨	الطبري ٢٤٤ ، ٢١٦ ، ١١١
المعتمر بن سليمان ٣٠١	الطحاوي ١٣٠
المقداد بن الأسود ٣٥٠	العباس بن يزيد البحراني ٣٥٨
النسائي ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٧٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ١٩٧ ، ٣٢٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨	العسكري ٢٦٥
النضر بن شميل ٢٥٩	العلاء بن عبد الله ١٤٢
النعمان بن أبي شيبه ١٤٢	العوام بن حوشب ٢٧٣
النعمان بن مقرن ٢٩٩	الفراوي ٣٢٦
النوي ٢٠ ، ٢٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤	الفلاس ٩٧ ، ٣٦٦
الهرماس بن زياد ٢٨٣	الفلكي أبو الفضل ٣٢٥ ، ٣٣١
الهزهان بن ميزن ١٩٦	القابسي ١٤٨
الواقدي ٣٧١	القاسم بن أبي شيبه ٣٥٠
الوزير نظام الملك ٢٥٣	القاسم بن سلام أبو عبيد ٢٥٩
الوليد بن مسلم ٣٤٦	القاسم بن محمد ٢٩٠
آدم بن عيينه ٢٩٨	الليث بن سعد ٣٧٤
	الماوردي ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٥٥
	المزني ٢١٩ ، ٣١١
أبو الأبيض ٣٢٤	المزي ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٧٦ ، ٢١٢ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥
أبو الآذان الحافظ عمر بن إبراهيم يكنى بأبي بكر ٣٢٥	

- أبو الأشعث الصنعاني شراحيل بن آدة ٣٢٧
- أبو البختري أو أبو عبد الرحمن ٣٢٧
- أبو البختري الطائي سعيد بن فيروز .. ٣٧٤
- أبو الحسين بن النقور ٢٠١
- أبو الحلال العتكي ٢٨٩
- أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد .. ٣٣٤ ، ١١١
- أبو الدرداء ٢٣٤
- أبو الرجال أو أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن ٣٢٥
- أبو الزبير ٢١٨
- أبو الزناد أو أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان ٣٢٥ ، ٢٢٧
- أبو السليل العدوي ٣١٩
- أبو السنابل لييد ربه بن بعكك ٣١٩ ، ٣٢١
- أبو الشيخ محمد بن عبد الله الأصبهاني .. ٣٢٥ ، ٢١٥
- أبو الضحى ٣٢٧
- أبو الطفيل عامر بن وائلة ٢٨٢
- أبو الطيب الطبري ٢٤٤ ، ١١١
- أبو العالية الرياحي ٣٧٤
- أبو العباس الأصم ٣٤٠
- أبو العبيدين معاوية بن سبرة ٣٢٠
- أبو العشاء الدارمي ٣٢٠
- أبو العلاء الهمذاني ٢١٦
- أبو الفضل بن الفلكي ٣٣١
- أبو الفضل بن عمرو ٢١٦
- أبو القاسم البغوي ٣٤٣ ، ٢٤٤
- أبو المدلة من شيوخ الأعمش ٣٢٠
- أبو المظفر عبد الرحيم ٣٠٢
- أبو المظفر السمعاني ١٩٩ ، ١٤٨
- أبو النجيب مولى عبد الله بن عمرو .. ٣٢٤
- أبو أحمد الحاكم ٣٢٦
- أبو أمانة (أسعد بن سهل بن حنيف) ٢٨٧
- شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد .. ٤٩
- برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأناسي ٧٠
- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ٣٦
- أبو أناس ٣٢٤
- أبو إدريس الخولاني ٣٢٧ ، ٢٨٧
- أبو إسحاق الإسفراييني ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٤٠
- أبو إسحاق السبيعي ١٩٦
- ٣٦٧ ، ٣٢٧ ، ٣١٣

أبو تميلة يحيى بن واضح كنيته	أبو إسحاق الشيرازي ٢٠١ ، ١١١
أبو محمد ٣٢٥	أبو إسحاق الهجيمي ٢٤٤
أبو جهل عمرو بن هشام	أبو بردة ٣١٢
المخزومي ٣٤٧ ، ٣٠٠	أبو بشر المزني ٣٤٠
أبو حاتم الرازي ٣٣٢ ، ٢٤٨	أبو بكر الإسماعيلي ١٣١
أبو حازم العبدري عمر بن أحمد كنيته	أبو بكر البرديجي ١٤٩
أبو حفص ٣٢٥	أبو بكر البرقاني ٢٤١ ، ١٣١
أبو حامد الإسفرايني ١١١	أبو بكر البزار ٣٦٤ ، ١٧٦
أبو حرب بن أبي الأسود ٣٢٤	أبو بكر الحازمي ٢١٦
أبو حريز الموقفي ٣٢٥	أبو بكر الشيرازي ٣٣١
أبو حصين بن يحيى ٣٢٤	أبو بكر الصديق ٢٨١ ، ٣٧
أبو جعفر بن حمدان ٣٤٠ ، ١٠٩	أبو بكر الصيدلاني ٢٣١
أبو حنيفة النعمان بن ثابت ... ١٣٨ ، ١٩	أبو بكر الصيرفي ١٩٨
٢٠٨ ، ٢١٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٣٢٧ ، ٣٦١	أبو بكر بن أبي داود ٢٨٦ ، ٢١٦
أبو خالد الدالاني ٣٥٢	أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن
أبو خليفة الجمحي ٣٣٢	هشام ٢٩٠
أبو داود ١٠٠	أبو بكر بن عياش ٣٤١ ، ٣٢٦
١١٠ ، ١١٩ ، ١٧٢ ، ٢٥٦ ، ٣٠١ ، ٣٦٢	أبو بكر بن مالك القطيعي ٣٦٩
أبو رجاء العطاردي ٢٨٦	أبو بكر بن مجاهد المقرئ ١٥٧
أبو رفاعه ٣١٢	أبو بكر بن محمد بن عمرو ٣٢٣
أبو زرعة ٣٢٦ ، ٢٨١ ، ٢٧٥	أبو بكر بن نافع ٣٢٤
أبو سعد الحافظ ٣٠٢	أبو بلال الأشعري ٣٢٤
أبو سعيد البستي ٣٤٠	أبو تراب النخشي ٣٦٦

أبو سعيد الخدري ٣١٦	أبو معمر عبد الله بن سخبرة ٢٣٦
أبو سعيد السجزي ٣٤٠	أبو موسى الأشعري ٢٢٥
أبو سلمة بن عبد الرحمن ٢٩٠	أبو موسى المدني ٢٧٥
أبو شيبة الخدري ٣٢٤	أبو موسى محمد بن أبي بكر المقدسي ١٠٣
أبو طالب بن عبد المطلب ٣١١	أبو مويهبة ٣٢٤
أبو طاهر السلفي ١٠٤	أبو نصر الوائلي ٣٠٦ ، ٢١٥
أبو عبد الرحمن السلمي ٣٤١ ، ٣٣٨	أبو نعيم الأصفهاني ٣٢٠ ، ٢١٧ ، ٧
أبو عبد الله بن الأخرم ٣٤٠	٣٦٣
أبو عبيد الآجري ١١٨	أبو نعيم الفضل بن دكين ٢٠١
أبو عبيدة بن الجراح ٣٦٠	أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر ... ١٦٧ ، ٢٠٠ ، ٢٣٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٦
أبو عبيدة معمر بن المثنى ٢٥٩	
أبو عثمان النهدي ٢٨٩	
أبو علي النيسابوري ٢٩٨	أبو يعلى الخليلي ٣٦٨ ، ١٥٩
أبو عمر حفص بن عمر الدوري ٣٠٢	أبو يعلى الموصلي ٣٦٤
أبو عمران الجوني ٣٤٠	أبو يعلى بن الفراء ١١١
أبو عمرو الداني ١٤٨ ، ١٤٧	أبو يوسف القاضي ١٩٩
أبو عمرو الشيباني ٣٤٣ ، ٢٨٨	أحمد بن أبي طالب ٢٤٤ ، ٢٧
أبو قرعة موسى بن طارق الزبيدي ١٠٢	أحمد بن إسحاق الصبغي ٢١١
أبو مراية العجلي ٣٢١	أحمد بن جعفر بن حمدان ٣٤٠
أبو مرثد الغنوي ٢٧١	أحمد بن حنبل ١٠٤ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٩
أبو مسعود البدر ٣٥١	٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٣٤ ، ٣٢٧ ، ٢٩٦
أبو مسلم الخولاني ٣٢٧ ، ٢٨٩	

ب

ت

- تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري
المشهور بالفركاح ٢٠ ، ٤٩
تبيع الحميري ٣١٨
تدوم بن صبح ٣١٨
تميم الداري ٢٩١

ث

- ثابت بن قيس ٣٢٩
ثور بن زيد الدلي ٣٤٣
ثور بن يزيد الحمصي ٣٤٣

ج

- جابر بن سمرة ٢١٣
جابر بن عبد الله ٢٨١ ، ٢٨٢
جبار الطائي ١٩٦
جبيب بن الحارث ٣١٨
جبير بن مطعم ٣٢٩
جري بن كليب ١٩٦
جزرة - صالح بن محمد الحافظ البغدادي
٣٣٤
جعفر بن أبي طالب ٢٦٤
جيلان بن قروة ٣١٨

ح

- حذيفة بن اليمان ١٤١ ، ١٧٣
حسان بن ثابت ٣٥٨
حسين بن محمد المروزي ٢١٥
حصين بن عبد الرحمن ٣٦٨
حفص بن غياث ٣٥٧
حفصة بنت سيرين ٢٨٩
حكيم بن حزام ٣٥٨
حكيم بن معاوية ٣١٠
حماد بن سلمة ١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٢٤٢
حمزة بن عبد المطلب ٣٠٣
حميد بن هلال العدوي ٣١٢
حنبل ابن عم الإمام أحمد ٢٢٧
حويطب بن عبد العزى ٣٢٩

خ

- خارجة بن زيد ٢٩٠
خالد الحذاء ٣٥٣
خالد بن الوليد ٣٤٩
خالد بن بكير ٣٠٠
خديجة بنت خويلد ٢٨٢
خليفة بن خياط ٣٣٣

س

- سالم أبو عبد الله المدني - سيلان - ٣١٦...
 سالم بن عبد الله ٢٩٠...
 سجادة الحسن بن حماد ٣٣٥...
 سحنون بن سعيد ٣٢١...
 سعد بن أبي وقاص ٢٨٧...
 سعد ابن حبة ٣٤٨...
 سعيد بن المسيب ... ٢٣٨، ٢٣٨، ٢٧٦،
 ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٢، ٣١٠، ٣١١
 سعيد بن أبي عروبة ٣٦٨...
 سعيد بن أحمد أبو السفر ٣٣٩...
 سعيد بن ذي حدان ١٩٦...
 سعيد بن زيد ٣٦٠...
 سعيد بن مسعدة ٣٣٤...
 سعيد بن يحمّد ٣٣٩...
 سكير بن الخمس ٣١٨...
 سفيان الثوري ٢٣٣،
 ٢٤٦، ٢٨٠، ٣٥٧، ٣٦٠
 سفيان بن عيينة ١٥٢...
 ٢٠٩، ٢١٨، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٦٨
 سفينة مولى رسول الله ٣٢٧...
 سلمان الفارسي ٣٥٨...
 سلمة بن الأكوع ٢٨٣...

د

- دجين بن ثابت ٣١٨...
 دكين بن سعيد ٣١١...

ر

- ربيع بن حراش ١٧٣...
 ريعة ... ٢٠٠، ٢١٨، ٣٦٨
 ريعة بن زرارة ٢٨٩...
 ريعة بن كعب ١٩٧...
 رسته عبد الرحمن بن عمر ٣٣٣...
 رفاعه بن عمرو ٣١٢...
 روح بن عبادة ٣٤٠...
 رويغ بن ثابت ٢٨٣...

ز

- زر بن حبّيش ٣١٨...
 زكريا بن دويد ٣٠٧...
 زنباع الجذامي ٣١٨...
 زنيج محمد بن عمرو الرازي شيخ مسلم ...
 ٣٣٣
 زيد بن ثابت ٢٢٥...
 زيد بن حارثة ٢٨٢، ٣٢٦...
 زيد بن حباب ٣٣٤...
 زيد بن شيع ١٤١...

شريك بن عبد الله النخعي ٣٢٤
 شعبة بن الحجاج ٣٦٦ ، ٢١٥
 شعيب بن حنيف ٢٩٧
 شعيب بن محمد ٣٠٥
 شكل بن حميد ٣١٩
 شمعون بن زيد ٣١٩

ص

صاعقة محمد بن عبد الرحيم شيخ
 البخاري ٣٣٣
 صالح بن أبي صالح ٣٤١
 صالح بن أحمد ٢٤١
 صالح بن محمد ٣٣٤
 صالح مولى التوءمة ٣٦٨
 صدي بن عجلان (أبو أمانة الباهلي)
 ٣١٩ ، ٣٠٢
 صفوان ابن بيضاء ٣٤٨
 صنايح بن الأعسر ٣١٩ ، ٣١١

ض

ضريب بن تقيير ٣١٩
 ضمام بن ثعلبة ٢٠٨
 ضياء الدين المقدسي ١٠١

سليم الرازي ٢٥٩ ، ٢١٠
 سليم بن أيوب ١٩٥
 سليمان المقدسي ٢١٢
 سليمان بن طرخان ٣٥١ ، ٣٠١
 سليمان بن موسى ٢٠٠
 سليمان بن يسار ٢٩٠
 سنان بن مقرن ٢٩٩
 سندر الخصي ٣١٨
 سنيد الحسين بن داود المفسر ٣٣٣
 سهل ابن بيضاء ٣٤٨
 سهل بن حنيف ٢٨٧
 سهل بن سعد ٢٨٢ ، ٢٤٤
 سهيل ابن بيضاء ٣٤٨
 سهيل بن أبي صالح ٢٩٨ ، ٢٠٠
 سويد بن غفلة ٢٨٨
 سويد بن مقرن ٢٩٩ ، ٢٨٨

ش

شباب خليفة بن خياط المؤرخ ٣٣٣
 شتير بن شكل ٣١٠
 شداد بن أوس ١٤٣
 شرحبيل ابن حسنة ٣٤٨

ط

عبد الرزاق ... ١٤٢، ١٥٢، ٢٠٧، ٢٣٩،
٣٦٨، ٣٦٩

عبد العزيز الدراوردي ٣٤٥

عبد الغني بن سعيد المصري ٣١٥، ٣٣١،
٣٤٩، ٣٥٥، ٣٦٣

عبد الله العمري ٣٢٦

عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ٢٨٣

عبد الله بن الزبير ٢٨١، ٣٠٣

عبد الله بن الصامت ٣١٢

عبد الله بن العباس ٣٠١

عبد الله ابن اللثية ٣٤٨

عبد الله بن المبارك ٧، ٢٧١، ٣٧٤

عبد الله بن المطاع ٣٤٨

عبد الله بن أبزي ٣٧٥

عبد الله بن أبي أوفى ٢٤٤، ٢٧٣، ٢٨٢

عبد الله بن أبي صالح ٢٩٨

عبد الله بن أبي طلحة ٢٨٧، ٢٨٨

عبد الله بن أبي عبد الله ١٥٧

عبد الله بن أبي عتيق ٣٠٣

عبد الله بن أحمد بن حنبل ... ٢٣٧، ٢٤١

عبد الله ابن بحنة ٣٢٩

عبد الله بن بسر ٢٨٣

عبد الله بن ثعلبة ٣٢٩

طاوس بن كيسان ٣٧٥

طلحة بن عبيد الله ٣٢٩، ٣٧٥

ع

عائشة أم المؤمنين ... ٢٠٠، ٢٣٨، ٢٨١،

٢٩٢، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣٠٣

عارم محمد بن الفضل ٢١١، ٣٦٩

عاقل بن بكير ٣٠٠

عامر بن بكير ٣٠٠

عامر بن شهر ٣٠٩

عباد بن حنيف ٢٩٧

عباس العنبري ٣٤٠

عباس بن عبد المطلب ٣٠١، ٣٠٣

عبد الرحمن بن القاسم ٢١٨

عبد الرحمن بن أبي ليلى ٣١٠

عبد الرحمن بن صخر ٣٢٦

عبد الرحمن بن عمر ٣٣٣

عبد الرحمن بن عوف ٢٧٩،

٢٩٠، ٣٢٩، ٣٦٠

عبد الرحمن بن ملجم ١٩٨

عبد الرحمن بن مهدي ٢١٣

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ٢٧١

عبيد العجل ٣٣٥	عبد الله بن جعفر ٣٢٩
عبيد الله بن عبد الله المدني ٣٢٠	عبد الله بن دينار ١٦٠
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ٢٩٠	عبد الله بن زائدة ٣٤٧
عبيد الله بن عدي بن الخيار ١٣٥	عبد الله بن زيد بن أسلم ٣٢٩ ، ٢٩٧
عبيدة ٩٧	عبد الله بن صالح ٣٧٤
عتبة بن مسعود ٢٩٧	عبد الله بن عباس ٢٤٦ ، ١٣٩ ، ٣٤
عثمان بن أبي شيبة ٢٦٦ ، ٧٦	 ٣٦٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٦٤
عثمان بن حنيف ٢٩٧	عبد الله بن عثمان ٣٣٥ ، ٢٧٩
عثمان بن عفان ٢٧٩	عبد الله بن عكيم ٢٨٩
عروة بن الزبير ٢٩٠	عبد الله بن عمر ٣٦٠ ، ٢٨٢ ، ١٦١
عروة بن المضرس ٣١٠	عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٢٦
عزوان بن زيد الرقاشي ٣١٩	 ٣٦٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٤ ، ٣٠٥
عطاء بن السائب ٣٦٧	عبد الله ابن لهيعة ٣٦٧ ، ٢٤٢
عطاء بن أبي رباح ٢٨٩	عبد الله بن محمد الضعيف ٣٣١
عطية العوفي ٣١٦	عبد الله بن مسعود ٣٦٠ ، ٣٠٠ ، ٢٩٧
عفان بن مسلم ٢٤٢	عبد الله بن وهب ٣٧٤
عفراء بنت عبيد ٣٤٧ ، ٣٠٠	عبد الملك بن جريج ١٠٢
عقبة بن عامر ٢١٣	 ٣٥٠ ، ٣٢٦ ، ٢٢٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٠
عقيل بن مقرن ٢٩٩	عبد الوهاب الثقفي ٣٦٨
علقمة بن وقاص ٩٧	عبد الوهاب المالكي ١١١
..... ٢٨٩ ، ٢٥٣ ، ٢١٨ ، ١٦٠	عبد الوهاب بن علي البغدادي ٣٤٩
علي بن المدني ١٧٦ ، ١٤٨ ، ٩٧ ، ٧٦	عبد بن حميد ٣٥٧ ، ١٠٤
..... ٣٦٦ ، ٣٢٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٨٢	عبد خير بن يزيد الخيواني ٢٨٩
	عبدان لقب جماعة ٣٣٥

٢٨٨..... عمرو بن ميمون
١٩٦..... عمرو ذي مر
٣٤٧..... عوذ بن الحارث
٣٠٠..... عوف بن الحارث
٢٤٣، ٢٣٦، ٢٠٧، ٨ عياض
٣٣٢..... عيسى بن موسى

غ

غنجار أبو عبد الله محمد بن أحمد
٣٣٣..... البخاري
غنجار عيسى بن موسى التميمي ٣٣٢
غندر محمد بن جعفر البصري ٣٣٢

ق

قناة ٢٨٢، ٢١٨، ١٩٦، ١٥٤
قيس بن أبي حازم ٣١١، ٢٨٦، ١٩٧
قيس بن عباد ٢٨٦
قيصر أبو النضر هاشم بن القاسم شيخ ابن
حنبل ٣٣٤

ك

كريمة بنت سيرين ٢٩٨
كعب الأحبار ٣١٨، ٢٩٢
كعب بن عمرو ٣٠٦

علي بن أبي طالب ٢٧٧، ٣٥
٣٤٨، ٣٢٥، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨
علي بن خشرم ١٥٢
علي بن سليمان ٣٣٤
علي بن عبد الصمد ٣٣٤
علي بن عبد العزيز ٢٠١
عمارة بن عمارة ٣٣٧
عمر بن الخطاب ٣٧٥، ٢٧٩، ٣٧
عمر بن شعيب ٢٩٧
عمر بن عبد العزيز ٢٩٦، ٢٧٧، ٣٦
عمر بن نافع ١٧٢
عمران بن حطان ١٩٨
عمران بن عيينة ٢٩٨
عمرة بنت عبد الرحمن ٢٨٩
عمرو بن العاص ٢٩٧
عمرو بن تغلب ٣١١
عمرو بن دينار ٣١٢
عمرو بن زرارة ٣٤٣
عمرو بن شرحبيل ٢٩٧
عمرو بن شعيب ٢٩٧، ٢٩٢، ٢٣٩
عمرو بن قيس الملائي ٢٤٨
عمرو بن كعب ٣٠٥
عمرو بن مرزوق ٢١١

٣٣٤..... محمد بن إبراهيم الحافظ
 ٣٦٦..... محمد بن إسحاق
 ٢٣٢..... محمد بن بكر البرساني
 ٣٣٢..... محمد بن جعفر البغدادي
 ٣٣٢..... محمد بن جعفر الرازي
 ٣٥٧..... محمد بن حاتم الكشي
 ٣٤٣..... محمد بن زرارة
 ٣٧١..... محمد بن سعد
 ٣٥٢..... محمد بن سنان
 ١٥٧..... محمد بن سند
 ٢٣٦ ، ١٦٧ ، ٩٧ ، ٦... محمد بن سيرين
 ٣٣٤..... محمد بن صالح الحافظ
 ٣١٠..... محمد بن صفوان
 ٣١٠..... محمد بن صيفي
 ١٧٠..... محمد بن طاهر
 ٣٠٣... محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر
 ٣٣٣..... محمد بن عبد الرحيم
 ٣٤١..... محمد بن عبد الله الأنصاري
 ٣٣٣..... محمد بن عمرو الرازي
 ٢٩٨..... محمد بن عينة
 ٣٣٤..... محمد بن يزيد المبرد
 ٣٤٠..... محمد بن يعقوب بن يوسف
 ٢٠٥..... محمود بن الربيع

٣٢٩..... كعب بن مالك
 ٣١٩..... كلدة بن الحنبل
 كيلجة محمد بن صالح الحافظ البغدادي ..
 ٣٣٤

ل

٣١٩..... لبي بن لبا
 ٣١٩..... لماسة بن زيار

م

٣٣٤ ما غمه علي بن عبد الصمد البغدادي
 ٣٤٨..... مالك بن القشب
 ٣٧٥..... مالك بن أبي عامر
 ٣٧٥ ، ٣٠٧ ، ٢٤٣ ، ١٤٩..... مالك بن أنس
 ٢٩١..... مالك بن يخامر
 ٣٥٠..... مجمع بن جارية
 ٢٣٣ ، ١٥٧..... محمد بن الحسن
 ٢١٦..... محمد بن الحسين الأزدي
 ٣٤٨..... محمد ابن الحنفية
 ٣١٥..... محمد بن السائب الكلبي
 ٢٨٨..... محمد بن أبي بكر الصديق
 ٢٩٨..... محمد بن أبي صالح
 ٣٣٣..... محمد بن أحمد البخاري
 ١٦٠..... محمد بن إبراهيم التيمي

مرداس الأسلمي ٣١١ ، ١٩٧	مندل بن علي العنزي ٣٢١
مستمر بن ريان ٣٢٠	منصور بن المعتمر ٢٢٠
مسدد بن مسرهد ٣٢٠	منصور بن أبي المعالي ٣٢٦
مسلم بن الحجاج ٧٥ ، ٥٣ ، ٦	موسى السبلاني ٢٧٦
مسلم بن الوليد ٣٤٥	موسى بن سهل ٣٤٠
مشكدانة ٣٢٢	موسى بن علي ٣٤٣
مصعب الزبيري ٣٠٣	موسى بن هارون ٢١١
مطين ٣٢١	ميمون بن مهران ٣٧٥
(ن)	
معاذ بن الحارث ٣٠٠	نافع المدني ١٨٧ ، ١٧٢ ، ٩٨
معاذ بن جبل ٢٩٢	نبيشة الخير ٣٢٠
معاذ ابن عفراء ٣٤٧ ، ٣٠٠	نوف البكالي ٣٢٠
(هـ)	
معاوية بن أبي سفيان ٢٩١ ، ٣٥	هاشم بن القاسم ٣٣٤
معاوية بن حيدة ٣١٠ ، ٣٠٥	هييب بن مغفل ٣٢٠
معاوية بن عبد الكريم الضال ٣٣١	هرم بن خنبل ٣١٠
معبد بن سيرين ٢٩٨	هزيل بن شرحبيل ٢٩٧
معقل بن سنان ٣٢٩	هشام بن العاص ٢٩٧
معقل بن مقرن ٢٩٩	هشام بن أحمد الكتاني ٢٣٧
معمر بن المثنى ٢٥٩	هشام بن عبد الملك ٣٧٥
معمر بن راشد ٢٣٩ ، ١٥٢	هشام بن عروة ٣٦٦ ، ٣٤١ ، ٣١٣
معوذ بن الحارث ٣٠٠	هشام بن عمار ١١٠ ، ١٠٩
معوذ ابن عفراء ٣٤٧ ، ٣٠٠	
مقسم مولى ابن عباس ٣٥٣	
مكحول الدمشقي ٣٢١	

هشيم بن بشير ١٥٤ ، ٢٠٧	يحيى بن سعيد القطان . ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٣٦٦
و	يحيى بن سيرين ٢٩٨ ، ٢٩٩
	يحيى بن معين ٩٧ ، ٢٤٠ ، ٢٥١ ، ٢٩٨ ، ٣٦٦
وائل بن داود ٣٠٢	يحيى بن يحيى التميمي ٢٠٧ ، ٢٠٩
وابصة بن معبد ٣٢٠	يزيد الفقير ٣٥٣
واثلة بن الأسقع ٢٧١	يزيد بن الأسود ٣٤٥
وكيع بن الجراح ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٣٣٥ ، ٣٦٨	يزيد بن أبي حبيب ٣٧٥
وهب بن خنيش ٣١٠	يزيد بن ثابت ٢٩٧
ي	يزيد بن هارون ٢٠٧
	يعقوب بن شبة ١٤٩
يحيى بن سعيد الأنصاري ... ١٦٠ ، ٢١٨ ، ٣١٣	يعلى بن منية ٣٤٩



فهرس الطوائف

الطائفة	رقم الصفحة
الإسحاقية	٣٦١
أصحاب الحديث	٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ١٣٧ ، ١٣٣
الأصوليين	٢٦٤ ، ٢٣٤ ، ٢٢٠ ، ١٥٠ ، ١٣٦
الأنصار	٢٨٠
أهل أحد	٢٨٠
أهل بدر	٢٨٠
أهل البصرة	٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٢٨٩
أهل بيعة الرضوان	٢٨٠
أهل الحجاز	٢٠٨
أهل السنة والجماعة	٢٧٧
أهل الشام	٣٧٥ ، ٣٦١ ، ٢١٨ ، ١٧٠
أهل العراق	٢١٨ ، ١٧٠
أهل الكوفة	٣٧٥ ، ٢٨٩ ، ٢٨٠
أهل مصر	٣٧٥ ، ٢١٨

الطائفة	رقم الصفحة
أهل مكة	٣٧٥ ، ٢٨٩
بنو أسد	٣٥٢
بنو إسرائيل	٣٧٧
بنو عبد القيس	٣٥٢
بنو مرة	٣٥١
التيمين	٣٧٥
جمهور المشاركة	٢٠٩
الخطابية	١٩٨
الرافضة	١٩٨
علماء المشرق	٢٠٨ ، ١٠٤
علماء المغرب	٩٨
فزارة	٣٥٢
الكرامية	١٨٤
المعتزلة	٢٧٧
المهاجرين	٢٨٠



فهرس الأماكن

المكان/ المدينة	رقم الصفحة
إفريقية	٢٨٣
الأندلس	٣٤٠
بدر	٣٤٧ ، ٢٨٠
البصرة	٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٢٨٩ ، ٢١٨
بغداد	٣٦٥ ، ١٨٧ ، ٨١ ، ٤٥
الجزيرة	٣٧٥ ، ٢٨٣
الحجاز	٢٩٠ ، ٢٠٨ ، ١٧٠ ، ٤٦
حمص	٢٨٣ ، ١٠٣
خراسان	٣٤٠ ، ٤٦
خرتلك	٣٦١
دمشق	٢٨٣ ، ٥٥ ، ٥١ ، ٤٦ ، ٣٨ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٩ ، ٩ ، ٨
الشام	٣٧٥ ، ٣٦١ ، ٣٤٩ ، ٣٤٥ ، ٢٨٣ ، ٢١٨ ، ١٧٠ ، ٤٦ ، ٢٨
شعب الخوز	٣٥٢
القسطنطينية	٣٢٤

المكان/ المدينة	رقم الصفحة
الكوفة	٢١٨ ، ٢٨٢ ، ٣٥٢
المدينة	٢٨٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠
مرو	١٠٣
مصر	٩ ، ٢٥ ، ٢٨٣ ، ٣٢٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٣
مكة	١٦١ ، ٢٨٢ ، ٣٣١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٧٥
مؤتة	٢٦٤
الموقف (محلة بمصر)	٣٢٥
نيسابور	٣٤٠
همدان	٣٢٠ ، ٣٥٢
اليمامة	٢٨٣
اليمن	٣٧٥



فهرس الأيام

اليوم	رقم الصفحة
يوم بدر	٣٤٧
يوم تبوك	٢٨١
يوم الجمل	٣٥٩ ، ٢٧٧
حجة الوداع	٢٨٨ ، ٢٨١
يوم الحديبية	٢٨٠
يوم حنين	٣٤٩
عام الجماعة	٢٧٨
عام الفتح	٢٦٤



فهرس الكتب

اسم الكتاب	رقم الصفحة
الاستذكار	١٠٢
الاستيعاب	٢٧٥
الألقاب	٣٢٥
البداية والنهاية	١٨ ، ٢١ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧
التكميل	٣٤ ، ٣٠٥ ، ٣٤٦ ، ٣٦٥
التمهيد	١٠٢
الجامع لأدب الراوي والسامع	٢٤٣
الجرح والتعديل	١١٩ ، ١٩٣ ، ٢٥٢ ، ٣١٧ ، ٣٦٥
الرسالة	١٣٨
المختارة	١٠١
المدونة	٣٢١
المستدرک	٧٤ ، ١٠٠
المصابيح	١١٩
المصنف	٥٩ ، ٣٥٠
المقدمات	٣٧ ، ١٣٧ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧

اسم الكتاب	رقم الصفحة
الموطأ	٢٣٧ ، ١٠٢
تاريخ بخارى	٣٣٣
تاريخ بغداد	٣٦٥
تاريخ دمشق	٣٦٥
تاريخ مصر	٣٥٠
تهذيب الكمال	٣٤ ، ٢٧
جامع الأصول	٣٥٦
سنن أبي داود	١١٧ ، ١٠٤
صحيح البخاري	٢٩١ ، ٢٧٨ ، ٢٤٤ ، ٢٣٥ ، ٢٠١ ، ١٠٦
صحيح مسلم	٢٢٥ ، ٩٩ ، ٥٣
غريب الحديث	٣٤١
غريب الموطأ	٣٣٤
مسند أبي يعلى	١٠٠
معرفة أنواع علم الحديث	٧٩ ، ٧٤ ، ٦٤ ، ٦١ ، ٥٩ ، ٥٣ ، ٥١ ، ١١ ، ٧
ميزان الاعتدال	٣٤ ، ٢٨
المحدث الفاصل للرامهرمزي	٧
تاريخ الإسلام	٢٨
صحيح أبي عوانة	١٠٠
مصنف عبد الرزاق	١٠٢
سنن النسائي	١٠٣

اسم الكتاب	رقم الصفحة
مسند الدارمي	١٠٤
مسند عبد بن حميد	١٠٤
مسند إسحاق بن راهويه	١٠٥
السنن الكبرى للبيهقي	١٣٠
مسند عمر لابن كثير	١٦٠
العلل لابن أبي حاتم	١٧٦
العلل للخلال	١٧٦
العلل لعلي بن المديني	١٧٦
فصل الوصل للخطيب	١٨٠
من حدث بحديث ثم نسي للخطيب	٢٠١
شرح البخاري لابن كثير	٢٢٣
تلخيص المتشابه	٣٤٣
الصحاح للجوهري	٢٦٠
النهاية لابن الأثير	٢٦٠
التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي	٢٧٣
المغازي لمحمد بن إسحاق	٢٨٢
الأحكام الصغرى	٣٠٥
الإكليل	٣١١
سنن ابن ماجه	٣٦٢
صحيح ابن حبان	٣٦٤

اسم الكتاب	رقم الصفحة
صحيح ابن خزيمة	٣٦٤
الثقات لابن حبان	٣٦٥
مسند الحسن بن سفيان	١٠٥
مسند أبي داود الطيالسي	١٠٥
مسند عبيد الله بن موسى	١٠٥
مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه	٢٨٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧
معجم الطبراني الأوسط	١٠٠ ، ٢٧
معجم الطبراني الكبير	١٠٠ ، ٢٧
المدخل للبيهقي	٣٨ ، ٣٣
الأحكام الكبير لابن كثير	٣٠٥ ، ١٦٠ ، ١٠٣ ، ٣٣
الإكمال	٣٣٧ ، ٣١٧
مسند البزار	١٧٦ ، ١٠٥ ، ٣٤
مسند أحمد	٢٢١ ، ١٩٥ ، ١١٠ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٠ ، ٣٤
الكامل	٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٦
الموضوعات لابن الجوزي	٣٠٢ ، ٢٥٦ ، ١٨٥ ، ٧
صحيح البرقاني	١١٠ ، ١٠٠
جامع الترمذي	٣٢١ ، ١١٤ ، ١٠٣
المقنع لابن الملقن	
أسئلة أبي عبيد لأبي داود	١١٨
شرح مشكل الآثار	

اسم الكتاب	رقم الصفحة
شرح معاني الآثار	١٣٠
الكفاية	١٤٣ ، ٧
ترتيب الأطراف للحافظ محمد بن طاهر	١٧٠
العلل للدارقطني	١٧٦
أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير	٢٧٥
كتاب الصحابة لابن يونس	٣١٧
التاريخ الكبير	٣٤٦
المجروحين لابن حبان	٣٦٥
الطبقات الكبرى	٣٧١
تذكرة الحفاظ	



ثبت المصادر والمراجع

- ١- الإبهاج في شرح المنهاج: تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وأكملة ولده تاج الدين عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ) تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٢- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: د. ماهر ياسين الفحل، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ٤- الإجازة للمعدوم والمجهول: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) مطبوع ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.
- ٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للأمير ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٦- الإحكام في أصول الأحكام: لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٧- الإحكام في أصول الأحكام: لسيف الدين الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

- ٨- أحوال الرجال: للجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٩- أخبار أصبهان: لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، طبعة ليدن، ١٩٣١م.
- ١٠- أدب الإملاء والاستملاء: لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، طبع بمطبعة بريل في مدينة ليدن، ١٩٥٢م.
- ١١- الأدب المفرد: للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، نشره: قصي محب الدين الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٥٥م.
- ١٢- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ١٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- ١٤- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: لابن عبد البر. تحقيق: د. عبد الله مرحول، دار ابن تيمية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٥- الاستيعاب: لابن عبد البر، مطبوع بهامش الإصابة، دار العلوم الحديثة، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- ١٦- الأسرار المرفوعة: للملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٧- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ١٨- الأسماء المفردة للبرديجي، تحقيق: عبدة علي كوشك، دار المأمون، ١٤١٠هـ.
- ١٩- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار صادر - بيروت، وطبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٠- أصول الدين: لأبي منصور البغدادي، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية - إستانبول، الطبعة الأولى، ١٩٢٨م، تصوير الطبعة الثانية بدار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٢١- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، لأبي الفضل المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٢- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: للحازمي (ت ٥٨٤هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ٢٣- الأعلام: للزركلي (١٩٧٦م)، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٢٤- الاقتراح في بيان الاصطلاح: لابن دقيق العبد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. قحطان عبد الرحمان الدوري، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٥- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى

- والأنساب: لابن ماکولا (ت ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٦- إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: د.
يحيى إسماعيل، دار الوفاء - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٧- الإلزامات والتتبع: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي
الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٨- ألفية السيوطي في علم الحديث: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح: أحمد
محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٢٩- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق:
أحمد صقر، دار التراث، القاهرة بالاشتراك مع المكتبة العتيقة، تونس
١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٣٠- الأم: للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، أشرف على طبعه وتصحيحه: محمد
زهري النجار، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر،
١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- ٣١- إنباء الغمر بأبناء العمر: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مصورة دار
الكتب العلمية، بيروت، عن طبعة دار المعارف العثمانية.
- ٣٢- الأنساب: لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تصحيح: عبد الرحمن بن
يحيى المعلمي، مطبعة دار المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن -
الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ٣٣- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: مجير الدين الحنبلي، قدم له:
محمد بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- ٣٤- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أنيس أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٥- البحر المحيط في أصول الفقه: للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، حرّره: عمر سليمان الأشقر، منشورات وزارة الأوقاف، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٦- بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م.
- ٣٧- البداية والنهاية: لابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، مكتبة النصر الرياض، ١٩٦٦م.
- ٣٨- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع: للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٩- البرهان في أصول الفقه: لإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة - مصر، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- ٤٠- بيان خطأ البخاري في تاريخه: لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، مطبوع مع التاريخ الكبير للبخاري.
- ٤١- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، طبعة الكويت، واعتمدنا أيضاً الطبعة القديمة التي أعادت نشرها دار صادر - بيروت.
- ٤٢- تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية يعقوب بكر، راجع الترجمة: رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م.

- ٤٣- تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام: للذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى.
- ٤٤- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ٤٥- تاريخ الرسل والملوك: للطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١م.
- ٤٦- التاريخ الصغير: للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٤٧- تاريخ علماء بغداد المسمى (المنتخب المختار): لابن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ)، انتخاب التقي الفاسي، صححه: عباس العزاوي، مطبعة الأهلي، بغداد، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- ٤٨- التاريخ الكبير: للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٤٩- تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٠- تاريخ يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٧٩م.
- ٥١- التبصرة في أصول الفقه: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- ٥٢- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ٥٣- تجريد أسماء الصحابة: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٥٤- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للزمي (ت ٧٤٢هـ) صححه وعلق عليه: عبد الصمد شرف الدين، دار القيمة - الهند، ١٩٦٥م، وطبعة دار الغرب الإسلامي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- ٥٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ومعه التقريب والتيسير: لأبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ).
- ٥٦- تذكرة الحفاظ: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٥٧- تذكرة الموضوعات: للفتني (ت ٩٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٥٨- التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق.
- ٥٩- التعليقات الأثرية على المنظومة: قدم لها وعلق عليها: علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ٦٠- تغليق التعليق: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمان موسى، دار عمار والمكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ٦١- تفسير ابن كثير: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر.
- ٦٢- تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بتحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، سوريا، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٣- تقييد العلم: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.
- ٦٤- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن صلاح: للعراقي (ت ٨٠٦هـ) حققه: عبد الرحمان محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٦٥- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سكيئة الشهابي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- ٦٦- تلقيح فهم أهل الأثر: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، بعناية مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٧٥م.
- ٦٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٦٨- التمييز: لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، مطبوع مع كتاب (منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه) د. محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية، الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- ٦٩- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لابن عراقي

- الكناني (ت ٩٦٣هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٧٠- التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للمعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ومحمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب السلفية، القاهرة توزيع: دار الباز، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- ٧١- تهذيب الأسماء واللغات: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٧٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للمزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. والطبعة الأخيرة في ١٩٩٨م ذات المجلدات الثماني.
- ٧٣- توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ)، اعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٧٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦هـ.
- ٧٥- الثقات: لابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت.
- ٧٦- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ: لمجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

- ٧٧- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: عبد الرحمان محمد عثمان، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، مطبعة العاصمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.
- ٧٨- جامع البيان في تفسير القرآن: للطبري (ت ٣١٠هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٧٩- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للعلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٨٠- الجامع الصحيح (صحيح البخاري): للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، وهي التي أحلنا إليها بالجزء والصفحة أما الرقم فهو من فتح الباري.
- ٨١- الجامع الصحيح (صحيح مسلم): مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، وهي الطبعة التي أحلنا إليها بالرقم، أما الجزء والصفحة فهو للطبعة الإستانبولية المطبوعة عام ١٢٦٣هـ.
- ٨٢- الجامع الكبير: للترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.
- ٨٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٨٤- جامع المسانيد والسنن: لإسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- ٨٥- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٨٦- جزء أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح على حروف المعجم: لابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، نسخة مصورة عن مكتبة الشيخ صبحي السامرائي.
- ٨٧- حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني على البيهقيونية: عطية الله بن عطية البرهاني الأجهوري، طبعة الحلبي، مصر، ١٣٦٨هـ.
- ٨٨- الحاوي الكبير: للأبي الحسن علي بن مُحَمَّد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: محمود مطرجي وآخرين، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ.
- ٨٩- الحديث المعلول قواعد وضوابط: حمزة المليباري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٩٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، المكتبة السلفية.
- ٩١- خصائص مسند أحمد: لأبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ)، مكتب التوبة، الرياض، ١٤١٠هـ.
- ٩٢- الخلاصة في أصول الحديث: للطبيبي (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، مطبعة الإرشاد - بغداد.
- ٩٣- الدارس في تاريخ المدارس: للنعماني (ت ٩٢٧هـ)، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٦هـ.
- ٩٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)،

- بعناية: سالم الكرنكوي الألماني، مطبعة دائرة المعارف - حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٥٠هـ.
- ٩٥- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- ٩٦- ذيل تذكرة الحفاظ: للحسيني (ت ٧٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة بالأوفيس من طبعة حسام الدين المقدسي.
- ٩٧- ذيل تذكرة الحفاظ: لابن فهد، مطبوع مع ذيل تذكرة الحفاظ.
- ٩٨- ذيل طبقات الحفاظ: للسيوطي، مطبوع مع ذيل تذكرة الحفاظ.
- ٩٩- ذيل الروضتين: لعبد الرحمان بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي، طبع بمصر، ١٣٦٦هـ.
- ١٠٠- الرحلة في طلب الحديث: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- ١٠١- الرسالة: للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.
- ١٠٢- رسالة أبي داود إلى أهل مكة بشأن السنن، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) طبعة الدكتور محمد لطفي الصباغ، ومطبوع في مقدمة الجزء الأول من بذل المجهود في حل أبي داود للسهارنفوري (ت ١٣٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠٣- الرسالة المستطرفة لبیان مشهور كتب السنة المشرفة: للسيد محمد بن جعفر الكتاني - دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤م.

- ١٠٤- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: للكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، حلب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.
- ١٠٥- روضة الطالبين: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ١٠٦- روضة العقلاء: لابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.
- ١٠٧- الرياض النضرة: لأبي جعفر أحمد بن عبد الله الطبري (ت ٦٩٤هـ)، تحقيق: عيسى عبد الله محمد مانع الحميري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ١٠٨- زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة عشرة، ١٩٨٦م.
- ١٠٩- الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي البركات الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- ١١٠- السابق واللاحق: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ١١١- سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
- ١١٢- السنن الأبين والموارد الأمعن في محاكمة الإمامين في السند المعنعن: لابن رشيد (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر والتوزيع.

- ١١٣- السنن: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ١١٤- السنن: لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، مراجعة: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ١١٥- السنن: للدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، دار المحاسن، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ١١٦- السنن: لابن ماجه القزويني (ت ٢٧٥هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ١١٧- السنن الكبرى: للنسائي (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- ١١٨- السنن الكبرى: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.
- ١١٩- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم، نشر الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٢٠- سير أعلام النبلاء: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦م.
- ١٢١- السيرة النبوية: لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ١٩٣٦م.
- ١٢٢- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: للأبناسي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٢٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٢٤- شرح التبصرة والتذكرة: للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف هميم، والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٢٥- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: للإمام أحمد بن إدريس الصنهاجي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه محمد رؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٢٦- شرح السنة، للبغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

١٢٧- شرح صحيح مسلم: للنووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد أبو زينة - دار الشعب - القاهرة.

١٢٨- شرح مشكل الآثار: للطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٢٩- شرح معاني الآثار: الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد جاد الحق، مطبعة الأنوار المحمدية - مصر.

١٣٠- شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد خطيب أوغلي، مطبعة جامعة أنقرة - تركيا، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

١٣١- شروط الأئمة الخمسة: الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، مكتبة الشرق الجديد، بغداد.

١٣٢- شروط الأئمة الستة: لابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، مكتبة الشرق الجديد، بغداد.

١٣٣- شمائل النبي ﷺ: الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٣٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للإمام أبي نصر الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

١٣٥- صحيح ابن خزيمة، (ت ٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

١٣٦- صيانة صحيح مسلم: لابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤م.

١٣٧- الضعفاء الصغير: للإمام البخاري، طبع ضمن كتاب المجموع في الضعفاء.

١٣٨- الضعفاء الكبير: للعقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

١٣٩- الضعفاء والمتركون: للنسائي (ت ٣٠٣هـ)، مطبوع ضمن المجموع في الضعفاء والمتركون، تحقيق: عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٤٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي (ت ٩٠٣هـ)، مكتبة الحياة، بيروت.

١٤١- طبقات خليفة بن خياط، (ت ٢٤٠هـ) رواية أبي عمران بن موسى

التستري، تحقيق: سهيل زكار، دمشق، ١٩٦٦م.

١٤٢- طبقات الشافعية: للأسنوي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري،
مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٤٣- طبقات الشافعية: لابن قاضي شعبة (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: الدكتور الحافظ
عبد العليم خان، مطبعة دار معارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند،
الطبعة الأولى ١٩٧٨م.

١٤٤- طبقات الشافعية: لابن هداية الله (ت ١٠١٤هـ)، مطبوع مع طبقات
الفقهاء.

١٤٥- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين بن السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق:
محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي،
القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.

١٤٦- طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تصحيح: خليل
الميس، دار القلم، بيروت.

١٤٧- الطبقات الكبرى: لابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، دار التحرير، بالقاهرة،
١٣٨٨هـ.

١٤٨- الطبقات الكبرى: لابن سعد (ت ٢٣٠هـ) (القسم المتمم)، تحقيق: زياد
محمد منصور، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٤٩- طبقات المدلسين: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور
عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار - الأردن، الطبعة الأولى،
١٩٨٣م.

- ١٥٠- طبقات المفسرين: للداودي (ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ١٥١- طبقات المفسرين: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، راجعه لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية.
- ١٥٢- ظفر الأمانى: للكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، الإمارات، دبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- ١٥٣- العبر في خبر من خبر: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٥٤- علل الترمذي الكبير: لأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي بالاشتراك مع جماعة مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ١٥٥- علل الحديث: لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.
- ١٥٦- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- ١٥٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمان زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- ١٥٨- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، برواية المروزي، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي - الهند، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ١٥٩- عمل اليوم والليلة: لأبي عبد الرحمان النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، الرئاسة العامة للإفتاء والبحوث العلمية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

١٦٠- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: لابن الوزير (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.

١٦١- غوامض الأسماء المبهمة: لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق: الدكتور عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٦٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٣٧٩هـ، وطبعة دار السلام، الرياض، ودار الفحاء، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٦٣- فتح الباقي على ألفية العراقي: زكريا الأنصاري (ت ٩٢٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف هميم، والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٦٤- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمان محمد عثمان، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م، وكذلك استعملنا طبعة دار الكتب العلمية.

١٦٥- الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية: عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الخانجي، القاهرة.

١٦٦- فضائل القرآن: للنسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٤٠٠هـ.

١٦٧- الفقيه والمتفقه: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري - المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٦٨- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط للحديث النبوي الشريف: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، عمان، سنة ١٩٩١م.

١٦٩- القاموس المحيط: للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الحلبي وشركائه، القاهرة.

١٧٠- قواطع الأدلة في أصول الفقه: لأبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: مركز البحوث والدراسات، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٧١- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: للقاسمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

١٧٢- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: لجنة من المختصين، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م. والطبعة المحققة بإشراف أبي سنة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٧٣- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة: للهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

١٧٤- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: لأبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٧٥- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: للإمام علاء الدين عبد العزيز أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ)، أعادت تصويره بالأوفيس دار الكتب العربية، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٧٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:

- للعجلوني (ت ١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٥١هـ.
- ١٧٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المشى - بغداد.
- ١٧٨- الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد الحافظ التيجاني، مطبعة السعادة، مصر، (وقد أحلنا إليها بالحرف ت)، واستعملنا الطبعة الهندية المطبوعة بحيدرآباد، ١٣٥٧هـ، ورمزنا لها بالحرف (ه).
- ١٧٩- الكنى والأسماء: لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحمان القشقلي، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- ١٨٠- الكنى والأسماء: للدولابي (ت ٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- ١٨١- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة التجارية، مصر.
- ١٨٢- اللباب في تهذيب الأنساب: لعز الدين بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، مكتبة المشى، بغداد.
- ١٨٣- لسان العرب: لابن منظور (ت ٧١١هـ)، نشر دار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٧٦هـ.
- ١٨٤- لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.
- ١٨٥- لمحات في أصول الحديث: الدكتور محمد أديب صالح، المكتب

- الإسلامي، الطبعة السادسة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٨٦- اللمع في أصول الفقه: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.
- ١٨٧- ما لا يسع المحدث جهله: لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانسي (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ١٨٨- المتفق والمفترق: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، نسختنا الخطية عن المكتبة الظاهرية، دمشق.
- ١٨٩- المجتبى بشرح السيوطي وحاشية السندي: دار الحديث، القاهرة، ١٩٣٠ م.
- ١٩٠- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦ هـ.
- ١٩١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيتمي (ت ٨٠٧ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢ م.
- ١٩٢- المجموع شرح المذهب: للنووي (ت ٦٧٦ هـ)، شركة العلماء، مصر.
- ١٩٣- مجموع الفتاوي: لابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.
- ١٩٤- محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح: للبلقيني (ت ٨٠٤ هـ)، تحقيق: خليل منصور، دار الكتب العلمية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٩٥- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١ م.

- ١٩٦- المحصول في علم الأصول: للرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، واستعملنا طبعة بتحقيق وتخريج: طه جابر العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ١٩٧- المحلى: لابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٩٨- المختصر في علم الأثر: لمحيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ)، د. علي زوين، دار الرشد، الرياض، ١٩٨٧م.
- ١٩٩- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، الدكتور أسامة بن عبد الله الخياط، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٠٠- المدخل إلى الإكليل: للحاكم (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: جيمس ريسون، ١٩٥٣م.
- ٢٠١- المدخل إلى السنن الكبرى: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمان الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- ٢٠٢- المراسيل: لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، بعناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٠٣- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين البغدادي (ت ٧٣٩هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
- ٢٠٤- المستدرك على الصحيحين: للحاكم (ت ٤٠٥هـ)، وبذيله تلخيص المستدرك للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، طبع بيروت، شركة علاء الدين.

- ٢٠٥- المستنصفى من علم الأصول: للغزالي (ت ٥٠٥هـ)، المطبعة الأميرية، بيولاك، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ.
- ٢٠٦- المسند: لأبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٢٠٧- المسند: للشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وطبعة مؤسسة غراس، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- ٢٠٨- المسند: للحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ٢٠٩- المسند: لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، وإليها العزو عند الإطلاق، واستعملنا طبعة أحمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي، وطبعة شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
- ٢١٠- المسند: عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ)، وهو المنتخب من مسنده، تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- ٢١١- المسند: لأبي بكر البزار (ت ٢٩٢هـ)، وهو المسمى بـ «البحر الزخار»، تحقيق: محفوظ الرحمان زين الله، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ٢١٢- المسند: لأبي عوانة الإسفراييني (ت ٣١٠هـ)، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد - الهند، ١٩٦٦م.
- ٢١٣- المسند الجامع: صنعة: الدكتور بشار عواد بالاشتراك مع جماعة.
- ٢١٤- المسند: لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق وتخريج: حسين سليم أسد - دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

- ٢١٥- مسند الشاميين: للطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٢١٦- مصابيح السنة: للبغوي (ت ٥١٦هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.
- ٢١٧- المصنف: عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي، مطابع دار القلم، بيروت، ١٩٧٠م.
- ٢١٨- معالم السنن: للخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٣٢م.
- ٢١٩- المعجم الأوسط: للطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.
- ٢٢٠- معجم البلدان: ياقوت الحموي (ت ٨٥٢هـ)، دار صادر مع دار بيروت، ١٩٦٨م.
- ٢٢١- المعجم الكبير: للطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل - العراق، الطبعة الثانية.
- ٢٢٢- معجم متن اللغة: لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ٢٢٣- معجم مقاييس اللغة: لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.
- ٢٢٤- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
- ٢٢٥- المعجم الوسيط: صنعه جماعة من المختصين، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

- ٢٢٦- معرفة أنواع علم الحديث: لأبي عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف هميم، والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٢٧- معرفة السنن والآثار: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: سيد أحمد صقر، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- ٢٢٨- معرفة الصحابة: لأبي نعيم (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد راضي بن حاج عثمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٢٢٩- معرفة علوم الحديث: للحاكم (ت ٤٠٥هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- ٢٣٠- المعرفة والتاريخ: للفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، بغداد، ١٣٩٤هـ.
- ٢٣١- المقنع في علوم الحديث: لابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- ٢٣٢- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطية: لأبي عبد الله محمد الفهري السبتي الفاسي (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٣٣- الملل والنحل: لأبي الفتح عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، مطبوع مع الفصل في الملل.
- ٢٣٤- مناقب الشافعي: للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ٢٣٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، الدار الوطنية للتوزيع والنشر، بغداد.
- ٢٣٦- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: لابن الجارود (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، مطبعة الفجالة، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ٢٣٧- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: لابن الحاجب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٣٨- المنحول من تعليقات الأصول: للغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت.
- ٢٣٩- المنفردات والوحدان: للإمام مسلم بن الحجاج، الهند.
- ٢٤٠- منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٤١- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث: لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمان رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٤٢- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها: د. حمزة علي المليباري، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٢٤٣- الموسوعة الفقهية: إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٤٤- الموضوعات: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن

عثمان، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٤٥- الموطأ: مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م (كذا).

٢٤٦- الموقظة في علم الحديث: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

٢٤٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٢٤٨- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، مطابع كوستاتسوماس - القاهرة.

٢٤٩- نزهة الألباب في الألقاب: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، عبد العزيز محمد صالح السعدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٥٠- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٤هـ)، تعليق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، وطبعة أخرى بتحقيق: علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٥١- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: للزيلعي (ت ٧٦٢هـ) مع حاشية بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م.

٢٥٢- نظرات جديدة في علوم الحديث: حمزة المليباري، دار ابن حزم، الطبعة

الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٥٣- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد: للعلائي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق: كامل شطيب الراوي، مطبعة الأمة - بغداد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٥٤- النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٥٥- النكت على مقدمة ابن الصلاح: لمحمد بن جمال الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلافريج، أضواء السنة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٥٦- النكت الوفية لما في شرح الألفية: للبقاعي (ت ٨٨٥هـ)، مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد تحت رقم (١٧٥٠).

٢٥٧- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول: للإسنوي (٧٧٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٥٨- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود مُحَمَّد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

٢٥٩- هدي الساري مقدمة فتح الباري: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت. وطبعة دار السلام، ودار الفيحاء، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦٠- الوسيط في علوم مصطلح الحديث: لمحمد أبي شهبة، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٦١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق:
د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت.



فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول: دراسة تحليلية لسيرة الحافظ ابن كثير	١٣
تمهيد	١٥
المبحث الأول: الحياة العامة	١٧
المبحث الثاني: الحياة العلمية	٢٣
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسيرة ابن الصلاح، صاحب الأصل	٤١
المبحث الأول: اسمه ونسبه وولادته	٤٣
المبحث الثاني: أسرته ونشأته وطلبه للعلم	٤٥
المبحث الثالث: شيوخه	٤٧
المبحث الرابع: تلامذته	٤٩
المبحث الخامس: تدريسه	٥١
المبحث السادس: آثاره العلمية	٥٣
المبحث السابع: وفاته	٥٥
الفصل الثالث: دراسة عن كتاب معرفة أنواع علم الحديث	٥٧
المبحث الأول: آراء العلماء في الكتاب	٥٩

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني: توظيف العلماء جهودهم خدمة لكتاب ابن الصلاح	٦٣
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمنهج ابن كثير في مختصره	٧١
الفصل الخامس: منهج التحقيق ووصف الأصل	٧٧
الفرع الأول: منهج التحقيق	٧٩
الفرع الثاني: وصف الأصل	٨١
يسر يا كريم	٨٩
ذكر تعداد أنواع الحديث	٩١
النوع الأول: الصحيح	٩٥
النوع الثاني: الحسن	١١٣
النوع الثالث: الضعيف	١٢١
النوع الرابع: المسند	١٢٣
النوع الخامس: المتصل	١٢٥
النوع السادس: المرفوع	١٢٧
النوع السابع: الموقوف	١٢٩
النوع الثامن: المقطوع	١٣١
النوع التاسع: المرسل	١٣٥
النوع العاشر: المنقطع	١٤١
النوع الحادي عشر: المعضل	١٤٥
النوع الثاني عشر: المدلس	١٥١
النوع الثالث عشر: الشاذ	١٥٩

الموضوع	رقم الصفحة
النوع الرابع عشر: المنكر	١٦٥
النوع الخامس عشر: في الاعتبار والمتابعات والشواهد	١٦٧
النوع السادس عشر: في الأفراد	١٦٩
النوع السابع عشر: في زيادة الثقة	١٧١
النوع الثامن عشر: معرفة المعلل من الحديث	١٧٥
النوع التاسع عشر: المضطرب	١٧٧
النوع العشرون: معرفة المدرج	١٧٩
النوع الحادي والعشرون: معرفة الموضوع المختلق المصنوع	١٨١
النوع الثاني والعشرون: المقلوب	١٨٧
النوع الثالث والعشرون:	
معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وبيان الجرح والتعديل	١٩١
النوع الرابع والعشرون: في كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه	٢٠٥
النوع الخامس والعشرون: في كتابة الحديث وضبطه وتقييده	٢٢٥
النوع السادس والعشرون: في صفة رواية الحديث	٢٣١
النوع السابع والعشرون: في آداب المحدث	٢٤٣
النوع الثامن والعشرون: في أدب طالب الحديث	٢٤٧
النوع التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالي والنازل	٢٥١
النوع الثلاثون: معرفة المشهور	٢٥٥
النوع الحادي والثلاثون: معرفة الغريب والعزيز	٢٥٧
النوع الثاني والثلاثون: معرفة غريب ألفاظ الحديث	٢٥٩

الموضوع	رقم الصفحة
النوع الثالث والثلاثون: معرفة المسلسل	٢٦١
النوع الرابع والثلاثون: معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه	٢٦٣
النوع الخامس والثلاثون:	
معرفة ضبط ألفاظ الحديث متناً وإسناداً والاحتراز من التصحيف فيهما	٢٦٥
النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث	٢٦٩
النوع السابع والثلاثون: معرفة المزيد في الأسانيد	٢٧١
النوع الثامن والثلاثون: معرفة الخفي من المراسيل	٢٧٣
النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين	٢٧٥
النوع الموفي أربعين: معرفة التابعين	٢٨٥
النوع الحادي والأربعون: في معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر	٢٩١
النوع الثاني والأربعون: معرفة المديح	٢٩٥
النوع الثالث والأربعون: معرفة الإخوة والأخوات من الرواة	٢٩٧
النوع الرابع والأربعون: معرفة رواية الآباء عن الأبناء	٣٠١
النوع الخامس والأربعون: في رواية الأبناء عن الآباء	٣٠٥
النوع السادس والأربعون: في معرفة رواية السابق واللاحق	٣٠٧
النوع السابع والأربعون:	
معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من صحابي وتابعي وغيرهم	٣٠٩
النوع الثامن والأربعون: معرفة من له أسماء متعددة	٣١٥
النوع التاسع والأربعون:	
معرفة الأسماء المفردة والكنى التي لا يكون منها في كل حرفٍ سواء	٣١٧

الموضوع	رقم الصفحة
النوع الموفي خمسين: معرفة الأسماء والكنى	٣٢٣
النوع الحادي والخمسون: معرفة من اشتهر بالاسم دون الكنية	٣٢٩
النوع الثاني والخمسون: معرفة الألقاب	٣٣١
النوع الثالث والخمسون:	
معرفة المؤتلف والمختلف في الأسماء والأنساب وما أشبه ذلك	٣٣٧
النوع الرابع والخمسون: معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب	٣٣٩
النوع الخامس والخمسون: نوعٌ يتركب من النوعين قبله	٣٤٣
النوع السادس والخمسون: في صنفٍ آخر مما تقدم ومضمونه في المتشابهين في الاسم واسم الأب أو النسبة، مع المفارقة في المقارنة، هذا متقدّمٌ وهذا متأخّرٌ.	٣٤٥
النوع السابع والخمسون: معرفة المنسويين إلى غير آبائهم	٣٤٧
النوع الثامن والخمسون: في النسب التي هي على خلاف ظاهرها	٣٥١
النوع التاسع والخمسون: في معرفة المبهمات من أسماء الرجال والنساء	٣٥٥
النوع الموفي ستين: معرفة وفيات الرواة ومواليدهم ومقدار أعمارهم	٣٥٧
النوع الحادي والستون: في معرفة الثقات والضعفاء من الرواة وغيرهم	٣٦٥
النوع الثاني والستون: في معرفة من اختلط في آخر عمره	٣٦٧
النوع الثالث والستون: معرفة الطبقات	٣٧١
النوع الرابع والستون: في معرفة الموالى من الرواة والعلماء	٣٧٣
النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم	٣٧٧
الفهارس العامة	٣٨١
فهرس الآيات	٣٨٣

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس الأحاديث	٣٨٥
فهرس الآثار	٣٨٩
فهرس الأعلام	٣٩١
فهرس الطوائف	٤٠٩
فهرس الأماكن	٤١١
فهرس الأيام	٤١٣
فهرس الكتب	٤١٥
ثبت المصادر والمراجع	٤٢١
فهرس الموضوعات	٤٥١

